بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي
في شرحه على شافية ابن الحاجب

الأصوات اللغوية وظواهرها

عند الجاربردي
في شرحه على شافية ابن الحاجب

مصطفى عبد كاظم الحسناوي

تصدير

الاستاذ الدكتور

صباح عباس السالم

الطبعة الأولى

2012م – 1433هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع ـ عمان

مؤسسة دار الصادق الثقافية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (4445/ 12/ 2010)

412.2
الحسناوي، مصطفى عبد كاظم
الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب/ مصطفى عبد كاظم الحسناوي. ـ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 2010.
( ) ص
ر. أ : 2010/12/4445
الواصفات: الأصوات اللغوية// قراءات القراءات // اللغة العربية/
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

حقـوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى
2012م – 1433هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع
عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس 4612190 6 962+ هاتف: 4611169 6 962+
ص. ب 922762 عمان - 11192 الاردن
DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: + 962 6 4612190 Tel: + 962 6 4611169
P.O.Box: 922762 Amman 11192 - Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع، نشر، توزيع
العراق – بابل – الحلة
الفرع الاول: الحلة ـ شارع ابو القاسم ـ مجمع الزهور
نقال: **009647801233129**
الفرع الثاني: الحلة ـ شارع ابو القاسم، مقابل مسجد ابن نما.
نقال: **009647803087758**
E - Mail :alssadiq@yahoo.com

ISBN 978-9957-24-692-1 ردمك

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ
عَدۡلٖ مِّنكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ
ٱلۡأٓخِرِۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى
ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ﴾

(الطلاق: 2-3)

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

الى روح والدي العزيز الذي وأكبر الله عند ذكره فقد كان مثالاً طيباً للسماحة والعفو والرحمة، رحمه الله سبحانه...

والى روح أخي الطيب علي الذي أحمد الله عند ذكره فقد كان برعم خير ومحبة وإصلاح وإحسان، رحمه الله سبحانه...

والى أمي الطيبة الغالية، أمد الله عمرها وأسعدها...

والى أخواني وأخواتي وطفلي أخي الإبرار، أسعدهم الله وسددهم لمرضاتي...

الله أني أهدي جزاء هذا العمل الذي قصدت به وجهك وثواب أنتفاع طلبة العلم به الى هؤلاء الطيبين يا من تجزي بالكثير على القليل وتضاعف.. يا كريم

تصدير

الصوت اثر يحدثه جسم مهتز في وسط ناقل فتدركه الإذن ولقد تنبه الإنسان منذ القديم الى الأصوات من حوله، مما تحدثه الطبيعة وظواهرها او ما تحدثه الحيوانات او ما يحدثه هو نفسه، من أصوات واستطاع بمشيئة الله سبحانه وتعالى ان يصنع لنفسه لغة يتفاهم بها وتكون أوسع من لغة (الإشارات) وهي اللغة المنطوقة.

فالإنسان تنبه الى أصواته واستخدمها استخداما مقننا نتجت من لغة التخاطب. غير ان الأجيال المبكرة من بني البشر لم تحاول وضع تعريف للصوت وحين حمل اهل الرافدين مشعل الحضارة فأنهم لم يحاولوا تعريف الصوت وحذا حذوهم المصريون واليونان وإنما عرف الصوت من أتى بعدهم. ولعل أول تعريف للصوت هو التعريف الذي ولدته الثقافة الإسلامية واعني به تعريف الشيخ الرئيس ابي علي بن سينا. فلهذا الرجل رسالة خصصها للكلام على الصوت سماها (أسباب حدوث الحروف) وهي رسالة صغيرة في حجمها كبيرة في أهميتها لان ابن سبنا تحدث فيها عن الصوت حديث عالم من علماء عصرنا هذا (القرن الحادي والعشرين الميلادي) فهو قد عرف الصوت تعريفا قريبا من تعريف المعاصرين من علماء الصوتيات وهو اشترط لسماع الصوت وجود وسط ناقل وتنبه الى ان الصوت ينتقل في الأجسام الصلبة أسرع من انتقاله في الهواء ووصف كيف ينتقل الصوت في الاتجاهات جميعا واشار أشارة واضحة الى انك تسمع الصوت وهو اسفل منك او اعلى او على يمينك او شمالك او أمامك او خلفك. وان موجات الصوت تتابع في مد وجزر وتقوى كلما اقتربت

من المصوّت وتضعف كلما ابتعدت عنه حتى يتلاشـى الـصوت ولم يكتـف ابـن سبنا بهذا بل ميز بين شدة الصوت وبين درجته.

وأنما قدمت ابن سينا في حـديثي علـى الـصوت لانـه تحـدث في الـصوت عامة. اما الحديث على أصوات العربية ومخارجهـا وصـفاتها ومـا يعتورهـا مـن تغيير فان المقدم فيه هو الخليل ابن احمد الفراهيـدي (175هــ) ثـم يليـه تلميـذه سيبويه (180هـ) ثم ياتي بعدهما من تلاهما من اهـل العربيـة ممـن شـايعهما او خالفهمـا ويتنبـه القـاريء الفطـن الى ان مباحـث الـصرف هـي الـتي اسـتاثرت بالحديث في اصوات العربية ثم اختصت بهـذا كتـب التـصريف بعـد ان اصـبح للتصريف كتب مستقلة تعنى به.

ولعل تصريف المازني وشرح ابن جني له من أعمدة مصنفات الصرف التي عالجت الظواهر (الصوتية الصرفية) وهي ظواهر صـوتيه تنـشأ بـسبب اشـتقاق الصيغ الصرفية. زيادة على معالجة المنصف وشرحه لظاهرتي الهمز والإمالة.

وكلما مر الزمن اتسع الدرس الصوتي وزاد اللاحق في ما قاله السابق او عدل فيه او فصله او اجمله حتى يـصل الـزمن الى ابـن الحاجـب الـذي الـف في التصريف رسالة صغيرة الشافية وهي كتيب تعليمي ميسر فـشرحها مؤلفهـا ثـم شرحها غيره كالرضي الاسترابادي والجاربردي وابن جماعة ونقـرة كـار وزكريـا الانصاري.

ولقد رأى الباحث مصطفى عبد كاظم الحسناوي ان الجابردي لم يحـظ بمـا حظي به شراح الشافية الاخرون فدرسه دراسة علميه برسالة ماجستير خص بها الدرس الصوتي عند الجابردي وكنت ممن كلف نقـاش هـذه الرسـالة وترأسـت لجنه مناقشتها فقراتها قراءة متانية فاحصة ناقـدة فوجـدت ان الباحـث موفـق في

كثير من مباحثها، بل هو مفسر وموضح لما غمض من بعض اراء الجاربردي ولا اريد الخوض في تفصيلات ما تحويه هذه الدراسة الموفقة غير اني اشير الى بعض ما وفق اليه الباحث من أمور فأقول:

وفق الكاتب توفيقا كبيرا في تبين منهج الجاربردي في شرحه لشافيه ابن الحاجب واثبت هذا المنهج في نقاط واضحة المعالم.

اوضح الكاتب مكانة شرح الجاربردي عند القدماء وعند المحدثين وبين ادراك الجاربردي لمخارج الاصوات ارداكا لا يبعد عما اثبتته الالات التصوير الحديثة.

بين مصادر الجاربردي في شرحة ورتب جدولا في هذه المصادر سلسله حسب كثرة ورود اسماء اصحابها.

مما وفق اليه الكاتب صنعه ملحقا بما استعمله الجاربردي في شرحة من مصطلحات في درسه الصوتي وكان الكاتب يذكر المصطلح ويضع مقابله رقم الصحيفة التي ورد فيها.

فنّد الباحث بعض المحدثين في عدم انصافهم القدماء اذ وصفوهم بعدم الدقة في تحديد مخارج الاصوات او في صفاتها وفي تاثير بعض المخارج والصفات في بعضها الاخر. واوضح ان المحدثين والمعاصرين انفسهم مختلفون في هذه الامور.

وفق الباحث الى ايضاح ان الجاربردي لم يجعل تقارب المخارج والصفات وحده سببا مطردا لحدوث الادغام بل هناك امرو اخرى ينبغي ان يحسب حسابها من اهمها (قوة الصوت او فضيلته) كما يقول القدماء.

بين الباحث ان صوت الذال المعجمة لم يكن من احرف الابدال التي عدها سيبويه – كما فهم بعض القدماء والمحدثين – وقد رأيا في الصوت الذي يمكن ان يكون سيبويه قصد اليه (الذال) وعنده ان صوت (الجيم) هو المقصود واورد أدلة مقنعه على هذا الامر.

وهناك نتائج مهمة اخـرى توصـل اليهـا الباحـث في هـذا الكتـاب نـترك متابعتها للقاريء الفطن اللبيب.

واني اذ اهنيء الكاتب بكتابه هذا فاني اهنيء شيخه تلميذي الحبيب النابـه الدكتور جواد كاظم عناد، فان هذا الكتـاب نهـض بهـذين الجنـاحين المقتـدرين واسال الله لهما التوفيق.

الأستاذ الدكتور

صباح عباس السالم

الفهرس

المقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين المصطفى الصادق الأمين، وعلى آله الهُداة المطهّرين، وصحبه ومَنْ تبعه أجمعين.

أمّا بعد:

فقد وقع الاختيار، في هذه الدراسة ، على واحد من الكتب التي لم تلقَ اهتماماً كبيراً من الباحثين. ولذا جاء الرأي بأنْ يُبرزَ البحث الصوتيّ في هذا الكتاب (شرح الشافية للجاربردي)؛ ليُضافَ لَبِنَةً إلى لبنات بناء المكتبة اللغوية الزاخرة، وكتاباً بِكْراً يُوضع فوق رفوفها العامرة، ويُبرز لنا اسم واحد من علمائنا الأجلاء. ولا أُبالغ إنْ قلتُ إنّي وجدتُ كثيراً من المتخصّصين لا يعرفون من الجاربردي سوى أنّه واحد من شُرّاح كُثُر لشافية ابن الحاجب (ت: 646هـ)، بل منهم مَنْ لا يُجيد معرفة اسمه.

وقد اتّبعتُ في دراستي هذه منهجاً عمادُهُ الوصف والتقويم ، فاتّخذ البحثُ من شرح الجاربردي ميداناً له في استخراج مادته الصوتيّة، ومُنطلقاً منه للنفاذ الى الدراسات الصوتيّة القديمة؛ إذ هي خطوة لابُدّ منها لتبيّن جهد الجاربردي، وهل ثمّة ما أضافه على مَنْ تقدّمه في المسائل موضع البحث؟. ثمّ عرضُ هذه المادة على معطيات الدرس الصوتيّ الحديث وقراءةُ أفكار الجاربردي، ومَن تقدّمه، في ضوء ما أفرزه الدرس اللغوي الحديث. وحاولتُ جاهداً الابتعاد عن التكلّف والتعسّف اللذين قد يصاحبان مثل هذه الدراسات لغةً وأسلوباً وطريقةَ عرضٍ ومناقشةً للآراء وقراءةً للأفكار. وأُشير، هنا، إلى أنّني قد اتّخذتُ من الدرس الصوتيّ عند الجاربردي مُمثّلاً للدرس الصوتيّ القديم؛

ولذا سيجد القاريء أنّني أُعبّر، أحياناً، عن الجاربردي بقولي: ((القدماء))، وعن القدماء به، اللّهم إلاّ إذا وجدتُ ما يُميّزه أو ينفرد به عنهم.

لم يكن اختيار مادة فصول الكتاب ومباحثه عشوائياً، بل اعتمدتُ في انتقائها على معيارين: أوّلهما: غزارة المادة الصوتيّة في الأبواب موضع البحث من شرح الجاربردي. والآخر: المشكلات التي يُمكن أنْ تُثار في هذه الأبواب وجهد الجاربردي في علاجها. وهذان المعياران أنفسهما جاء على وفقهما حجم فصول الكتاب وتباين مباحثه طولاً وقصراً.

قام الكتاب على تمهيد وفصول ثلاثة تتقدّمها هذه المقدمة، وتعقبها خاتمة عرضتُ فيها مُلخّصاً بأهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث، ثمّ سرد بالمصادر والمراجع التي اعتُمد عليها:

أمّا التمهيد فعرّفتُ فيه بالرجل وعرضتُ نُبذة مختصرة من خبره وبعض مصنفاته، ومكانة شرحه في نظر القدماء والمحدثين، ثمّ لخّصتُ فيه المنهج الذي اتّبعه الجاربردي في دراسته الصوتيّة، ثمّ عرضتُ فيه أيضاً المصادر التي اعتمدها في علاج مادته الصوتيّة، مُسَجِّلاً عدداً من الملاحظات التي رأيتُها.

أمّا الفصل الأوّل فقد خُصّص بدراسة (الإدغام الأكبر) وتوزّع على ثلاثة مباحث؛ الأول منها في الصوت اللغوي المفرد؛ إذ عرضتُ للأصوات اللغوية العربيّة وبيّنتُ عددها وموضع الخلاف فيها موضّحاً ما رأيتُه في هذا الخلاف، ثم درستُ مخارج الأصوات التي ذكرها الجاربردي في ضوء ما أثبتته الآلات والأجهزة المختبريّة الحديثة. وقد جاء المبحث الثاني ليعرض الصفات العامّة التي ذكرها الجاربردي لهذه الأصوات، وبيّنتُ فائدة معرفة هذه الصفات، ومناقشة المشكلات التي أُثيرت حول هذه الصفات، والمعايير التي حُدِّدت بوساطتها منتهياً

بترجيح ما رأيتُهُ أكثر قُرْباً من حقيقتها. ثُمّ عرضتُ أيضاً في هذا المبحث الصفات الخاصّة التي امتاز بها صـوت أو مجموعـة مـن الأصـوات مـن دون غيرهـا. ثـمّ درستُ في المبحث الثالث، من هـذا الفـصل، إدغـام المتقـاربين موضّـحاً تـصوّر الجاربردي لطبيعته وغرضه وأحكامه وما لا يجوز فيه، فعالجتُ عدداً من المـسائل التي أثارها الجاربردي، في شرحه، ورأيتُهـا جـديرة بـأنْ يُوقـفَ عنـدها، عارضـاً الآراء التي قيلت فيها مبّيناً موقفي من هذه الآراء وقراءتي لها منتهياً إلى ما أراه في تلك المشكلات.

أمّا الفصل الثاني فعنوانه (الإدغام الأصغر) وقد خُـصّص بدراسـة ثـلاث من الظواهر الصوتيّة، وقد بيّنتُ، في تقديمي للفـصل الأوّل، سـبب تـسمية هـذا الفصل وما تقدّمه بما سُميّا به ووضّحتُ، هناك، الرابط بـين هـذه الظـواهر ومـا دعاني إلى جمعها في فـصل واحـد. وتـوزّع هـذا الفـصل، كـسابقه، علـى ثلاثـة مباحث؛ عالج الأوّل منها ظاهرة الإبدال، مبتـدئاً ببيـان الفـارق بـين الإبـدالين: اللغوي والصرفي، ثمّ عرضـتُ أصـوات الإبـدال كمـا يراهـا الجـاربردي، وآراء العلماء فيها، وقدّمتُ رأياً خاصّاً في بعض هذه الأصوات، مُناقشاً ما أُثير حولهـا من مُشكلات، ثـمّ عرضـتُ آراء القـدماء مـن اشـتراط القرابـة بـين المتبـادلين، وموقف الجاربردي منها. ثمّ عرضتُها على مواقف المحدثين، فرجّحـتُ مـا رأيتُـه أقرب إلى الواقع اللغوي وأقوى دليلاً. ثمّ جاء المطلب الرابـع مـن هـذا المبحـث ليعرض مواقف الطرفين من مكانيّة حدوث الإبدال مُرجّحاً بعض الآراء ومُقدّماً الدليل على ذلك. ثمّ جاء المطلب الخـامس، الأخـير، مـن هـذا المبحـث ليكـون أقرب إلى الدراسة التطبيقيّة الاستدلاليّة الـتي تُبـيّن صـحّة قراءتـي الـتي سُـرِدتْ للفكر الصوتيّ عند الجاربردي، في ما يخصّ فَهمه لظاهرة الإبدال.

أمّا المبحث الثاني، من الفصل الثاني، فعالجتُ فيه ظـاهرة الإعـلال، مُبيّنـاً

الآراء في أصوات الإعلال ومخارجها، والمآخذ والمشكلات التي أُثيرت حول دراسة الجاربردي، والأقدمين عامّةً، لهذه الظاهرة، مُوظّفاً واحدةً مِن أهمّ النظريات التي أفرزها الدرس الصوتيّ الحديث، أعني نظريّة المقطع، لفَهم التحوّلات التي تُصيب هذه الأصوات، ولأختبر فَهم الجاربردي لتلك التحوّلات في ضوء هذه النظريّة.

أمّا المبحث الثالث، فخُصّص بدراسة ظاهرة الإمالة، وقد اتّبعتُ في هذا المبحث منهجاً يكاد يكون مُغايراً للمنهج الذي عرض به معظم الباحثين لهذه الظاهرة؛ إذ يكاد يقتصر منهجهم على تعريفها وذكر أسبابها وموانعها حسب. أمّا المنهج الذي اعتُمد في هذا الكتاب فحاول أنْ يقترب أكثر من حقيقة هذه الظاهرة، ويتبّين ما هيّتها وطبيعة تخلّق صوتها. ولا أزعم أنّي مبتدع هذا المنهج، بل أفدتُ من دراسة بعض الباحثين لهذه الظاهرة. وقد بدأتُ ببيان فَهم الجاربردي لها وامتياز تعريفه لها من تعريفات معظم مَنْ تقدّمه، موضّحاً إدراكه للغرض من هذه الظاهرة، عارضاً التفسيرات التي حاولتْ أنْ تُحدّد طبيعة صوت الإمالة، مُرجّحاً ما رأيتُه أقرب إلى فَهمها وأكثر استيعاباً لها. ثمّ جاء المطلب الأخير من هذا المبحث ليعرض واحدة من أهمّ المشكلات التي أثارها درس الجاربردي لهذه الظاهرة، أعني القول بجوازها، مُناقشاً بعض آراء المحدثين، ومبيّناً قراءتي لما أراه أقرب إلى واقعها.

أمّا الفصل الثالث، فقد عُنونَ بـ (الهمز والتخفيف) وخُصّص بدراسة هذه الظاهرة لِمَا أثارته من مشكلات وآراء، عبر الزمن. مبتدئاً بالتعريج على طبيعة تخلّق هذا الصوت التي تُخالف طبائع كلّ الأصوات اللغوية العربيّة، ثمّ بيان فَهم الجاربردي لهذه الظاهرة. فدراسة آراء المحدثين، ولا سيّما الذين حكموا بخطأ القدماء ومَنْ وافقهم في علاج هذه الظاهرة، مُحاولاً التوفيق بين آراء الفريقين،

ولا سيّما في ما يخصّ علاقة الهمزة بما قيل من إبدالها به أو منه من الأصوات، في ضوء نِتاج المختبرات الصوتيّة. ثمّ دراسة الأحكام التي وُضِعَت لِلمّ أشتات هـذه الظاهرة ومحاولة تقنينها أو حصرها، وبيان فَهم الجاربردي لها وما يراه المحـدثون؛ لنتبيّن طبيعة الخلاف أو الاتفاق بينهم.

وقد كان في نيّتي أنْ أُخصّص فصلاً بدراسـة المـصطلح الـصوتيّ في شـرح الجاربردي، إلاّ أنّني اطّلعتُ على بعض الرسائل العلميّة الـتي درسـت (الـدرس الصوتيّ عند رضي الـدين الاسـتراباذي)، والـتي سيُـشار إليهـا في مـصادر هـذا الكتاب - فوجدتُ الباحـث قـد خـصّص مبحثـاً بـذلك، درس فيـه المـصطلح الصوتيّ عند الرضي (ت: 688هـ) في شـرحه علـى الـشافية دراسـة مستفيـضة. فأَحجمتُ عن عمل هذا الفصل؛ إذ سيكون مجـرّد اجـترارٍ لا طائـل مـن ورائـه سوى إثقال الكتاب، ولا سيّما أنَّ الرجلين (الرضـي والجـاربردي) يـشتركان في شرح متن واحد هو الشافية، وأنّ الدراسـتين (هـذه الدراسـة ، والدراسـة الـتي بحثت في شرح الرضي) تشتركان في دراسة البحث الصوتيّ في هذين الشرحين. غير أنّني لم أشأ إهمال الأمر نهائيّاً فذهبتُ أتلمّسُ عَلِّيَ أجد جديداً في المـصطلح أو فَهمه لدى الجاربردي، بيد أنّني لم أجد ذلك؛ إذ لم تختلف مصطلحاته أو فَهمـه لها عن مصطلحات صاحب المتن نفسه ، أعني ابـن الحاجـب، أو شـارح الـشافية الذي تقدّمه، أعني الرضي،أو فهمهما لتلك المـصطلحات، ومـن ثـمَّ ارتأيـتُ أنْ أكتفي بإيراد مُلحق، في نهاية الكتاب، خصّصتُهُ بسرد ما استعمله الجاربردي من مصطلحات صوتيّة، مُشيراً إلى رقم الـصفحة ورقـم الـسطر اللـذين ورد فيهمـا المصطلح أوّل مرّة في شرح الجاربردي؛ ليتبيّن من ذلك عدم إهمالي هـذا الأمـر، وليتّضح، بالمقارنة مع التي درست البحث الـصوتيّ عنـد الرضـي – عـدم مجـيء الجاربردي بجديد في هذا المجال.

وأخيراً أشكر لأستاذي الجليل وأخي العزيز الدكتور جواد كاظم عناد ما بذله من جهد في متابعة هذه الدراسة، وشكري وتقديري أيضاً لعلماء أجلاء باركوا موضوع هذه الدراسة وتفضلوا ببعض النصائح؛ وهم: الدكتور هاشم طه شلاش، والدكتور خليل بنيان حسون، والدكتور محمد حسين ال ياسين، والدكتور محمد ضاري حمادي، والدكتور علي كاظم مشري، والدكتور طه محسن والدكتور أحمد جواد العتابي، والدكتور عبد الكاظم الياسري، والدكتورة لطيفة عبد الرسول.

وأني لأجد لساني وقلمي عاجزين عن التعبير عن ما في صدري من حب وشكر وأمتنان وتقدير لعلماء مبرزين لم يكن هذا الكتاب لولا توجيهاتهم وأصرارهم على طبعه وأخراجه ليفيد منه طلبت العلم؛ وهم: ألاستاذ الدكتور صباح عباس السالم، الاستاذ الدكتور صباح عطيوي، والاستاذ الدكتور

يعرب مجيد مطشر. وكذلك شكري وأمتناني لاخي وصديقي السيد محمد حسين الذي كان له دور كبير في الطباعة والنشر. وأشكر كل من مد يد عون أو شجع بكلمة طيبة.. جزى الله سبحانه الجميع عني جزاء المحسنين.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المؤلف

التمهيد

1. اسمه وطرف من خبره

هو الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، نزل تبريز، وكان فقيها شافعي المذهب[1]. وكان على حدٍّ تعبير اليافعي (ت 768هـ): ((أحدَ أئمّة الأعلام المقتدى بهم شيوخ الإسلام، المفيدين للطلبة، المفتين للأنام، البارعين في المنقول والمعقول، الجامعين لفنون العلم الكثير المحصول))[2]، وقد عُرِفَ بكونه فاضل الخلق ((ديِّناً متفنناً مواظباً على الشغل بالعلم، وإفادة الطلبة))[3]، والتصنيف[4]. إلاّ أنَّ علاقته بالفقه وأصوله أمتن؛ إذ لم يكن له، في ما ذكره أصحاب التراجم من مؤلفاته - كتاب لغة سوى شرحه على شافية ابن الحاجب. ومن تلك المصنفات[5]:

---

(1) ينظر: طبقات الشافعية، للسبكي (ت 771 هـ) (ط1، مطبعة الحسينية، القاهرة): 5/ 169، وطبقات الشافعية، للاسنوي (ت772 هـ)، تح: عبد الله الجبوري (ط1، بغداد 1970): 1/ 394، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت911 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط2، دار الفكر 1979): 1/ 303، والأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي (ط3، بيروت 1969): 1/ 107.

(2) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني المكي اليافعي (ط2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت): 4/ 307.

(3) طبقات الشافية، للسبكي: 5/ 169.

(4) ينظر: طبقات الشافعية ،للاسنوي: 1/ 394.

(5) ينظر: المصادر في الهامش رقم (1)، والدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب، دراسة موازنة، جواد كاظم عناد، رسالة ماجستير (كلية التربية، جامعة بغداد 1989): 32-33.

1. شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه.

2. شرح الحاوي في الفقه.

3. شرح الكشاف.

4. حاشية على الكشاف. ذُكِرَ أنها في عشرة مجلدات[1].

أما شرحه على شافية ابن الحاجب فقد حظي بإعجاب مِنِ جاء بعده مِنْ القدماء والمحدثين أيضاً؛ إذ وصفه الخوانساري (ت 1313 هـ)بأنّه: ((من أحسن شروح أدباء الفريقين على كتاب المذكورة، وأدقِّها نظراً،وأتمِّها إتقاناً وأعمّها فائدة، وأكملها تحقيقاً، وأشملها للتقسيمات البديعة، والترديدات الرفيعة التي يخلو عنها سائر مصنفات القوم))[2]. وقد عدَّه كانتينو أحد أربعة كتب بحثت الجانب الصوتي، من اللغة، بحثاً مفصَّلاً ومنظَّماً؛ قال: ((إنّ أكثر الكتب التي خلَّفها لنا النحاة العرب تحتوي على فقرات خاصة بعلم الأصوات إلاّ أنَّ عدد الذين درسوا هذا القسم، من النحو، دراسة مفصلة ومنظمة أربعة فيما أعلم وهي:

أ. سيبويه...،

ب. شرح ابن يعيش (553–643 هـ) لمفصل الزمخشري (467–538 هـ)...،

ج. شرح الرضي (المتوفى في 684 أو 686 هـ) لشافية ابن الحاجب ...،

(1) ينظر: مرآة الجنان: 4/ 307.

(2) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الموسوي الخوانساري (ط2، طهران 1287 هـ): 1/ 334 –335.

د. شـرح الجاربردي (المتوفى في 746هجريا) لشـافية ابن الحاجـب))[1]

وقد أجمع مترجموه على أنَّ وفاته في تبريز في شهر رمضان مـن سـنة سـت وأربعين وسبعمائة من الهجرة[2]. غير أنَّ الشوكاني (ت 1250 هـ) انفرد بتـأريخ وفاته بسنة أثنتين وأربعين وسـبعمائة[3]. ويبـدو أنَّ الـشوكاني لم يكـن دقيقـاً في ذلك؛ إذ هو متأخّر، بزمن طويل، عمّن أجمع على تأريخ وفاة الرجل بسنة (746 هـ)، فبينه وبين صاحب مرآة الجنان وصاحبي الطبقات، مثلا، زُهاءُ خمسـة قـرون مـن الزمـن، وهـو وقت كـاف للاطمئنان إلى إجمـاع مَـن تقدَّمـه[4]، يـضاف الى ذلك أنَّ صاحب مرآة الجنان وصـاحبي الطبقـات، مـن معاصـري الجـاربردي أو يكادون يكونون كذلك؛ إذ لا يفـصلهم عنـه سـوى ثلاثـة عقـود مـن الزمـان تقريـباً[5]، ومن ثمَّ يكـون الاطمئـنان إلى قولهم أولى.

(1) دروس في علم أصوات العربية، لجان كـانتنيو، نقلـه الى العربيـة وذيلـه بمعجـم صـوتي فرنـسي - عربـي صـالح القرمـادي (نـشر مركـز الدراسـات والبحـوث الاقتـصادية والاجتماعية 1966): 200.

(2) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي: 5/ 169، وطبقات الشافعية للاسـنوي: 1/ 394، وبغيـة الوعاة: 1/ 303، والأعلام: 1/ 107، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العمـاد الحنبلي (ت1089 هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت: 6/ 148.

(3) ينظر: البدر الطالع، لمحمد بن علي الشوكاني (ط1، مطبعة السعادة، القاهرة 1348 هــ): 1/ 47، والأعلام: 1/ 107 (الهامش).

(4) ينظر: الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي: 31.

(5) توفي اليافعي صاحب المـرآة (768 هــ)، والـسبكي (771 هــ) والاسـنوي (772 هــ)، ينظر:هامش (1)من الصفحة السابقة.

2. منهجه في دراسته الصوتية

يُراد بالمنهج مجموعة العمليات أو الآليات التي يعتمدها مؤلف ما ليسلك بها موضوعات تفكيره أو دراسته من أجل الوصول إلى الحقائق التي يتوخَّاها[1]. أي هو النظام الذي يسلكه في علاج موضوعات دراسته من ((استعمال للمادة، وتقديم المناقشة أو تأخيرها، وإبداء الرأي الشخصي، وتقويم آراء الاخرين، وإصدار حكم نهائي، أو تعليق الموقف من باب التحفظ والحيطة))[2]، بما في ذلك النسق الذي يُرتِّب به أجزاء تلك الموضوعات وفروعها[3]، والأسلوب الذي يميِّزه من غيره؛ إذ لكلّ مؤلّف في التعبير عن معانيه ((نمط مفضَّل يعتمده ويودُّ لو استقام له أبداً على ما يريد؛ فهذا واضح لا حجاب دونه، وذاك غامض أُسدلت دونه الأستار والحجب،والثالث مقلٌّ يكتفي بالإيجاز، والرابع مكثر يُؤثر الإطناب والتفصيل.... وهلُمَّ جرّا))[4]. وبتعريف مقتضب فإنّ المنهج خطّة أو

(1) ينظر: منهج البحث النحوي في القرن الثالث الهجري، د. محمد علي العباسي (مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الرابع 1993): 54، والدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي: حسن عبد الغني محمد، رسالة ماجستير (كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1995): 10.

(2) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، د. عبد الصبور شاهين (مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد 3/ 4 سنة 1973): 60-61، وينظر: مناهج التأليف النحوي من سيبويه الى ابن هشام، كريم حسين ناصح، رسالة ماجستير (كلية الآداب، جامعة بغداد 1986): 328.

(3) ينظر: المصدران أنفسهما.

(4) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف (مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة): 153، وينظر: الأصول، دراسة أبيستيمو لوجيه للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان =

((طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة))[1] ما.

ويمكن أن يُلخَّص منهج الجاربردي في دراسته الصوتية بما يأتي:

1. لم يخرج الجاربردي في تبويبه لموضوعات دراسته عن ما اختطّه ابن الحاجب في متنه؛ إذ كان مسايراً لترتيب موضوعات المتن ومسائله وفقا لمواضعها وتسلسلها. وهو أمر تتطلبه طبيعة التأليفات القائمة على شرح المتون اللغوية وتوضيحها.
2. اتّبَع الجاربردي طريقة واحدة في شرحه لكلام ابن الحاجب ؛ اذ كان يجتزئ بعبارة قصيرة من المتن مسبوقة بكلمة (قوله)، ثم يبدأ بشرحها. مثال ذلك شرحه لعبارة ابن الحاجب (وقد تُدغم تاء افتعل في مثلها فيقال: قَتَّلَ وقِتَّلَ، وعليهما مُقَتّلون ومُقَتَّلون)، قال الجاربردي: ((قوله (وقد تدغم تاء افتعل) هذا شروع في بيان أحوال تاء افتعل وما أشبهه؛ فنقول:عين افتعل...))[2].
3. التزم الجاربردي، في شرحه للفقرة المجتزأ بها، بشرح ما ذكره صاحب المتن فيها من مسائل، ولم يُسهب بذكر ما قد تتضمنه من مسائل غير التي ذُكرت في المتن إلاّ في مواضع قليلة كان، في الغالب، يُقدّمها بكلمة

=

(دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988): 79، وينظر تفصيلا للعوامل المؤثرة في أسلوب المؤلف: مناهج التأليف النحوي: 308 –318.

(1) منهج البحث الأدبي، د. علي جواد الطاهر (مطبعة العاني، بغداد 1970): 19، وينظر: علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي (ط4، مكتبة نهضة مصر 1957): 30، والتطبيق العلمي لمنهج البحث الأدبي وتحقيق النصوص، د. رشيد العبيدي (ط2، جامعة بغداد 1987): 21.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 351.

(اعلم) أو (فائدة)[1]. ويبدو أنّ هذا التزام منه بالمنهج الذي حدده لشرحه في مقدمة كتابه؛ قال: ((لمّا كان كتاب التصريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الحاجب....، مع صغر حجمه ووجازة نظمه، مشتملا على فوائد شريفة وقواعد لطيفة، محتويا على دقائق الأسرار العربية، منطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية....شرعتُ فيه لأشرحه.... متوسطا بين الإكثار المملّ والإيجاز المخلّ))[2]. ولا يخفى أنه منهج تعليمي يقوم على تقرير القاعدة والميل إلى الاقتضاب في العرض؛ إذ دأب المتأخرون، ومنهم الجاربردي، على ((توجيه همّهم إلى صياغة القاعدة النحوية أولاً، ثم يأتون بالأمثلة والنماذج بموجب الفروع والأقسام التي يرسمونها في الباب الواحد))[3].

4. تابع الجاربردي صاحب المتن في بحثه للموضوعات الفرعية أوالمسائل الفرعية في ضمن مواضيعها الرئيسية؛ أي إنّه لم يضع عنوانات مستقلّة للمسائل الفرعية بل كان يبحث كل ما يتعلّق بالموضوع الرئيسي الذي حُدّد له عنوان في قطعة نثرية لا فصل بين أجزائها. ويبدو أنّه منهج دعته إليه دوافع التعليم والميل إلى المعيارية اللذان سيطرا على كتابات المتأخرين خلافاً لِمَا نجده عند مُتقدّميهم كسيبويه (180هـ)في كتابه،

(1) ينظر مثلا: المصدر نفسه: 1/ 151، 1/ 165، 1/ 260، 1/ 329، 1/ 339، 1/ 359.

(2) المصدر نفسه:1/ 4-8. على أنه كان يعمد الى الإيغال في توضيح بعض المسائل التي تتطلب مزيدا من البيان مما ذكره صاحب المتن، ينظر مثلا: المصدر نفسه: 1/ 257، و1/ 283، و1/ 306 -307.

(3) سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وحياته، د. صاحب أبو جناح (ط1، بغداد 1974): 96.

والمازني (ت247 هـ)، في تصريفه؛ إذ كانوا يقسمون موضـوعاتهم علـى أبواب يجعلون في أوّل كلّ منهـا عنوانـاً مميّـزاً بمـا في ذلـك الموضـوعات والمسائل الفرعية[1].

5. كان يبدأُ، في موضوعاته كلّها، بذكر عنوان الموضوع، فتعريفه، ثم يُجمـل أقسامه وفروعه، فيبدأ بشرحها قسماً قسماً. ويبدو أنّهـا طريقـة تعليميـة أيضاً كان يتّبعها بُغية عدم تشتت أذهان تلامذتـه وقـارئي شـرحه. مثـال ذلك قوله، بعـد تعريـف الإعـلال وبيـان مـا يقـع منـه في فـاء الكلمـة: ((الإعلال الواقع في العين إمّا بالقلب وإمّا بنقل الحركة والإسكان وإمّـا بالحذف؛ أما الأوّل فثلاثة أقسام لأنّه إمّا بانقلابهما ألفاً وإمّـا بانقلابهمـا همزةً وإمّا بانقلاب أحـداهما إلى الأخـرى، أي انقـلاب الـواو إلى اليـاء وبالعكس. أمّا القسم الأول....))[2].

6. عُني عناية كبيرة بالحدود، وتمثّلت تلك العناية بأمرين:

أ. التركيز في توضيح الحدود ببيان المعنـى اللغـوي والاصـطلاحي، أو مـا أسمـاه في بعـض الأحيـان، بـالمعنى الـصّناعي لهـا. مـن ذلـك قولـه:

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسّان (دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب): 4 و18–26، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحـديثي (ط1، منـشورات مكتبـة النهـضة، بغـداد 1965): 82–83، وأبـو عثمـان المـازني ومذهبـه في الـصرف والنحـو، د. رشيد العبيدي (ط1، بغداد 1969): 115، والدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي: 49–50، ويقارن بـ: الكتاب، سيبويه، تـح: عبـد الـسلام هـارون (ط2، مكتبـة الخـانجي 1982): 4/ 330–477، والمنصف، شرح الإمام أبي الفتح لكتـاب التـصريف للمـازني، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا (دار الكتـب العالميـة، بـيروت، ط1، 1999): 178– 436.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 275.

((للادغـام معنيـان لغـوي وصـناعي؛ فـاللغوي إدخـال الـشيء في الـشيء،تقول أدغمـت الثيـاب في الوعـاء إذا أدخلتهـا فيـه، وأدغمـت الفرس اللّجام إذا أدخلتـه في فيـه، ومنـه حمـار أدغـم.... وذلـك إذا لم تـصدق خُـضرته ولا زُرقتـه فكأنّهمـا لونـان قـد امتزجـا. ومعنـاه الاصطلاحي......))[1].

ب. تأكيد تحقّق الجامعية والمانعية في تلك الحدود، أي: أنْ يكون التعريـف جامعاً لكلّ ما يمكن أنْ ينضوي تحته، ومانعاً لدخول ما لا يصدق عليه فيه. من ذلك قوله: ((الوقف في اللغة مصدر وقفـت الدابـة وقفـاً أي حبستها فوقفت هي وقوفاً. وفي الصناعة قطع الكلمة عمّـا بعـدها، أي على تقدير أنْ يكون بعدها شيء وإنّما قلنا المراد هذا؛ لأنّـه قـد يقـف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء. وقال بعضهم الوقف قطـع الكلمـة عن الحركة..... لكن يرد عليه، أي علـى التعريـف الثـاني، أنّـه لـيس بجامع ولا مانع؛ أما أنّه ليس بجامع فلأنّه لو حُرّكـتِ الكلمـة وقُطعـت عمّا بعدها يُسمى وقفاً، ولهذا يقال وقف وأخطأ في ترك حكمه – وهو خارج عن هذا التعريف. وأمّا أنّه غير مانع فلأنّه لو أُسكن آخرُ الكلمة ووُصِلَ ما بعدها بها، من غير سكتة تُؤذن بوقفه - لا يسمى هذا وقفـاً مع أنّ الحدّ يشمله))[2].

7. اهتمامه الكبير بتوضيح عبارة ابن الحاجب والدفاع عنها؛ من ذلك قولـه: (((قوله: الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره) فقوله مكان حـرف ولم يقل جعل حرف عوض حرف احترازاً من جعل حرف عوضاً عن حرف في غير موضعه؛ نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنـة – لا يُـسمى ذلـك

(1) المصدر نفسه: 1/ 326.

(2) شرح الجاربردي:1/ 168.

بدلاً إلاّ تجوّزاً. وقوله (غيره) احترازاً عن ردّ المحذوف في مثل أب وأخ واست فإنّك إذا نسبت إليهما تقول أبوي وأخوي وستهي بردّ لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق، حينئذٍ، أنّه جعل حرف مكان حرف ولا يُسمى إبدالا؛ إذ ليس جعل حرف مكان غيره، بل جعل حرف مكان حرف هو نفسه. وبهذا القيد يخرج نحو أخت وبنت عن التعريف... فإنْ قيل هذا التعريف غير جامع لأنّه دخل اظَّلَمَ وأصله اظتلم.. ولا يُسمى ذلك إبدالا لما ستعرف أنّ الظاء ليس من حروف البدل – فكان يجب عليه أنْ يزيد قيداً آخر وهو أنْ يقول لا للإدغام. فجوابه أنّ المصنف لمّا بيّن حروف الإبدال عُلِمَ أنّ مرادَه، في قوله ((جعل حرف مكان حرف غيره))، أحدُ[1] تلك الحروف؛ فكأنّه قال: الإبدال جعل حرف من حروف ((أنْصَتَ يَوْمَ جَدّ طاه زَلَّ))[2] مكان حرف غيره، فيستقيم حينئذٍ ولا يلزم محذور لأنّه بيّن ذلك عن قريب))[3].

8. اهتمامه بتوضيح الكلمات الصعبة التي ترد في كلام صاحب المتن أو في الشاهد الذي يستشهد به هو على مسألة معينة، من ذلك قوله، في شرح قول ابن الحاجب (... ونحو القَوَد والصَّيَد وأخيلت وأغيلت): ((القود وهو القصاص، والصيد مصدر الأصيد وهو الذي يرفع[4] رأسه كبراً. وأخيلت الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب. وأغيلت

(1) في النص: إحدى.

(2) وهي حروف الابدال، ينظر: ص 102من هذا البحث.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 313-314.

(4) في النص. لا يرفع. ويبدو أنه من أخطاء الناسخ، ينظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، لعز الدين محمد بن أحمد بن جماعة (819 هـ) (ضمن القسم الأول من مجموعة الشافية، ط3، عالم الكتب، بيروت): 1/ 278.

المرأة سقت ولدها الغيل، يقال أخّرت الغيلة بولد فلان إذا أتت أمّه وهي ترضعه، والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن))[1]. وقال في توضيح كلمات بعض شواهده:

((فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أمْ أُم سالم

الوعساء الأرض اللينة، وجلاجل اسم موضع يُروى بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة))[2].

9. كثرة الأساليب المنطقية وشيوعها، في أثناء شرحه لموضوعاته؛ إذ إنّه من المتضلّعين من الفقه وأصوله، تشهد بذلك مؤلفاته الفقهية[3]. ومن ثَمَّ لا عجب أنْ ألقت شخصيته الفقهية المنطقية ظلالها على ما يكتبه في النحو، وقد تمثّل ذلك بأمرين:

أ. شيوع أسلوب الجدل والحوار المنطقي، أو ما يُسمى بأسلوب المحاججة الكلامية في أثناء مناقشته الآراء التي يعرضها. وقد كانت طريقته المفضّلة في ذلك ما عُرِفَ بأسلوب الفنقلة؛ فإن قيل... قلت، وكذلك: فإنْ قيل... فالجواب. من ذلك قوله: ((فإنْ قيلَ: الإطباق في المطبقة كالغنّة في النون فكما أمكن مجيء الغنّة من غير نون فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة. قلت: الغنّة لا يتوقف حصولها على مجيء النون؛ لأنّها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فأمكنه انفراد الغنّة عنها، نعم لا يتبيّن النون إلا بالغنّة ولا يلزم من التلازم من أحد الطرفين التلازمُ من الطرف الآخر، وذلك بخلاف الإطباق؛ لأنّ الإطباق رفع اللسان إلى ما

(1) شرح الجاربردي: 1/ 278، وينظر: المصدر نفسه: 1/ 307.

(2) المصدر نفسه: 1/ 267.

(3) ينظر: ص 6من هذا البحث.

يحاذيه من الحنك للصوت بصوت الحرف المُخرج عنده فلا يستقيم إلا بنفس الحرف))[1]. وقوله، في حذف الواو المكسورة إذا كانت أوّ لا نحو(عدة) وأصلها(وِعْدٌ): ((فإنْ قيل لِمَ لَمْ تُحذف في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[2] مع أنّه يلزم الجمع بين العوض والمعوَّض عنه فالجواب من وجهين....))[3].

ب. عنايته الكبيرة بالتقسيمات والتحديدات والإيغال فيها؛ من ذلك قوله: ((السبب المقتضي للإمالة إمّا أنْ يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة أو لا؛ فإنْ كان في تلك الكلمة فإمّا أنْ يكون في الألف الكائن بعد الفتحة أو لا؛ فإن لم يكن في الألف، فإمّا أنْ يكون حركة أو حرفاً، فإنْ كانت حركة فلا تكون إلاّ الكسرة؛ إذ الضمة والفتحة لا تُناسبانها وهو ظاهر. فحينئذٍ إمّا أنْ تكون الألف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو أو لا؛ فإنْ تكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة إمّا ملفوظة أو مُقدّرة؛ فانْ كانت ملفوظة؛ فإمّا أنْ تكون قبل الألف أو بعدها، فإنْ كانت قبلها فإمّا أنْ يكون بينها وبين الحرفين التي عليها الفتحة فاصل أو لا، فإنْ......))[4].

10. اهتمامه بالمسائل الخلافية وطرح الآراء المتباينة ومناقشتها وبيان حُجّيتها وترجيح بعضها على بعض. والظاهر أنّ هذه السّمة انتقلت الى المؤلفات النحوية من الفقه؛ إذ ((إنّ موضوع المسائل الخلافية في الفقه وما كان

(1) شرح الجاربردي: 1/ 350 –351.

(2) سورة البقرة: 148.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 274.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 238–239

يجري فيه من أساليب الجدل والمناظرة واصطناع المنطق والفلـسفة انتقـل إلى النحاة فأنشأوا فيه كتباً مماثلة في المنهج وأسلوب العرض))[1].

11. في أثناء ذِكْره للآراء في مسائل موضوعه، قد ينسب بعـضها ولا ينـسب الآخر. مثال ذلك قوله، في حـذف إحـدى التـاءين مـن نحـو (تتلظـى): ((..... ثم مذهب سيبويه والبصريين أنّ المحذوف هو الثانية.... وقيل هو الأُولى))[2].

12. كَثُرت متابعتُه لابن الحاجب في معظم آرائه؛ إذ كان يُغلّب رأيَهُ على مَنْ خالفه ويردّ عليه. من ذلك قوله: (((قوله: وأُعِلَّ نحو يقـوم). إشـارة إلى سؤال آخر وهو أنْ يقال ما ذكرتم يقتـضي أنْ تُعـلّ تلـك الأمثلـة بقلـب عينها ألفاً فيقال: يقام ويباع ومقام ومباع حملاً علـى قـام وبـاع. فأجـاب عنه بأنها أُعلّت بالإسكان ونقـل الحركـة لـئلا يلتـبس؛ وذلـك لأنهـا لا يعلم ، حينئذٍ، عينها مفتوحة أمْ لا.

وهذا أَولى ممّا ذكره آخرون وهو أنّ إعلالها إنّمـا كـان كـذلك لكـون الواو مضمومة))[3]. على أنّنا لا نعدم، عنده، مناقشة علمية لـبعض آراء المصنف ومعارضتها بما يراه أكثر قبولاً منها؛ من ذلك قوله، في إدغام تاء الافتعال في نحو (اِقْتَتَلَ): ((..... قال المـصنف، في شـرح المفـصل، كـان قياسُ إجراء قِتَّل مجرى الكلمتين عند النحويين منعَ الإدغام؛ لسكون ما قبل الأول لأنّهم يمنعون من إدغام مثل قَرْمِ مَالك. والجـواب أنّ مـا فيـه

(1) مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري (ت606 هـ)، حققها وقدم لهـا: د. محمـد خير الحلواني (ط1- دار الشرق العربي – بيروت 1992): 15، وينظر: منـاهج التـأليف النحوي: 406، والدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي: 92 .

(2) شرح الجاربردي: 1/ 357، وينظر: المصدر نفسه: 1/ 314.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 283.

شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين (يجوز)[1]، فيه الإدغام لذلك، ولم يجز في قرم مالك لأنّ الانفصال فيه محقق))[2]. بل إنّنا نجد أنّه يردّ على ابن الحاجب في بعض ما ذهب إليه. من ذلك قوله، في حذف حرف العلة في (كينونة) و (قيلولة): ((... وكلام (المص)[3] يدلّ على أنّهما ممّا يجوز فيه الحذف. وفيه نظر؛ لأنّه لم يُستعمل لمثل (كينونة) و(قيلولة) أصلٌ يكون هو مخففاً عنه إلا نادراً.... وإذا كان كذلك لم يجز جعلها من باب ما يُحذف عينه على سبيل الجواز....))[4]. غير أنّه كان، في الغالب، يلتمس العذر للمصنف في ما يردّ عليه به؛ إذ قال بعد بيان رأيه في ما قاله المصنف: ((..... ويمكن أنْ يُجاب عنه بأنّ شيئاً من القواعد لم يقتض وجوب حذفها، كما في قل وبع والإقامة والاستقامة، بل هو مثل سَيْد ومَيْت في جواز الحذف ثم التزموه....))[5].أمّا إذا لم يجد سبيلاً للدفاع عن ابن الحاجب أو التماس العذر له فإنّه لا يحمل عليه أو يصفه بالخطأ بل يُرجع ما صدر منه إلى السهو[6].

13. لا يكاد يخرج في ما تبناه من آراء عن ما قاله صاحب الكتاب؛ أعني سيبويه؛ إذ كان متابعاً له في ما ذهب إليه في دراسته الصوتية، وإذا وجد تعارضاً بين ما قرّره سيبويه وما ذكره ابن الحاجب فإنه يُصرّح بتغليب

(1) في النص: فجوز.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 352، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت: 646هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي (مط: العاني. بغداد 1982م): 2/ 512.

(3) يستعمل هذا المختصر للدلالة على: المصنف.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 298، وينظر أيضا: 1/ 261، و1/ 239، و1/ 307، و1/ 347.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 298.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 285.

رأي سيبويه على رأي المصنف ويُقدّم الدليل على ذلك. من ذلك قولـه، فـي سبب عدم إعلال أَفْعَل التعجب واسـم التفـضيل: ((..... نقـول لم يعلّوا أَفْعَل التفضيل لقصد الفـرق بين لفظ الفعل ولفظ الاسم لمّا اتفّقـا في الصورة، فإنّ لفظ الفعل الماضي من الإقالة ولفظ اسم التفـضيل مـن القول متّفقان لولا الإعلال فصححوا الإسم وأعلوا الفعل وكـان ذلـك أَولى من العكس؛ لأنّ الإعلال في أيّهما كان إنّمـا يتوجّـه بالحمـل علـى الفعل الماضي الثلاثي نحو قال، والفعل بالفعل أشبه فحمْلـه عليـه أولى، وهذا التعليل هو الذي ذكره سيبويه لاسم التفضيل وحمل فعل التعجـب عليه. والمص عكس))[1]. ولم أره يخرج عن ما قررّه سيبويه سوى مرّتين، في الأُولى رجّـح رأي الخليـل (ت175 هــ) عليـه. قـال: ((إذا ناديـت المنقوص فالوجه إثبات الياء نحو يا قاضي، وهو قول الخليـل؛ لأنّ اليـاء إنّما تسقط للتنوين والمنادى المعرفـة لا يدخلـه التنـوين. واختـار يـونس وسيبويه (يا قاضْ) بحذف الياء والإسـكان....))[2]. أمـا الأخـرى فهـي قوله بأنّ تخفيف الهمزة المتطرفة الموقوف عليهـا المكـسور مـا قبلـها، نحـو الواجيء، يكون ((على القياس؛ لأنّ الهمزة سـكنت للوقـف ومـا قبلـها مكسور فقلبت ياءً على ما هـو القيـاس. وعـدّه سـيبويه مـن التخفيـف الخارج عن القياس، وهو ضعيف))[3].

14. قد يذكر الآراء المتباينـة ويُوفّـق بينهـا مـن دون أنْ يُـصرّح باعتناقهـا أو رفضها؛ مثال ذلك قوله في قلب الواو والياء همزة إذا وقعتـا طرفـاً بعـد

(1) شرح الجاربردي: 1/ 282.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 1/ 257-258، وينظر: الكتاب: 2/ 184.

ألف زائدة: ((.... لو وقع تاء التأنيث بعـدها كمـا في شـقاوة وسـقاية لم يُجعلا كالمتطرفة بل كالمتوسطة لاتّصال تاء التأنيث بالكلمـة فـلا تقلبـان همزة... وذكر بعضهم أنْ الصواب أنْ يقال ويُعتدّ بتاء التأنيث إذا كانت لازمة نحو شقاوة وسقاية؛ لأنّها إذا كانت عارضة لا يُعتـدّ بهـا لأنّهـا في قوّة الانفصال نحو عداءة وبناءة وشواءة.... وإذا كان كـذلك فمَـن أعـلّ صلاءة وعباءة كانت التاء عنـده عارضـة لأنّـه بنـى الواحـد علـى اسـم الجنس الذي هو الصلاء والعباء، ومَـن صـحّحها فقـال صـلاية وعبايـة كانت التاء عنده لازمة لأنّه لم يقـصد بنـاء صـلاية وعبايـة علـى صـلاء وعباء))[1]. ومن الممكن أنْ يقال، هنا، إنّ تقديمه للرأي الأول يدلّ علـى اعتناقه إيّاه، أمّا ذكره الرأي الآخر فقد كان محاولة منه للإحاطة بمـا قيـل في هذه المسألة؛ إذ إنّ ذلك التقديم يوحي للقـارىء الموقـف الـذي يقفـه المؤلف عندما لا يكون ثمّة وجه لترجيح واضح[2].

3. مصادره في دراسته الصوتية

لا يخفى أنّ الزمن الذي عاش فيه الجاربردي لم يكن زمن مـشافهة أو تلـقٍّ مباشر من الأعراب؛ إذ حُدّد ذلـك الـزمن بمنتـصف القـرن الثـاني الهجـري، في

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 307–308، وينظر أيضا: المصدر نفسه: 1/ 323.

(2) يقـارن بـــ: ابـن الحاجـب النحـوي، آراؤه ومذهبـه، د. طـارق عبـد عـون الجنـابي (بغداد 73–1974): 93–105، ومناهج التأليف النحوي: 408–409.

الأمصار، وبمنتصف القرن الرابع الهجري، في البوادي[1]. ومن ثمَّ كان اعتماده، في دراسته الصوتية، على جهود العلماء الذين تقدّموه.

ويمكن إعطاء صورة للمصادر التي اعتمدها، في دراسته الصوتية، وكيفية الإفادة منها بما يأتي:

1. كان يعمد، في الغالب، الى ذكر أسماء الأعلام من دون ذكر كتبهم. على أنّه في أحيان أخرى يذكر اسم الكتاب من دون إلاشارة الى اسم صاحبه. ولا تُعدمُ حالة ثالثة كان يذكر فيها اسم الكتاب الذي أخذ منه مقروناً باسم صاحبه.
2. بلغ مجموع المصادر التي صرح بأخذه منها اثنين وثلاثين مصدراً، كان لسيبويه السهم الأكبر منها؛ إذ تردّد اسمه سبعاً وعشرين مرّة. وقد قُمتُ بعمل جدول يشتمل على إحصاءٍ لِمصادره مراعياً فيه عدد المرّات التي ورد فيها ذلك المصدر.

---

(1) ينظر: طرق تنمية الألفاظ في اللغة، د. إبراهيم أنيس (ط القاهرة 1967): 11–12، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي (مشورات وزارة الثقافة والاعلام- العراق 1980): 34–37.

سيبويه 27	أبو البقاء (ت 616هـ) 2
كتاب شرح الهادي[1] 25	ابن مالك (ت672 هـ) 2
ابن الحاجب[2] 22	يونس (ت 183هـ) 1
الخليل 19	قُطرب (ت 216 هـ) 1
كتاب الصحاح 18	الأصمعي (ت 216 هـ) 1
الزمخشري[3] (ت 538 هـ) 16	ابن السكيت (ت 244 هـ) 1
الاخفش (ت 215 هـ) 7	ابن درستويه (ت 346هـ) 1
االمبرّد (ت 285 هـ) 5	ابن سيده (ت 458هـ) 1
المازني 5	الواحدي (ت 468هـ) 1
أبو عمرو (ت 154 هـ) 3	عبد القاهر (ت471 هـ) 1
أبو علي الفارسي (ت377 هـ) 3	الصغاني (ت 650هـ) 1
الكسائي (ت 189هـ) 2	كتاب النزهة 1
الفرّاء (ت 207هـ) 2	كتاب الهادي 1
ابن جني (ت392 هـ) 2	

3. إنّ ما صرح به من مصادر لم يكن مُعبّراً عن كلّ ما اعتمد عليه في دراسته؛ إذ يبدو أنّ كثيراً من ما اعتمد عليه لم يصرح به والدليل على ذلك ما يأتي:

أ. نسبته إلى المدارس اللغوية المعروفة؛ إذ وجدتُه يذكر البصريين تسع

(1) مؤلفه عبد الوهاب بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني (ت في حدود 661 هـ)، تنظر ترجمته: الأعلام: 4/ 330.

(2) في أحد كتبه: الكافية، وشرح الكافية، وشرح الشافية، وشرح المفصل، وأصول الفقه.

(3) في أحد كتابيه: المفصل، والكشاف.

مّرات، نحـو قولـه: ((... هـذا مـذهب البـصريين))[1]، وقولـه: ((... وقالوا سيد وميت ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعـل بكـسر العين))[2]. وذكر الكوفيين ست مرّات، نحـو قولـه: ((..... وهـو مـن عبـارات الكـوفيين))[3]. أو ((... وذهـب الكوفيـون))[4]. وذكـر البغداديين مرّة واحدة، قال: ((.... وذهب البغداديون))[5].

ب. ذِكرُهُ كثيراً من الآراء وعزُوّها إلى أشخاص لم يُعرّف بهم، بـل اكتفـى بالقول: قال بعضهم، أو ذهب بعضهم، أو قـال بعـض الفـضلاء..... الخ. وقد تكرر هذا في خمسة عشر موضـعاً؛ نحـو قولـه: ((قـال بعـض الفضلاء....))[6]، أو ((ذكر بعضهم.... وزاد بعضهم ونقص آخر))[7] أو ((... وأمـا علـى قـول غـير الخليـل))[8] أو ((وخـالف بعـض المتأخّرين))[9].

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 164.

(2) المـصدر نفـسه: 1/ 293–294، وينظـر: المـصدر نفـسه: 1/ 250، و1/ 298، و1/ 264، و1/ 313، و1/ 323، و1/ 357.

(3) المصدر نفسه: 1/ 327.

(4) المصدر نفسه: 1/ 165، وينظر: المصدر نفسه: 1/ 164، و1/ 298، و1/ 323، 1/ 327.

(5) المصدر نفسه: 1/ 294.

(6) المصدر نفسه: 1/ 327.

(7) المصدر نفسه: 1/ 340.

(8) المصدر نفسه: 1/ 310.

(9) المصدر نفسه: 1/ 341، وينظر: المـصدر نفـسه: 1/ 152، و1/ 262، و1/ 275، و1/ 280، و1/ 292، و1/ 307، 1/ 311، و1/ 323، و1/ 327، و1/ 343، و1/ 352.

ج. إحالته على عموم النحويين أو المتقدّمين تدّل على اطّلاعه وإفادته مِـنْ معظم مَنْ تقدّمه. وقد بلغت تلك الإحالات خمس مرّات. مثـال ذلـك قولــــه: ((..... هـــذا قـــول المتقـــدمين))[1]، وقولـــه: ((قـــال النحويون....))[2].

د. ذِكْرُهُ للقراءات القرآنية ونسبتها الى قارئيها يدلّ علـى أنّ مـن مـصادره كتب القراءات وعلم التجويد، وإنْ لم يُصرّح بذلك[3].

هـ. إيراده للشواهد الشعرية ونسبتها الى قائليها يدلّ على أنّ من مـصادره كتب الأشعار أوالدواوين.

ويبدو أنّ عدم ذكره، لكثير من ما اعتمد عليه من مصادر دراسـته، كان نتيجة لسعة اطّلاعه وحفظه كـثيراً مـن الكتـب والمتـون الـتي ربّمـا اختلطت بما يذهب إليه، أو بما يستعين به في شرحه وتوضيحه ومناقـشته لمادته. ولعلّ في شهرة بعـض الآراء الـتي أوردهـا مـا يُغـني عـن نـسبتها لأصحابها أو الإحالة إلى مصادرها[4].

4. تعددت أساليب الإحالة على تلك المصادر وفقاً لمقتضيات السياق الـذي ترد فيه. مثال ذلك قولـه: ((قـال سـيبويه....))[5]، و ((هـذا قـول أبـي

(1) المصدر نفسه: 1/ 341.

(2) المصدر نفسه: 1/ 174، وينظر: المصدر نفسه: 1/ 262، و1/ 311، و1/ 346.

(3) وهذه القراءات كثيرة جدا، ينظر منهـا مـثلا: المـصدر نفـسه: 1/ 160، و1/ 182 -183، و1/ 259.

(4) ينظر: الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي: 65.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 249.

عثمان المازني))[1]، و((ذكره الصغاني))[2]، و((...كما هو مذهب الخليل))[3]، و ((اختار يونس وسيبويه.....))[4].... الخ.

5. يُلاحظ أنّه لا يكاد يعتمد من كتب اللغة سوى الصحاح؛ إذ هو الكتاب الوحيد الذي استعان به في توضيح الكلمات التي يرى وجوب بيانها، ولم أره – بحسب ما أحصيتُ – يعتمد غيره سوى مرّة واحدة استعان فيها بمحكم ابن سيدة[5].

6. تُعدُّ المسائلُ الخلافية ومواطنُ الجدل والاحتجاج المكانَ الذي يبرز فيه ذكر المصادر.

7. كان اعتماده على مصادره مُنصّباً في أحد الأمور الآتية:

أ. أخْذُه بالرأي المنقول من المصدر، أو تقديمه دليلاً لتقرير قاعدة ما أو شرح مسألة معينة. مثال ذلك قوله: ((الهاوي الألف؛ لأنّه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه. قال سيبويه هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع مخرج الواو والياء؛ لأنّك تضمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك. يعني أنّ الواو والياء مثل الألف إلاّ أنّك تضمّ الشفتين في الواو، وترفع لسانك نحو الحنك في الياء فيحصل فيه عمل عضو. ولا كذلك الألف....))[6].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 274.

(2) المصدر نفسه: 1/ 300.

(3) المصدر نفسه: 1/ 311.

(4) المصدر نفسه: 1/ 182.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 261.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 344.

ب. مخالفته للرأي المنقول من المصدر أو رفضه له. مثال ذلك قوله: ((.... وما روى قطرب عن طيء أنّهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الأخوة والأخواه بإبدال تاء الجمع هاءً في الوقف تشبيها بتاء التأنيث الخالصة - فضعيف))[1].

ج. ذِكْرُهُ الآراء المتباينة المنقولة من المصادر من دون التصريح بقبولها أو رفضها، وإنّما يكون عرضها على سبيل البسط ومحاولة الإحاطة بكل ما قيل في المسألة موضع البحث. ولا تُعدم مناقشته لتلك الآراء وبيان حجّيتها. مثاله قوله: ((اعلم أنّه إذا انضمّ إلى تاء تفعّل وتفاعل وتفعلل في المضارع تاء أخرى فيجوز أنْ يُؤتى بهما جميعاً وهو الأصل.... ويجوز حذف أحديهما..... ثم مذهب سيبويه والبصريين أنّ المحذوف هي الثانية؛ لأنّ الأُولى حرفٌ جيءَ به لمعنى المضارعة فالثانية أحقّ بالحذف؛ ولأنّ الثقل نشأ منها. وقيل الأُولى لأنّ الثانية في تتفعيل لمعنى المطاوعة مثلا ويخلّ حذفها بهذا المعنى فحذف الأُولى أولى))[2].

(1) المصدر نفسه: 1/ 175.

(2) المصدر نفسه: 1/ 357.

الفصل الأول
(الإدغام الأكبر)

الفصل الأول
الإدغام الأكبر

تقديم:

لا يخفى، على الدارسين، الأثر الذي تركه صاحب الكتاب؛ أعني سيبويه، في مَنْ جاء بعده من علماء العربية والتجويد؛ إذ نجد صدى آرائه في أثناء كتبهم. وربّما لا نبعد عن الصواب إذا ما قلنا إنّ الذين جاؤوا بعد سيبويه كانوا عيالاً عليه، في ما عُنوا به من البحوث اللغوية، ويبدو، كذلك، ((أنّ العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه كانوا يعتزّون بكل ما ورد عنه إلى حدّ يكاد يبلغ القداسة؛ فيقال، لنا، إنّ بعضاً منهم كانوا يحفظون كتابه عن ظهر قلب))[1].

ويتّضح هذا الأثر جليّاً في دراسة الأصوات والظواهر الصوتية الناشئة من تركيب هذه الأصوات. يقول الدكتور إبراهيم أنيس، واصفاً ما جاء به العلماء، بعد سيبويه، في مجال الدراسة الصوتية: ((وقد حاولنا أنْ نتتبّع النصوص التي جاءت في كتب فريق منهم؛ فنقلنا ما جاء في كتاب سرّ الصناعة لابن جني في القرن الرابع الهجري وما جاء في المفصّل للزمخشري في القرن السادس الهجري، وما جاء في كتاب النشر لابن الجزري في أوائل القرن التاسع الهجري، فلم نجد في هذه الكتب المشهورة شيئاً جديداً أضافه أصحابها، على كلام سيبويه، في أصوات اللغة سوى بعض مصطلحات ترددت في كتبهم، ولا تزال تتردّد على ألسنة دارسي القراءات حتى الآن))[2].

(1) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس (ط- مكتبة الانجلو المصرية 1975): 105-106.
(2) المصدر نفسه: 106.

ولا يعني، ذلك، أنّنا نغمط حقّ هؤلاء العلماء الأجِلاّء، الذين جاؤوا بعد سيبويه؛ فقد كان لهم فضل التنظيم، والتبويب، والتفصيل، والإفاضة في ذكر الأمثلة، وتوضيح ما أُجمِلَ في كتاب سيبويه، وكذلك مناقشة الآراء التي ذكرها صاحب الكتاب، ثم الإدلاء بوجهات نظرهم في ما تركه سيبويه، وهذا كلّه أغنى المكتبة العربية، في مختلف مجالات البحث اللغوي، وكان أيضاً وراء هذا التراث الزاخر الذي وصل إلينا.

ويبدو أنّ سيبويه كان على وعي تامّ بأنّ دراسة الأصوات العربية مقدّمة لابدّ منها لدراسة الظواهر الصوتية، أو النظام الصوتي؛ لذلك نراه قد مهّد لدراسة ظاهرة الإدغام، وهي من أهمّ الظواهر الصوتية إنْ لم تكن أهمّها[(1)]، بدراسة الأصوات العربية[(2)]؛ ((فتناول هذه الأصوات بالوصف من حيث المخرج، وطريقة النطق، والجهر والهمس، والتفخيم والترقيق، ناظراً إلى الصوت في حالة عزلة عن السياق، تاركاً سلوك الصوت في السياق إلى دراسة الإدغام نفسه))[(3)].

ولذا ينبغي التنبيه، هنا، إلى أنّ ما سينسب إلى الأصوات من مخارج وصفات، في المبحثين الآتيين، هو بالنظر الى تلك الأصوات منفردة أو في حالة عزلة عن السياق، وعملية الوصف هذه ((عملية تجريد لازمة لوصف العناصر

(1) ينظر: التصريف العربي، من خلال علم الأصوات الحديث، الطيّب البكوّش، تقديم: صالح القرمادي (تونس 1973): 65، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد (ط1، مط: الخلود – بغداد 1986): 390.

(2) ينظر: الكتاب: 4/ 431-437.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان (الهيأة المصرية العامة 1973): 50.

أو الوحدات البسيطة التي تتكون منها الكلمات))[1].

فالصوت اللغوي، أيّ صوت، بِعَدّهِ وحدةً مستقلةً، لـه خصائـصُه المميّـزةُ له، التي سيشار إليها، إلاّ أنّ هذا الصوت عند دخوله في تركيب معين؛ في كلمـة، أو جملة، سيكتسب خصائص جديدة بفعل تـأثّره بمـا جـاوره مـن أصـوات، وفي الوقت نفسه سيؤثّر هو في ما اكتنفه من أصوات؛ إذ إنّ الأصوات اللغويـة يتـأثّر ((بعضها ببعض في الكلام المتّصل))[2]. ومن ثمّ فإنّ ((أيّ تغيير في عنصر ما له، بالضرورة،ردُّ فعل محسوب على بقية العناصر))[3]. ولمّا كانـت ((المـسألة تتعلّـق بعنصرين فهي تتطلّب تحديد علاقة، وقاعدة))[4] من شأنها أنْ تُحـدّدَ سـيرَ هـذه التغييرات، أو تُوجِدَ قوانينَ صوتيةً يمكن بموجبها تفسيرُ الظـواهر الـصوتية الـتي تنشأ في السلسلة الكلامية.

ونُسارع، هنا، إلى القول بأنّ القـوانين اللغويـة، ولا سـيّما الـصوتية منهـا، ليـس لهـا من الحتمية ما تتصف به القوانين التي في العلوم الطبيعيـة كالفيزيـاء أو الكيمياء[5]. إذ إنّ ((القوانين في العلوم الطبيعية تصدق دائماً، بقطـع النظـر عـن

(1) علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي، د. محمود الـسعران (دار المعـارف - مـصر 1962): 205.

(2) الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: 178، وينظـر: علـم اللغـة، د. الـسعران: 205 فمـا بعد، ودراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر (ط1 – عالم الكتب – القاهرة 1976): 324، واللغة العربية، معناها ومبناها: 262 – 265.

(3) علم اللغة العام، فرديـنـان دي سوسـير، ترجمـة: د. يوئيـل يوسـف، مراجعـة: د. مالـك يوسف (آفاق عربية – بغداد 1985): 69.

(4) المصدر نفسه: 68.

(5) ينظر: علم اللغة السعران: 8-12، واللغة بين المعيارية والوصفية: 92-102.

المكان والزمان....أما قوانين الأصوات فليست لها(هذه)[1] الخـواص))[2]. ومـن ثمَّ إنّ أغلب ما يُسمى بالقوانين اللغوية ((ليس في جـوهره إلاّخُلاصـات مُركّـزة تصف ما كان أو ما هو كائن في جانب من الجوانب))[3].

فالمشتغلون في البحث الصوتي، والبحث اللغوي عامة، يعمدون الى رصـد ظـاهرة معينـة لإيجـاد ((علاقـة بـين حـالتين متتـابعتين للغـة واحـدة، في وسـط اجتماعي ما))[4]؛ إذ يلاحظون كثـرة الأمثلـة الـتي تتحقـق فيهـا تلـك الظـاهرة فيضعونها في قانون من القوانين[5].

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أنّ الأصوات ((في تأثّرهـا تهـدف إلى نـوع من المماثلة أو المشابهة بينها؛ ليزداد مع مُجاورتها قُربُها في الصفات أو المخـارج، ويمكن أنْ يُسمّى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة))[6].

ولذا عرّف المحدثون المماثلة بأنّها ((التعـديلات التكيّفيـة للـصوت بـسبب

---

(1) ما بين القوسين ليس من أصل النص أضيف لملاءمة السياق.

(2) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلـق عليـه: د. كمـال بـشر (ط3- مط: العثمانية 1972): 83.

(3) علم اللغة، د. السعران: 8.

(4) علم اللسان، أنطوان مييه، ترجمة: محمد مندور (ضمن كتاب النقد المنهجي عنـد العـرب ومـنهج البحـث في الأدب واللغـة) (القـاهرة 1969): 467، وينظـر: التطـور اللغـوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب (ط1، مط: المدني بمصر 1983): 14.

(5) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 9، ودراسة الصوت اللغوي: 317 -318.

(6) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس: 178، وينظر: الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة: د. محمد حلمي هليل (عـين للدراسـات والبحـوث الانـسانية والاجتماعيـة 1994): 180، وعلم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: 272-274.

مجاورته – ولا نقول ملاصقته – لأصوات أخرى))[1]، ومن ثمَّ رأوا أنّ المماثلة، بين الأصوات، إمّا أنْ تكون مماثلة كلية؛ وذلك حين يتطابق الصوتان[2]، وهي أقصى ما يصل إليه الصوت في تأثّره بما يجاوره؛ إذ يفنى الصوت في مجاوره فناءً تاماً[3]. وإمّا أنْ تكون مماثلة جزئية؛ وذلك حين لا يتطابق الصوت مع الآخر تطابقاً تاماً؛ فلا يفنى فيه بل يقترب منه طلباً للمجانسة وتحقيقاً للتماثل، بين الصوتين، في النطق[4].

والحقّ أنّ القدماء قد فطنوا لذلك وأولوه عناية كبيرة، وربّما لا نكون مخطئين إذا ما قلنا إنّ الفارق، في مُعالجة هذه الظاهرة اللغوية ، بين القدماء والمحدثين، لا يعدو أنْ يكون فارقاً في تسمية هذه الظاهرة أو الاصطلاح عليها؛ فما أطلق عليه المحدثون اسم المماثلة هو في اصطلاح القدماء يُدعى الإدغام.

أمّا درجتا المماثلة بين الأصوات، اللتان تكلّم عليهما المحدثون، فلم يغب أمرهما عن إدراك الأقدمين، إذ إنّهم أطلقوا على درجة الإدغام القصوى التي يفنى فيها الصوت في مجاوره فناءً تاماً اسم الإدغام الأكبر[5]، وهذا ما أسماه

(1) دراسة الصوت اللغوي: 324.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 325.

(3) نظر مثلاً: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 182، وفي البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية (الموسوعة الصغيرة، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد 1983): 71.

(4) نظر: دراسة الصوت اللغوي: 325، وينظر: التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب (مط: المجد، 1982): 28 – 29.

(5) ينظر: الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار (ط3 – عالم الكتب – بيروت 1983): 2/ 139 –140.

المحدثون المماثلة الكليـة. أمّـا إذا لم يـصل التقـارب بـين الـصوتين إلى حـدّ فنـاء أحدهما في الآخر فيُسمّى الإدغام، حينها، بالإدغام الأصغر[1]، وهذا ما اصطلح عليه المحدثون المماثلة الجزئية.

غير أنّ الذي اشتهر في كتابات المتقدمين أنّهم متى أطلقوا مصطلح الإدغام فإنّهم إنّما يعنون به تلك الدرجة من المماثلة أو التقريب، التي يفنى فيها الصوت في مجاوره فناءً تاماً؛ فالإدغـام الأكـبر ((هـو الإدغـام حقيقـة، وإذا أُطلـق لفـظ الإدغام كان هو المراد دون الأصغر))[2]، ومهما يكن من أمـر فهُـم قـد أدركـوا هاتين المرتبتين أو الدرجتين، من الإدغام، وصرّحوا بأنّ ((الغرض مـن الإدغـام تقريب الأصوات بعضها من بعض))[3].

ومن هنا جاءت فكرة تقسيم ظاهرة الإدغام (المماثلـة)، في هـذا البحـث، وفقاً لدرجة التقريب بين الأصوات، أي إلى إدغام أكبر، وهـو مُنـوط البحـث في هذا الفصل، وإدغام أصغر، سيأتي درسـه في الفـصل الآتـي إنْ شـاء الله تعـالى. وليكن ذلك دعوة لإحياء هذا المصطلح (الإدغـام الأصـغر) الـذي تُنوسـي، ولم يُعطَ حقّه في الدراسات الصوتية على الرغم من تعبيره عن ما يُصيب الأصـوات من تقريب أو مماثلة بسبب تجاورها في بعض الظواهر اللغوية الـتي تنـدرج تحـت مفهومه أو معناه، والتي سيُوقف عندها في الفصل الآتي.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، والتصريف الملوكي، ابن جني، صحّحه وفهرس مطالبه: محمد سعيد النعسان، وعلّق عليه: أحمد النحّاتي ومحي الدين الجرّاح (ط2 – دار المعارف للطباعـة – دمشق): 93–107.

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني:341.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش (643 هـ)، (عالم الكتب – بيروت): 10/ 124

وقد اعتاد النحويون، من بعد سيبويه، ومنهم الجاربردي، أنْ يُقدّموا لبحثهم في ظاهرة الإدغام، ولا سيّما إدغام المتقاربين، بياناً لمخارج الأصوات وصفاتها؛ وهو منهج سديد.

فلا معدى، إذنْ، من بيان تلك المخارج والصفات التي ذكرها الجاربردي، قبل الدخول في دراسة ظاهرة الإدغام؛ لكي نتبيّن ((ما يحسُنُ فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز))[1].

(1) الكتاب: 4/ 436.

المبحث الأول
مخارج الأصوات

(1)

يبدو أنّ ثمة خلافاً بين النحاة في عدد الحروف العربية، وهذا ما ذكره الجاربردي؛ إذ قال: ((إنّ أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور..... وكان المبّرد يعدّها ثمانية وعشرين، ويترك الهمزة))[1].

وقد وافق الجاربردي جمهور العلماء، في ما ذهب إليه؛ فقد قال الخليل: ((في العربية تسعة وعشرون حرفاً))[2]، وقال سيبويه:((فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً))[3]. ولقد عُزِيَ إلى الزّجاج (ت 311 هـ)، والمبّرد القول بأنّ حروف العربية ثمانية وعشرون حرفاً[4].

(1) شرح الجاربردي: 1/ 338.

(2) العين، الخليل، تح: د. المخزومي و د. السامرائي (وزارة الثقافة – العراق: 1980): 1/ 57.

(3) الكتاب: 4/ 431، وينظر مثلا: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة (ط1- دار الكتب العلمية – بيروت 2000): 1/ 55، والممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح: د. فخر الدين قباوة (ط3- دار الآفاق الجديدة – بيروت 1978): 2/ 663.

(4) ينظر: سر الصناعة: 1/ 55، وشرح المفصل: 10/ 126، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745 هـ) تح د. مصطفى أحمد النمّاس (ط1- 1984): 1/ 4.

ومن الإنصاف أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ المبرد لم يُسقط الهمزة من جملة حروف العربية[1]، بل هي، عنده، ((أبعد الحروف ويليها في البعد مخرج الهاء، والألفُ هاويةٌ هناك)) [2]. ويظهر أنّ الذين عزوا إليه ذلك قد فهموا قوله:((والهمزةُ لا صورةَ لها))[3] على غير وجهه؛ لأنه أراد به،في ما يبدو، التشبيه بين الهمزة والألف في الكتابة[4]. ولعلّ من ما يُؤيّد ذلك قول الجاربردي: ((والهمزات التي في أوّل الكلام نوعان؛ همزات قطع وهمزات وصل، وتُسمّى أيضاً ألفات القطع وألفات الوصل؛ لأنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً كُتبت على صورة الألف))[5]؛ إذ إنّ صورة الهمزة تتغيّر عند تسهيلها، فمرّة تُكتب ألفاً، وثانية واواً، وثالثة ياء.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى ((أنّ الفرّاء (ت207 هـ) كان أوّل من عدّ حروف المعجم ثمانية وعشرين فقال: ((تقول: أ ب ت ث ثمانية وعشرون حرفاً فتكتفي بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين))[6]))[7]، إلاّ أنّ هذا يُعارِضُ ما قاله

(1) ذهب بعض المحدثين إلى متابعة من قال بإسقاط المبرد الهمزة: ينظر مثلا: مباحث في علم اللغة واللسانيات، د. رشيد العبيدي (ط1- دار الشؤون الثقافية – بغداد 2002): 105.

(2) المقتضب، المبرد،، تح: محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب – بيروت): 1/ 192.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: جهود الكوفيين في علم الأصوات: د. خليل العطية (مجلة كلية الآداب – جامعة البصرة، ع/ 22، 1991): 40.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 166.

(6) معاني القرآن، أبو زكريّا الفرّاء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (ط1، مط: دار الكتب المصرية، القاهرة 1955): 1/ 368.

(7) الخلاف الصوتي في ارتشاف الضرب من لسان العرب في ضوء علم اللغة الحديث، كاظم كريم، رسالة ماجستير (كلية الاداب، جامعة القادسية 2003): 15.

الفرّاء من أنّ ((الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة تُرِكَ همزُها))[1]؛ أي إنّه لم يُسقط الهمزة، بل ذكرها أوّل الحروف.

ولذلك يُمكن الاطمئنان إلى القول بأنّ ((الحروف الأصلية عند الفرّاء تسعة وعشرون؛ أمّا إشارته إلى كونها ثمانية وعشرين فشبيهة بقول المبرّد ((إنّ الهمزة لا صورة لها)) وأراد – كما تقدّم –رسمها الكتابي))[2].

يتبيّن من ما تقدّم أنّ السرّ في الخلاف بين القدماء، في عدد حروف المعجم، يرجع إلى اعتقادهم بوجود قرابة ما بين الهمزة والألف؛ إذ إنّهم كانوا يظنّون أنّ ((الألف متى تحرّكت صارت همزة))[3]، واعتقادهم هذا قديم قِدَمَ الخليل الذي كان يُسمّي همزة الوصل ((ألف الوصل))[4]. وهذا أدّى إلى خلطهم بين الهمزة والألف؛ فمرّة يُصرّحون بالهمزة حرفاً، وأخرى يُعبّرون عنها بالألف[5].

وقد اتفق علماء اللغة المحدثون على أنّ عدد حروف العربية هو ثمانية وعشرون حرفاً؛ وهي نفسها التي ذكرها متقدمو القوم[6]، إلاّ أنّهم – أعني

---

(1) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، السيوطي (911هـ)، صحّحه: محمد بدر الدين النعساني (دار المعرفة – بيروت): 2/ 69.

(2) جهود الكوفيين في علم الاصوات: 41.

(3) المقتضب: 1/ 203.

(4) العين: 1/ 49، وينظر: المنصف: 78.

(5) ينظر: ص33– 36 من هذا البحث (العلاقة بين الالف والهمزة مخرجياً) .

(6) المُرادُ بِحروف العربية، هنا، هو ما يُسمّى بالأصوات الساكنة أو الصوامت أمّا بالنظر إلى ما يسمى بالحركات أو المصوّتات فسيكون عدد أصوات العربية أربعةً وثلاثين صوتاً، ينظر مثلا: مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان (دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب 1979): 116، ووصف اللغة العربية دلالياً، في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة =

المحدثين – قد اسقطوا منها الألف، لا الهمزة [1] ؛ لأنّ الألف، عندهم، صوت انطلاقي مجهور؛ أي حركة أو مصوّت طويل[2].

(2)

عرّف الجاربردي مخرج الصوت بأنّه ((المكان الذي ينشأ منه))[3]، وهو تعريف لا يختلف عن ما ذهب إليه المحدثون؛ قال برجشتراسر: ((والمَخرج أو المُخرج هو الموضع، من الفم ونواحيه، الذي يَخرج أو يُخرج منه الحرف))[4]، وعرّفه بعضهم ((بأنّه مكان النطق، وهو موضع ينحبس، عنده، الهواء، أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت))[5].

=

حول المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي (منشورات جامعة الفاتح، مطابع اديتار – ليبيا 1993): 214–215.

(1) ينظر مثلا: دروس في علم أصوات العربية: 40، والتصريف العربي: 41، والعربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين (ط2 – دار المشرق – بيروت 1983): 35، ومناهج البحث في اللغة: 116.

(2) ينظر مثلا: علم اللغة العام – الأصوات، د. كمال بشر: 123، والتشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية، د. سلمان العاني، ترجمة: د. ياسر الملاّح و د. محمد غالي: 38، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 26–28.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 334.

(4) التطور النحوي: 11.

(5) علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي (ط1- عالم الكتب – بيروت 1998): 42، وينظر مثلا: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب (ط1- مط: دار التأليف – مصر 1963): 194–195، ودراسة الصوت اللغوي: 269–273.

ولم يكن للقدماء، من الأجهزة والآلات، ما توافر للمحدثين؛ لـذلك كـان علماء العربية يعتمـدون، في تعـيين مخـارج الأصـوات،على الملاحظـة المباشـرة، وتذوّقهم لتلك الأصوات[1]؛ فلمعرفة مخرج الحرف ((تُسكنُهُ وتُدخلُ عليه همزة الوصل، وتنظر أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثمَّ مخرجه))[2]. إلاّ أنّ المحدثين قـد حذّروا من الإتيان بهمزة الوصـل لمعرفـة مخـرج الحرف؛ لأنّـه، حينئـذٍ، ((لا يتحقّق فيه الاستقلال الذي هو أساس التجربة الصحيحة))[3].

وينبغي التنبيه، هنا، إلى أنّنا عندما ننسب صوتاً مـا إلى عـضو مـن أعـضاء النطق، فإنّ ذلك لا يعني أنّ مخرج هذا الصوت هو ذلك العضو، أو أنّ الـصوت صدر عـن عـضو واحـد؛ إذ قـد يـشترك عـضوان أو أكثـر في إصـدار الـصوت الواحد[4]؛ فعندما نطلق على صوت ما أنّه لهويّ، أو لِثويّ، فإنّ هذا لا يعـني أنّ اللّهاة، أو اللّثة وحدها هـي موضـع نطقـه، بـل يـشترك معهـا بعـض الأعـضاء الأخرى، في إنتاج ذلك الصوت[5].

ويبـدو أنّ القـدماء كـانوا مُـدركين لهـذه الملاحظـة الدقيقـة؛ إذ وجـدتُ الجاربردي يُشير إلى ذلك بوضوح؛ فبعد ذِكره للأصوات التي وُزّعتْ على أقصى اللسان ووسطه وطرفه، قال: ((فهذه الحروف الثمانية عشر لـسانية؛ أي مخرجهـا

---

(1) ينظر مثلا: سر الصناعة: 1/ 59.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 334 وينظر مثلا: سر الصناعة: 1/ 19-20.

(3) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 20، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 302.

(4) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 89.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل (ط1- دار صفاء للنشر والتوزيـع – عمان 1998): 126.

اللسان، وإنْ كانت بمُشاركة غيره))[1] . فهُم يُسمّونها حروفاً لسانية؛ لأنّ اللسان له الأثر الفاعل في إنتاجها.

ألمعتُ، في ما سبق، إلى أنّ عملية تحديد مخرج الصوت، عند القدماء، كانت قائمة على مبدأ الملاحظة المباشرة، أو تذوّقهم الذاتي لذلك الصوت؛ فهُم لا يملكون عُدّة متطورة؛ من أجهزة ومختبرات، كالتي هُيّئت للمحدثين، ومن ثمّ فلا عجبَ أنْ رأيناهم قد اختلفوا، بعض الاختلاف، في عدد مخارج الأصوات؛ فقد ذهب الخليل الى أنّها تسعة أحياز، أو ثمانية مخارج[2]. وعدّها سيبويه ستة عشر مخرجاً[3]. أمّا قُطرب، والفرّاء، والجرمي (ت225 هـ) وابن كيسان (ت299 هـ)، وابن دريد (ت321 هـ)؛ فقد ذهبوا إلى أنّها أربعة عشر مخرجاً[4].

وذهب بعضهم إلى أنهّا خمسة عشر مخرجاً[5]. ورأى بعض القُرّاء أنّها سبعة عشر مخرجاً [6]. إلاّ أنّ الذي عليه جمهور العلماء أنّها ستة عشر مخرجاً[7].

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(2) ينظر: العين: 1/ 57–58، والتفكير الصوتي عند الخليل (ط1- دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية 1988): 24، وفي البحث الصوتي عند العرب: 24، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: 71. والحيز، هو الفراغ الذي يشغله صوت الحرف في الحلق والفم، ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل: 25.

(3) ينظر: الكتاب: 4/ 433–434.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر، الحافظ ابن الجزري (ت833هـ)، تصحيح ومراجعة: الاستاذ علي محمد الصبّاغ (دار الكتب العلمية – بيروت): 1/ 198 – 199. وفي البحث الصوتي عند العرب: 24.

(5) ينظر: مخارج الحروف وصفاتها، ابن الطحان (ت561 هـ)، تح، د. محمد يعقوب (ط1- بيروت 1984): 79–83.

(6) ينظر: النشر: 1/ 198–199.

(7) ينظر: الكتاب: 4/ 433–434، والمقتضب: 1/ 192، وسر الصناعة: 1/ 52–53، وشرح المفصل: 10/ 123 –125، والممتع: 2/ 668، وشرح الشافية، رضي الدين الاستراباذي؛

والمخارج الـتي ذكرهـا الجـاربردي سـتة عـشر مخرجـاً، وهـو بهـذا متـابع لسيبويه؛ وجمهور العلمـاء، قـال: ((وجملـة المخـارج سـتة عـشر تقريبـاً....، لأنّ التحقيق أنّ لكلّ حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر، وإلاّ لكان إيّاه))[1]، وهو ينبه بذلك على أنّ تقسيم النحّاة، للأصوات على ستة عشر مخرجاً، إنّما هو ((بإلحاق ما اشتد تقارُبُه بمُقارِبِه،وجَعلِهِ معه من مخرج واحد))[2]؛ إذ لو ((اتّفق حرفـان في المخرج والصفة لَمَا صحَّ أنْ يُسمّيا حرفين، بل إنّما يكونا حرفاً واحداً))[3].

إنّ نظرة فاحصة، في ما وصفه الأقدمون، من مخارج الأصوات، ستُثبتُ أنّ الاختلاف بينهم لم يكن اختلافاً جوهرياً، بل هو اخـتلاف ضـئيل مرجِعُـه عـدمُ امتلاكهم للأجهزة التشريحية، من جهة، وتقارُبُ هذه المخارج بعضها من بعض، من جهة أخرى، ذلك التقارب الذي جعل بعضهم يعدّ مجموعـة مـن الأصـوات من مخرج واحـد، وجعـل آخـرين يـرون أنّ لكـلّ صـوت، مـن أصـوات تلـك المجموعة، مخرجاً خاصّاً به، كما فعل قُطرب والجرمي والفرّاء عندما عـدّوا الـلام والنون والراء من مخرج واحد، في حين عدّها سيبويه مـن ثلاثـة مخـارج؛ فجعـل لكلّ منها مخرجاً خاصّاً به[4].

تح: محمد نور الحسن وصاحبيه (دار الكتب العلميـة – بـيروت 1975): 3/ 250-254، والنشر: 1/ 335.

(1) شرح الجاربردي: 1/ 335.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 480، وينظر: توجيه القـراءات القرآنيـة في كتـب معـاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري ؛ دراسة صوتية ونحوية، د. جـواد كـاظم عنـاد، رسالة دكتوراه (كلية الاداب، جامعة بغداد 1994): 144.

(3) مناهج البحث في اللغة: 155.

(4) ينظر: الكتاب: 4/ 433-434، وارتشاف الضرب: 1/ 4-5.

وفي الحقّ أنّ الاختلاف في عدد مخارج الأصوات لم ينجُ منه المحدثون، على الرغم من امتلاكهم الوسائل والأجهزة المتطوّرة والمخصّصة بهذا النوع من الدراسات؛ فبعضهم يرى أنّها تسعة مخارج[1]، وذهب آخرون إلى أنّها أحد عشر مخرجاً[2]. إلاّ أنّ أكثر المحدثين على أنّها عشرة مخارج[3].

ويبدو أنّ القدماء، في تقسيمهم للمخارج، كانوا قد تحرّوا الدّقّة في نسبة كلّ صوت إلى مخرجه، ((بيد أنّ الكثرة في تقسيمات هذه المخارج أمر لا يُقرّه علماء الصوت المحدثون))[4]؛ إذ ذهب المحدثون الى التوسّع، قليلا، في حيّز المخرج فعدّوا، مثلا،اللام والنون والراء من مخرج واحد هو الّلثة[5]؛ في حين عدّها القدماء من ثلاثة مخارج[6].

إنّ دقّة وصف الأقدمين لتلك المخارج قد دفعت بعض المحدثين إلى القول، بعد استعراضه لذلك الوصف، بأنّ ((هذا كلّه صحيح ما فيه شكّ من وجهة نظر علماء الغرب))[7].

---

(1) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 30-31.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 269-273، علم اللغة، د. السعران: 199-200، وعلم اللغة العام - الأصوات: 89-90.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 110-111، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 140-141، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 42-44، وفي البحث الصوتي عند العرب: 19-20 و 25، ومقدمة لدراسة علم اللغة.د. حلمي خليل (2000م) :59.

(4) في البحث الصوتي عند العرب: 25.

(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 270-271، ولقد أشار إلى ذلك بعض القدماء، كما مر بنا قبل قليل.

(6) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 433-434، وسر الصناعة: 1/ 60.

(7) التطور النحوي: 13، وينظر: دروس في علم أصوات العربية: 32.

لكنّ بعضهم يرى أنّ وصف الأقدمين يسوده ((الغموض وعدم الوضوح في كثير من الأحيان))[1]. بل منهم مَنْ صرّح بأنّ النحاة قد خلطوا ((خلطاً كبيراً في تحديد هذه المخارج))[2]. وقد دعاني هذا إلى أنّ أعرض وصف الجاربردي لمخارج الأصوات[3]، على ما جاء به الدرس الصوتي الحديث، الذي لا يختلف عن وصف القدماء، كما سيتّضح في أثناء البحث إن شاء الله تعالى.

وتحسُنُ الإشارة قبل أنْ نختبر وصف الأقدمين[4]، إلى أنّ ترتيب القدماء للأصوات اللغوية كان ترتيباً تصاعدياً؛ إذ رتّبوها من أقصى الحلق صعوداً إلى الشفتين[5]، في حين كان ترتيب المحدثين ترتيباً تنازلياً؛ يبدأ من الشفة، وينتهي بأقصى الحلق[6]. ومن الإنصاف أن يُسجَّل، هنا، أنّ ترتيب المتقدّمين أصحّ منهجياً من لاحقه؛ إذ تتولّد الأصوات بهواء الزفير الخارج من الرئتين صعوداً إلى الشفتين.

لقد قسم القدماء الحلق على ثلاثة أقسام هي: أقصى الحلق، ووسطه، وأدناه؛ ويريدون بهذا الأخير أدناه إلى مقدم الفم، ومن ثَمَّ جعلوا كلّ قسم من هذه الأقسام موضعاً أو مخرجاً لإنتاج أصوات معينة.

---

(1) علم اللغة، د. حاتم الضّامن (مط: التعليم العالي – الموصل 1989): 55.

(2) مناهج البحث في اللغة: 111.

(3) سبق أنْ اشرتُ إلى أنّ الجاربردي كان متابعاً لسيبويه وجمهور العلماء في ذلك، ينظر: ص31 من هذا البحث.

(4) لا يزعم الباحث أنّه أول مَن تعرّض لذلك لكن الذي يشفع له أنّ الظاهرة اللغوية يُمكن أنْ تخضع لاجتهادات متعددة.

(5) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 433–434.

(6) ينظر مثلا: علم اللغة، د. السعران: 199–200.

((فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرجُ الهمزة،....، وبعـدها الهـاء، ثم الألف))[1].

ثمّة أمر يُثيره نص الجاربردي، في أعلاه، أَودُّ أنْ أُلِمَ إليه، قبل الكلام على مخارج هذه الأصوات؛ ذلك أنّ القدماء من علماء العربية والتجويـد، ولا سـيّما المتأخّرين منهم، قد شُـغلوا، في مـا يبـدو؛ بعمليـة ترتيـب الأصـوات في داخـل المخرج الواحد. ومن ثَمَّ أصبح بعضهم يجد نفسه مُلزماً بعرض وُجهـات النظـر، أو الآراء في ترتيب أصوات المخرج الواحد[2]، وهذا ما وجدتُهُ عند الجـاربردي، أيضاً، كما يتّضح من قوله: ((.... مخرج الهمزة... وبعدها الهاء، ثم الألف)).

ولم يهتم المحدثون بهذه المسألة، بـل رأوا أنّ المتـأخرين قـد توهّمـوا عنـدما قالوا: ((إنّ العين تسبق الحاء، وإنَّ الغين تسبق الخاء))[3]؛ لأنّ التجارب الحديثـة تَدِلُّ على أنّ ((لكلّ صوتين من أصوات الحلق حيّزاً معيناً؛ يَحُلاّن فيه معـاً دون ترتيب لأحدهما على الآخر))[4].

أمّا مخرج الهمزة فقد تابع بعضُ المحدثين وصفَ القدماء له بأنّه مـن أقـصى الحلق[5]، إلاّ أنّ معظم المحدثين على أنّ الهمزة صـوت حنجـري؛ أي يخـرج مـن

(1) شرح الجاربردي: 1/ 335.

(2) ينظر مـثلا: المقتـضب: 1/ 192، وسـر الـصناعة: 1/ 60، وارتـشاف الـضرب: 1/ 5-6 والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 192 -193.

(3) الاصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس: 113.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 23و123.

الحنجرة[1]، وبعضهم يرى أنّها تخرج من المزمار نفسه[2]. فهي، إذنْ، صوت حنجري أو مزماري[3].

وعندما يصف المحدثون الهمزة بأنّها صوت حنجري أو مزماري، فهل يعني ذلك مخالفة للقدماء الذين قالوا بأنّها من أقصى الحلق؟

يبدو أنّ الوقوفَ على ما يعنيه مصطلح الحلق، عند القدماء، كفيلٌ بتوضيح هذا الإشكال؛ فقد جاء في اللسان أنّ ((الحلق مساغ الطعام والشراب في المريء.... ومخرج النفس من الحلقوم، وموضع الذبح هو، أيضاً، من الحلق... وقال أبو زيد: الحلق موضع الغلصمة والمذبح))[4]. أمّا الحنجرة فهي ((طبقان من أطباق الحلقوم، ممّا يلي الغلصمة)) [5]، والغلصمة ((رأس الحلقوم،....، وهو الموضع الناتيء في الحلق))[6].

يجعلنا هذا نطمئنّ إلى القول بأنّ القدماء قد ((أطلقوا الحلق على منطقة أوسع من تلك التي نُسمّيها نحن، اليوم، بالحلق؛ والمحصورة بين الحنجرة وأقصى

(1) ينظر: أصوات اللغة. د. عبد الرحمن أيوب: 217، وعلم اللغة، د. السعران: 170- 171، وعلم اللغة العام الأصوات: 90، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 44، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 141.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 90، والعربية الفصحى: 37 و40.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 273، والمزمار هو الفراغ الذي بين الوترين الصوتيين في داخل الحنجرة، ينظر: علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 31.

(4) لسان العرب، ابن منظور (دار صادر، بيروت 1956م): 10/ 58.

(5) المصدر نفسه: 4/ 216.

(6) المصدر نفسه: 15/ 337.

الحنك))[1]؛ فهو يشمل الحنجرة، والحلق، وأقصى الحنك،باصطلاح المحدثين[2].

ولهذا كان وصف مخرج الهمزة لا خلاف فيه بين المتقدمين والمحدثين؛ فقول أولئك ((أقصى الحلق)) يُناظر ما اصطلح عليه هؤلاء بالحنجرة؛ فالفرق، بين الوصفين، لا يعدو أنْ يكون في تسمية موضع النطق، أو المخرج، ليس غير[3].

ويصدق ما مرّ على صوت الهاء؛ فسواء أكان من أقصى الحلق[4]، أم من الحنجرة[5]، أو من داخل المزمار[6] - كل ذلك لا يخرج عن وصف الأقدمين لهذا الصوت؛ إذ عدّه القدماء من مخرج الهمزة نفسه، وكذلك هما عند المحدثين[7].

ويبدو أنّ المشكلة الرئيسية تكمن في عدّ القدماء الألف من بين أصوات الحلق؛ في حين أثبتت التجارب الحديثة أنّ الألف حركة طويلة، أو فتحة طويلة[8]؛ فهو ((صوت مجهور يخرج الهواء، عند النطق به، على شكل مستمرّ من الحلق والفم، دون أنْ يتعرّض لتدخّل الأعضاء الصوتية تدخّلاً يمنع خروجه، أو يُسبّب فيه احتكاكاً مسموعاً))[9]. وهو بهذا الوصف ((لا يجوز أنْ يجعل من

(1) علم اللغة العام – الأصوات: 123.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 124، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 304.

(4) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 23.

(5) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 196.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 88.

(7) ينظر مثلا: دراسة الصوت اللغوي: 273، وأصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 217.

(8) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 83.

(9) أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب: 156 –157، وينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 26.

حروف الحلق؛ لأنّه ليس له مقطع في الحلق أو في غيره))[1].

فهل أخفق القدماء في معرفة هذه الصفة للألف فوقعوا في ما وقعوا فيه من نسبة هذا الصوت إلى أقصى الحلق؟ أو أنّ ثمّة ما يُسوّغ هذه النسبة؟

ينبغي أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ القدماء لم يغفلوا هذه الصفة التي يتّصف بها صوت الألف، أعني حرية مرور الهواء عند نطقه؛ فلقد تنبّهوا لها وصرّحوا بها، منذ قديم؛ إذ وضعه الخليل في الأصوات الهوائية[2]؛ لأنّ هذه الأصوات ((لا يتعلّق بها شيء))[3]، ولم يكتفوا بعدّه من الحروف الهوائية أو اللينة، بل هو، عندهم، ألين تلك الحروف وأوسعها مخرجاً[4]. فهُم مُدركون، إذنْ، لطبيعة هذا الصوت التي أثبتتها دراسات المحدثين.

يبدو أنّ هنالك ما يُسوّغ ذلك؛ فصوت الألف يخرج الهواء، معه، حُرّاً لا يعترض طريقه عارض يُوقفه أو يُضيّق مجراه، في أثناء مروره، غير أنّ هذا الهواء عند مروره بالحنجرة يَهُزُّ الوترين الصوتيين، اللذين في داخلها؛ ليكتسب بذلك صفة الجهر، ومن ثَمَّ يمكن القول بأنّ الألف ((هواء مجهور أو نَفَس مجهور))[5].

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 302.

(2) ينظر: العين:1/ 57.

(3) المصدر نفسه: 1/ 64-65.

(4) ينظر مثلا: الكتاب:4/ 435 -436، وسر الصناعة: 1/ 21، وشرح الشافية للرضي: 3/ 261.

(5) أصوات العربية بين التحوّل والثبات، د. حسام النعيمي (سلسلة بيت الحكمة – بغداد 1989): 17، وينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 176، والمدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب (ط2- مط: المدني 1985): 91-92.

ولله دَرُّ سيبويه إذ وصفها، منذ قديم، بأنّها ((بمنزلة النَّفَس))[1]، لأنّها ((ليس منها علاج على اللسان والشفة)) [2]، وهذا يدلّ على أنّ الألف ((لولا ما يصحبها من اهتزاز الوترين الصوتيين))[3] لكانت هواءً أو نفساً، لا صوت معه. وبعبارة أخرى: إنّ صوت الألف إنّما يكون صوتاً باهتزاز هذين الوترين؛ فهو يُولدُ، إذنْ، فيهما، وإذا علمنا أنّ مخرج الصوت ((إنّما هو حيث يولد))[4]، كان كلام القدماء، حينئذٍ، وجيهاً، وفي ((غاية الدّقّة؛ لأنّ ولادة الألف إنّما تكون في الوترين، باهتزازهما))[5]. وتقدّم أن مصطلح الحلق، لدى القدماء، كان يضمّ الحنجرة، بما فيها من أوتار.

ويُمكن أنْ يقال إنّ القدماء عندما وجدوا أنّ النَّفَس مع صوت الألف لا يعترظه أيُّ عارض؛ حسبوا أنّه قد تكوّن – أعني الألف – في مكانٍ بعيدٍ غَوْرُهُ، ومن ثَمَّ لم يجدوا صوتاً أبعد من صوت الهمزة ليجعلوه معه؛ إذ هي ((أدخل الحروف في الحلق))[6].

1. أمّا مخرج العين والحاء فهو ((وسط الحلق))[7].

وقد أجمع المحدثون على أنّ هذين الصوتين يخرجان من مخرج واحد، ولا

---

(1) الكتاب: 4/ 336.

(2) المصدر نفسه. وقال المبرد: ((وإنما هي – يعني الألف – هواء في الحلق يُسمّيها النحويون الحرف الهاوي)): المقتضب: 1/ 155.

(3) أصوات العربية بين التحول والثبات: 17.

(4) المصدر نفسه: 18، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيّغ (ط1- دار الفكر – دمشق 2000): 50.

(5) أصوات العربية بين التحول والثبات: 18.

(6) شرح الشافية للرضي: 3/ 31.

(7) شرح الجاربردي: 1/ 336.

فرق بينهما سوى تذبذب الأوتار الصوتية مع العين وعدم ذبذبتها مع الحاء؛ فهما عند بعض المحدثين من وسط الحلق[1]، وعند آخرين من أدنى الحلق[2]. ومهما اختلفت عباراتهم فإنّهم متابعون للأقدمين في أنّ الحاء والعين حرفان حلقيان[3].

2. وللغين والخاء ((أدناه [يريد الحلق] إلى الفمّ))[4].

ولم يخرج بعض المحدثين عن هذا الوصف؛ إذ الصوتان، عنده، أدنى حلقيين[5]، أمّا الآخرون، من المحدثين، فقد اختلفت تسمياتهم لهذين الصوتين؛ فقالوا إنّهما طبقيان[6]، أولهويان[7]، أو إنّهما من أقصى الحنك[8].

وقد تقدّم القول بأنّ مصطلح الحلق، لدى القدماء، يشمل هذه الأعضاء

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 88.
(2) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 23.
(3) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 200، ودراسة الصوت اللغوي: 272، وعلم اللغة العام – الأصوات: 90، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 44، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 141.
(4) شرح الجاربردي: 1/ 336.
(5) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 87–88.
(6) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 272، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 44، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 140، والطبق، عندهم، هو الجزء ما قبل الأخير من سقف الحنك، وينظر: علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 35.
(7) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 31، واللهاة، عندهم، هي الجزء الأخير من سقف الحنك، ينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 83.
(8) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 194، وعلم اللغة العام – الأصوات: 90.

كلّها، ومن ثـمَّ لا يختلـف مفهـوم وصـف المحـدثين عـن وصـفهم، وإنْ اختلفت تسمياتهم لذلك المخرج.

3- أمّا مخرج القاف فهو ((أقصى اللسان وما يُحاذيه من الحنك الأعلى))[1].

ويظهر أنّ المحدثين قد توصّلوا، بالآلات وأجهزة التصوير الحديثة، إلى أنّ صوت القاف يتمّ نطقُهُ ((برفع أقصى اللسان حتى يلتقـيَ بـأدنى الحلـق واللهاة، مع عدم السماح للهواء بالمرور مـن الأنـف))[2]؛ ولهـذا نـراهم يتّفقون على أنّه صوت لهوي[3]. وإذا علمنا أنّ اللـهاة، في اصـطلاحهم، هي آخر جزء من مؤخّر سقف الحنك[4]، وأنّ لها ((دَخْلاً في نطق القاف العربية))[5] – تبيّن أنّ المحدثين لم يبتعدوا كثيراً عن وصف القـدماء لهـذا الصوت. غير أنّ الدكتور كمال بشر يرى أنّ القاف ينبغي أنْ تُـورد قبـل الخاء والغين، لا بعدهما[6].

وقد لا نُجانـب الـصواب إذا مـا قلنـا إنّ مخرجـي القـاف، والخـاء والغين متقاربان جـداً؛ الأمـر الـذي جعـل بعـض المحـدثين يـضع هـذه الأصوات الثلاثة في مخرج واحـد، عنـد تـصنيفه لمخـارج الأصـوات[7].

(1) شرح الجاربردي: 1/ 336.
(2) علم اللغة العام – الأصوات: 109، وينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 87.
(3) ينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 214، ودروس في علم أصوات العربية: 23، وعلم اللغة، د. السعران: 200، ودراسة الصوت اللغوي: 272.
(4) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 111.
(5) علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 35.
(6) ينظر: رأي الدكتور كمال بشر في كتابه: علم اللغة العام – الأصوات: 109 110.
(7) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 23.

في حين تابع بعضهم القدماء في عدّ القاف بعد الخاء والغين[1].

يتّضح، من ذلك، أنّ هذا التقارب الشديد بين المخرجين قد جعل الفصل بينهما أمراً غير يسير[2]؛ لذلك أكّد بعض الباحثين أنّ ((الغين والخاء يُمكن أنْ يُنطقا من اللهاة قريبين من موضع القاف، وهو ما عليه نطقنا اليوم، ويكونان بُعيدها أو قُبيلها، كلاهما مُمكن، ممّا يؤدي إلى الاشتباه في تعيين المخرج،........، ويُمكن أنْ يَخْلُصَ نطقهما من أدنى الحلق في موضع أعمق من موضع القاف،.....، ويكونان، حينئذٍ، أفخمَ منهما في نطقنا اليوم))[3].

وإذا أضفنا إلى ذلك أنَّ مِنِ المحدثين مَنْ يُرجّح أنْ يكون العرب قد وصفوا نوعاً من القاف، في لهجاتهم، أفخم من ما هو في نُطقنا الفصيح، لها، وهو ينطبق تمام الانطباق على النطق السائد، للقاف، في كثير من لهجات البلاد العربية؛ كالعراق والكويت والسودان[4]، أقول: إذا أضفنا ذلك، أمكننا القول بأنّ المتقدمين لم يُخطئوا في وصف مخرج هذا الصوت.

4. أمّا مخرج الكاف فهو ((من أقصى اللسان والحنك ما يليهما؛ أي ما يلي أقصى اللسان والحنك، يريد أنّ مخرجَ الكاف أرفعُ من مخرج القاف؛ أي

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 87-88.

(2) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 198.

(3) ينظر: الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني: 307.

(4) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 110-111، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 307.

أقرب منه إلى مقدّم الفم))[1].

ولم أَرَ مِنِ المحدثين مَنْ خرج عن هذا الوصف الدقيق لمخرج الكاف؛ إذ هو عندهم من حروف أقصى الحنك[2]. وقد جعله بعضهم صوتاً طبقياً[3]؛ والطبق هو ((الجزء الرخو الذي في مؤخّرة سقف الفم))[4]، وهو ما عناه القدماء بأقصى الحنك[5].

5. و ((للجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما يُحاذيه من الحنك الأعلى))[6].

والثلاثة، عند كثير من المحدثين، من مخرج واحد، إلاّ أنّهم اطلقوا عليها مصطلح الأصوات الغارية[7]، ومنهم مَن اصطلح عليها بالحروف الأدنى

(1) شرح الجاربردي: 1/ 336.

(2) ينظر مثلا: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 83-84، وعلم اللغة، د. السعران: 169، وعلم اللغة العام – الأصوات: 90، ودروس في علم أصوات العربية: 100-101.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 271-272، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 44، وفي البحث الصوتي عند العرب: 20.

(4) مناهج البحث في اللغة: 111.

(5) ينظر تفصيل أقسام سقف الفم (الحنك الأعلى) في: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 194-197، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي:35.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 336.

(7) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 271، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43، وفي البحث الصوتي عند العرب: 20، والغار، عندهم، هو الجزء الصلب المحزّز، من سقف الفم، والذي يلي اللثة، ينظر: علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43.

حنكيـة[1]، وبـيّنَ أنّ مخرجهـا هـو ((وسـط اللـسان ووسـط الحنـك الأعلى))[2]. ولم يخرجوا، في وصفهم لمخـرج هـذه الأصـوات، عـن مـا وصفه القدماء. غير أنّ بعـض المحـدثين قـد عَـدَّ الجـيم والـشين صـوتين لثويين حنكيين[3]، أمّا الياء فهو، عنده، صوت حنكي وسيط[4].

ومهما يكن من أمر فيجب ((أنْ نعلم أنّ بين الياء وبين* الجـيم والـشين قُرباً شديداً في المخرج حتى إنّ بعض الدارسـين سمّـى هـذه الأصـوات الثلاثة ((أصوات وسط الحنـك)))[5] . ومـن ثـمَّ كـان تقـدير القـدماء لمخرج هذه الأصوات ((تقديراً جيداً سليماً))[6].

6. أمّا الضّاد فله ((أوّل إحدى حافتي اللسان وما يليها من الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن))[7].

يُشار، هنا، إلى أنّ الضّاد التي وصفها القدماء ((تُخالِفُ تلك الـتي ننطـق بها الآن))[8]، وقد صرّح برجشتراسر، مـن قبـلُ، بـأنّ ((الـضّاد العتيقـة حرف غريب جداً، غير موجود، حسبما أعرف، في لغة مـن اللغـات إلاّ

---

(1) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 88.

(2) المصدر نفسه: 89.

(3) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 193 –194.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 198.

* هكذا وردت مكررة في النص.

(5) علم اللغة العام – الأصوات: 90.

(6) المصدر نفسه: 121.

(7) شرح الجاربردي: 1/ 336.

(8) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس: 48.

العربية؛ ولذلك كانوا يُكنّون عن العرب بالناطقين بالضاد، ويغلب على ظني أنّ النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب)) [1]؛ فهو على حدّ تعبير بعض الباحثين قد ((خرج من هذه الألسن واضمحل منها)) [2].

وعندما يصف المحدثون صوت الضاد بأنّه أسناني لثوي [3]، أو أنّه سني مُطبق انفجاري [4]، أو أنّه أدنى حنكي [5]؛ فإنّ هذا الوصف ((مبني على نطق بعض العرب اليوم، لا جميعهم، وهو لا يُوافق نطق العرب يوم وُصِفَت الحروف)) [6]؛ إذ ((تحوّل إلى ظاء عند قوم، وإلى دال مفخمة عند آخرين، والى طاء كما في بعض لهجات المغرب)) [7]. ومن ثمّ لا نستطيع أنْ نحكم بخطأ القدماء، في وصفهم لهذا الصوت؛ لأنّه ليس في مقدورنا اختبار صحّة ذلك الوصف؛ لعدم وصول ذلك الصوت كما كان يُنطق به يوم وصفهم له.

7. أمّا مخرج الّلام فهو ((ما دون طرف اللسان؛ يُريد بطرف اللسان، أوّل إحدى حافتيه؛ وذلك لأنّ ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدّم الفم من

---

(1) التطور النحوي: 18– 19.

(2) دروس في علم أصوات العربية: 87، وينظر: العربية الفصحى: 37.

(3) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 89، وعلم الاصوات اللغوية، د. الموسوي: 43، والأصوات اللغوية، د.عبد القادر: 140

(4) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 169.

(5) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 30.

(6) الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني: 308.

(7) المصدر نفسه، وينظر: دروس في علم أصوات العربية: 87، والتصريف العربي: 36.

مخرج الضاد ويمتدّ إلى مُنتهى طرف اللسان وما يُحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه))[1].

وهذا ما ذهب إليه المحدثون، فعند نطق اللام ((يَعتمدُ طرفُ اللسان على أصول الثنايا، بحيث تنشأ عَقَبَةٌ في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء عن إحدى حافتي اللسان، أو عن حافتيه))[2]. فوصف المخرج، إذنْ، متّفق، بين القدماء والمحدثين؛ إذ هو ((جميع حافة اللسان، بينه وبين ما يليه من مقدم الحنك الأعلى فويق الضواحك والأنياب والثنايا))[3]. غير أنّ بعض المحدثين قد وصفه بأنّه ((سنّي - منحرف = (جانبي)))[4]،في حين وصفه بعضهم بأنّه من الحروف الأدنى حنكية[5].

ولا يعدو ذلك أنْ يكون خلافاً في التسميات ليس غير؛ لأنّ الوصف واحد.

8. وللنون ((ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهو أَخْرجُ من مخرج اللام))[6].

ويظهر أنّ المحدثين لم يبتعدوا عن هذا الوصف؛ إذ إنّ ((طرف اللسان مع

(1) شرح الجاربردي: 1/ 336.

(2) علم اللغة، د. السعران: 185.

(3) دروس في علم أصوات العربية: 78.

(4) علم اللغة، د. السعران:186.

(5) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 23.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 337.

النون يلتقي بأصول الثنايا))[1]، ويبدو أنّ اتّصال طرف اللسان بأصول الثنايا وما فويقها جعل بعض المحدثين يصف الصوت بصفة الأسنانية[2]، وعدَّه بعضهم صوتاً لثوياً[3]؛ يخرج باتّصال طرف اللسان باللثة[4]. فلا خلاف، إذنْ، بين القدماء والمحدثين في تحديد مخرج هذا الصوت، أعني النون.

9. أمّا مخرج الراء فهو ((أَدْخَلُ من مخرج النون، وأَخْرَجُ من مخرج اللام؛ ألا ترى أنّك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدتَ طرف اللسان،عند النطق بالراء، فيما هو أدخل من مخرج النون))[5].

فإذا عرفنا أنّ صوت النون يكون ((عند اتّصال طرف اللسان باللثة))[6]، وأنّ الراء ((من مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً))[7]، أقول: إذا عرفنا ذلك، اتّضح، لنا، أنّ المحدثين لم يخرجوا عن وصف القدماء بقولهم: ((الراء المكرّرة التي يتمّ نطقها عن طريق ضرب

---

(1) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 67، وينظر: علم اللغة، د. السعران: 185.

(2) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 30، وعلم اللغة، د. السعران: 199، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 309.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 270.

(4) ينظر: علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43، واللثة: هي أصول الثنايا، ينظر: مناهج البحث في اللغة: 111.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(6) علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43، وينظر: الكتاب: 4/ 433.

(7) الكتاب: 4/ 433، وينظر: قول الجاربردي، في أعلاه، في وصف مخرج الراء.

طرف اللسان في اللثة ضربات متتالية))[1].

وتحسُن الإشارة، هنا، إلى أنّ تقارب هذه المخارج الثلاثة الأخيرة - أعني مخرج اللام، ومخرج النون، ومخرج الراء - قد جعل المحدثين يعدّونها مخرجاً واحداً، وسمّوا الصوت الذي يخرج منه (اللام، النون، الراء) صوتاً لثوياً[2]، في حين أنّ معظم القدماء جعلوا لكلّ صوت من هذه الثلاثة مخرجه المميّز، على نحو ما مرّ بنا قبل قليل.

10. و((للطاء، والدال، والتاء طرفُ اللسان وأُصول الثنيتين العليين*))[3].

ولم يخرج المحدثون عن هذا الوصف؛ إذ يتكوّن صوت الطاء ((بأنْ يلتقي طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، ويُرفع الحنك اللّيّن فلا يمرّ الهواء إلى الأنف))[4]، ويتكوّن صوت الدال نتيجة ((لالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقاء محكماً))[5]، وكذلك التاء فهي تتكوّن ((عند التقاء طرف اللسان باصول الثنايا العليا ومقدّم اللثة))[6]. فالثلاثة لها المخرج نفسه الذي وصفه الأقدمون.

(1) دراسة الصوت اللغوي: 271، وينظر مثلاً: علم اللغة، د. السعران: 187، وأصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 203، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 175، وعلم اللغة العام - الأصوات: 129.

(2) ينظر مثلا: دراسة الصوت اللغوي: 270، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 140.

* وردت في النص: العليتين.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(4) علم اللغة، د. السعران: 168.

(5) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 48.

(6) علم اللغة العام - الأصوات: 101.

11. و ((للصاد، والزاي، والسين طرف اللسان وفويق الثنيتين السفليين **))[1].

ويبدو أنّ هذا الوصف مقبول لدى المحدثين؛ يشهد لذلك الدكتور إبراهيم أنيس، حين يقول: ((إذا وُصِفَ، لنا، مخرجُ السين،....، على أنّه من طرف اللسان فويق الثنايا السفلى، كان هذا الوصف في مجموعه مقبولاً))[2]، وصوت الزاي،عنده،((يُناظر صوت السين))[3]؛ إذ ((لافرق بين الزاي والسين إلاّ في أنّ الزاي صوت مجهور، ونظيره المهموس هو السين))[4]، والصاد ((يشبه السين في كلّ شيء سوى أنّ الصاد أحد أصوات الإطباق))[5].

وأُشير، هنا، إلى أنّ التقارب الشديد بين بعض مخارج الأصوات قد يبلغ درجة يصعُبُ معها، أحياناً، التّفريق بين مخرجين متتابعين[6]؛ وهذا ما دفع المحدثين إلى أنْ ينسبوا هذه الأصوات الستة جميعاً (الصاد، والسين، والزاي، والطاء، والدال، والتاء) – إلى مخرج واحد أطلقوا عليه مصطلح

(1) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(2) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 75.

(3) المصدر نفسه: 76.

** وردت في النص: السفليتين.

(4) الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: 76، وينظر مثلا: علم اللغة العام – الأصوات: 120، وعلم اللغة، د. السعران: 192، ودراسة الصوت اللغوي: 270، وأصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 204، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 163-164، ومناهج البحث في اللغة: 128، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43.

(5) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 76، وينظر: المصادر في الهامش السابق.

(6) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 89.

((أسناني لثوي))[1] ، وأضافوا إلى هذا المخرج صوت الضاد[2].

12. و ((للظاء، والثاء، والذال طرفُ اللسان وطرفُ الثنيتين العليين *))[3].

ولقد اتّفق المحدثون، في تحديد مخرج هذه الأصوات الثلاثة، مع ما ذكره القدماء من وصف؛ فصوت الظاء ((يتمّ النطق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بأطراف الثنايا العليا))[4]، أمّا صوت الذال ((فلا فرق بينه وبين الظاء الفصحى إلاّ بالتفخيم والترقيق))[5]، وأمّا صوت الثاء فإنّه لا فرق بينه وبين الذال ((إلاّ في أنّ الثاء صوت مهموس))[6]، في حين أنّ الذال نظيره المجهور[7].

فالثلاثة من مخرج واحد، وقد اصطلح عليها المحدثون بأصوات ما بين الأسنان[8]، أو الأصوات الأسنانية[9].

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 269–270، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 43.

(2) ينظر: المصدران نفسهما.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(4) مناهج البحث في اللغة: 126، وينظر مثلا: دراسة الصوت اللغوي: 269، وعلم اللغة، د. السعران: 190–191، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 159–160، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 47.

(5) مناهج البحث في اللغة: 127، وينظر: المصادر في الهامش السابق.

(6) المصدر نفسه، وينظر: المصادر في الهامش قبل السابق.

(7) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم انيس: 47، وينظر: المصادر في الهامش (7) .

* وردت في النص العليتين.

(8) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 126، و دراسة الصوت اللغوي: 269، وعلم اللغة، د. السعران: 190–191، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 159 –160، والأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: 47.

(9) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 89.

13. و ((للفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين العليين *))[1].

وهو بهذا الوصف عند المحدثين[2]، أيضاً، واصطلحوا عليه بالشفوي الأسناني[3].

14. و ((للباء، والميم، والواو ما بين الشفتين))[4].

ولم يبتعد المحدثون عن وصف القدماء لمخرج هذه الأصوات؛ فهُم يُجمعون على أنّ هذه الأصوات شفوية [5]، إلاّ أنّ بعض المحدثين يعدّ الواو صوتاً شفوياً حنكياً – قصياً [6]. ومهما يكن فإنّ وصف الواو بأنّها صوت شفوي ((ليس خطأ؛ لأنّ للشفتين دخلاً كبيراً في نطق هذا الصوت))[7]، وأغلب الظنّ أنّ القدماء شُغِلوا بوضع الشفتين الواضح جداً، في أثناء نطق هذا الصوت، عن تحسّس حركة اللسان نحو الحنك الأعلى؛ إذ إنّ اقتراب اللسان من الحنك الأعلى لا يكون واضحاً

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(2) ينظر مثلا: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن ايوب: 201، وعلم اللغة، د. السعران: 188–190، ودراسة الصوت اللغوي: 269، ومناهج البحث في اللغة: 125، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 158، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 42 –43.

(3) ينظر: المصادر في الهامش السابق.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(5) ينظر مثلا: أصوات اللغة، د.عبد الرحمن ايوب: 200، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 156 –157، ودروس في علم أصوات العربية: 30، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 42.

(6) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 198.

(7) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 89.

كوضوح الوضع الذي تتّخذه الشفتان، عند نطق هذا الصوت[1].

15. ((أمّا المخرج السادس عشر وهو الخيشوم، فهو للنون الخفيّة))[2].

يبدو أنّ النون الخفيّة نون لها ميزة خاصّة في النطق؛ فهي تُنطق على صفة بين الإظهار والإدغام؛ أي لا هي مظهرة تمام الإظهار، ولا هي مدغمة تمام الإدغام؛ وأعني بالإظهار، هنا، خروجها من مخرجها الذي حُدّد لها بين الراء واللام[3]، أمّا الإدغام فأُريدُ به فناءها في ما بعدها أو قبلها فناءً تاماً. فتكون المخفاة، حينئذٍ، لا هي مفناة في ما بعدها، ولا هي مُخرجة وفقاً لِمَا تقتضيه كيفية إنتاجها؛ من اتّصال طرف اللسان بفويق الثنايا. وبعبارة أخرى: إنّ ((النون في الإخفاء تُولدُ بالصفة وحدها ولا عمل لأوّل اللسان واللثة فيها))[4]؛ إذ تكون مجرّد غُنّة تخرج من الخيشوم، ليس غير[5]. وهي لا تكون بهذه الصفة النطقية (الخفاء) إلا إذا كانت متبوعة بواحد من خمسة عشر حرفاً أحصاها المتقدّمون هي: ((القاف، والكاف،

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم انيس: 43، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 310-311.

* وردت في النص: العليتين.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 337.

(3) ينظر: ص 42 من هذا البحث.

(4) أبحاث في اصوات العربية: 127 -128، وينظر: شرح الشافية، للرضي: 3/ 254 -255.

(5) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 339. والمقتضب: 1/ 194، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تح: أحمد حسن فرحات (دمشق 1973): 241 -242، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 218 -221.

والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والظاء، والدال، والتاء، والذال، والثاء، والفاء))[1].

ولم أرَ مِنِ المحدثين مَنْ يُفردُ هذه النون بمخرج خاص كما فعل المتقدّمون[2]، بل أكّدوا أنّ هذا المخرج إضافي يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بالمخرج المعروف للنون[3]؛ لأنّ ((النون الخفيّة ما هي إلاّ النون الأصلية، عرض لها، بسبب المجاورة للأصوات الأخرى في التركيب، ما أثّر في بعض خصائصها الصوتية ولكن دلالتها على المعنى لم تتغيّر))[4].

ومن ما يَزيد الأمر تعقيداً أنّ القدماء أنفسهم كانوا يعدّون هذه النون – الخفيّة – من الأصوات الفروع[5]؛ والأصوات الفروع، في عُرفهم، ((لا تتبيّن إلاّ

---

(1) شرح المفصل: 10/ 126، وينظر: حق التلاوة، حسني شيخ عثمان (ط9- مكتبة المنار – الاردن): 149، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 70-71. وقد اصطلح عليها بعضهم بالنون الخفيفة، أو الساكنة ؛ إذ لا تخفى إلا إذا كانت ساكنة متبوعة بأحد الأحرف الخمسة عشر المذكورة سابقاً، ينظر: الكتاب: 4/ 434، وسر الصناعة: 1/ 56، والممتع: 2/ 665، وشرح الجاربردي: 1/ 339.

(2) ينظر مثلا: علم اللغة، د. السعران: 199-200، ودراسة الصوت اللغوي: 269 -273، ودروس في علم أصوات العربية: 30-31، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 42-44.

(3) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 92-93.

(4) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:220.

(5) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 432، وسر الصناعة: 1/ 59، والممتع: 2/ 665، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 254، وشرح الجاربردي: 1/ 339.

بالمشافهة))[(1)]؛ ومن ثمَّ لم يفردوا لتلك الأصوات المُتفرّعة مخارج معيّنة كالتي أفردوها للأصوات التسعة والعشرين التي عُدّت أصول حروف العربية؛ لأنّ الصوت المتفرّع إنّما هو أحد الأصول ولكنّه قد أُزيل عن مخرجه فتغيّر جرسُه[(2)].

ومن هنا يكون السؤال مشروعاً عن افرادهم هذه النون بمخرج خاص؟

والظاهر من وصفهم، لهذه النون، أنّهم كانوا مُدركين، لذلك الصوت وكيفيّة تكوّنه، تمام الادراك؛ فقد فرّق الجاربردي بينهما – أعني النون غير المخفاة والمخفاة – بقوله: ((إنّك إذا قلتَ عَنْ كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلتَ عَنْكَ لم يكن لها مخرج من الفم؛ لكنّها غُنّة تخرج من الخيشوم))[(3)].

وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة فعلاً؛ فالنون غير المخفاة تتكوّن ((بأنْ يعتمد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا، ويُخفض الحنك اللين وبهذا يتمكّن الهواء الخارج من الرئتين، بسبب الضغط، من أنْ ينفذ عن طريق الأنف))[(4)]، أمّا النون المخفاة فهي ((مجرّد غُنّة في الخيشوم لا عِلاج على الفم في النطق بها))[(5)]؛ فاللسان لا يمسّ اللثة أو أصول الثنايا، في أثناء نطق هذه النون، بل يبقى طرفه مستلقياً في الفم وكأنّه يستعدّ لنطق الصوت الذي بعد النون،

---

(1) الكتاب: 4/ 432، وينظر: المصادر في الهامش السابق.

(2) ينظر: شرح المفصل: 10/ 126، وشرح الجاربردي: 1/ 339.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 339، وينظر مثلا: المقتضب: 1/ 194، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 255.

(4) علم اللغة، د. السعران: 185.

(5) دروس في علم أصوات العربية: 61.

وينخفض الحنك اللين ليخرج الهواء من الأنف بُغنّة[1].

ويبدو أنّ هذا الفارق، في كيفيّة نطق النونين، قد جعل القدماء يُميّزون هذه من تلك بإفرادها بمخرج خاص[2]. وأرى أنّ هذه الصّفة النطقيّة الواضحة، التي تميّز هذه عن تلك، تكفي مُسوّغاً لإفرادها بمخرج مستقل.

وثمّة سبب آخر يُسوّغ تخصيصهم مخرجاً بهذه النون؛ هو أنّ صوت النون قد مال، في اللغات السامية، ومنها العربية، إلى الفناء في بعض الأصوات فناءً تاماً[3]؛ الأمر الذي فطن إليه القدماء، فذهبوا يتتبّعون تلك الأصوات التي من شأنها أنْ تُؤثّر في النون، فتُخفى معها، فحدّدوا تلك الأصوات، الخمسة عشر المذكورة آنفاً[4]، ورأوا – في ما يبدو – أنْ يُنبّهوا على ذلك بأنْ أفردوا مخرجاً خاصاً بهذه النون المتبوعة بأحد تلك الأصوات لئلا يظن السامع، حينئذٍ، أنّه لا نون هناك؛ إذ إنّ النون باتت تُخفى مع هذه الأصوات من ((دون أنْ تُخلّف أية إشارة تُنبيء عنها))[5]؛ فمن هنا كان إفرادها بمخرج خاص؛ لئلا يغيبَ أمرُها عن الأذهان.

يُمكن أن يقال بعد هذه الوقفة مع ما وصفه الجاربردي من مخارج الأصوات؛ إنّ الخلاف، إنْ جاز أنْ نُسميه خلافاً، بين هذا الوصف وما جاءت به الدراسات الحديثة، لا يخرج عن ثلاثة أمور هي:

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 311.
(2) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 311.
(3) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 69 –71 و244.
(4) ينظر: ص 46 من هذا الكتاب.
(5) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 70.

1. عدم ذكره لبعض أعضاء النطق – أعني الحنجرة ووتريها – من ما ترتّب عليه اختلاف في تسمية الأصوات الناتجة عنها؛ ويمكن أن يقال في ذلك إنّ المحدثين أنفسهم ما كانوا ليتوصّلوا إلى معرفة تشريحها الدقيق لولا ما وفّره لهم التّقدّم العلمي في العصر الحديث، من ما لم يُتحْ للرعيل الأوّل من علمائنا، وعلى الرغم من عدم توافر ذلك لهم، وجدناهم قد وصفوا مخارج تلك الأصوات وصفاً لا يكاد يخرج، في مُجمله، عن ما أثبتته آلات التصوير الدقيقة.
2. توسّع المحدثون في حيّز المخرج الواحد؛ إذ عمدوا لدمج بعض المخارج المتقاربة أو المتجاورة، في مخرج واحد؛ كما في دمجهم لمخرج (السين، والصاد، والزاي) ومخرج (الطاء، والدال، والثاء) في مخرج واحد؛ وذلك ((لشدّة التقارب والتداخل بين مخارج النطق، فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلاً تاماً بين بعض هذه المخارج، ومن ثمَّ فإنّه من الجائز أنْ تُنسبَ مجموعة من الأصوات الى مخرج معين، وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريب منه أو متّصل به ومتداخل معه))(1).
3. الاختلاف في تسميات تلك المخارج أو الاصطلاح عليها؛ ويبدو أنّه ليس من حقّنا أنْ نُحاسب متقدّمينا لأنّهم لم يستعملوا مصطلحاتنا التي أوجدناها؛ فكما نحن قد تعارفنا على مصطلحات خاصّة بنا، كان لمتقدمي القوم، أيضاً، مصطلحاتهم الخاصّة التي تعارفوا عليها.

ويبدو أنّ الدكتور تمّام حسّان ذهب بعيداً حين قال إنّ القدماء قد خلطوا

(1) علم اللغة العام – الأصوات: 94-95.

((خلطاً كبيراً في تحديد هذه المخارج))[1]؛ إذ لم أجدْ ذلك الخلط الكبير الذي وصفه الدكتور في ما اختبرتُهُ من المخارج التي ذكروها. نعم هنالك بعض الاختلافات، لكنّها لا تُمثّل ذلك الخلط الكبير الذي قال به الدكتور تمّام، وقد نجد لأغلبها، إنْ لم يكن جميعها، تفسيراً.

ومهما يكن من أمر فالحقيقة التي لا يُمكن الغضُّ منها؛ هي أنّ القدماء ((قد توصّلوا إلى ما توصّلوا إليه من حقائق مُدهشة دون الاستعانة بأية أجهزة أو آلات تعينهم على البحث والدراسة كما نفعل نحن اليوم))[2].

وإذا كان (كانتينو) قد رأى أنّ ترتيب المخارج الذي وصفه القدماء هو ((ترتيب صحيح، بصفة جليّة ملحوظة، وموافق تقريباً لترتيبنا نحن))[3]، فيمكن القول: إنّ ترتيب مخارج الأصوات الذي توصّل إليه المحدثون، بآلاتهم، هو ترتيب لا يخرج في مضمونه، عن ما وصفه المتقدّمون.

(1) مناهج البحث في اللغة: 111، وينظر: ص 32 من هذا الكتاب.

(2) علم اللغة العام – الأصوات: 95.

(3) دروس في علم أصوات العربية: 32.

المبحث الثاني
صفات الأصوات

يبدو أنّ عمليّة تحديد مخارج الأصوات، وحدها، ليست كافية للتمييز بين صوت وآخر؛ وقد اتّضح، في المبحث السابق، أنّ أغلب تلك المخارج يكون موضعاً لإنتاج أصوات عدّة، ولهذا أكدّ المعنيون بالبحث الصوتي أنّ هنالك ثلاثة اعتبارات ينبغي أنْ تُراعى عند تصنيف الأصوات الصامتة هي[1]:

- مخارجها.
- وضع الأوتار الصوتية، في أثناء نُطقها.
- حالة ممرّ الهواء، عند النطق، أو ما يُسمّى بدرجات الانفتاح.

وفي الحقّ أنّ علماءنا القدماء قد فطنوا لذلك؛ إذ قدّموا وصفاً للأصوات على وفق الاعتبارين الثاني والثالث، عُرِفَ بصفات الأصوات[2]، فضلاً على وصفهم لمخارج تلك الأصوات.

وما صفات الأصوات، هذه، إلّا آثار سمعيّة ناتجة عن حركة من حركات عضو أو أكثر من أعضاء النطق[3]. وبعبارة أخرى: هي كيفيّات مُعينة لبعض أعضاء النطق تُصاحب حدوث الصوت وتُميّزه من غيره من الأصوات المشتركة معه في المخرج[4].

---

(1) ينظر مثلا: علم اللغة العام – الأصوات: 100، ودروس في علم أصوات العربية: 22، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 117.

(2) ينظر: التصريف العربي، للطيب البكوش: 36 (الهامش) .

(3) ينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 133.

(4) ينظر: حقّ التلاوة: 98، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد:227.

ولقد حدّد الجاربردي الفائدة المتوخّاة من معرفة هذه الصفات تحديداً دقيقاً؛ قال: ((وفائدة هذه الصفات الفَرْقُ بين ذوات الحروف؛لأنّه لولا هي لا تّحدت أصواتها - يعني أصوات الحروف- وكانت كأصوات البهائم))[1] ؛ إذ لولا اختلاف الحروف في بعض الصفات لم يُفرّق، في السمع، بين حرفين من مخرج واحد.

وأشار الجاربردي، قُبيل كلامه على هذه الصفات، إلى أنّ الصفات التي ذكرها هي المشهورة؛ لأنّ بعضهم[2] قد عدّ من الصفات ((أربعة وأربعين،وزاد بعضهم، ونقص آخر))[3].

فذكر أنّ من الأصوات أصواتاً مجهورةً، وتُقابلها مهموسة، ومنها شديدة وتقابلها رخوة، ومنها ما يوصف بأنّه بين الشّدّة والرخاوة، ومنها المُطبقة وتقابلها المنفتحة، ومنها المستعلية وتقابلها المنخفضة، ومنها حروف الذلاقة وتقابلها الحروف المصمتة، ومنها حروف القلقلة، ومنها الحروف اللينة، ومنها المنحرف، ومنها الهاوي، ومنها المهتوت[4].

وهو في ذِكْره لهذه الصفات متابع لسيبويه، وجمهور العلماء[5]. وسنقف، في ما يأتي، عندما ذكره من صفات.

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 340.

(2) أظنه يقصد مكيَّ بن أبي طالب (ت 437 هـ) في كتابه الرعاية: 91-116، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 228.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 340.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 340-344.

(5) ينظر: الكتاب: 4/ 434-436، والمقتضب: 1/ 192 -196، وسر الصناعة: 1/ 75-79، والممتع: 2/ 671-678، وشرح المفصل: 10/ 128-131، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 258-264، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي (ط2 – مط: مهر، إيران 2003): 129.

1. الجهر والهمس

يبدو أنّ أبرز الصفات التي اعتُمدت في التمييز بين الأصوات صفتا الجهر والهمس[1]، وعلى الرغم من أنّ القدماء لم يتمكّنوا من معرفة التشريح الداخلي للحنجرة[2]، أدركوا أثر هاتين الصفتين في التمييز بين الأصوات؛ إذ إنّه من الممكن ((التّفطّن إلى المُقابلة بين المجهور والمهموس تفطّناً دقيقاً جداً بدون معرفة سببها الحقيقي))[3]، وهذا ما تنّبه إليه القدماء، في ما يبدو، عند تصنيفهم للأصوات على وفق ما تحمله من صفات، معتمدين على ذوقهم لتلك الأصوات، وملاحظتهم الذاتيّة لطريقة نطقها، وأثرها السمعي في الآذان[4].

ويظهر أنّ ثمّة اختلافاً بين القدماء والمحدثين في نسبة عدد من الأصوات الى إحدى هاتين الصفتين، الجهر والهمس؛ فقد ذكر الجاربردي أنّ الأصوات المهموسة يجمعها قولهم ((سَتُشْحِثُكَ خَصَفَة))[5]؛ أي هي عشرة أصوات: السين ، والتاء، والشين، والحاء، والثاء، والكاف، والخاء، والصاد، والفاء، والهاء[6].

أمّا المجهورة فذكر أنّها ما عدا الأصوات المهموسة المتقدّمة[7]؛ فهي، إذنْ، تسعة عشر صوتاً: ((الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء،

(1) ينظر: التصريف العربي، للطيب البكوش: 38.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 62، وعلم اللغة العام – الأصوات: 114– 115.

(3) دروس في علم أصوات العربية: 34.

(4) ينظر: سر الصناعة: 1/ 59.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 340.

(6) ينظر: الكتاب: 1/ 434.

(7) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 59.

والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو))[1].

ويرى المحدثون أنّ الطاء والقاف صوتان مهموسان[2]، واتّفقوا على أنّ الهمزة ليست صوتاً مجهوراً؛ بل هي إمّا صوت مهموس[3]، أو صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس[4].

ويُشار، هنا، إلى أنّ المعيار الذي حُدّدت في ضوئه صفة الجهر أوالهمس لم يكن واحداً عند الفريقين؛ فلا جرم أنْ أدّى ذلك إلى خلاف في وصفهما للصوت الواحد، وهذا ما حصل في وصفهم لبعض الأصوات؛ فالمحدثون يصفون الصوت بأنّه مجهور إذا أحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية في أثناء النطق به[5]. أمّا المهموس فهو صوت لا ترتعش الأوتار الصوتية في أثناء نطقه[6].

---

(1) الكتاب: 1/ 434.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 61 –62، و84، وعلم اللغة العام – الأصوات: 102 –109، وعلم اللغة، د. السعران: 168 و170، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي:47 –48.

(3) ينظر: التصريف العربي: 39 (الهامش)، ودروس في علم أصوات العربية: 35، وأصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 183، والعربية الفصحى: 38، والمنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين (مؤسسة كتاب – بيروت 1980): 172.

(4) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 171، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 90، وعلم اللغة العام – الأصوات: 112، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي (ط1- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع 1999): 114.

(5) ينظر مثلا: مناهج البحث في اللغة: 112، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 118، والأوتار الصوتية هما شريطان من العضلات يتصل بها نسيج ويقعان داخل الحنجرة، ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 81.

(6) ينظر مثلا: التصريف العربي: 40، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47.

وَوَصَفَ القدماءُ الصوتَ المجهور بأنّـه ((مـا ينحـصر؛ أي يحتـبس، جـريُ النفس مع تحرّكه؛ وذلك لأنّـه يكـون قوّيـاً في نفـسه، وقـويَ الاعتمـادُ عليـه في موضعِ خروجه، فلا يخرج إلاّ بصوتٍ قـويٍّ شـديد، ويمنـعُ الـنفسَ مـن الجـري معه))[1].

أمّا المهموس فهو ((ما لا ينحصر؛ أي لا يحتبس، جريُ النفس مع تحرّكه؛ وذلك لأنّها – يعني الأصوات المهموسة – ضَعُفَتْ في نفسها، وضَعُفَ الاعتمـادُ عليها؛ ولضُعْفِ اعتمادها لا يُقوى على منع النفس، فيجري معها النفسُ))[2].

فمعيارُهم، إذن، في تمييز المجهور مـن المهمـوس هـو(جـريُ الـنفس)، مـع المهموس، و(عدمُ جريه)، مع المجهور. الأمر الذي جعـل بعـض المحـدثين يرمـون القدماء بالاضطراب والخطأ في وصفهم لبعض الأصوات بالجهر[3].

ولقد حاول بعض المحدثين أنْ يجد تفسيراً لعدّهِم الهمزةَ مجهورةً؛ فذهب إلى أنّ السبب في ذلك هو أنّ القدماء كانوا ينطقون الهمزة متلوّة بحركة؛ فلـم يُوفّقـوا في نطقها مُجرّدة، فأثّر جهـرُ الحركـة[4] في نُطـق الهمـزة، فعـزوا جهرهـا للـهمزة نفسها[5]. ويُردّ على هذا بأنّ القدماء قد أدركوا أنّ الحركة تُؤثّر في الحرف وتقلقه وتجتذبه نحوها، لهذا رأيناهم يحرصون، في معرفة صدى الحرف، على أنْ يأتوا بـه

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 340، وينظر: الكتاب: 4/ 434.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 341.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 124، وعلم اللغة العام – الأصوات: 112.

(4) والحركات كلّها مصوّتات مجهورة، ينظر: علم اللغة، د. السعران: 200–202.

(5) ينظر: علم اللغة العام – الأصـوات: 113، وعلـم الأصـوات عنـد سـيبويه وعنـدنا، أ. شادة، صحيفة الجامعة المصرية، ع5 1931: 14.

((ساكناً لا متحركاً؛ لأن الحركة تُقْلِقُ الحرف عن موضعه ومُستقرِّهِ، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه))[1].

وقد ذهب الدكتور غانم قدوري الى أنّ القدماء عندما اختبروا الهمزة سبقوها بهمزة الوصل، وحينئذٍ، تكوّنت سلسلة صوتية هي: (همزة + حركة + همزة) = (إءْ)؛ وكان تذبذب الوترين الصوتيين، لإنتاج صوت الحركة، قد طغى على الأحداث الصوتية الأخرى من ما جعل القدماء يُضفون صفة التذبذب هذه للهمزة نفسها[2].

ويُمكن أنْ يَرِدَ على ذلك أنّ القدماء لم يُفرِدوا الهمزة بإدخال همزة الوصل عليها، بل إنّهم فعلواذلك مع الأصوات كافّة، ومن ثَمَّ كان يجب عليهم، حينئذٍ، أنْ يصفوا جميع الأصوات بصفة الجهر؛ فعند اختبار صوت التاء، مثلا، كانوا قد أدخلوا عليه همزة الوصل، فتكونّت، حينها، سلسلة صوتية هي: (همزة + حركة + تاء) = (إتْ)، ولاشكّ في أنّ وضوحَ أو بُروزَ المصوّتِ (الحركة) أشدُّ من الصامت (الحرف) – وإنْ كان ذلك الصامت مُساوياً للمصوّت في الطول والارتكاز والتنغيم[3]– وهذا يُوجب عليهم، إنْ أخذنا بهذا التفسير، أنْ يُوصَفَ صوتُ التاء بالجهر، لكنهم – القدماء – قالوا إنّه مهموس!.

ويمكن أنْ يُعتذر لذلك بالنظر إلى الطبيعة النطقيّة الخاصّة التي انمازت بها الهمزة عن بقيّة الأصوات الأخرى؛ إذ ينطبق معها الوتران الصوتيان انطباقاً تاماً،

---

(1) سر الصناعة: 1/ 19 –20، وينظر: شرح الجاربردي: 1/ 334.

(2) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 242.

(3) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 163.

فينفرجان فجأة ليسمع، حينئذٍ، ذلك الصوت الذي سُمّي همزة[1].

لقد انطلق عدد من المحدثين، كما مرّ بنا، في فَهْم صفة الجهر للهمزة من معيار تذبذب الوترين الصوتيين الذي لم يكن يعرفه القدماء؛ فهُم لا يعرفون وظيفة هذين الوترين فضلاً على تشريح الحنجرة الداخلي[2].

وإذا كان القدماء قد اعتمدوا في تمييزهم بين المجهور والمهموس، من الأصوات، على جري النفس أو عدمه – فإنّه يُمكن القول بأنّ الهمزة مجهورة؛ إذ ((لا يمكن إجراء النفس معها ابتداءً؛ لأنّها لا تكون إلاّ بغلق الوترين وحصر الهواء وراءهما))[3].

أمّا القاف[4]؛ فقد ذهب فريق من المحدثين إلى أنّ القدماء وصفوا صوتاً لهجياً كان دارجاً في بعض لهجاتهم هو أقرب للكاف الفارسية أو الجيم القاهرية[5]. ورأى آخرون أنّ القاف القديمة ربما كانت تُنطق قريبة من الغين كما هو نُطق بعض القبائل السودانية وبعض قبائل غرب العراق في الوقت الحاضر[6].

---

(1) ينظر: علم اللغة العام - الأصوات: 112.

(2) ينظر مثلا: اللغة العربية معناها ومبناها: 62، وعلم اللغة العام - الأصوات: 114-115.

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 313، وينظر: علم اللغة العام - الأصوات: 112.

(4) وهو ثاني الأصوات التي وصفها القدماء بالجهر، في حين عدّها المحدثون مهموسة.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 85. وعلم اللغة العام - الأصوات: 110، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 180.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 84. نسب الدكتور إبراهيم أنيس هذا النطق إلى قبائل جنوب العراق، والصحيح ما أُثبتَ.

إلاّ أنّ الدكتور غانم قدوري قد توصّل إلى عـدم إمكـان هـذين الفرضـين؛ وذلك لأنّ القدماء قد حدّدوا مخـرج القـاف فجعلـوه أعمـق مـن مخـرج الكـاف المجهورة (الكاف الفارسية) التي تخرج من موضع الكاف العربية المهموسة نفـسه، ولو أنهّم أرادوا بالقاف حين وصفوها بالجهر الكـافَ المجهـورة، لجعلوهمـا مـن مخـرج واحـد؛ فتفـريقهم بـين ((مخـرج القـاف ومخـرج الكـاف ينفـي هـذا الاحتمال))[1]. ولو أرادوا بوصفهم القاف بالجهر تلك القاف التي تشبه الغين لما وصفوها بأنّها صوت شديد[2]؛ وذلك لأنّ الغين هو صوت رخوٌ بإجماعهم[3].

ويبدو قول الدكتور حسام النعيمي وجيهاً عندما قرّر أنّ صـوت القـاف لم يتغيّر؛ فالصوت الذي وصفه القدماء بالشدّة والجهر هو نفسه ما أجمع عليه قُـرّاء القرآن المجيدون وهو نفسه الذي نسمعه عند قراءة النصوص الفـصيحة، في حـين أنّه قد اتّخذ، في العاميات، مسالك شتّى؛ فهو عند بعض المصريين أصبح همـزة، وعند بعضهم الآخر ينطق كافاً مجهورة كنطق العـراقيين لـه، وعنـد الفلـسطينيين ينطق كافـاً مهموسـة؛ فهـذا الاخـتلافُ في نُطقـه بـين العـرب، في عاميّـاتهم أو لهجاتهم، والاجماعُ على نطقه بصوت واحد، في الاستعمال الفصيح للّغـة، يـدلّ على ثباتِ صوت القاف القديم وعدمِ تغيّره[4].

أمّا الاختلاف في وصفه بين القدماء والمحدثين فمرجِعُـهُ عـدمُ اتبّـاع معيـار واحد في تحديد صفته؛ فالمحدثون قالوا بأنّه مهموس اعتمـاداً علـى عـدم تذبـذب

(1) الدراسات الصوتية عند علماء التجويـد: 251، وينظـر: أصـوات العربيـة بـين التحـول والثبات: 36، ولمعرفة مخرج الكاف المجهورة، ينظر: علم اللغة، د. السعران: 169.

(2) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 434، وسيأتي الكلام على صفة الشدّة في ما بعد.

(3) ينظر مثلا: المصدر نفسه، وعلم اللغة العام – الأصوات: 121. وينظر تفـصيلاً لـرأي د. غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 248 –256.

(4) ينظر تفصيلاً لذلك: أصوات العربية بين التحول والثبات: 25 –30.

الأوتار الصوتية، في أثناء نطقه[1]، في حين اعتمد القدماء على عدم جري النفس مع الصوت عند نطقه[2]. ومن ثمَّ كان مجهوراً إذا نظرنا له بمعيار القدماء، ومهموساً بالنظر لما وضعه المحدثون من معيار.

ويُمكن أنْ يُستأنس، هنا، بتجربة قام بها بعض المحدثين أكّد، بها، عدم جريان النفس في أثناء نطق صوت القاف، وتبيّن له أنّه إذا تُكُلِّفَ إجراء النفس مع صوت القاف فسوف يتحوّل إلى صوت آخر هو الخاء[3].

ولله درُّ سيبويه؛ إذ وصف ذلك وصفاً دقيقاً، منذ قديم، قال: ((وأمّا المهموس فحرفٌ أُضعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه، وأنتَ تعرف ذلك إذا اعتبرتَ فردَّدتَ الحرف مع جَرْيِ النَّفَسِ. ولو أردتَ ذلك في المجهور لم تَقدر عليه))[4].

أمّا صوت الطاء[5]؛ فقد ذهب بعض المحدثين إلى أنّ القدماء، حين وصفوه بالجهر، كانوا يصفون صوتاً آخر غير الذي نسمعه اليوم، وهو دال مطبقة تُشبه صوت الضاد في نطق المصريين في الوقت الحاضر[6]، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّ العرب قد وصفوا لنا طاءً مُشربة بصوت الهمزة[7].

---

(1) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 170.

(2) ينظر: ص 60-62 من هذا البحث (الفرق بين جري الصوت وجري النفس، في صفة الشدة).

(3) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 313.

(4) الكتاب: 4/ 434.

(5) هو ثالث الأصوات الثلاثة التي اختُلف في وصفها بين القدماء والمحدثين.

(6) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 50 -51، وعلم اللغة العام – الأصوات: 102 – 103، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 62 -63، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 162.

(7) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 122 -123، وعلم اللغة العام – الأصوات: 103.

إلاّ أنّ الـدكتور حـسام النعيمـي يؤكّـد أنّ صـوت الطـاء لم يتغيّـر؛ وإنّما الاختلاف في وصفه كالاختلاف في وصف القاف، من قبله؛ إذ هو صوت مجهور بضابط القدماء الذي وضعوه (جري النفس)، مهموس بـضابط اهتـزاز الـوترين الصوتيين الذي اعتمده المحدثون، وقد أثبتَ ذلك بتجربـة شخـصيّة قـام بهـا؛ إذ وجد عند تكلّفه إجراء النفس، في أثنـاء نطـق صـوت الطـاء، أنّـه يُـسمع تـاءً لا طاء[1].

2. الشّدّة والرّخاوة وما بينهما

(1.2)

أمّا الأساس الثالث الذي اعتُمد عليه في التمييـز بـين الأصـوات[2]، فهـو حالة ممرّ الهواء في أثناء نطق الصوت[3]، وهذا ما قـصده القـدماء عنـدما قـسّموا الأصوات على شديدة، ورخوة، وما بين الشديدة والرخوة[4].

ولقد ذكر الجاربردي أنّ الحروف الشديدة ((حروف ينحصر جريُ صوتها

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 313، وينظر تفصيلاً لذلك: أصـوات اللغة بين التحول والثبات: 26 -35.

(2) سبق الكلام على الأساسين الآخرين ؛ مخارج الأصوات، وتذبذب الأوتار الصوتية عند نطقها.

(3) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 100، ودراسة الصوت اللغوي: 97، وعلـم اللغـة، د. السعران: 165.

(4) ينظـر مـثلا: الكتـاب: 4/ 434 -435، والمقتـضب: 1/ 194، وسـر الـصناعة: 1/ 75، والممتع: 2/ 672 -673، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 260، وشذا العرف: 129.

عند إسكانها في مخرجها))[1]. أمّا الحروف الرخوة فهي ((حروف لا ينحصر جريُ صوتها عند إسكانها))[2].

وهذا ما أكّده المحدثون عندما قرّروا أنّ الناطق ((يحسّ مع الشديد بانحباس مؤقّت لدى المخرج؛ بسبب التقاء عضوين التقاءً مُحكماً فإذا انفصلا فجأة سُمِعَ صوتٌ انفجاري هو الذي نُسمّيه بالشديد))[3]، أمّا عند نطق الأصوات الرخوة فإنّ التقاءَ العضوين غيرُ محكم ((بل بينهما ممرّ ضيّق يسمح بتسرّب الهواء))[4]؛ وهذا ما عبّر عنه الجاربردي بجري الصوت.

وعلى الرغم من أنّ المحدثين قد اتّفقوا مع القدماء في وصف كيفيّة إنتاج الأصوات الشديدة والرخوة، فقد اختلفوا عنهم في تسمية تلك الأصوات؛ إذ أطلق عليها المحدثون أسماءً عديدة؛ فمنهم مَنْ سمّاها الوقفيّة[5]، واصطلح عليها آخرون بالأصوات الآنية[6]، وأطلق عليها بعضهم اسم الأصوات الإنسداديّة[7].أو اللّحظية[8]. إلاّ أنّ أكثر هذه التسميات شيوعاً في كتابات

(1) شرح الجاربردي: 1/ 341، وينظر: الكتاب: 4/ 434.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 341، وينظر: الكتاب: 4/ 434 –435.

(3) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 126، وينظر: التشكيل الصوتي: 52.

(4) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 126، وينظر: علم اللغة، د. السعران: 189.

(5) ينظر: الصوتيات، مالمبرج: 85، ودراسة الصوت اللغوي: 97، وعلم اللغة، د. السعران: 182.

(6) ينظر: التطور النحوي: 13، وعلم اللغة، د. السعران: 182.

(7) ينظر: الألسنية العربية، د. ريمون طحّان (ط3- دار الكتاب اللبناني – بيروت 1981): 49، والصوتيات، مالمبرج: 85 (الهامش)، وأسس علم اللغة، ماريوباي (ط3 – عالم الكتب 1987م) :82.

(8) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 97.

المحدثيـن هو مصطلح الأصـوات الانفجاريّة[1].

أمّا الأصوات الرخوة؛ فمِن المحـدثين مَـن أسماهـا الأصـوات المتمـادّة[2]. واصطلح عليها بعضهم بالاستمراريّة[3]. غير أنّ التسمية التي شاعت عند معظـم المحدثين، مقابلاً للأصوات الانفجاريّة، هي الأصوات الاحتكاكيّة[4].

وأيّاً كانت هذه التسميات فإنّ المتقدّمين والمحدثين مُتّفقون على كيفيّة تكوّن هــذين القــسمين مــن الأصــوات؛ أعــني الــشديدة (الانفجاريــة) والرخــوة (الاحتكاكية)، وسبقت الإشارة إلى ذلك[5].

(2.2)

أودّ أنْ أُلمِعَ، قبل التعرّض للأصوات الشديدة أو الرخوة، إلى المعيار الـذي حدّد بموجبه القدماء تلك الأصوات؛ ويتّضح من تعريفهم، لهـذين النـوعين مـن الأصوات[6]، أنّهم قد اتّخذوا مـن (جـري الـصوت) أو (عـدم جريـه) ضـابطاً

(1) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 100، وعلم اللغة، د. الـسعران: 166، والأصـوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 23، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 143.

(2) ينظر: التطور النحوي: 13، وعلم اللغة، د. السعران: 182.

(3) ينظر: علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47.

(4) ينظـر مـثلا: علـم اللغـة العـام – الأصـوات: 118، وعلـم اللغـة، د. الـسعران: 181، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 144، والتشكيل الصوتي: 56.

(5) سأُرجئ الكلام على ما أطلق عليه القدماء (مـا بـين الـشدة والرخـاوة) ؛ لأنّ فَهمَهمـا يعتمد على معرفة هذين النوعين من الأصوات.

(6) سبق ذكر هذين التعريفين، ينظر: ص 58 من هذا البحث.

لتحديد هذه الأصوات[1].

ولقد تبيّن، في ما سبق، أنهّم قد اعتمدوا على (جري النفس) أو (عدم جريه) في تمييزهم لجهور الأصوات من مهموسها[2].

ويبدو أنّ ذلك قد سبّب التباساً في فَهْم هذين الضابطين، أو التمييز بينهما، لدى بعض الباحثين؛ الأمر الذي جعل الدكتور خليل العطية – مثلا – يقول: ((إنّ اعتماد العرب على جريان النفس وعدمه في الشديد والرخو سبّب اختلاطاً وتداخلاً بينهما وبين المجهور والمهموس، وجعل التمييز بينهما تبعاً لذلك عسيراً أوّل وهلة))[3].

ولم ينجُ الدكتور رمضان عبد التواب من الوقوع في مثل هذا الالتباس؛ إذ يقول: ((وكان من المُمكن القول بأنّ سيبويه يقصد بالمجهور والمهموس ما نعنيه نحن بالشديد والرخو، لولا أنّ سيبويه قسم الأصوات، بعد ذلك، إلى شديد ورخو، وبيّن المراد بهما عنده، وعلى الرغم من ذلك فإنّ تعريفه للشديد يقرُب جداً من تعريفه للمجهور، كما يقرب تعريفه للرخو من تعريفه للمهموس كذلك))[4].

ومن ثَمَّ لم نعدم مَن يُصرّح بأنّ كلام سيبويه ((فيه بعض الخلط

---

(1) والحقّ أنّ المحدثين، أيضاً، قد أعتمدوا على جري الصوت أو عدم جريه في تحديد هذين النوعين من الأصوات، هذا ما أفهمه من كلامهم، ينظر مثلا: علم اللغة، د. السعران: 166 –171 و189.

(2) ينظر: ص 53–54 من هذا البحث.

(3) في البحث الصوتي عند العرب: 46.

(4) المدخل الى علم اللغة: 40.

والاضطراب؛ إذ لم نلحظ فيه تمييزاً بين الصوت المجهور وصفة الشدة من جهة، ومن أخرى بين الصوت المهموس وصفة الرخاوة))[1]، أو بـ ((أنّ القدماء لم يتمكّنوا من وضع معيار تمييزي بين هذه المصطلحات))[2].

إنّ قراءة مُتأنّية في الحدود التي وضعها القدماء، ولا سيّما سيبويه، للمجهور والمهموس أو الشديد والرخو، تُثبت أنّهم كانوا على وعي تامّ بما يُميّز بينهما، وعلى وعي بالمعيار المميّز؛ فَهُم اعتمدوا على معيار (جري النفس) أو (عدم جريه) في تمييز المجهور من الهموس من الأصوات، في حين ميّزوا بين الشديد والرخو، منها، بمعيار (جري الصوت) أو (عدم جريه)؛ وثمّة فرق لطيف بين المعيارين؛ إذ إنّ عدم جري الصوت، أو منع الصوت من الجريان، يكون عند مخرج ذلك الصوت[3]؛ بالتقاء عضوين التقاءً محكماً[4]. في حين أنّ ((منع النفس لا يكون إلاّ في الحنجرة))[5]؛ فقد يجري النفس ولا يجري الصوت، وقد يحصل العكس[6]؛ فعند نطق صوت التاء، مثلا، فإنّ الوترين

---

(1) الأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 147.

(2) المصدر نفسه.

(3) تقدم، في ما سبق، تعريف الأصوات الشديدة بأنّها ((حروف ينحصر جري صوتها، عند أسكانها، في مخرجها)): شرح الجاربردي: 1/ 341.

(4) علم اللغة، د. السعران: 171.

(5) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 126.

(6) وقد يجري النفس ويجري الصوت معا ليتكون، حينئذٍ، صوت مهموس رخو (أحتكاكي) كصوت الصاد، مثلا، ينظر: علم اللغة، د. السعران: 192. وقد لا يجري النفس ولا يجري الصوت أيضا فيتكون، عندها، صوت مجهور شديد (انفجاري) كصوت الباء، مثلا، ينظر: علم اللغة، د. السعران: 167، ولم أُفصّل الكلام على هذين النوعين من =

الصوتيين يكونان متباعدين، أو منفرجين، فيمرّ الهواء من بينهما من دون أنْ يتذبذبا؛ لأنهما، حينئذٍ، متراخيان فيكتسب الصوت، عندها، صفة الهمس[1]، وهذا معنى جري النفس، وفي الوقت نفسه فإنّ طرف اللسان ((يلتقي بأصول الثنايا العليا ومقدّم اللثة))[2]، وبالتقائه ينحبس الهواء حبساً تاماً في هذا الموضع، وهو مخرج التاء، وهذا ما عبّروا عنه بـ (عدم جري الصوت)، ولا يُسمع صوتُ التاء إلاّ بعد أنْ ينفصل طرف اللسان ((تاركاً نقطة الالتقاء فيحدث صوت انفجاري))[3] هو صوت التاء.

وعند نطق صوت الذال، مثلا، فإنّ الوترين الصوتيين يقتربان بعضهما من بعض، من ما يجعلهما متوتّرين؛ فيضيق الفراغ الذي بينهما[4]، بحيث يسمح بمرور الهواء، ولكن مع إحداث اهتزازات، أو ذبذبات، للوترين المتقاربين من بعضهما، فيكتسب الصوت، حينئذٍ، صفة الجهر[5]، وهذا ما عبّروا عنه بـ (عدم جري النفس)، وفي الوقت نفسه، يُوضع طرف اللسان ((بين أطراف الثنايا العليا والسفلى بصورة تسمح بمرور الهواء من خلال منفذ ضيق فيحدث

= الاصوات؛ لانّ أمرهما يتّضح عند معرفة النوعين الآخرين اللذين وضّحتُ كيفية حدوثها.

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 125، وعلم اللغة العام - الأصوات: 87.

(2) علم اللغة العام – الأصوات: 101.

(3) علم اللغة – الأصوات: 101.

(4) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبد الصبور شاهين (ط1 - مط: المدني - مصر 1987): 204.

(5) ينظر: علم اللغة العام - الأصوات: 87، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 32-33، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 201.

الاحتكاك))[1]؛ فلا يحبس الهواء، إذنْ، بل يضيق مجراه، وهذا ما عبّروا عنه بـ (جري الصوت).

ومن الإنصاف أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ الجاربردي كان مدركاً تمام الإدراك أنّ منع النفس يُكسِبُ الصوتَ صفةَ الجهر، وأنّ منع الصوتِ يُكسبه صفة الشدة (الانفجار)؛ قال:((.... فالجهرُ يمنع النفس أن يجري معها - يعني أصوات القلقلة - والشدةُ تمنع أن يجري صوتها))[2].

نأتي الآن لنرى تقسيم القدماء للأصوات على وفق هذا المعيار - جري الصوت - الذي وضّحناه قبل قليل.

(3.2)

لقد ذكر الجاربردي أنّ الحروف الشديدة (الانفجارية) ثمانية يجمعها قولهم ((أَجِدُكَ قَطَبْتَ))[3]؛ أي هي:((الهمزة،والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء))[4].

ولم يختلف المحدثون مع القدماء إلاّ في صوت الجيم[5]؛ فقد عدّه معظم المحدثين صوتاً انفجارياً - احتكاكياً، أي إنّه صوت مركب[6]. ويتكوّن الصوت

---

(1) علم اللغة العام – الأصوات: 118.
(2) شرح الجاربردي: 1/ 343.
(3) شرح الجاربردي: 1/ 341.
(4) الكتاب: 4/ 434.
(5) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 101 –112، ودراسة الصوت اللغوي: 269 –273، وعلم اللغة، د. السعران: 167 170، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47، والأصوات اللغوية د. عبد القادر: 143.
(6) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 271، وعلم اللغة العام – الأصوات: 125، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 150.

الانفجاري - الاحتكاكي عندما يكون انفصالُ عضوي النطق ((انفصالاً بطيئاً بحيث لا يحدث انفجار واضح، بل يُسمع عند اطلاق الوقف صامت احتكاكي))(1).

ويبدو أنّ وصفهم للجيم بأنّه انفجاري - احتكاكي لم يكن وصفاً للجيم التي وصفها القدماء؛ التي تُشبه الجيم التي ننطقها نحن في العراق في نحو (جِكارة) أو (جمل)(2)؛ بل هو وصف لبعض تحققات صوت الجيم في بعض اللهجات العربية؛ أعني اللهجة السورية التي تُشرب الجيم شيئاً من صوت الشين(3).

ويبدو أنّ الدكتور محمود السعران كان محقّاً عندما قرّر ((أنّ الأصوات العربية، التي تُكوّن النظام الصوتي لفُصحانا، هذه الأيام، ليس من جملتها أصوات انفجارية احتكاكية إلاّ أنّ بعض الأصوات الانفجارية الاحتكاكية مسموع في بعض العاميات العربية))(4)؛ لأنّ الجيم الشديدة (الانفجارية) التي وصفها القدماء لاتزال تُنطق عند ((كثير من العرب اليوم كما في أكثر نواحي العراق والخليج العربي والمناطق الجنوبية في المغرب))(5)، ولا يزال ينطقها

(1) علم اللغة، د. السعران: 182.

(2) ينظر: محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب (ط بغداد 1966): 100، وأصوات العربية بين التّحول والثبات: 68.

(3) توصّل كثير من الباحثين بأبحاث مفصّلة إلى أنّ وصف الجيم بالتركيب ليس وصفاً للصوت الذي وصفه القدماء، ينظر مثلا: أبحاث في أصوات العربية: 62-70، وقضية الجيم في اللغة العربية، د. غانم قدوري الحمد، مجلة الاقلام العراقية، ع 4، السنة الثالثة عشر 1978: 182-187، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 281-286.

(4) علم اللغة، د. السعران: 183.

(5) أصوات العربية بين التحول والثبات: 62.

المجيدون من قرّاء القرآن الكريم[1]؛ من ما لا يدع مجالا للشكّ في صحّة وصف الأقدمين لها.

أمّا الحروف الرخوة (الاحتكاكية) فقد ذكر الجاربردي أنّها ((ثلاثة عشر حرفاً))[2]، وهي ما عدا الشديدة - أجدك قطبت - والتي بين الشدة والرخاوة - لم يروعنا[3] -؛ فتكون بذلك ثلاثة عشر حرفاً، كما قال، وهي: ((الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء))[4].

ولقد أجمع المحدثون، أيضاً، على أنّ هذه الأصوات رخوة (أحتكاكية) ما عدا صوت الضاد ؛ إذ عدّوه صوتاً انفجارياً[5].

وقد تبيّن، عند الكلام على مخرج الضاد، أنّ هذا الصوت قد خرج من الألسن العربية المعاصرة؛ إذ لا يُجيد نطقه القديم أحد من العرب اليوم[6]. ومن ثمَّ إنّ كلّ ما نستطيع أنْ نقوله هو إنّ الضّاد الفصيحة القديمة كانت صوتاً رخواً

(1) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 286، وأصوات العربية بين التحول والثبات: 62و 69.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 341.

(3) سيأتي الكلام، بعد قليل، عليها إن شاء الله تعالى.

(4) الكتاب: 4/ 435

(5) ينظر مثلا: التطور النحوي: 18، دراسة الصوت اللغوي: 269-273، وعلم اللغة العام - الأصوات: 118-122، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 144، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47.

(6) ينظر: ص40-41 من هذا البحث.

(إحتكاكياً)، إلاّ أنّ نطقها المعاصر قد اختلف عن ما كان عليه وأصابه التطوّر[1]؛ فنُطقت بكيفيّات شتّى منها، مثلا، استحالتها إلى صوت انفجاري في نطق بعض المصريين[2].

أمّا القسم الثالث من الحروف فهو ما أطلق عليه القدماء مصطلح (ما بين الشدة والرخاوة)؛ وقد عرّفها الجاربردي بقوله: ((ما بين الشديدة والرخوة حروف لا يتمّ لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور، وهي ثمانية يجمعها { قولهم}[3]: لم يروعنا))[4].

ويبدو أنّ القدماء قد نقلوا هذا المصطلح عن صاحب الكتاب[5]؛ إذ بقي مُتداولاً في كتابات مَن جاء بعده[6]. وأمّا المحدثون فقد أطلقوا على هذه الأصوات التي تحمل هذه الصفة الأصوات المتوسّطة[7]، أو المائعة أو السائلة[8].

ويُشار، هنا، إلى أنّ ثمة خلافاً بين المتقدّمين والمحدثين في عدد هذه الأصوات؛ فقد ذكر الجاربردي أنّ الأصوات التي بين الشدّة والرخاوة يجمعها

---

(1) ينظر: مظاهر التطوّر اللغوي في اللغة العربية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية – بغداد 1990: 67.

(2) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 166.

(3) ما بين المعقوفتين ليس من أصل النص أضفته لملاءمة السياق.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 341.

(5) ينظر: الكتاب: 4/ 435.

(6) ينظر مثلا: المقتضب: 1/ 195–196، وسر الصناعة: 1/ 75، وشرح المفصل: 10/ 128، والممتع: 2/ 673، وشرح الشافية، للرضي:3/ 262.

(7) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 119، وعلم اللغة العام – الأصوات: 99.

(8) ينظر: المدخل الى علم اللغة: 36، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 146.

قولهم ((لم يروعنا))[1]؛ فهي: (اللام، والميم، والنون، والراء، والواو، والياء، والألف، والعين). في حين يرى المحدثون أنّ الأصوات المتوسطة هي: ((اللام، والميم، والنون، والراء، والواو، والياء))[2]؛ فقد أخرجوا العين والألف.

هذا إذا عددنا أنّ القدماء قد قصدوا بالياء والواو، هنا، الصوتين غير المدّيّين[3]؛ أي ما أسماه المحدثون بأنصاف الحركات[4]، أو أشباه الصوائت[5]، أو أشباه أصوات اللين[6]؛ نحو واو حَوْض، وياء بَيْت. أمّا إذا كانوا يقصدون بهما صوتي المدّ فيجب، في رأي المحدثين، أنْ يُخرجا من طائفة الحروف المتوسطة[7]؛ لأنّهما، حينئذٍ، ((حركات صرفة))[8].

تبيّن في ما تقدّم، أنّ القدماء قد اعتمدوا في تمييز الأصوات الشديدة (الانفجارية) من الرخوة (الاحتكاكية) على كيفيّة التقاء عضوي النطق، في أثناء

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 341، وسبقت الإشارة إلى ذلك.

(2) مناهج البحث في اللغة: 119، وينظر مثلا: علم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47.

(3) كونان مديين إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما، وغير مديين إذا لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما، أما الألف فهي حرف مدّ أبداً ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلّا من جنسها، ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 150-151، هذا في مفهوم القدماء، أما المحدثون فيعدّون أصوات المدّ حركات طويلة ولا أثر لحركة ما قبلها، ينظر مثلا: المنهج الصوتي للبنية العربية: 18، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 39.

(4) ينظر: علم اللغة العام - الأصوات: 132.

(5) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 197.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 42.

(7) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 260.

(8) علم اللغة العام - الأصوات: 132.

نطق تلك الأصوات؛ فإذا كان الالتقاء محكماً، أي إذا حُبِسَ الصوت في مخرجه ولم يجر إلاّ بانفصال العضوين، سُمّي ذلك الصوت شديداً (انفجارياً)، أمّا إذا وُجِدَ ممرّ ضيّق بين عضوي النطق، فإنّ الصوت يجري، خلال الممرّ الضيق، محدثاً احتكاكاً، ويُدعى، حينها، بالصوت الرخو (الاحتكاكي)[1].

ولقد وجد علماء العربية أنّ من الأصوات ما يتّصل، معه، عضوا النطق اتصالاً محكماً، إلاّ أنّ الصوت، بالرغم من ذلك، لا يُحبس في مخرجه، ولا يُحدثُ احتكاكاً، أيضاً؛ وإنما يجد له منفذاً آخر يخرج منه؛ أي إنّ مساره ينحرف مُتجنّباً نقطة السّدّ أو الاتّصال، ولهذا أطلقوا على هذه الأصوات اسم (الأصوات التي بين الشدة والرخاوة) أو كما أسماها المحدثون (المتوسطة)؛ فعند نطق صوت الميم، مثلا، ((تنطبق الشفتان انطباقاً تاماً))[2]، إلاّ أنّ الصوت يجري، في الوقت نفسه، ((من الأنف... ولو أمسكتَ بأنفك لم يجر معه الصوت))[3]؛ ولهذا فهو متوسط بين الشدة والرخاوة.

أمّا الواو والياء في نحو: حَوْض وبَيْت؛ فقد قرّر المحدثون أنّ هذين الصوتين ((يستحقّان دائماً أنْ يُعالجا عِلاجاً خاصّاً))[4]؛ ولذا جعلوا هذين الصوتين قسماً قائماً بذاته، أسماه بعضهم بأنصاف الحركات[5]، وأطلق عليه بعضهم مصطلح

(1) وهذا ما اعتمد عليه المحدثون أيضاً.

(2) علم اللغة العام – الأصوات: 130.

(3) الكتاب: 4/ 435.

(4) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 42.

(5) ينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 174، ودراسة الصوت اللغوي: 117، وعلم اللغة العام – الأصوات: 132، والقراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مطابع دار القلم – القاهرة: 41.

أشباه الصوائت[1]، أو أشباه الحركات[2]، وأسماه آخرون أشباه أصوات اللين[3].

ولم يعترض بعض المحدثين على عدّ القدماء هذين الصوتين من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة؛ قال كانتنيو: ((وأما الحروف الباقية؛ أي الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، فيعتبرونها "بين الشدة والرخاوة"؛ وفعلاً فإنّ النون والميم خيشوميان، واللام والراء يمتازان بكيفية خاصّة في النطق، والألف والواو والياء هي "حروف المدّ"؛ فلا يبقى مجال للشكّ في صحة هذا الترتيب.... فإنّ الترتيب مطابق لترتيب علماء الأصوات العصريين))[4]؛ أي إنّ لأصوات المدّ كيفيّة خاصّة في النطق، ومن أجل مخالفتها لبقيّة الأصوات وضعها القدماء في ما بين الشدة والرخاوة.

ولم يبتعد الدكتور حسام النعيمي، في تعليل وضعهم لهذه الأصوات في ما عدّوه بين الشديد والرخو، عن ما قاله كانتنيو؛ قال: ((أمّا الألف فإنّ اتّساع مخرجه لا يسمح بوقوف الهواء عنده ليُرى أيجري به أم لا، حتى يُحكم عليه بهذا أو بذاك، ولذا كان الوصف المناسب أنّه بين الشدة والرخاوة. وأمّا الياء والواو فإن كانا مدّتين صدق عليهما ما قيل في الألف))[5].

غير أنّ بعضهم نعى على القدماء عدّهم صوتي الواو والياء المدّيين من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة؛ إذ يرى أنّه ((من الخطأ ضمّهما مع بقيّة

(1) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 197.

(2) ينظر: التطور النحوي: 47، والمدخل الى علم اللغة: 92 -93.

(3) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 42.

(4) دروس في علم أصوات العربية: 36.

(5) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 317.

هذه الأصوات (اللام، والميم، والنون، والـراء)))[1]؛ لأنّهمـا ليـسا إلاّ مـصوّتين (حركتين)، ومن ثَمَّ جزم بأنّ ذِكْر الألف في الأصـوات المتوسطـة هــو ((خطــأ علـى أيّ احتمـال أردتَ؛ ذلك لأنّ الألف، هنا، ليست إلاّ حركة))[2].

بل إنّ مِن المحدثين مَن ذهب إلى أبعد مـن ذلـك؛ فـرأى أنّـه مـن الأفـضل إخراج الواو والياء اللينتين، أيضاً، من طائفة الأصوات البينية أو المتوسطة؛ قال: ((...... يبقى بعد ذلك الواو والياء إذ لم يكونا حرفي مدّ... أنعدّهما من الحروف الرخوة أم المتوسطة؟ إذا أخذنا بالمفهوم السابق للحـروف المتوسـطة، وهـو قيـام عائق في مجرى النفس لا يحول دون جريانه، فإنّ الواو والياء، مـن هـذه الناحيـة، من الحروف الرخوة))[3].

ومن الإنصاف أن يشار، هنا، إلى أنّ القدماء قد أدركوا تمام الإدراك حقيقة تكوّن أصوات المدّ و ((كانوا على علم بالفرق بينها وبين الأصوات الـصامتة، في النطق والصفات))[4].بل توصّلوا إلى أبعد من ذلك؛ إذ استطاعوا ((أن يُدركوا – بصورة ما – أنّ لكلّ من الواو والياء حالتين؛ أي حالة كونهما حركـات طويلـة، وحالة كونهما أصواتاً صـامتة))[5]؛ قـال الجـاربردي: ((.... الـواو واليـاء تـارةً حرفا لين كما في قول وبيع، وأخرى حرفا مدّ كما في يقول ويبيع))[6].

(1) علم اللغة العام – الأصوات: 132.

(2) المصدر نفسه.

(3) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 260.

(4) علم اللغة العام – الأصوات: 147.

(5) المصدر نفسه: 133-134.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 150-151، وينظر: ص 145 من هذا البحث.

والظاهر أنّ علماء العربية قد تنبّهوا إلى ضَعْف جري النَّفَس مع الواو والياء اللينتين[(1)]؛ فعدّوهما من الأصوات التي بين الشدة والرخاوة (المتوسطة). وربما كان التكيّف الخاصّ في مجرى الهواء، في أثناء نطق هذين الصوتين، دافعاً لهم، ولمعظم المحدثين[(2)]، لعدّهما من الأصوات المتوسطة بين الشديدة والرخوة؛ إذ تبدأ أعضاء النطق، عند نطقهما، من ((منطقة حركة من الحركات ولكنّها تنتقل من هذا المكان بسرعة ملحوظة إلى مكان حركة أخرى))[(3)].

ويبدو أنّ القدماء لم يخرجوا، بنسبتهم هذين الصوتين إلى الأصوات المتوسطة، عن المعيار الذي وضعوه لتحديد هذه الصفة للأصوات، كما يُفهم من كلام بعض المحدثين[(4)]؛ إذ لم يتحقّق التقاءُ عضوي النطق التقاءً محكماً، في أثناء نطق هذين الصوتين، ولم يكن الاقتراب بينهما كبيراً ليُحدثَ احتكاكاً واضحاً عند مرور الهواء بينهما؛ ليُعدّا شديدين أو رخوين[(5)]. بل إنّ ما يحدث، عند نطقهما، هو تضييق قليل لمجرى الهواء ليس غير؛ إذ إنّ ((اللسان لا يقترب بصورة واضحة من الحنك، عند النطق بها - يُريد الواو -))[(6)]، وكذلك الياء[(7)]؛ من ما لا يؤدي إلى حدوث غير احتكاك طفيف جداً لا يكاد يتّضح كوضوح ما

(1) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 197.

(2) ينظر مثلا: مناهج البحث في اللغة: 119، وعلم اللغة العام – الأصوات: 132، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 47.

(3) علم اللغة العام – الأصوات: 132، وينظر: علم اللغة، د. السعران: 197.

(4) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 260 -261، وعلم اللغة العام – الأصوات: 132.

(5) ينظر: ص 58 من هذا البحث.

(6) أصوات اللغة بين التحول والثبات: 22.

(7) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 196 -198.

يُسمع من الأصوات الرخوة (الاحتكاكية)[1]؛ الأمر الذي دفع معظم الصوتيين إلى إهمال مثل هذا الاحتكاك؛ يقول الدكتور تمّام حسّان، في وصف صوت الواو: ((ولا فرق بين هذا وبين صوت الضمة[2] من الناحية الأصواتية المحضة، ولكن التفريق بينهما يأتي عن طريق التشكيل والتطريز اللغوي ؛ حيث تأتي الواو بعد علّة وقبلها ولا تأتي الضمة كذلك))[3]، وكذلك ((لا فرق من الناحية الاصواتية المحضة بين {الياء}[4] وبين صوت الكسرة))[5]، ومن ثَمَّ يكون ذلك مسّوغاً لعدّ القدماء هذين الصوتين من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة.

أمّا الصوت الثامن، الأخير، الذي عدّه الجاربردي والذين سبقوه من الأصوات التي بين الشديدة والرخوة فهو صوت العين[6].

ويظهر أنّ هذا الصوت يُعدُّ مُشكلاً في ذاته؛ فالقدماء يؤكّدون أنّه من بين ((الرخوة و الشديدة))[7]، ومعظم المحدثين يرونه صوتاً احتكاكياً (رخواً)[8].

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 271-272.

(2) معلوم أنّه لا أثر لأي احتكاك مع نطق الحركات (الضمة، الكسرة، الفتحة) سواءأ كانت قصيرة أم طويلة، ينظر: ص 65و144من هذا البحث.

(3) مناهج البحث في اللغة: 135.

(4) في النص: هذا، وقد غيّرتُهُ لملاءمة السياق.

(5) مناهج البحث في اللغة: 136، وينظر: علم اللغة، د. السعران: 196-198.

(6) ينظر: ص 64 من هذا الكتاب.

(7) الكتاب: 4/ 435، وينظر مثلاً: المقتضب: 1/ 196، وسر الصناعة: 1/ 75، وشرح المفصل: 10/ 129، والممتع: 2/ 673، وشرح الشافية للرضي: 3/ 260.

(8) ينظر مثلا: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 216، ومناهج البحث في اللغة: 130، وعلم اللغة، د. السعران: 195، وعلم اللغة العام – الأصوات: 121، ودراسة الصوت =

ويزيـد الأمـرَ تعقيـداً، أنّ التحلـيلات الدقيقـة قـد أثبتـت أنّ ((أكثـر ألوفونـات[1] العـين شـيوعاً هـو فعـلاً الـصوت الـوقفي..... ولـيس الـصوت الاحتكاكي))[2]. وهذا ما دفع بعض المحدثين إلى القول بـ ((أنّ تكوين العين فيـه غموض لم يتّضح، لنـا، بعدُ))[3] ؛ إذ ((صعْب تكيّفهـا، ونُطقُهـا متنـوع؛ فهـي أحياناً متمادّة، وأحياناً آنيّة، والدّويّ الممازج لها أحياناً قويّ وأحياناً ضعيف))[4].

ومهما يكن من أمر فإنّ المحـدثين يُقـرّرون عـدم ((وضـوح الاحتكـاك في نطقها وضوحاً سمعياً))[5].

ومن ثَمَّ لا نستطيع أنْ نحكم بخطأ القـدماء عنـدما وضـعوا هـذا الـصوت ضمن الأصوات التي بين الشدة والرخاوة؛ لأنّ تكوين العين يكتنفـه الغمـوض؛

=

اللغوي: 272، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 180، وعلـم الأصـوات اللغويـة، د. الموسوي: 47.

(1) يُمكن أنْ يُعرّف الألوفون بأنّه: مظهر من مظاهر الصوت الواحد ؛ فصوت النون، مثلا، هو صوت واحد، لكن عند وضعه في سياقات صـوتية نجـده مـرّة ينطـق مظهـراً وثانيـة مُخفى وثالثة يُقلب ميماً في النطق، فكل مظهر من هذه المظـاهر النطقيـة لـصوت النـون يسمى ألوفوناً، ينظر: علم اللغة، د. السعران: 213، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: 80، وينظر تفصيلاً لخصائص الألوفون: وصف اللغة العربية دلالياً: 220 –221.

(2) التشكيل الصوتي: 97.

(3) علم اللغة العام – الأصوات: 121.

(4) مناهج البحث في اللغة: 130، وينظـر: علـم اللغـة العـام – الأصـوات: 121، ودراسـة الصوت اللغوي: 303 والتطور النحوي: 15 (الهامش)، والأصـوات اللغويـة، د. عبـد القادر: 181.

(5) مناهج البحث في اللغة: 130، وينظر: الأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 181.

فمرّة نراه يتكوّن بتضييق ((الحلـق عنـد لـسان المزمـار، ونتـوء لـسان المزمـار إلى الخلف حتى يتّصل أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق))[1]، ومرّة أخرى نراه يتكـوّن بقفل مجرى الهواء في مخرجه ليـصبح صـوتاً وقفيـاً (انفجاريـاً) ولـيس أحتكاكيـاً (رخواً)[2].

ويبدو أنّ هذا الأخير هو الذي قصده القدماء، وهو الذي عنوه بالوصف، عندما، قالوا: ((أمّا العين فينحصر الصوت عند مخرجه، لكن لقُربه من الحاء التي هي مهموسة ينسلّ صوته شيئاً قليلاً))[3]؛ ليكتسب بـذلك صـفة التوسـط بـين الشدة والرخاوة.

3. صفات خاصّة

يبدو أنّ القدماء لم يكتفوا بهذا القدْر من التمييز بين الأصوات؛ إذ ميّزوهـا تبعاً لمخارجها، ولكيفيّة مرور الهواء في عند نطقها، ولجريان النَّفس أو عدمه أثناء نطقها. بل إنّ دقّتهم جعلتهم يذكرون عدداً من الصفات الدقيقة جداً الـتي تمتـاز بها مجموعة من الأصوات، أو يمتاز بها صوت واحد، فهي، إذنْ، صفات خاصّـة لا تنطبق على الأصوات جميعاً كالصفات التي تقدّم ذكرهـا. أضـف إلى ذلـك أنّ بعضاً من هذه الصفات يُعدّ صفةَ قوّة للصوت الـذي يحملـها؛ إذ مـن شـأنها أنْ تُغيّر مسار عمليّة الإدغام، وتَحرِفُهُ عن وجهه لصالحها؛ فهي أصـوات مـؤثّرة في غيرها سواء أتقدّمت أم تأخّرت؛ إذ لا يُدغم صوت من هـذه الأصـوات القويّـة

(1) ينظر: التشكيل الصوتي: 97.

(2) شرح الشافية، للرضي: 3/ 260 –261.

(3) شرح الشافية، للرضي: 3/ 260 –261.

في آخر أنقص منه حفاظاً على تلك الصفة الموجودة فيه[1]. ومن ثَمَّ سمّوا هذه الصفات صفات فضيلة[2].

1.3. الاطباق والانفتاح

يُعرّف الجاربردي الحروف المُطبقة بأنّها: ((ما ينطبق اللسان، معه، على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى؛ وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء))[3].

ويظهر أنّه كان مُدركاً لحقيقة تكوّن هذه الأصوات؛ إذ يقول: ((وهي، في الحقيقة، اسم مُتَجَوَّزٌ فيها؛ لأنّ المُطبِق إنّما هو اللسان والحنك، وأمّا الحرف فهو مُطْبَق عنده، فاختُصِرَ فقيل مطبِق، كما قيل للمُشترَك فيه مُشترِك))[4]؛ فقوله ((مُطْبَق عنده)) يعني أنّ الحرف يُطبق عليه فيكون بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى؛ وكأنّه داخل قوس.

ولم يبتعد المحدثون، في فَهمهم لكيفيّة تكوّن هذه الأصوات، عن وصف الأقدمين؛ إذ وجدوا أنّ نطق هذه الأصوات يتطلّب أنْ ((يرتفع طرف اللسان

---

(1) سيأتي الكلام في مبحث إدغام المتقاربين على هذه الصفات التي لا يمكن التنازل عنها إن شاء الله تعالى.

(2) ينظر مثلاً: الكتاب: 4/ 447 –449، والممتع: 2/ 688 –690، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 270 – 275، وشرح الجاربردي: 1/ 346 –347، وشرح المفصل: 10/ 133–134.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 342، وينظر: الكتاب: 4/ 436.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 342.

وأقصاه نحو الحنك ويتقعّر وسطه))[1]، وهذا ما عناه سيبويه عندما قال إنّ هذه الحروف الأربعة ((لها موضعان من اللسان))[2]. من ما دفع بعض المحدثين إلى القول بأنّ ((هذا التعريف من الوضوح بحيث يستغني عن التفسير)).

ويبدو أنّ بعض المحدثين لم يكن مُنصِفاً عندما وصف قول الأقدمين بأنّه ((بعيد عن الوضوح))[3]؛ إذ لم أجد خلافاً، بين القدماء والمحدثين، في إضفاء صفة الإطباق على هذه الحروف الأربعة، وكذلك فإنّ وصف الفريقين، لطبيعة تكوّن هذه الحروف،هو هو لم يختلف[(4)].

أما المُنفتحة فهي ((ضدّ المطبقة))[5]، وهي ما عدا الأحرف الأربعة المُطبقة[6].

2.2. الاستعلاء والانخفاض

والحروف المستعلية هي ((ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك؛ وهي الحروف المُطبقة والخاء والغين والقاف))[7].

---

(1) علم اللغة، د. السعران: 168 –169 و 191 –192، وينظر مثلاً: مناهج البحث في اللغة: 126 و128، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 58 و61 و62 و63، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 160 –161 و164.

(2) الكتاب: 4/ 436.

(3)دروس في علم أصوات العربية: 36، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 318.

(4) ينظر: المصادر في الهامش (2) .

(5) شرح الجاربردي: 1/ 342.

(6) الكتاب: 4/ 436.

(7) شرح الجاربردي: 1/ 342، والظاهر أن سيبويه لم يذكر صفتي الاستعلاء والانخفاض في أثناء كلامه على مخارج الأصوات وصفاتها، إلا أنّه قد ذكرهما في مكان آخر ؛ عند =

غير أنّ هذا التعريف ربما يَرِدُ عليه القول بأنّ هنالك من الأصوات ما يرتفع اللسان به إلى الحنك؛ كالشين، والجيم، والياء، مثلاً[1]، وعلى الرغم من ذلك فإنّها لم تعدْ من الحروف المستعلية؟

وتعليل ذلك؛ أنّهم إنّما قصدوا ما يرتفع فيه أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، قال الجاربردي: ((إنّك إذا نطقتَ بالخاء والغين والقاف استعلى أقصى اللسان إلى الحنك))[2]؛ وهذا ما أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة[3].

ويبدو أنّ بين الحروف المستعلية والحروف المطبقة علاقة عموم وخصوص؛ إذ إنّ المستعلية هي ما يرتفع فيه أقصى اللسان نحو الحنك، وهذا الوصف ينطبق على: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف). أمّا المطبقة فهي ما استعلى فيه أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، وكذلك فإنّ طرف اللسان، مع هذه الأصوات، يرتفع نحو ما يليه من الحنك؛ فالحروف المستعلية لها موضع واحد من اللسان هو أقصاه، أما المطبقة فـ((لها موضعان من اللسان))[4]؛ هما أقصاه وطرفه[5].

=

كلامه على الأسباب التي تمنع الإمالة، ينظر: الكتاب: 4/ 128 –129. وقد نبّه إلى ذلك بعض الباحثين، ينظر: الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني: 319، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 289 –290.

(1) ينظر: وصف هذه الأصوات في مبحث المخارج من هذا الفصل.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 342.

(3) ينظر مثلا: علم اللغة، د. السعران: 170 و194، وسبق تفصيل ذلك في مبحث المخارج.

(4) الكتاب: 4/ 436.

(5) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 319.

وسُمّيت المستعلية مستعلية؛ ((لأنّ اللسان يستعلي عندها إلى الحنـك))[1]، أو ((لخروج صوتها من جهـة العلـو))[2]. أمّـا المنخفـضة فهـي بخلافهـا [3]؛ أي بخلاف المستعلية، ويقال لها أيـضاً المُـستفلة[4]، وسُـمّيت منخفـضة أو مـستفلة؛ ((لأنّ اللسان لا يستعلي بها، عند النطق، إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي))[5].

3.3. الذّلاقة والإصمات

يذكر الجاربردي أنّ هنالك ستة حروف تُسمّى حروف الذلاقـة؛ وسميـت بذلك ((لأنّ الذلاقـة، أي الـسرعة في النطـق، إنّمـا هـي بطـرف أسـلة اللـسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة؛ لأنّ ثلاثة منها ذولقية وهي الـلام و والراء والنون، وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم))[6]، وقد جمعوهـا بقـولهم: ((مَرَّ بِنَفْلٍ))[7].

ولم أجد هذه الصفة ولا مُقابلتها (الإصمات) في ما ذكره صاحب الكتـاب من صفات للحروف[8]، وكذلك فقد تتبعتُها في كتاب المقتضب فلم أجدها في ما

(1) شرح الجاربردي: 1/ 342.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) وردت في الشرح ((المستعلية)) وهو خطأ واضح، ويبدو أنّه مـن الناسـخ ؛ إذ الـشرح غير محقق، ينظر: 1/ 342.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 342.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 342.

(7) وردت في الشرح ((من ينفل)) وهو من أخطاء الناسخ ؛ إذ إنّ الجاربردي فصّلها حرفاً حرفاً كما رأينا في أعلاه: 1/ 342.

(8) ينظر: الكتاب: 4/ 434 436، ونبّه إلى ذلك بعض الباحثين، ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 107.

ذُكِرَ من صفات للحروف أيضاً[(1)]. إلاّ أنّ الّلافت للانتباه أنّ صفة الذلاقة هذه قد ورد ذكْرها في كتاب العين[(2)]. وربما كان الدكتور إبراهيم أنيس مُحقّاً عندما اتّخذ ذلك دليلاً للتشكيك في صحّة نسبة كتاب العين للخليل في صورته التي وصلت إلينا؛ إذ لو كان الخليل ذكر هاتين الصفتين لوجدنا صدى ذلك في كتاب تلميذه سيبويه[(3)]. وسواء أذكرهما الخليل أم لم يذكرهما فإنّ صفة الذلاقة قد اصبحت واحدة من الصفات الفضليّة التي عُنِيَ بها علماء العربية، في ما بعد، وتردّدت في كتبهم[(4)].

ويبدو أنّ الدكتور إبراهيم أنيس لم يبتعد عن الصواب عندما ذهب الى أنّ صفة الذلاقة لا يُراد بها سوى المعنى الشائع لهذه الكلمة وهو ((القدرة على انطلاقٍ في الكلام بالعربية دون تعثّر أو تلعثم؛ فذلاقة اللسان، كما نعلم، جودة نطقه، وانطلاقه في أثناء الكلام))[(5)]؛ وهذا ما أكّده الجاربردي ومعظم من ذكر هذه الصفة، من قبل[(6)].

غير أنّ الدكتور حسام النعيمي لم يَمِلْ إلى ذلك، بل صرّح بأنّه لم يجد هذا

(1) ينظر: المقتضب: 1/ 194 –196.

(2) ينظر: العين: 1/ 51 –52 و 54 – 55.

(3) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 107 و111.

(4) ينظر مثلا: سر الصناعة: 1/ 78، وشرح المفصل: 10/ 130، والممتع: 2/ 676، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 262، وشذا العرف: 129. ويُقال إنّ واضع هذا المصطلح هو ابن جني، ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 109.

(5) الأصوات اللغوية، د. أنيس: 109.

(6) ينظر: شرح المفصل: 10/ 130، والممتع: 2/ 676، وشذا العرف: 129، وشرح الشافية للرضي: 3/ 262، وشرح الجاربردي: 1/ 342، وشذا العرف: 129.

المعنى - الذي ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس - في لسان العرب وبعض المعجمات الأخرى[1]. ويُمكن أنْ يُعتذر عنه بأنّه لو رجع إلى ما نقله صاحب التهذيب لوجد ذلك المعنى ولاطمأنّ إلى ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس[2].

أمّا المُصمتة فهي ما عدا هذه الحروف السّتّة (مَرَّ بِنَفْلٍ)؛ وسُمّيت بذلك لأنّها ((صُمِتَ عنها أنْ تُبنى منها كلمة رباعية أو خماسية مُعرّاة من حروف الذلاقة))[3]؛ أي ((صَمت المتكلمون أنْ يجعلوا منها رباعياً أو خماسياً))[4]؛ وذلك لأنّ ((الرباعي والخماسي ثقيلان فلم يخليا من حرف سهل، على اللسان، خفيف))[5]؛ وحروف الذلاقة هي ((أخفّ الحروف))[6]، ومتى وُجِدَ رباعي أو خماسي لا يحوي واحداً من حروف الذلاقة، فهو دخيل في كلام العرب، أو شاذ فيه[7].

4.3. القلقلة

ذكر الجاربردي أنّ حروف القلقلة ((خمسة أحرف يجمعها (قد طبج)))[8].

---

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 323.

(2) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري (ت: 370 هـ)، تح: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار (مطبعة سجل العرب – القاهرة): 9/ 72 (مادة ذلق).

(3) سر الصناعة: 1/ 78.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 343.

(5) شرح الشافية، للرضي: 3/ 262.

(6) المصدر نفسه.

(7) ينظر: الممتع: 2/ 677، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 262، وشرح الجاربردي: 1/ 343.

(8) شرح الجاربردي: 1/ 343، وطبج من الطبج وهو الضرب على الشيء الأجوف، وينظر: الكتاب: 4/ 174، ولم يذكر سيبويه هذه الصفة عند حديثه على صفات الحروف في باب =

ويبدو أنّ القدماء كانوا على وعي بحقيقة هذه الأصوات، ومن ثَمَّ اطلقوا عليها هذه الصفة (القلقلة)؛ إذ يُفسِّر الجاربردي سبب تسميتها بذلك، فيقول: ((لأنّ صوتها لا يكاد يتبّين به سكونُها ما لم يخرج إلى شِبهِ التحرّك؛ لشدّة أمرها.... وإنّما حصل لها ذلك لاّتفاق كونها شديدة مجهورة؛ فالجهر يمنع النَّفَس أنْ يجري معها،والشدة تمنع أنْ يجري صوتها، فلمّا اجتمع لها هذان الوصفان وهما* امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها، احتاجت إلى التّكلّف في بيانها))[1].

ولم يخرج المحدثون عن هذا الوصف؛ فقد ذكروا أنّ تحقيق نطق هذه الحروف تحقيقاً كاملاً بكلّ صفاتها من شدّة وجهر، في حالة سكونها، يُوجبُ ((إتباعها بصويت أو حركة خفيفة فتنتقل هذه الحروف من السكون الى شِبْه تحريك))[2]؛ إذ إنّ صفة الجهر تتطلّب منع النفس بتوتّر الوترين الصوتيين، وكذلك فإنّ صفة الشدة (الانفجار) تعني أنّ الهواء سيُحبس، عند نطقها، حبساً تاماً فإذا وُقف عليها لم يتبيّن الصوت؛ ولذلك يُفتح مكانُ حصر الصوت باظهار صويت عند الوقف[3]؛ يشبه الحركة؛ فهو ((صوت صائت مركزيّ ضعيف))[4]. وهذا ما يُفسّر تسميتها بحروف القلقلة؛ إذ هي ((من قولهم قلقلته أي

الإدغام: 4/ 432-436. بل وجدتُهُ يذكرها في مكان آخر من كتابه ؛ ينظر: الكتاب: 4/ 174.

(1) شرح الجاربردي: 1/ 343.

(2) علم اللغة العام – الأصوات: 116، وينظر: علم اللغة، د. السعران: 174- 175، والدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني: 321.

(3) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 321.

(4) علم اللغة، د. السعران: 176، وينظر: علم اللغة العام – الأصوات: 116.

حركته))[1]، وربما، أيضاً؛ لأنّ ((صوتَها صوتُ أَشَدّ الحروف))[2]؛ لأنّ ((نطق هذه الاصوات نطقاً واضحاً، حالة الوقف، يستدعي جهداً كبيراً))[3].

وإذا كان سبب اختصاص هذه الحروف بصفة القلقلة هو أنّها جمعت صفتي الجهر والشدة[4]، فقد نُعِيَ على الأقدمين عَدَمُ ذِكْرِهم للهمزة ضمن هذه الحروف[5].

لقد حاول بعض المحدثين تعليل ذلك بقوله: ((إنّ جُلّ همّهم – يعني القدماء – كان منصرفاً الى وضوح الصوت في الوقف أو خفائه؛ وقد وجدوا أنّ القاف والطاء والباء والجيم والدال يخفُتُ صوتُها ولا يظهر إلاّ بضغطها عن مواضعها بإظهار صُويت بعدها، أمّا صوت الهمزة فإنّه يُسمع بشكل مُميّز في الوقف من غير حاجة إلى ضغطه عن موضعه، وهذا واضح في الوقف على الهمزة في نحو: سماء أو إبداء......))[6].

ولا أظنّ هذا التعليل، على وجاهته، يقطع الجدل في هذه المسألة؛ إذ لم أتوصّل إلى سماع الهمزة، في حالة الوقف، ((بشكل مُميّز)) كما قال الدكتور النعيمي. نعم نحن نستطيع أنْ نصل إلى النطق بها ولكن بتكلّف، ونستطيع إذا

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 343.

(2) المصدر نفسه.

(3) علم اللغة، د. السعران: 175.

(4) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 47.

(5) علم اللغة العام – الأصوات: 117، وقد تبيّن، في ما سبق، أنهم يرون أنّ الهمزة مجهورة شديدة، ينظر: ص52 وص62 من هذا البحث.

* في النص: وهو.

(6) الدراسات الهجية والصوتية عند ابن جني: 321 –322.

تكلّفنا أنْ نصل، أيضاً، إلى نطق وسماع حروف (قد طبج) جميعها؛ ولذا كان القدماء دقيقين في وصفهم وفي تعبيرهم عن هذا الوصف؛ إذ قالوا: ((..... فلمّا اجتمع لها.... امتناع النفس... وامتناع جري صوتها.... احتاجت إلى التكلّف في بيانها))[1]؛ فهُم يقصدون نطقها من دون تكلّف، وقد جرّبتُ نطقها، من دون أنْ أتكلّف به، فلم تُسمع بشكل مميّز، كما قال الدكتور. إلاّ أنّني عندما تكلّفتُ النطق تمكّنتُ أنْ أسمعها بشكل مميّز، وكذلك سمعتُ جميع حروف (قد طبج).

ولعلّ من ما يؤيّد ما ذهبتُ إليه أنّ منع النفس ومنع الصوت، مع حروف (قد طبج)، قد تمّ في مكانين مختلفين[2]، ومع ذلك فإنّها لم تُسمع ((إلاّ بضغطها عن مواضعها)) على حدّ تعبير الدكتور النعيمي. في حين يتمّ المنعان (منع النفس ومنع الصوت) في مكان واحد، مع الهمزة؛ هو الأوتار الصوتية[3]. ومن ثَمَّ يكون عدم سماعها، من دون تكلّف أو ضغط، أَولى من الحروف الأخرى.

نعم نحن لا نُنكر أنّ للهمزة ملمحاً نطقيّاً خاصّاً يُقرّبه من ما عبّر عنه القدماء بالتهوّع أو السَّعْلة[4]، وأنّ إتباعها بهذا الصويت يجعلها أكثر قُرباً من التهوع أو السعلة[5]، إلاّ أنّ إتباعها بهذا الصويت لم يُقصد إليه قصداً، في أثناء

(1) شرح الجاربردي: 1/ 343. وسبق ذكر كلامه تاماً قبل قليل.

(2) منع النفس يكون في الوترين الصوتين، ومنع الصوت يكون في مخرج الحرف. ينظر: ص 61 من هذا البحث.

(3) وقد تقدّم، في ما مضى، أنّ مخرجها يكون من بين الأوتار الصوتية، ينظر: ص 34 من هذا الكتاب.

(4) ينظر: الكتاب: 4/ 548، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 31، وشرح المفصل: 9/ 107، ودقائق التصريف: 525.

(5) هذا ما اعترض به بعض أساتذتي الأفاضل على ما ذهبتُ إليه.

نطقها، بل هو أشبه بأنْ يكون حيلة تتّخذها أعضاء النطق للنطق بها ساكنة موقوفاً عليها للحفاظ على خواصّها التكوينيّة، إذ هي صوت جَلْد. ويبدو أنّ القدماء أرادوا بوصفهم الهمزة بالتهوع، هذه الهمزة الموقوف عليها ساكنة، لا غيرها. يُؤيّد ذلك أنّهم كانوا يعمدون، في معرفة صدى الحرف، إلى الإتيان به ((ساكناً لا متحركاً؛ لأنّ الحركة تُقْلِقُ الحرف عن موضعه ومستقرّه....))(1). ولله درّ سيبويه عندما وصفها بـ ((أنّها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد))(2)؛ إذ لا أظنّه يقصد، بهذا الوصف، سوى الهمزة الساكنة، ولا أظنّه عَنى بهذا (الاجتهاد)) غير لزوم ضغطها عن موضعها لتُسمع بشكل واضح مميّز. وبعبارة أخرى: إنّ الهمزة إنّما وُصفت بالتهوّع بسبب لزوم الاجتهاد أو التكلّف، في نطقها، وإلحاقها بذلك الصويت؛ لطبيعة تخلُّقِها الخاصّة.

ويبدو أنّ الذي جعل الدكتورَ النعيمي يُقرّر وضوح سماع الهمزة بشكل مُميّز، في الوقف، من دون ضغط أو تكلّف، هو نطقُه لها بعد صوت المدّ، أعني الألف؛ يتّضح ذلك من أمثلته؛ إذ مثل بـ (السماء أو إبداء)(3)؛ فيظهر أنّ إراحةَ أعضاءِ النطقِ وخروجَ الهواءِ رُخاءاً، في أثناء نطق صوت الألف، منعا من الاحساس بالتكلّف أو الضغط الذي يُرافق نطق صوت الهمزة في مثل هذه الأمثلة؛ إذ إنّ ((الصوائتَ سواء كانت طويلة أو قصيرة أصواتٌ مجهورة واسعة المخرج يتذبذب معها الوتران الصوتيان، فإذا أُغلق الوتران لنطق الهمزة سُمِعَ

(1) سر الصناعة: 1/ 19 -20، وينظر: شرح الجاربردي: 1/ 334، وص29 من هذا الكتاب.

(2) الكتاب: 4/ 548.

(3) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 322، وص 77من هذا الكتاب.

بسبب انقطاع الهواء المستمرّ في الحلق فجأة صوتُ الهمزة))[1] مـن دون الـشعور بثقل الضغط أو التكلّف الذي بُذِلَ في إنتاجها.

ويُمكن التأكّد من ذلك بنطق حروف (قد طـبج) بعـد صـوت الألـف؛ إذ سيُلاحظ إمكان سماع هذه الأحرف، كما سُمِعَتِ الهمزة، من دون التنبّـه إلى مـا يُرافقها من ضغط أو تكلّف؛ كقولنا: سماء، رزاق، صاد، ربـاط، نـاب، تـاج، في حين سيشعر الناطق بذلك الضغط أو التكلّف مع هذه الحروف كلّهـا، بمـا فيهـا الهمزة، إذا سبقها صوت ساكن؛ نحو قولنا: يدْأ، رزْق، رصْد، ربْط، درْب، رتْج.

ويبدو رأي الدكتور النعيمي وجيهاً عندما ذهـب إلى أنّ القـدماء ((عنـدما أخرجوا الهمزة من حروف القلقلة المتّصفة بالشدة والجهر، عندهم، كانوا ينظرون إليها مع حرف متحرك قبلها قياساً على تمثيل ابن جني بالأفعـال: ألْحَـقَ وأذهَـب وأخلَط و أخرَج))[2].

ويبدو أيضاً أنّ ابن الجزري (ت833هـ) لم يبعد عن الصواب عنـدما قـال: ((إنّما لم يذكرْها الجمهورُ؛ لِمَا يدخلها من التخفيـف، حالـة الـسكون، ففارقـت أخواتها، ولِمَا يعتريها من الإعلال))[3].

5.3. الصفير

ذكر الجاربردي أنّ حروف الصفير هي: ((الصاد، والزاي، والسين؛ فإنّـك إذا وقفتَ على، اِص، اِز، اِس سمعت صوتاً يُشبه الصفير))[4].

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 322، وص 77من هذا الكتاب

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 322.

(3) النشر: 1/ 203. ويبدو أنّ الدكتور كمال بشر يميل إلى هـذا التعليـل، ينظـر: علـم اللغـة العام – الأصوات: 117.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 343.

والمحدثون أيضاً يرون أنّ هذه الثلاثة حروف صفيرية؛ إذ إنّ رخاوتها تفوق الأصوات كلّها، فقد سُمّيت صفيرية ((لقوّة الاحتكاك معها))[1]؛ لأنّ ممرّ الهواء، عند نطقها، يكون ضيّقاً جداً[2]؛ من ما يجعلها ((تبلغ حدَّ الصفير))[3].

3.6. اللين

وحروف اللين هي:((الألف، والواو، والياء؛ لِمَا فيها من قَبول التطويل لصوتها وهو المَعْنِيّ باللين))[4]. وقد سُميّت هذه الحروف ليّنة؛ لأنّها ((تخرج في لين من غير كلفة على اللسان؛ وذلك لاتّساع مخرجها لأنّ المخرج اذا اتّسع انتشر الصوت وامتدّ ولان))[5].

وهذا ما أثبتته دراسات المحدثين؛ إذ إنّ مرور الهواء مروراً حرّاً، في أثناء نطق هذه الأصوات، قد اتُّخِذَ أساساً للتعريفات التي وضعها المحدثون لهذه الأصوات[6].

3.7. الانحراف

قال الجاربردي: ((والمُنحرف اللام؛لأنّ اللسان، عند النطق بها، ينحرف

(1) دراسة الصوت اللغوي: 98.

(2) ينظر: علم اللغة،د. السعران:191-192، وعلم الأصوات اللغوية، د.الموسوي: 66-69.

(3) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 108.

(4) شرح الجاربردي:1/ 343، وينظر: الكتاب: 4/ 435.

(5) المصدر نفسه.

(6) ينظر مثلا:في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية، د.غالب فاضل المطلبي (دائرة الشؤون الثقافية – العراق 1984): 24، وعلم اللغة، د. السعران:200-202.

إلى داخل الحنك))[1].

وهو ما توصّلت اليه دراسات المحدثين[2]، في ما بعد، ومن ثمَّ أطلق عليه معظم المحدثين اسم الصوت الجانبي[3].

3.8. التكرير

والصوت المكرّر هو ((الراء؛ لأنّك إذا وقفتَ عليه رأيتَ اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير))[4].

وقد أجمع المحدثون على أنّ الراء صوت مكرّر او تكراري[5].

3.9. الهاوي

وهو صوت ((الألف؛ لأنّه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددتّه من غير عمل عضو فيه))[6]. وكذلك يقال له: ((الجرسيّ، أيضا؛ لأنّه صوت لا معتمد له في الحلق))[7].

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 343، وينظر: الكتاب 4/ 435.

(2) ينظر مثلا علم اللغة، د. السعران:185، وعلم اللغة العام – الأصوات:129.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي:100، ومناهج البحث في اللغة: 133، وعلم الأصوات اللغوية، د.الموسوي:69، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر:146.

(4) شرح الجاري: 1/ 343–344، وينظر الكتاب: 4/ 435.

(5) ينظر مثلا: علم اللغة، د. السعران:187، ودراسة الصوت اللغوي:271، ومناهج البحث في اللغة:132، وعلم اللغة العام الأصوات: 129، وعلم الأصوات اللغوية، د. الموسوي: 72.

(6) شرح الجاربردي:1/ 344، وينظر: الكتاب: 4/ 435.

(7) شرح الجاربردي: 1/ 344. .

أي إنّ حُريّة مرور الهواء معه هي التي أعطته هذه الصفة؛ من ما جعلهم ((يرونه كالذي يهوي في الفضاء؛ لا يستند اللسان معه إلى شيء ولا يتحرّك نحو شيء ولا يحتكّ الهواء معه بشيء))[1]؛ لأنّ مخرجه قد اتّسع أشدّ من ((اتّساع مخرج الياء والواو))[2]؛ وذلك ((لأنّك تضمّ شفتيك للواو فتضيّق المخرج، وترفع لسانك قِبَلَ الحنك للياء، وأمّا الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا، بل تُفرج المخرج))[3]. وهذا ما قصده المحدثون بقولهم:((إنّ اللسان يكون معها –الألف- في واقع الأمر في وضع إراحة؛ أي ممتدّاً في قاع الفم))[4].

3. 10. الهتّ

ذكر الجاربردي أنّ الصوت المهتوت ((التاءُ؛ لخفائه وضعفه))[5]. وصفةُ الهتّ، هذه، قد اختُلِفَ في نسبتها؛ إذ نسبها الخليل إلى صوت الهاء[6]، وتابعه في ذلك بعض العلماء[7]. ونسبها آخرون إلى صوت التاء[8].

ويُمكن أنْ يقال، هنا، إنّ صفةَ الهت، التي تعني سُرعة نطق الصوت وخفّته في الكلام[9]، أقربُ إلى صوت الهاء منها إلى صوت التاء؛ لأنّ التاء صوت

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 324، وينظر: ص 35-36 من هذا البحث.

(2) الكتاب:4/ 435-436.

(3) شرح الشافية، للرضي:3/ 261.

(4) دراسة الصوت اللغوي:297.

(5) شرح الجاربردي:1/ 344، ولم أجد هذه الصفة في ما ذكره سيبويه من صفات الحروف.

(6) ينظر: العين: 1/ 57.

(7) ينظر مثلا: سر الصناعة:1/ 78، والممتع:2/ 676.

(8) ينظر مثلا: شرح المفصل: 10/ 131، وشرح الشافية للرضي: 3/ 264.

(9) ينظر: شرح الشافية، للرضي:3/ 264، شرح الجاربردي: 1/ 344.

شديد (انفجاري)[1]، أمّا الهاء فمن الأصوات الرخوة (الاحتكاكية)[2]؛ أي أنّ الهاء أخفى من التاء وأضعف منها، في النطق، ولاتتطلّب جُهدا كالذي تتطلّبه التاء؛ من ما جعل بعض المحدثين يعدّها صائتاً مهموساً[3].

غير أنّ سرعة نطق الصوت وخفّته في الكلام لا تعني لزاماً قلّة الجهد المبذول، في أثناء نطقه، دائماً؛ إذ إنّ القوانين اللغوية لا تملك هذه الحتميّة في تفسير الظواهر[4]؛ فربّما خفّ صوت ما، في الكلام؛ لسبب أو لآخر، على الرغم من تطلّبه جهداً أكبرمن غيره[5].

ولذا يبدو أنّ الجاربردي، ومَن سبقه، لم يُخطئوا في نسبة هذه الصفة لصوت التاء؛ إذ وجدتُ أنّ الصوت المهموس (الهاء) يُشكّل ثقلاً في النطق، عند تكراره بصورة مستمرّة، وأنّ التاء ربما يتطلّب أقل من ذلك الجهد، ويُمكن التثبّت من ذلك بنطق سلسلة من الهاءات و أخرى من التاءات بصورة مستمرّة من دون فصل بين كلّ منها؛ هكذا: ههههه........، تتتت.....

---

(1) ينظر: الكتاب:4/ 434، وعلم اللغة، د.السعران:168.

(2) ينظر: الكتاب: 4/ 434، ومناهج البحث في اللغة: 131.

(3) ينظر: علم اللغة، د.السعران:195.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 8-12، وص 23-24 من هذا البحث.

(5) ينظر: ص 120من هذا الكتاب.

المبحث الثالث
إدغام المتقاربين

(1)

لم يخرج الجاربردي، في تعريفه للإدغام، عن ما أجمع عليه علماء العربية والتجويد؛ فهو عنده ((أنْ تاتي بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد، من غير فصل،....، أي أنْ يرتفع اللسان بهما دفعة ارتفاعة واحدة؛ بحيث يصير الحرف الساكن كالمُستهلك))[1].

وقد ذكر الجاربردي أنّ الغرض من الإدغام هو ((طلب التخفيف))[2]؛ إذ إنّه ((ثَقُلَ عليهم التقاء المتجانسين[3]؛ لِمَا فيه من العود إلى حرف بعد النطق به.... والتقارب المُفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيّد، وشبّهه بعضهم

(1) شرح الجاربردي: 1/ 326-327، وينظر مثلا:الكتاب:4/ 104، والمقتضب:1/ 197، والممتع:2/ 631، والخصائص:2/ 139 وشرح المفصل:10/ 121، وشرح الشافية للرضي:3/ 234-235، والنشر:1/ 274-275، ومن كتب المحدثين ينظر: شذا العرف:124، والتطبيق الصرفي، د.عبدة الراجحي(دار النهضة - بيروت 1979) :203، والصرف وعلم الأصوات، د.ديزيرة سقّال (ط1-دار الصداقة العربية - بيروت 1996):175، وجهود الكوفيين قي علم الاصوات:68.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 327.

(3) استخدامُ (المتجانسين)، هنا، للدلالة على الصوتين اللذين من جنس واحد كالباء والباء؛ أي المتّفقين في المخرج والصفات. ولا يُراد به المصطلح الذي اشتهر عند القراء الذي يدل على اتفاق الصوتين في المخرج واختلافهما في الصفة؛ ينظر: النشر:1\278، وحقّ التلاوة:157.

بوضع القدم ورفعها في موضع واحد))[1]؛ فلمّا ثَقُلَ عليهم ((أنْ يستعملوا ألسنتهم من موضع ثم يعودوا إليه))[2]، لجأوا إلى الإدغام لكي يتخلّصوا من جهدٍ عضليٍّ مضافٍ لا موجِبَ له؛ إذ من الممكن توفيره بإطالة الاتّصال في ذلك الموضع، ثُمَّ يُرفع اللسان رفعة واحدة عنه[3].

وهذه العلّة التي ذكرها الجاربردي، و القدماء عامة، لا تختلف عن ما قال به المحدثون؛ إذ صرّحوا بأنَّ ((المتكلّمين يُحاولون أنْ يتجنّبوا التحرّكات النطقيّة التي يمكن الاستغناء عنها))[4]، الأمر الذي جعل بعضهم يقرّر أنّ ((كلّ ما نكتشفه من تطوّر في اللغة ليس إلاّ أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يُبذل في النطق))[5].

ولذلك رأى المحدثون أنّ قانون الجهد الأقل (نظرية السهولة) يُعدُّ واحداً من أبرز القوانين التي تتحكّم في أيّ تطوّر صوتيّ؛ فعلى سبيل المثال: عند نطق تاءين متتاليتين؛ مثل: قامتْ تَفتح الباب؛ فالمتكلم لا ينطق التاء الأولى كاملة؛ بغلقٍ متبوعٍ بانفجار لأنّ هذا يقتضي جهداً غير لازم لإيقاع الفتح الأول لممرّ

(1) شرح الجاربردي:1/ 327.

(2) الكتاب: 4/ 417.

(3) ينظر:دراسة الصوت اللغوي:319–320، وتوجيه القراءات القرآنية: 157–158.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 319.

(5) تزعّم هذا الفريق اللغوي الأمريكي (وتني): دراسة الصوت اللغوي: 321. وهذا القول وإنْ كان في إطلاقه نظر ؛ إذ ليس كلّ تطوّر في اللغة هو نزعة لتوفير الجهد في النطق بل هنالك أسباب أخرى ربّما يكون أثرها مضاداً لهذه النزعة– إلا أنّه يفسّر لنا كثيراً من الظواهر اللغوية التي من أبرزها ظاهرة الإدغام. ينظر:دراسة الصوت اللغوي: 320–321.

الهواء، ثمّ غلقه مرّة ثانية من أجل التاء الثانية؛ فبدلاً.... من هذا سيحتفظ المتكلّم بالغلق الأوّل، ويكون غلقاً مطوّلاً، وبهذا يكون قد وفّر خطوتين هما فتح التاء الأولى وغلق الثانية[1].

والإدغام هذا يكون ((في المثلين و المتقاربين))[2]؛ فهو على ضربين:

- **أحدهما**: إدغام المثلين: والمُراد بالمثلين ما اتّفقا مخرجاً وصفة؛ أي ما ((اتّحدا في الاسم والرسم))[3]، كالباء في الباء والتاء في التاء. وقد وضع النحّاة، لهذا القسم من الإدغام، قواعد وأحكاماً لبيان تحقّقه[4].
- **الآخر**: إدغام المتقاربين، وهو موضع البحث هنا؛ والمُراد بالمتقاربين ((ما تقاربا في المخرج أو في صفةٍ تقوم مقامه))[5] أو ((في مجموعهما))[6].

وتحسُن الإشارة، هنا، إلى أنّ مصطلح المتقاربين، في عُرف المتقدّمين، له دلالة أوسع من ما استقرّ عند أصحاب القراءات وبعض المتأخّرين؛ إذ قسم الأخيرون الإدغام على ثلاثة أقسام هي: إدغام المثلين أو المتماثلين، وإدغام المتقاربين، وقد سبق تعريفهما، والقسم الثالث أسموه إدغام المتجانسين؛ ويعنون

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 319–320.

(2) شرح الجاربردي:1/ 327.

(3) حق التلاوة: 154 (الهامش) .

(4) ينظر: الكتاب: 4/ 417–421، والمقتضب: 1/ 197–206، وشرح المفصل: 10/ 120–123، والممتع: 2/ 633–662، وشرح الشافية للرضي:3/ 235–250، وشرح الجاربردي 3/ 327–334، وشذا العرف: 125–127.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 334.

(6) الممتع: 2/ 663.

بالمتجانسين ما اتّفقا مخرجاً واختلفا صفة[1]. فمصطلح المتقاربين، عند النحّاة، يشمل المتجانسين، أيضا، وهو بهذه الدلالة في هذا البحث أيضاً.

(2)

يقول الجاربردي إنّه ((متى قُصِدَ إدغام أحد المتقاربين في الآخر، فلا بُدّ من قلب أحدهما؛ ليصيرا من جنس واحد، ليتحقّق الإدغام))[2]؛ إذ إنّ الإدغام هو فناء صوت في آخر مجاور له ، ولا يتحقّق ذلك الفناء ما لم يكن الصوتان متماثلين،

والأوّل منهما ساكناً[3]؛ فإذا ((لم يكن الأوّل ساكناً لم تصل إلى الإدغام))[4]. ومن ثَمَّ وجب قلب أحدهما الى لفظ الآخر؛ ليصبح الصوتان متماثلين، فيسوغ إدغامهما[5].

ويمكن تقسيم إجراء الإدغام في المتقاربين على أشكال ثلاثة:

- **الأوّل:** قلب الصوت الأوّل إلى لفظ الثاني، وهذا هو القياسي والأكثر شيوعاً؛ ((لأنّ الساكن بالتغيير أولى))[6].

وهذا النوع من الإدغام قد اصطلح عليه المحدثون بالتأثير الرجعي[7]،

---

(1) ينظر مثلا: النشر: 1/ 278، وحق التلاوة: 157، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد:396-397.

(2) شرح الجاربردي:1\344.

(3) ينظر: شرح المفصل: 10/ 131، وشرح الشافية للرضي: 3/ 235.

(4) الكتاب: 4/ 367.

(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 332-333.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 344.

(7) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 180، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبده الراجحي: 150.

أو المُدبر[1]؛ أي إنّ الأوّل من المتقاربين يتأثّر بالثاني. وقد اتّفق المحدثون مع القدماء على أنّ هذا النوع، من الإدغام، هو القياسي أو الشائع في اللغة العربية[2].

- **الثاني**: قلب الصوت الثاني إلى لفظ الأوّل، ومن ثَمَّ يُدغمان، وهذا النوع أقلّ من الأوّل، بل إنّه لا يحدث إلاّ لعارض يمنع من قلب الصوت الأوّل[3]؛ وهذا العارض هو أحد أمرين:

أ. أنْ يكون الأوّل، من المتقاربين،أخفَّ من الثاني؛ فقلبه، حينئذ، يؤدّي إلى المصير للأثقل، وهذا يتناقض مع غرض الإدغام؛ الذي يُقصد إليه طلباً للخفّة وهرباً من الثقل. لذلك لُجِئَ إلى قلب الثاني من المتقاربين؛ إذ هو أثقلهما؛ وذلك كما لو كان المتقاربان صوتين حلقيين، والثاني منهما أدخل في الحلق من سابقه؛ كالعين والحاء، مثلا، في قولهم: ((اِذبحْ عَتُوداً))[4]؛ فالعين أدخل، في الحلق، من الحاء؛ أي إنّها أثقل من الحاء؛ لذا تقلب حاءً ثُمّ تُدغم في الحاء قبلها، فنقول: اذبحّتودا.

ب. أنْ يكون الأوّل، من المتقاربين، ذا فضيلة[5] ليست في الحرف الثاني؛ ومن ثَمَّ يُصار إلى قلب هذا الأخير، الذي يُعدُّ أنقص من سابقه، الى لفظ الأوّل ، فإدغامهما؛ إذ إنّ قلب الأول، حينئذٍ،

(1) ينظر: التطور النحوي: 29-30، والتطور اللغوي، د.رمضان: 22.

(2) ينظر مثلا: دراسة الصوت اللغوي: 333، والأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: 180.

(3) ينظر مثلا: شرح الجاربردي: 1/ 344، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 264-265.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 344.

(5) سيأتي، في ما بعد، بيان صفات الفضيلة التي لا يمكن التنازل عنها بالإدغام.

يُؤدّي إلى زوال تلك الفضيلة، ولذا يُلجأ إلى قلب الثاني للحفاظ على تلك الفضيلة؛ فيقال، مثلاً: اطّرب، وأصله: اطترب؛ فقُلب الثاني (التاء) إلى لفظ الأوّل (الطاء) فأُدغم فيه؛ حفاظاً على صفة الاطباق.

وهذا النوع من الإدغام يصطلح عليه المحدثون بالتقدّمي[1]، أو المُقبل[2]؛ أي إنّ الصوت الثاني، من المتقاربين، يتأثّر بالأول.

الثالث: وهذا الضرب من الإدغام ضعيف وشاذ[3]؛ وفيه يُبدل الصوتان المتقاربان المتجاوران معاً بحرف مُقارب لهما، ومن ثَمَّ يُدغمان؛ كقولهم ((محّم))[4] في: ((معْهم))؛ اذ قُلب كلٌّ من العين والهاء- وهما حرفان متقاربان متجاوران – حاءً ثُمّ أُدغما. وعُدَّ هذا النوع شاذاً؛ لأنّه لو اتُّبِعَ القياس في إدغامه لقُلبت العين هاءً، واصبح (مَهُّم)،ولو اعتُدّ بالعارض- وهو كون الهاء أدخل في الحلق من العين- لقيل: مَعُّمُ؛ فلمّا خرج عن هذا وذاك عُدّ شاذاً[5].

وهذا النوع من الإدغام يُسمّيه المحدثون بالمُتبادل[6]؛ أي إنّ الصوتين المتقاربين أُبدلا بثالث مُناسب لهما، ثُمّ أُدغما.

---

(1) ينظر مثلا: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 180.

(2) ينظر مثلا: التطور النحوي: 29-30، والتطور اللغوي، د.رمضان:22.

(3) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 345.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: شرح الشافية للرضي: 3/ 265.

(6) ينظر: التطور النحوي: 29-30.

3. ما لا يجوز إدغامه من المتقاربين

بعد أنْ وضّح الجاربردي كيفيّة إجراء الإدغام، في المتقاربين، أتى ليذكر ما لا يجوز إدغامه منهما. ويمكن تقسيم ما ذكره على أقسام ثلاثة:

- **الأول**: أنْ يؤدّي إدغام المتقاربين إلى لبس في حروف الكلمة؛ نحو: وَتَد؛ إذ إنّ التاء و الدال متقاربتان إلاّ أنّ إدغامهما سيؤدّي إلى لبس في معرفة أصل الكلمة؛ إذ سيقال: وَدٌّ، فلا يُدرى، حينها، أصل الكلمة بدالين أم بتاء ودال؟ ومثله، أيضاً، وَطَد. على أنّ تميماً كانوا يُدغمون ذلك فيقولون: ودّا، وهذا ما حكم عليه القدماء بأنّه((شاذ))[1].
- **الثاني**: أنْ يؤدّي إدغام المتقاربين إلى الثقل؛ وهو نقيض غرض الإدغام؛ وذلك إذا كان المتقاربان حلقيين والثاني منهما أدخل في الحلق، من سابقه، فلا يجوز إدغام الأخرج، منهما، في الأدخل، إلاّ الحاءَ في العين والهاء؛ لشدّة التقارب، ولذلك قيل: اِذبحّاذه، في: اِذبحْ هَذه[2].
- **الثالث**: وهذا ما أردتُ أنْ أخلُصَ لبحثه، هنا؛ وقد ألمعتُ في مبحث الصفات السابق إلى أنّ القدماء، في أثناء بحثهم في ظاهرة الإدغام، قد وجدوا أنّ ثمّة حروفاً تحمل صفات معيّنة لا يُمكن التنازل عنها، ومن ثَمَّ رأوا أنّ تلك الصفات من شأنها أنْ تُغيّر سير اتّجاه العمليّة الإدغاميّة بما يُساعد على الحفاظ على تلك الصفات من النفاد الذي يتطلّبه إدغامها؛ ولهذا عدّوا تلك الصفات صفات فضيلة، وعدّوا الحرف الذي يحمل بعض هذه الصفات حرفاً له السطوة على بقيّة الحروف المجاورة له؛

(1) شرح الجاربردي: 1/ 346.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 347، وسبقت الإشارة إلى ذلك في ما مضى.

إذ يكون مؤثّراً، فيها سواء أتقدّم أم تأخّر عن مُقاربه[1].

ولهذا أكّدوا أنّ ((الإدغام إنّما هو في الأقوى))[2]، وأنّ ((القويَّ من الحروف إذا تقدّمه الضعيف مجاوراً له جَذَبَهُ إلى نفسه إذا كان من مخرجه؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوّة من جهة واحدة))[3].

وهذا الأمر قد أثبتته الدراسات الحديثة؛ إذ إنّ المحدثين يعدّون مبدأ الغَلَبَةِ للأقوى من أهمّ القوانين التي تتحكّم في التطوّر الصوتي؛ فـ((حينما يُؤثّر صوت في آخر فإنّ الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي) هو الذي يكون عرضة للتأثّر بالآخر))[4].

والحروف القويّة في نظر القدماء هي:

- الضاد؛ ((لأنّ الضاد فيها استطالة))[5].
- الواو والياء؛ لأنّ فيهما ((ليناً))[6].
- الميم؛ إذ ((في الميم غُنّة))[7].
- الشين والفاء؛ ففيهما ((تفشّ))[8].

---

(1) ينظر: ص 89 من هذا الكتاب.

(2) شرح المفصل: 10/ 140، وينظر: الممتع: 2/ 690، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 270.

(3) الرعاية: 180، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 400.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 319.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 346.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

- الراء؛ إذ ((في الراء تكرير))[1].

وقد جمعوا هذه الأحرف السبعة في قولهم: ((ضَوِيَ مِشْفَرٌ))[2].

حروف الصفير؛ السين والزاي والصاد[3].

حروف الإطباق؛ الصاد،والضاد،و الطاء ، و الظاء[4].

(1.3)

لقد قرّر الجاربردي أنّ الحروف السبعة الأُولى - ضوي مشفر- لا تُدغم في ما يقاربها، وإنّما تدغم في مثلها فقط؛ للحفاظ على صفة الفضيلة فيها. غير أنّه قد رُوِيَ عن أبي عمرو أنّه قرأ ((لبعضْ شّأنهم))[5]؛ بإدغام الضاد في الشين. و النحويون يُنكرون هذه القراءة، ويرون أنّ المُراد، هنا، بالإدغام هو الإخفاء؛ لأنّ ((الإخفاء قريب من الإدغام، ولو كان ذلك إدغاماً لالتقى ساكنان، على حدّهِ، في نحو لبعضْ شّأنهم))[6].

ويُمكن أنْ يقال، هنا، إنّ هذه القراءة لم ترد إلاّ عن طريق واحد، وفي هذا الموضع فقط؛ إذ إنّ أبا عمرو كان يقرأ ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾[7]، و ((الأرْض شَيْئا))[8]، كان يقرأهما - بلا إدغام[9].

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 346.

(2) المصدر نفسه، وينظر مثلا، وشرح المفصل: 10/ 133، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 270.

(3) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 346، و الممتع: 2/ 708.

(4) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 346.

(5) سورة النور: 62.

(6) شرح الشافية للرضي: 3/ 274، وينظر: شرح الجاربردي: 1/ 346.

(7) سورة عبس: 26.

(8) سورة النمل: 73.

(9) ينظر: شرح المفصل: 10/ 140.

ولو سلّمنا بصحّة الرّواية والقراءة، لأمكننا أنْ نقول في توجيه الإدغام، فيها؛ إنّه لَمّا اجتمعت صفتان قويّتان- أعني الاستطالة التي في الضاد و التفشّي الذي في الشين؛ كان الحرفان المتقاربان، الضاد و الشين، متعادلين في صفة القوّة؛ ومن ثَمَّ فلا فضل لأحدهما على الآخر، فساغ إدغامهما على وفق ما يقتضيه قياس الإدغام؛ من قلب الأول إلى لفظ الثاني، فالإدغام. أضف إلى ذلك أنّ معنى التفشي، الذي في الشين، يكاد يقترب من معنى الاستطالة، الذي في الضاد[1]؛ فالاستطالة تعني، في ما تعني، شيئاً من التفشّي؛ إذ سُمّي الضاد مستطيلاً ((لامتداده من أوّل حافّة اللسان حتى اتصل بمخرج اللام.. حتى استطال مخرجه))[2]، والتفشّي هو انتشار هواء الصوت[3]؛ أي إنّ الاستطالة ينتشر، معها، هواء الصوت من نقطة مخرج الضاد إلى نقطة مخرج اللام؛ في حين يكون التفشّي من مخرج الشين إلى خارج جهاز النطق كلّه. ومن ثَمَّ أدغموا ما فيه بعض صفة الكلّ- الضاد- في ما يحمل الصفة كلّها؛ أعني الشين.

(2.3)

وذكر الجاربردي أنّه قُرِئَ ((واغفرْ لّي))[4] بإدغام الراء في اللام[1]. ويبدو أنّ ثمّة خلافاً في قضيّة إدغام الراء في اللام؛ فجمهور العلماء لا يجوّزون هذا

---

(1) ينظر:أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي: 209، وتوجيه القراءات القرآنية: 198.

(2) لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني (923هـ)، تح: د. عبد الصبور شاهين وعامر السيد عثمان، القاهرة (1972م): 1/ 202، وينظر: في البحث الصوتي عند العرب: 61.

(3) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 38.

(4) سورة الأعراف: 151، وسورة إبراهيم: 41.

الإدغام[2]. في حين قد قُرئ بالإدغام في بضعٍ وثمانين حرفاً من القرآن[3]؛ والكوفيون يحتجّون لجواز هذا الإدغام بأنّ ((الراء إذا أُدغمت في اللام صارت لاماً؛ ولفظ اللام، أسهل و أخفّ من أنْ تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام وهي مُقاربة للفظ الراء؛ فيصير كالنطق بثلاث أحرف من موضع واحد))[4].

وهذا الكلام لا غبار عليه، إلاّ أنّنا لو نظرنا إلى المسألة بالمنظور الذي اتّبعه القدماء، في تحديد الحرف القوي؛ لرأينا أنّ الراء لا يُمكن الغضّ من قوّته، على الرغم من ما قيل[5]؛ إذ إنّ تحديدهم للحروف القوّية لم يكن اعتباطياً؛ وإنّما نظروا الى بعضِ صفاتٍ يمتاز بها ذلك الحرف على غيره؛ أي إنّه كان له فَضْلُ صفة على غيره، ومن ثَمَّ حكموا بقوته. والذي لا شكَ فيه أنّ صفة التكرير تختصّ بحرف الراء[6]؛ وامتيازُهُ بهذه الصفة كان مسوّغاً لعدّه صوتاً قوياً. فإذا أضفنا إلى ذلك شيئين:

- **أحدهما**: أنّ هذا الحرف لم يُختلف في عدّه مؤثّراً في كلّ الحروف، المقاربة له، سواء أتقدّم أم تأخّر، خلا اللام[7].
- **الآخر**: أنّ تأثّره باللام ليس بمتفّق عليه؛ وإنّما هو موضع خلاف بين

---

(1) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 346.

(2) ينظر مثلا: الكتاب:4/ 448.

(3) ينظر: النشر: 1/ 292، وتوجيه القراءات القرآنية: 200.

(4) شرح المفصل: 10 / 143.

(5) ينظر: اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 219، وتوجيه القراءات القرآنية:200.

(6) ينظر مثلا الكتاب: 4/ 435، وعلم اللغة، د.السعران:186.

(7) ينظر مثلا: شرح المفصل: 10/ 143.

العلماء[1]؛ أمكننا الحُكم بأنّ حرف الراء من الحروف القوية، التي لها فضيلة على غيرها.

أمّا وروده مدغماً في اللام؛ فيمكننا القول بأنّ ذلك يُعدُّ خُروجاً عن الاتّجاه الغالب في سير الإدغام مع هذا الحرف؛ إذ إنّ الأغلب، في الإدغام، أنّ يكون الراء مؤثّراً لا مُتأثّراً[2]؛ وليس من القوانين الصوتية ما نجا من خرق أو خروج عنه، وهذه صفة القوانين اللغوية عامة؛ إذ هي لا تملك الحتميّة التي في العلوم الطبيعية[3].

وأودّ أنْ أُشير، هنا، إلى أنّ ماقيل، في هذه المسألة، يُمكن أنْ يصدُق، أيضاً، على ما رُوِيَ من إدغام الضاد في الشين، الذي وقفنا عنده قبل قليل.

(3.3)

أما الحرف الثالث، من الحروف القويّة، الذي رُوِيَ إدغامه في مُقاربه خلافاً للقاعدة[4]؛ فهو حرف الفاء، فقد ذكر الجاربردي أنّه قُرِئَ قوله تعالى: ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾ [5] بإدغام الفاء في الباء[6].

وقد تكون الإشارة، هنا، إلى أنّ هذه القراءة لم يقرأ بها من القرّاء السبعة

---

(1) ينظر مثلا: ارتشاف الضرب: 1/ 334، واثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 188، وتوجيه القراءات القرآنية: 199–200.

(2) ينظر مثلا: سر الصناعة: 1/ 205، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس:198.

(3) ينظر: ص 23–24 من هذا الكتاب.

(4) أعني بالقاعدة، هنا، عدم جواز إدغام الأقوى في الأضعف وإنْ كانا متقاربين.

(5) سورة سبأ: 9.

(6) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 346، وشرح الشافية للرضي: 3/ 274.

إلاّ الكسائي[(1)] ؛ فيها غنى عن البحث في هذه المسألة؛ إذ من الممكن، حينئذٍ، أنْ توصف بالضعف[(2)] أو الشذوذ[(3)].

إلاّ أنّ ما دعاني إلى الوقوف، عندها، هو أنّ بعض المحدثين قد نَعى على القدماء قولهم بعدم جواز إدغام الفاء في الباء، ورأى أنّ تعليلهم لهذا المنع ((تعليل واه))[(4)]؛ إذ ((لا مانع صوتياً يمنع إدغام الفاء في الباء))[(5)].

يبدو أنّ الدكتور شاهين قد اعتمد في قوله هذا على تقارب الحرفين في المخرج، ومن ثَمَّ صرّح بعض الباحثين، تأسيساً على ما قاله الدكتور شاهين؛ بأنّ((المتقاربين في المخرج يمكن إدغامهما))[(6)].

وهذا الذي قاله الدكتور شاهين، ومَن تابعه، صحيح في مجمله؛ فالتقارب في المخرج يُسوّغ الإدغام. غير أنّه يُشْكَلُ بأنّ ليس كلّ ما قارب الفاء، مثلا، في المخرج جاز إدغامها فيه؛ إذ لو صحّ ذلك باطّراد لأمكننا القول بأنّ إدغام الفاء في الميم جائز؛ فنحن نعلم ((أنّه لا فرق بين الباء والميم إلاّ في أنّ الهواء مع الأُولى يتّخذ مجراه من الفم، ومع الثانية يتّخذ مجراه من الأنف))[(7)] وكلاهما - أعني

---

(1) ينظر: النشر: 2/ 12، وجهود الكوفيين في علم الأصوات: 72.

(2) ينظر: الكشاف: 3/ 570.

(3) ينظر: شرح المفصل: 10/ 146.

(4) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 188.

(5) جهود الكوفيين في علم الأصوات: 72، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو: 245.

(6) الخلاف الصوتي في كتاب ارتشاف الضرب: 66، وينظر: جهود الكوفيين في علم الأصوات: 72-73.

(7) الأصوات اللغوية: د.إبراهيم أنيس:189.

الباء والميم – صوت شفوي[1]. غير أنّ أحداً، من القدماء و المحدثين، لم يقل بذلك، في ما أعلم.

لذلك لم يكن الأمر معتمداً على قرب المخرج فحسب، بل ثمّة أمور أخرى كانت تُراعى عند إصدار الحكم بجواز الإدغام أو منعه؛ إذ ((ليس بمطلق أنّ كلّ متقاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر..... فقد يَعْرِض للمُقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام))[2]؛ فهُم لم يقولوا بإدغام حرف في حرف ومنع الآخر من إدغامه فيه من دون مُسوّغ.

ولهذا تبدو هذه المسألة بها حاجة ، في ما أحسب، إلى قراءة أخرى غير التي قُرِئَتْ بها؛ فالقدماء لم يضعوا ما وضعوه، من تعليلات للظواهر اللغوية، بمعزل عن الواقع اللغوي. بعبارة أخرى: إنّهم انطلقوا في وضع تعليلاتهم من واقع اللغة المستخدم على ألسنة العرب؛ فهُم عندما وجدوا، في ما استقروه، أنّ الباء تُدغم في الفاء في أغلب الحالات التي يَرِدُ فيها ذِكرُهما متجاورين؛ ذهبوا يتلمّسون مسوّغاً لهذه الظاهرة؛ فوجدوا أنّ السبب هو قُرب المخرج بينهما، فصرّحوا به تفسيراً لهذة الظاهرة؛ أعني إدغام الباء في الفاء.

وفي الوقت نفسه، لم يجدوا، في ما استقروه من كلام العرب، ما تُدغم فيه الفاء في الباء[3]؛ وهذا يُحتّم أحد أمرين:

– **أولّهما**: أنْ يكونوا مخطئين في تفسير إدغام الباء في الفاء؛ عندما جعلوا

(1) ينظر مثلا: علم اللغة، د.السعران: 167 و 184–185، وص 45 من هذا الكتاب.

(2) شرح المفصل: 10/ 133.

(3) بلى وُجِدَ، في كلام العرب، مثل هذا الإدغام؛ والدليل عليه قراءة الكسائي نفسها. لكن يمكن أن يقال عنه إنّه قليل جداً، لم يمنح النحويين الفرصة لتقرير أنه يقاس عليه.

السبب، في ذلك، قرب المخرج بينهما.

- والآخر: أنهم لم يخطئوا في ذلك. وهذا الأخير قد فرض نفسه عليهم، وهو ما أثبتته الدراسات الحديثة أيضاً[1]. ومن ثَمَّ اجتهدوا في تفسير هذه الحالة التي ربما تبدو، من الوهلة الأولى، غير متّسقة.

وعندما اختبروا صوت الفاء، في أثناء نطقه، وجدوا فيه ما يُميّزه من بقيّة الأصوات؛ أعني ذلك التفشي الذي يحدث للهواء، في أثناء نطقه، وإنْ كان أقلّ من ما هو عليه مع صوت الشين. فلم يتورّعوا في عدّه من الأصوات القويّة العصيّة على الإدغام؛ لامتيازه بهذه الصفة أو الفضيلة، فألحقوه بصوت الشين؛ ولدقّتهم، في الوصف، لم يَغفلوا عن التنبيه إلى أنّ التفشي الذي في الفاء أقلّ من ذلك الذي مع الشين؛ ولهذا أسموه تأفيفاً[2]. فلا عجب، بعدُ، أنْ رأيناهم يُنكرون قراءة مَن يُدغم الفاء القويّة، في نظرهم، في الباء الأنقص صفة.

فإذا أضفنا الى ذلك؛ أنّ صوت الفاء إذا أُريد إدغامه في الباء فلا بدّ من تحويله إلى صوت مجهور هو صوت (7) الشائع في اللغات الأوربية[3]، وهذا الأخير ((ليس من جملة الأصوات العربية))[4]؛ لهذا ((يُخطيء كثير من العرب في نطق صوت { 7 }))[5] – أمكننا القول بأنّ القدماء لم يبتعدوا عن الصواب حين قالوا بعدم جواز إدغام الفاء في الباء؛ بل إنّهم قد أدركوا، بحسّهم المُرهف،

(1) ينظر مثلا: علم اللغة العام – الأصوات: 89، لبيان قرب المخرج بينهما.

(2) ينظر مثلا: شرح الشافية، للرضي: 3/ 270.

(3) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 200.

(4) علم اللغة، د. السعران: 190.

(5) علم اللغة العام – الأصوات: 118.

تلك الصعوبة التي يتطلّبها ذلك الإدغام؛ ومن ثمَّ يمكن الاطمئنان إلى قولهم بـأنّ الفاء صوت قوي وله فضيلة ينبغي أنْ تُراعى، ولو إلى حدٍّ ما.

ويبدو أنّ الذي دفع الدكتور شاهين إلى هذا التّصور هو أنّه لم يضع نُـصْبَ عينه - عند إصدار حكمه - ما وضعه الأقدمون؛ أعني الواقع اللغوي المستخدم، وبعبارة أخرى: إنّه أصدر حكمه من دون التقيّد بما هو مستعمل من اللغة، علـى لسان العرب؛ في حين انطلق النحاة، في وضع أحكامهم، من ذلك الواقع، الـذي استقروه، فكانوا مُحدّدين به. وهو مذهب سـديد؛ لأنّنـا بـصدد أنْ نجمـع أفـراد الظاهرة الموجودة فعلاً في إطار ما، أو في قانون معين، لا أنْ نضع تعليلاً لكلّ مـا هو ممكن. وقد أحسن القـدماء؛ إذ قـالوا: ((ولـيس بمطلـقٍ أنّ كـلّ متقـاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر))[1]. والأمر الآخر الذي دفـع الـدكتور شـاهين إلى هذا التصور هو أنّه كان يرى أنّ قرب المخرج، وحده، يُسوّغ الإدغام، ولـيس كذلك. كما أسلفتُ.

وقد يقال إنّ الأَولى بالمُؤاخذة، هنا، هم النحّاة أنفسهم؛ لأنهم قرّروا حكماً - أعني عدم جواز إدغام الفاء في الباء – يوجد في الواقع مـا يخالفـه[2]. ويُجـاب عن ذلك بأنّ اللغويين عامة إنّما يرصدون الظاهرة اللغويـة فيعمـدون إلى حـصر أغلبية أفرادها بخُلاصة مُركّزة يُطلقون عليها اسم (قانون)؛ ولا يعـني ذلـك عـدمَ خروجِ بعضِ أفرادِها أو حالاتها عن هذه الخُلاصة أو القـانون؛ ومـن ثـمَّ كـانوا يحكمون بشذوذ ما ينشز عن ذلك القانون[3]. وهذا ما فعلـه النحويـون، في هـذه المسألة.

(1) شرح المفصل: 10/ 133.

(2) هذا ما اعترض به بعض أساتذتي الأفاضل على ما ذهبتُ إليه.

(3) ينظر: ص 23–24 من هذا الكتاب.

والظاهر أنّ الدكتور شاهين يرى أنّنا لو سلّمنا بأنّ الفاء لا يجوز إدغامها في الباء؛ فإنّ العلّة في ذلك ليست كما قال المتقدّمون، قال: ((والعلّة التي نراها لذلك هي: أنّ الفاء والباء متباعدان صفةً، وإنْ تقاربتا مخرجاً؛ وقد يُستساغ إدغام الشديد في الرخو عند الاختلاف أو الاتّفاق في الجهر أو الهمس، بحُكم طبيعة التطوّر الصوتي لّلغة، أمّا إدغام الرخو في الشديد مع الاختلاف في الجهر والهمس فهو نادر الحدوث في اللغة))[1].

وقوله ((إنّ الفاء والباء...... مخرجاً)) لا غبار عليه، إلاّ أنّ الشطر الآخر من كلامه (وإنْ كان صحيحاً في مُجمله)، في هذا الموضع، فيه نظر؛ إذ لا خلاف في أنّ الشديد قد يُدغم في الرخو، وأنّ المجهور قد يُدغم في المهموس. غير أنّ الخلاف، هنا، هو أنّ الدكتور شاهين - كما يبدو - يرى أنّ عدم جواز إدغام الفاء في الباء كان من الواجب أنْ يُقال إنّ سببهُ كونهما مختلفين في صفتي الشدة والرخاوة، وكذلك الجهر والهمس.. لا التأفيف أو التفشي كما قال القدماء.

والغريب أنْ يصدُرَ هذا الرأي من الدكتور شاهين؛ وهو نفسه قد توصّل إلى إدراك وجود ((تعادل بين الصفات العامة؛ بحيث تحلّ إحداهما محلّ الأخرى))[2]؛ أي إنّ ((بعضها يذوب في بعض))[3]. ومن ثمَّ إنّ ((الجهر والهمس والشدة والرخاوة لا تُثير مشكلة عند الإدغام،ولا تهمّ مراعاتها))[4].

مهما يكن من أمر فإني ودَدْتُ أَنْ أُلمع، هنا، إلى أمر أراه بالغَ الأهمية؛ إذ

(1) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 188.

(2) المصدر نفسه: 263.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه: 216.

يبدو أنّ ثمّة التباساً لدى بعض الباحثين في تمييز الصفات التي تُؤثّر في سير عملية الإدغام، أو تُحدّد وجهته، من الصفات التي لا تأثير لها في تغيير اتّجاه هذه العملية؛ فالقدماء عندما عالجوا ظاهرة تأثّر الأصوات بعضها ببعض، أو ظاهرة الإدغام حصراً؛ لم يولوا صفتي الشدة والجهر اهتماماً، ولم يذكروهما ضمن الصفات الُمميّزة التي لا يُتنازل عنها بالإدغام[1].

نعم نحن نجدهم يصرّحون بأنّ ((الجهر والشدة والصفير والاطباق والاستعلاء من علامات قوّة الحرف، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعف الحرف))[2]. لكنّ هذا لا يعني أنّ كلّ صفة قوّة هي صفة فضيلة من شأنها أنْ تؤثّر في سير الإدغام؛ والدليل على ذلك أنّهم لم يقولوا بأفضلية صفتي الشدة والجهر على الرغم من أنّهما صفتا قوّة في عُرفهم. وشيءٌ آخر هو أنّ هاتين الصفتين يُتنازل عنهما في عملية الإدغام، في استخدامنا اللغوي، ولا يُعبأُ بهما أصلاً؛ وهذا يدلّ على هامشيّة هاتين الصفتين أو عدم تأثيرهما في سير الإدغام؛ شأنهما في ذلك شأن صفة الاستعلاء؛ فهي صفة قوّة، كما ذكروا؛ لكنّها ليست بفضيلةٍ تتحكّم في سير اتّجاه الإدغام؛ فنحن نعلم أنّ القاف، وهي من حروف الاستعلاء[3]،تُدغم في مقاربتها الكاف[4]، ولا يُنظر إلى استعلائها مطلقاً.

---

(1) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 446 –449، وشرح المفصل: 10/ 134 –145، والممتع: 2/ 685–690، وشرح الشافية للرضي: 3/ 270، وشرح الجاربردي: 1/ 346–351.

(2) الرعاية: 93 –94.

(3) ينظر: ص 72 من هذا الكتاب.

(4) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 452.

فالعلاقة، إذنْ، بين صفة القوّة وصفة الفضيلة علاقة عموم وخصوص؛ إذ إنّ كلّ صفة فضيلة هي صفة قوّة للحرف، إلاّ أنّه ليست كلّ صفة قوة بفضيلة يجب الحفاظ عليها. والقدماء، في ما أحسب، كانوا دقيقين جداً في تمييزهم بين القوّة والفضيلة؛ وعباراتهم دقيقة ومُركّزة أيضاً؛ قد تُوقِعُ بشيء من الخلط بين الصفتين (القوة والفضيلة) إذا لم تُقرأ بتأنٍّ ودقّة أيضاً.

الأمر الذي جعل بعض الباحثين يتّخذ من صفتي الشدة والجهر أساساً له في توجيه أمثلة ظاهرة الإدغام؛ تقول الدكتورة مي الجبوري، في توجيه الإدغام في قوله تعالى: ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾[(1)]: ((المخرج نفسه – تعني للثاء والذال – والذال قويّة بالجهر قياساً بالثاء المهموسة))[(2)]!

ولا أدري كيف احتكمت الدكتورة الفاضلة إلى قوّة الذال بالجهر في توجيه هذا الإدغام! فنحن إذا ذهبنا مع الدكتورة الفاضلة يكون الواجب علينا أنْ نُدغم الثاء في الذال في مثل قولنا: ((لم يَلُذْ ثامر))؛ لأنّ الذال أقوى من الثاء بالجهر، وهما من المخرج نفسه! وهذا ما لا يرتضيه الواقع اللغوي أساساً؛ لأنّنا سنقول، من دون تردّد أو شكّ: ((لم يلذْ ثّامر)) بإدغام المجهور في المهموس.

ويبدو أنّ الأجدر أنْ يُقال، في توجيه الإدغام في الآية الكريمة المذكورة آنفاً[(3)]: إنّما أُدغم حرف الثاء في الذال وفقاً لما يقتضيه قياسُ الإدغام من إدغام الأوّل في الثاني؛ ولعدم وجود عارض يُغيّر جهة الإدغام أو يعكسها[(4)].

---

(1) سورة الأعراف: 176.

(2) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري (ط1- بغداد 2000): 93.

(3) وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: 92 –96.

(4) ينظر: ص 85–87 من هذا الكتاب.

والذي يُثير العجب في ما ذهبت إليه الدكتورة أنّها تعدُّ صفة الجهر مُعادلةً لصفة الصفير؛ إذ تقول، مثلاً، في توجيه قوله تعالى: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾[1]: ((صفير السين يُعادلُ جهر الذال فيُدغم الأوّل في الثاني))[2]!

ولم يكن القصد تتبّع كلّ الأمثلة التي وُجّهت اعتماداً على صفات عامة؛ هي في الحقيقة لا دخل لها في سير عملية الإدغام. إلاّ أنّني أردتُ أنْ أدعو، هنا، إلى وجوب التمييز بين ما هو صفة فضيلة تُوجّه الإدغام لصالحها وتكون هي المؤثِّرة في غيرها، وما هو صفة عامة لم يُقصد بها إلاّ التمييز بين ذوات الحروف، وتفريق بعضها عن بعض.

(1) سورة النور: 12.

(2) القراءات القرآنية، د. مي: 95.

الفصل الثاني

(الإدغام الأصغر)

الفصل الثاني
الإدغام الأصغر

المبحث الأول
الإبدال

(1)

لم يخرج الجاربردي في تعريفه للإبدال عن ما أجمع عليه العلماء؛ إذ قال إنّه ((جعل حرف مكان حرف غيره))[(1)].

ولا يخفى أنّ ظاهرة الإبدال هي واحدة من أهمّ الظواهر اللغوية التي لفتت انتباه القدماء في أثناء استقرائهم للمادة اللغوية التي جمعوها؛ ولذا عنوا بها عناية خاصّة؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب، من كتب النحو، من باب خُصّص بدراستها[(2)]. فضلاً على تلك الكتب اللغوية التي اقتصرت على بحث هذه

(1) شرح الجاربردي: 1/ 313، وينظر مثلاً: شرح المفصل: 10/ 7، وشرح الشافية للرضي: 3/ 460، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (911 هـ)، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه: محمد جاد المولى وآخرون: 1/ 197، وشذا العرف: 109، والمصطلح الصوتي: 228، والمدخل الى علم الصرف، د. عبد العزيز عتيق (بيروت 1974): 18، ومختصر الصرف، د. عبد الهادي الفضلي، بيروت: 105.

(2) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 237 – 242، والمقتضب: 1/ 61-65، والأصول في النحو، ابن السراج (316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي (بيروت – ط3 1988): 3/ 244، =

الظاهرة، واتّخذت منها عنواناً لها؛ كالقلب والإبدال للأصمعي، والقلب والإبدال لابن السكيت، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي (ت 337 هـ)، والإبدال اللغوي لأبي الطيب اللغوي (ت 351 هـ).

وينبغي أنْ يشار إلى أنّ المقصود بالإبدال، هنا، هو ((ما لا يكون للإدغام))[1]؛ لأنّ الإبدال الذي لأجل الإدغام ((جائز في كل حرف يدغم في مقاربه))[2].

والمتأمّل في ما كتبه المتقدمون، في بحثهم لهذه الظاهرة، لا يعدم خلطاً بين الإبدال الصرفي (القياسي أو المطّرد)، والإبدال اللغوي (السماعي أو غير المطّرد) الذي لا يُقاس عليه وإنّما ((يُقتصر فيه على السماع))[3].

وربّما كان ذلك الخلط طبيعياً؛ إذ ((لم تكن شخصية النحوي استقلت، بعد، وكان من النادر أن نرى، بين نحويينا القدامى، مَن لم تكن اللغة جزءاً متمّماً لثقافته النحوية))[4]. يضاف إلى ذلك أنّ بعضهم نظر إلى الإبدال على أنّه ((أمر كان ممكن الوقوع بين العرب))[5]، من دون ضابط أو سبب يحكمه، وسواء

= والتكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان (العراق 1981): 562-567.

(1) شرح الجاربردي: 1/ 316، وينظر: الكتاب 4/ 237، والمقتضب: 1/ 16.

(2) الممتع: 1/ 319، وينظر: شذا العرف: 109، وص 83-85 من هذا الكتاب.

(3) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 71، وينظر: المصدر نفسه.

(4) الاشتقاق، د. فؤاد حناترزي: 338.

(5) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 70.

أتقارب الحرفان المتبادلان أم تباعدا[1]؛ فهو على حدّ تعبير ابن فارس (395 هـ): ((سنة من سنن العرب في كلامهم))[2]. ومن ثمَّ كان همّهم، في الغالب، أن يحشدوا أكبر عدد من الكلمات التي اتّفق معناها ولم يختلف لفظها إلاّ في حرف واحد[3]، وهي بهذه الصفة قد تُغري بتصوّر وجود الإبدال فيها. في حين أنّ ((حدوث هذه الظاهرة غير متوقّف على إرادة تقصد إليه، وإنّما هو عمليّة ترتبط بالتاريخ وبالزمن الطويل))[4]؛ فلا يمكن أنْ نتصوّر أنّ العرب كانوا يتعمّدون إقامة حرف مكان حرف متى أرادوا، أو كيف تشاء أهواؤهم[5].

ويمكن أنْ يُوجّه قولهم بأنّ ((الإبدال سنة من سنن العرب في كلامهم)) – بأنّهم قصدوا أنّ الإبدال ظاهرة عُرِفَتْ في اللغة العربية، ولم يكن مرادهم أنّها تخضع لإرادة المتكلّم، وهذا متّفق مع الدراسات الحديثة؛ إذ وُجِدَ أنّ ظاهرة الإبدال ((تحدث في اللغات السامية بغير استثناء، وإن وُجِدَت استثناءات قليلة فيجب أنْ يكون لها سبب خاص))[6].

---

(1) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، د. السامرائي (ط2 – دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت 1981م): 110-111، ومن أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 69.

(2) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، ابن فارس، تح: مصطفى الشويمي، بيروت 1963: 565.

(3) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 68.

(4) أثر القراءات في الاصوات والنحو العربي: 66.

(5) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، د. السامرائي. 111-112.

(6) الفلسفة اللغوية، جرجي زيدان: 62 (الحاشية)، وينظر: فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب (مطبوعات جامعة الرياض 1977): 56-60، والاشتقاق، د. فؤاد: 349-350.

ومن ما يُشجّع على المضي، في قبول ذلك، أنّنا نجد من الأقدمين مَن صرّح بأنّه ((ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هو لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة؛ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتّى لا يختلفا إلاّ في حرف واحدٍ))[1].

ومهما يكن من أمر فإنّ المتقدمين لم يألوا جهداً في وصف هذه الظاهرة، ومحاولة وضعها داخل إطار عام يمكن بوساطته أنْ يُعرف ما كان مطّرداً منها في الاستعمال اللغوي من ما ليس بمطّرد؛ وأعني بالمطّرد ((ما يكون قياسياً لا يتوقّف على السماع))[2]. ويتمثل ذلك في رصدهم للحروف التي اطّرد وقوع الإبدال فيها، وتحديدهم لعلاقة تلك الحروف بعضها ببعض، ومن ثمّ وصفهم لأسباب حدوث هذه الظاهرة أو غايتها، وهو وصف لا يكاد يختلف عن ما أثبتته الدراسات الحديثة، في ما بعدُ، وسيتّضح ذلك في أثناء البحث، إن شاء الله تعالى.

(2)

يبدو أنّ ثمّة خلافاً، بين القدماء، في عدد حروف الإبدال؛ فمنهم مَن يعدّها تسعة أحرف[3]، ومنهم من رأى أنّها أحد عشر حرفاً[4]، وذهب آخرون

(1) الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تح؛ عز الدين التنوخي: 1/ 69 (المقدمة)، وينظر: المزهر: 1/ 460، والتطور اللغوي التاريخي، د. ابراهيم السامرائي:112.

(2) حاشية ابن جماعة: 1 / 316 – 317.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: علي محمد معوّض وعادل أحمد موجود (ط1 – بيروت 2000): 2/ 367، ومنهج السالك إلى الفية ابن مالك، للاشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد (ط1 – بيروت – 1955): 3/ 820، والبهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي، تصحيح وتحقيق وتعليق السيد قاسم الحسيني، إيران: 418.

(4) ينظر: الكتاب: 4/ 237–241، والمقتضب: 1/ 61–65، والتكملة: 562، والتصريف الملوكي: 270.

إلى أنّها اثنا عشر حرفاً[1]، وجعلها بعضهم ثلاثة عشر حرفاً[2]، وعدّها فريق، منهم الجاربردي، أربعة عشر حرفاً يجمعها قولهم ((أَنْصَتَ يومَ جدٌّ طاهٍ زلَّ))[3]. في حين رأى آخرون أنّها خمسة عشر حرفاً[4].

ويبدو أنّ السبب في هذا الخلاف أنّهم ((قِلّما {وجدوا}[5] حرفاً إلاّ وقد جاء فيه البدل، ولو نادراً))[6]، ومن ثمّ اجتهدوا في محاولة تقنين هذه الظاهرة بحصر ما اشتد اطّراد البدل فيه من الحروف حسب، ولذا كانوا يؤكّدون أنّ المراد بحروف البدل هو ((ما اطّرد إبداله وكثر))[7] حتّى اشتهر بذلك[8]. فلا عجب، إذن، أنْ كان ثمّة تباين في اجتهادا تهم.

وربّما كان للخلط بين مفهومي الإبدال - اللغوي والصرفي - أثر في هذا الاختلاف؛ إذ توسّع بعضهم في نظرته لحروف البدل حتى أوصلها إلى اثنين وعشرين حرفاً[9]، إلاّ أنّ الظاهر ((من شواهده أنّه جمع بين الإبدال الصرفي

---

(1) ينظر: الممتع: 1/ 319، والمبدع الملخص من الممتع لابي حيان، تح: د. مصطفى النماس، 1983: 45.

(2) ينظر: المخصص: 13/ 267.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 316، وينظر: شرح الشافية للرضي: 3/ 199.

(4) ينظر: شرح المفصل: 10/ 7.

(5) في النص { تجد } غُيرت لملاءمة السياق.

(6) المزهر: 1/ 460، وينظر: الابدال: 1/ 8 (المقدمة)، والاشتقاق، د. فؤاد: 338، وتوجيه القراءات القرآنية: 316.

(7) شرح المفصل: 10/ 8.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 10/ 7.

(9) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي- مصر 1967): 300، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن =

واللغوي))[1]. ويبدو أنّه قد أحسّ ذلك الخلط؛ إذ صرّح، بعد ذكره للاثنين والعشرين حرفاً، بأنّ الضروري في التصريف، من هذه الحروف، ثمانية أحرف يجمعها قولهم: طويت دائماً[2]، أو تسعة أحرف يجمعها قولهم: هدأت موطياً[3].

ومهما يكن من أمر فإنّ المتأمّل، في ما حدده الجاربردي من أحرف للبدل[4]، لا يكاد يلمس ابتعاداً عن ما ذكره صاحب الكتاب؛ قال سيبويه: ((هذا باب حروف البدل...... وهي ثمانية من الحروف الأُوَل[5] وثلاثة من غيرها؛ فـ (الهمزة).... والألف...وأمّا (الهاء) وأمّا (الياء)... وأمّا (التاء)...وأمّا (الدال)..... و(الطاء)... و(الذال)... وأمّا (الميم).... و(النون)... (الواو)))[6].

مالك لابن القاسم المرادي (ت749 هـ) شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي، ط1، 2001): مج 3/ 1563، وشذا العرف: 110، ومن أسرار اللغة: 72، والمصطلح الصوتي: 228.

(1) الاشتقاق، د. فؤاد: 337، وينظر: التسهيل:300.

(2) التسهيل: 300، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: مج 3 / 1562، وحاشية ابن جماعة: 1/ 316، وهمع الهوامع: 2/ 219، وشذا العرف: 110.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ت 686 هـ)، تح: محمد باسل (ط1 – بيروت 2000 م): 594، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى (بيروت): 2/ 433.

(4) تقدّم أنه من القائلين إنها أربعة عشر حرفاً: ((انصت يوم جد طاه زل)) .

(5) يُريد بالحروف الأول حروفَ الزيادة وقد ذكرها قبل باب البدل وهي: الهمزة، والالف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام، ينظر: الكتاب 4/ 235-236.

(6) الكتاب: 4/ 237-241.

ولا شكّ في أنّ مَن يُقارن بين ما ذكره الجاربردي وما ذكره سيبويه، سيحكم، من الوهلة الأُولى، بأنّ ثمّة خلافاً بينهما في تحديد تلك الحروف؛ إذ لم يذكر الجاربردي حرف الذال (المعجمة)[1]، في حين ذكرها سيبويه. وكذلك فإنّ الجاربردي ذكر أربعة أحرف لم ترد في ما ذكره سيبويه؛ وهي: الصاد، والجيم، والزاي، واللام. وهذا يكفي للحكم، من الوهلة الأولى، بخروج الجاربردي عن ما حدّده صاحب الكتاب.

غير أنّ المسألة بها حاجة إلى وقفة متأنّية؛ فالمدقّق، في كلام سيبويه، يجد أنّ الرجل لم يعدّ الذال (المعجمة) من حروف البدل كما يُوهم به ظاهر كلامه، وكما فهمه بعض المحدثين[2]. قال سيبويه: ((و (الذال) إذا كانت بعدها التاءُ، في هذا الباب، بمنزلة الزاي))[3]، وهي عبارة دقيقة وبها حاجة إلى بيان؛ إذ إنّ قوله ((في هذا الباب)) إشارة إلى أنّه يتكلّم على باب معين، وأن الذال، في هذا الباب، بمنزلة الزاي فيه. أي إنّ لها الحكم نفسه الذي حُدِّدَ للزاي، في هذا الباب.

والواقع أنّ الرجل في معرض وصف أحوال تاء (افتعل)؛ إذ ذكر حكم هذه التاء إذا كانت بعد الزاي أو الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء، ثم جعل حكمها إذا كانت مسبوقة بالذال كحكمها إذا كانت مسبوقة بأحد تلك الحروف. أي إنّه حمل تاء (افتعل) المسبوقة بالذال على ما سبق أنْ ذكر لها من حكم عندما

(1) وكذلك لم يذكرها جلّ الذين جاؤوا بعد سيبويه، إن لم أقل جميعهم، ينظر مثلا: المقتضب: 1/ 61-65، وسر الصناعة: 1/ 201، وشرح المفصل: 10/ 7، والممتع: 1/ 319، وشرح الشافية للرضي: 3/ 199.

(2) ينظر مثلا: محاضرات في علم الصرف: 195.

(3) الكتاب: 4/ 240.

تكون مسبوقة بالزاي. ومن المفيد أنْ نذكر، هنا، ذلك الحكم؛ قال سيبويه: ((وأمّا (الدال) فتُبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي، في ازدجر ونحوها))[1]، وواضح أنّ أصل (ازدجر) هو (ازتجر)؛ فوقعت التاء بعد الزاي، فأُبدِلَت دالاً. ولمّا كانت الذال (المعجمة)، في هذا الباب، بمنزلة الزاي - وجب إبدالها دالاً (غير معجمة)، نحو اذتكر ← اذدكر. هذا ما أراده سيبويه بكلامه على حرف الذال، ليس غير.

وقراءة متأنّية، في كلام سيبويه على حرف الذال، تُؤيد ما ذهبتُ إليه، وتُثبت أنّه كان دقيقاً في إخراج حرف الذال من حروف البدل؛ إذ لم يقل عند ذكره له إنّه يُبدل من كذا، أو يكون بدلاً من كذا، كما قال عن كلّ حروف البدل[2]. بل إنّ المدقّق في كلامه يجد أنّه يُؤكّد أنّ الذال (المعجمة) ليست من حروف البدل؛ إذ قال بعد ذكره لها: ((..... ولم نذكر ما يدخل في الحرف؛ لأنّه بمنزلة ما يدخل في الحرف وهو من موضعه، يعنى مثل قُدْتُ حيث تُدغِم الدال في التاء، لأنّها بمنزلة تاء أُدخلت على تاء))[3]، ولا يخفى، على المتأمّل، أنّه أراد التنبيه إلى أنّ الذال (المعجمة المشددة) في مثل: (اذّكر ومذّكر) لا تُعدّ من حروف البدل؛ لأنّها ((بمنزلة ما يدخل في الحرف وهو من موضعه))، أي إنّها حرف أُبدِل لأجل الإدغام، في حين أنّ المراد بحروف البدل ((ما لا يكون للإدغام))[4].

وفي الحقّ أنّها التفاتة دقيقة وجديرة بأنْ تُحسب لهذا اللغويّ الكبير؛ إذ

---

(1) المصدر نفسه: 4/ 239.

(2) ينظر الكتاب:4/ 237-241.

(3) المصدر نفسه: 4/ 240.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 316، وينظر: ص 100 من هذا الكتاب.

توصّلت دراسات المحدثين إلى أنّ كلمة (ادّكر) قد مـرّت بمـرحلتين مـن التطـوّر، فهي في الأصل (اذتكر)، فاجتمع فيها ((صوتان متجاوران: الأوّل منهما مجهـور والثاني مهموس، فتأثّر الثاني بالأول وانقلب إلى صوت مجهـور أيـضاً؛ ليجتمـع صـوتان مجهـوران؛ ولأنّ التـاء المهموسـة حـين يُجهـر بهـا تـصير ((دالاً)) - أصبحت: اذدكر... وهذا تأثّر تقدّمي لأنّ الثـاني تـأثّر بـالأوّل))[1]، ثُـمَّ أصـاب الكلمة ((تطوّر آخر؛ إذ صارت في بعـض الأحيـان ((ادّكـر)... ففنِـيَ الـصوت الثاني في الأول ونُطق بهما صوتاً واحداً كالأول، وهذا التأثّر تقدّمي أيـضاً))[2]. ولذا كان سيبويه ومَن تابعه على حقّ في عدم عدّ الذال مـن حـروف البـدل؛ إذ أُبدلت، هنا، بقصد الإدغام.

ويُشار، هنا، إلى أنّ الأقدمين قد ميّزوا بين نـوعين مـن الإدغـام في صـيغة (افتعل) أو (الافتعال): أحدهما: ما يكون الإدغام فيه التقاطاً أو عن تـوارد؛ أي إنّه لم يُقصد إليه قصداً،نحو (اطّرد) و (اطّلع). وفيه تُعدّ الطاء من حروف البـدل على الرغم من إدغامها. والآخر: ما يكون الإدغام فيه عن قصد؛ في نحو (ادّكـر) و (مدّكر)، وفيه لا تُعدّ الذال من حروف البدل[3].

ويبدو أنّ ابن جني قد أفاد من التفاتـة سـيبويه المـذكورة آنفـاً، في توضـيح فكرتي القصديّة والتوارد، في الإدغام، في صيغة (افتعل)؛ قـال: ((ومـن ذلـك - أي التقريب - أنْ تقع فاء (افتعل) صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، فتُقلـب لهـا تاؤه طاءً، وذلك نحو: اصطبر، واضطرب، واطّرد، واظطلم، فهذا تقريب من غير

(1) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 180-181، وينظر: ص 85-87 من هذا الكتاب.
(2) المصدر نفسه: 181.
(3) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 319.

إدِّغام. فأمّا اطّرد فمن ذا الباب أيضاً؛ ولكن إدِّغامه ورد، ها هنا، التقاطاً لا قصداً؛ وذلك أنّ فاءهُ طاء، فلمّا أُبدلت تاؤه طاءً صادفت الفاء طاءً، فوجب الإدِّغام؛ لما اتفق حينئذٍ، ولو لم يكن هنالك طاء لم يكن إدِّغام، ألا ترى أنّ اصطبر وأضطرب وأظطلم، لمّا كان الأولُ منه غيرَ طاء لم يقع إدِّغام..... وأمّا (فيظّلم وفيطّلم) بالظاء والطاء جميعاً فإدِّغام عن قصد لا عن توارد. فقد عرفتَ بذلك فَرْقَ ما بين اطّرد، وبين اصّبر، واظّلم، واطّلم))[1]. ولا يحتاج هذا النص إلى توضيح.

أمّا وقد تبيّن أنّ الذال (المعجمة) لم تكن من حروف البدل، عند سيبويه - فيكون السؤال مشروعاً عن الحرف الحادي عشر الذي كان يعدّه سيبويه من حروف البدل؟[2].

يبدو أنّه حرف الجيم؛ قال سيبويه: ((وأبدلوا الجيم من الياء المشدّدة في الوقف نحو علجّ وعوفجّ، يريدون: عليّ وعوفيّ))[3]؛ يُشجِّعُ على ذلك جملة أمور هي:

- **الأول**: أنّ هذا الإبدال تُسوّغه القوانين الصوتية؛ إذ كلا الصوتين - الجيم والياء - من الصوامت، وبينهما قرابة صوتية[4]؛ فهما يشتركان في

(1) الخصائص: 2/ 141، وينظر: سر الصناعة: 1/ 229-230، والتصريف الملوكي: 99، والممتع: 1/ 360، وتوجيه القراءات القرآنية: 319.

(2) تقدّم أنّ سيبويه صرّح بأنّ حروف البدل أحد عشر حرفاً، فإذا أُسقِطَتِ الذال من بين الحروف التي ذكرها ستبقى عشرة أحرف فقط، ينظر: ص 103-104 من هذا البحث.

(3) الكتاب: 4/ 240.

(4) سيتبيّن، في ما بعد، وجوب توافر القرابة الصوتية بين المتبادلين.

المخرج وفي بعض الصفات الصوتية[1]، وتوافر هـذين الأساسـين يـسوّغ حدوث التبادل بينهما[2]، ومن ثمَّ كان احتمال عدّ الجـيم، مـن حـروف البدل – في أعلى صوره.

- الثاني: إجماع العلماء، بعد سيبويه، على عدّ الجيم من حروف البدل، على الرغم من اختلافهم في تحديد بعض الحروف[3].
- الثالث: أنّ ظاهرة إبدال الجيم من الياء لم تكن مقتصرة على أُناس قليلين، بل رُويت معزوّةً لبعض تميم، وناس من بني سعد، وبعض بكر بن وائل، وبعض أهل اليمن ، فضلاً على قبيلة قضاعة التي عُرفت بالعجعجـة؛ إذ يُحولون الياء جيماً مع العين، فيقولون: راعج، أي، راعـي[4]. ولعـلّ في هذا الشيوع ما يُشجّع على عدّها من حروف البدل.
- الرابع: أنّ سيبويه نفسه كـان يُـشير إلى ضـعف الإبـدال أو قلّتـه إنْ كـان ضعيفاً أو قليلاً[5]، إلاّ أنّه لم يصف إبدال الجيم بالقلّة أو الضعف[6].

---

(1) ينظر ص 39 وص 52 من هذا الكتاب.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 169.

(3) ينظر مثلا: المقتضب: 1/ 65، والتكملـة: 566، والتـصريف الملـوكي: 27، والمخـصص: 13/ 467، وشرح المفصل: 10/ 7، والممتع: 1/ 319، وشـرح الـشافية للرضـي: 3/ 199، والمبدع: 45، وشرح الجاربردي: 1/ 316، وشرح نقرة كار: 2/ 221–222.

(4) ينظر تفصيلا لذلك في: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 121–126.

(5) ينظر: الكتاب: 4/ 240–241.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 240.

أما حرف الصاد[1] فقد ذكر الجاربردي أنّه يُبدل من السين[2]. والحقّ أنّ سيبويه لم يذكره في باب أحرف البدل غير أنّه قد أفرده بباب خاصّ به[3]. وقد يُقال، من الوهلة الأُولى، إنّ إفراده بباب خاص يدلّ على قلّة إبداله أو عدم اطّراده. إلاّ أنّ المتأمّل، في كلام سيبويه، لا يكاد يشكّ في أن إبدالَ الصاد من السين – أكثرُ اطّراداً من ما ذُكِرَ من حروف البدل؛ من قِبَلِ أنّ الصاد والسين متماثلان في كلّ شيء سوى الإطباق الذي في الصاد[4]. غير أنّ هذا الاطّراد لم يكن مطلقاً في كل سين وردت في الكلام، بل هو اطّراد مقيّد بسياق صوتي معين؛ إذ كانوا يُبدلون السين صاداً إذا كان بعدها واحد من حروف أربعة هي: القاف والخاء والغين والطاء، أي لمجانسة هذه الأصوات[5]. ويبدو أنّ هذا التحدّد في اطّراد الإبدال هو الذي جعل سيبويه يُفرده بباب مستقل[6].

أما الزاي[7] فقد ذكر الجاربردي أنّه يُبدل من السين ومن

(1) والثاني من الأحرف الأربعة التي جعلها الجاربردي من حروف البدل المطّرد ولم يُصرّح بها سيبويه في باب حروف البدل. والاحرف الاربعة هي: الجيم، والصاد، والزاي، واللام.

(2) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 325.

(3) ينظر: الكتاب: 4/ 479-481.

(4) ينظر: ص 43و 52و 63و 71 من هذا البحث.

(5) ينظر: الكتاب: 4/ 479-480.

(6) ولا تناقض بين اطّراد الظاهرة وتحدّدها بسياق معين؛ إذ إنّ ((بعض القبائل قد امتاز بنطق بعض الاصوات نطقاً خاصاً في مواقع معينة، بصورة مطردة)): أثر القراءات في الأصوات والنحو: 297، أي عندما ((يكتنفها أصوات خاصة تساعد على هذا الانقلاب)): في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: 117.

(7) وهو ثالث الحروف التي لم يذكرها سيبويه في باب حروف البدل.

الصاد[1]. والواقع أنّ سيبويه لم يُهمل ذكره، وإنّما أخّره[2] ليجعله في باب ((الحرف الذي يُضارع به حرف من موضعه))[3]، ويبدو أنّ إفراده بباب مستقل لم يكن بسبب قلّته أو عدم اطّراد إبداله، يدلّ على ذلك أمران:

- **أولهما**: أنّ هذا الإبدال تُؤيّده قوانين التطوّر الصوتيّ؛ قال سيبويه: ((إنّما يخرج الصوت إلى مثله في كلّ شيء إلاّ الإطباق))[4]، وبعبارة المحدثين: إنّ الإبدال ((يكون أكثر ما يكون حين يشتدّ التقارب بين الصوتين)) [5]، ومعلوم أنّ حروف الصفير (السين، والصاد، والزاي) - متماثلة في المخرج والصفات سوى امتياز الصاد بالإطباق، والزاي بالجهر[6].

وقد أثبتت دراسات المستشرقين للّغات السامية أنّ إبدال الزاي من أختيها ظاهرة شائعة في هذه اللغات ((فكلمة (نزع) يقابلها في العبرية nosa بالسين، فنرى من ذلك أنّ أصلَ الزاي سينٌ مهموسة فصارت مجهورة))[7]، و((كلمة (زاد)، أي طعام يُتّخذ للسفر، فإنّها في العبرية sad بالصاد، فأصبحت الصاد المهموسة المطبقة زاياً مجهورة غير مطبقة))[8].

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 325.

(2) يبدو أنّ هذا التأخير كان لدواع تتعلّق بالمنهج الخاص الذي اعتمده الرجل في كتابه.

(3) الكتاب: 4/ 477-478.

(4) المصدر نفسه: 4/ 481.

(5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 292.

(6) ينظر: ص 43و 52 و63 و71 من هذا الكتاب.

(7) التطور النحوي: 23.

(8) المصدر نفسه.

- والآخر: أنّ سيبويه نفسه ينسب هذا الإبدال إلى الفصحاء من العرب؛ قال: ((وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها (يعني الصاد) زاياً خالصة.... وذلك قولك في التصدير: التزدير، وفي الفصد: الفزد، وفي أصدرت: أزدرت.... فإنْ كانت سين في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلاّ الإبدال إذا أردتَ التقريب؛ وذلك قولك في التسدير: التزدير، وفي يسدل ثوبه: يزدل ثوبه))[1].

وواضح من نصّ سيبويه أنّ إبدال الزاي كان مطّرداً، ومن ثمَّ يُمكن عدّه من حروف البدل. غير أنّ دقّة سيبويه، في وصفه، جعلته يُفرده بباب مستقل ليُنبّه على أنّ ثمّة صورتين نطقيتين لهذا الإبدال؛ أولاهما: إخلاص نطق الصاد زاياً، وقد تقدّم وصفها. والأخرى: لم يُبدلوا الصاد، فيها ((زاياً خالصة كراهة الإجحاف بها للإطباق))[2]. أي إنّهم كانوا ينطقون الصاد زاياً فيها شيء من التفخيم الذي في الصاد أو بإشمامها شيئاً من صوت الزاي[3]. ويبدو أنّ هذا النطق أثر من آثار القبائل البدوية التي كانت تميل إلى الأصوات المفخمة[4]. وربّما كان ذلك حرصاً منهم على الدلالة على الصوت المُبدل بإبقاء شيءٍ من صفاته.

---

(1) الكتاب: 4/ 478.

(2) الكتاب 4/ 478.

(3) ينظر: في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس: 74.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 125-131.

أمّا اللام[1] فقد ذكرها سيبويه، في باب حروف البدل، غير أنّه وصف إبدالها بأنّه: ((قليل جداً؛ قالوا: أُصيلال، وإنّما هو أصيلان))[2]. ويبدو أنّ الجاربردي لم يُشر إلى قلّة هذا الإبدال اكتفاءً، منه، بإشارة صاحب المتن، أعني ابن الحاجب - إلى ذلك[3].

إلاّ أنّ قلّة هذا الإبدال لا تمنع من عدّ اللام من حروف البدل؛ لوضوح العلاقة الصوتية بينها وبين ما تبادلت معه، أعني النون والضاد - ويبدو أنّ تحقّق أساس القرابة بين الصوتين، هنا - ((أمكن لأحدهما أنْ يتبادل مع الآخر))[4]، وفي الحقّ أنّ الجاربردي كان مُتنبّهاً إلى ذلك؛ إذ نراه يُسوّغ هذا الإبدال بقرب المخرج بين اللام والنون، أو بينها وبين الضاد، وهو تسويغ صحيح[5]، وكافٍ وحده لحدوث التبادل هنا[6]. فإذا أُضيف إلى ذلك أنّ اللام تُشارك النون بصفتي الجهر والتوسط بين الشدّة والرخاوة[7]، وتُشارك الضاد بالجهر[8] - أمكن القول إنّ الجاربردي، وبعض الأقدمين، لم يخرجوا عن الأساس الذي في ضوئه يُحدّد

(1) وهو الحرف الأخير من الحروف الاربعة التي جعلها الجاربردي من حروف البدل ولم يعدها سيبويه في تعداده لهذه الحروف.

(2) الكتاب: 4/ 240.

(3) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 323-324، وشرح الشافية للرضي: 3/ 226.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: 168.

(5) ينظر: ص40-42 من هذا الكتاب.

(6) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 168.

(7) ينظر: ص52 وص 64 من هذا الكتاب.

(8) ينظر: ص52 من هذا الكتاب.

اطّراد الإبدال بين الحروف(1). ولا سيّما إذا عُلِمَ أنّ إبدال اللام من النون لم يقتصر على كلمة (أصيلان) التي مُثّل بها، بل رُوِيَ في كلمات أُخر(2). ومن ثَمَّ لا يُمكن أنْ نطمئنّ إلى وصف هذا الإبدال بالشذوذ(3).

(3)

(3.1)

أُشير، في ما سبق، إلى أنّ ثمّة فريقاً من القدماء قد توسّع في نظرته إلى ظاهرة الإبدال؛ إذ نسبوا كلّ كلمتين لهما معنى واحد ولا يختلف لفظهما إلاّ في حرف واحد - إلى هذه الظاهرة، ومن ثَمَّ وجّهوا ((عنايتهم، في غالب الأحيان، إلى حشد أكبر عدد من مثل هذه الكلمات))(4) من دون اشتراط علاقة ما بين الحرف المبدل والحرف المبدل منه(5). ومن هذا الفريق ابن السكيت وأبو الطيب اللغوي اللذان أوردا كثيراً من الأمثلة التي لا علاقة فيها بين المتبادلين(6).

---

(1) سيتبيّن، في ما بعد، أنّ الجاربردي من الذين يرون وجوب توافر علاقة صوتية بين المتبادلين.

(2) ينظر مثلاً: لسان العرب: 11/ 688-689 مادة (هتل)، ومادة قنف، والخصائص: 2/ 84، والمحتسب: 1/ 343، والابدال: 1/ 22 (المقدمة)، ومن أسرار اللغة: 80، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 143-144، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 291.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي: 3/ 226، والمدخل الى علم الصرف،د.عبد العزيز عتيق:23.

(4) من أسرار اللغة 70، وينظر: ص من هذا الكتاب.

(5) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 266، وتوجيه القراءات القرآنية: 337.

(6) ينظر: الإبدال: 205، 253، 283، 310، 346، والمزهر: 1/ 541-554، ومن أسرار اللغة: 81-83، وأثر القراءات في الاصوات والنحو العربي: 266.

غير أنّ جلّ المتقدمين كانوا يرون وجوب وجود علاقة صوتية بين الحرفين المتبادلين؛ ولذا كانوا يُسوّغون ما يحدث من تبادل للأصوات بتوافر القرابة بين المتبادلين، وكانوا يُؤكّدون أنّ سبب حدوث الإبدال هو التقريب بين الأصوات وخلق نوع من التجانس بينها، وغالباً ما يقرنون هذا التقريب بما يحدث في ظاهرة الإدغام[1].

ويرى معظم المحدثين أنّ أبرز علماء هذا الفريق أبو زكريا الفرّاء[2]؛ إذ رُوِيَ عنه قوله: ((إنّما يُعلم ما تناسب من الحروف باللغة أنْ يُبدل الحرف من أخيه ويكون معه في قافية واحدة مثل، مدح ومده، والنون والميم في قافية، والعين والهمزة مثل: استأديت واستعديت، وهذا كثير يُبدل الحرف من أخيه فيُدغم فيه إذا قَرُبَ ذلك القرب))[3].

والظاهر أنّ بعضهم قد فهم، من هذا النصّ، أن الفرّاء يذهب إلى ((أنّ كلّ ما جاز إدغامه جاز إبداله، أو العكس))[4]، ومن ثَمَّ وُجِّهَ له نقد شديد، قال السيرافي (ت 368 هـ): ((وهذا كلّه خطأ فاحش في باب الإدغام؛ لأنّه يُلزم صاحبه أنْ يُدغم الهمزة في العين، والعين في الهمزة، من حيث قالوا: استأديت واستعديت، وهذا لا يقوله أحد، ويُلزمه أيضاً أنْ يدغم الهاء في الهمزة، والهمزة

(1) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 480 و483، وشرح المفصل: 10/ 51-52، وشرح الشافية للرضي: 3/ 230-231، وشرح الجاربردي: 1/ 325.
(2) ينظر مثلا: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 267، وتوجيه القراءات القرآنية: 336-337، والإبدال في لهجة جنوب البصرة: 360.
(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (نقلاً عن أثر القراءات في الأصوات والنحو): 267.
(4) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 267.

في الهاء[1]، من حيث قالوا: إياك وهياك، وهيهات، وأيهات، فيقول في: اجبه أحمد: اجبأً حمد، وفي اقرأ هذا: اقر هّذا.... وغير ذلك ممّا يطول شرحه، وليس أحد يدغم بعض ما ذكرناه في بعض))[2].

ولا يُمكن أنْ نتصوّر أنّ الفرّاء كان يعتقد بـ ((أنّ كلّ ما جاز إدغامه جاز إبداله، أو العكس))، أو أنّه لم يكن مُدركاً بأنّ ((كثيراً من الأصوات التي رُويت على أنّها إبدال لا يحدث بينها إدغام، كالجيم والياء مثلاً))[3].

ويبدو أنّ الرجل لم يُرد، في نصّه السابق، سوى تشبيه الإبدال بما يحدث في ظاهرة الإدغام؛ إذ في كليهما حضور لتقريب الأصوات، وإحداث تماثل بينها[4]. أي إنّه أراد، بربطه بين الظاهرتين، أنّ ((يُعبّر عن الفكرة العامة في الموضوع))[5]. وهذا لا يمنع من ((وجود مستثنيات تفرق بين الظاهرتين))[6].

ولعلّ من ما يُؤيّد ذلك ما نُقِلَ عنه من تفسير تبادل بعض الأصوات؛ قال: ((إن نفراً من بلعنبر يُصيِّرون السين - إذا كانت مُقدّمة وجاءت بعدها (ط. ق. غ. خ) - صاداً؛ وذلك أنّ الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق الصوت فتنقلب السين صاداً صورتها صورة الطاء،استخفّوها ليكون المخرج واحداً كما استخفّوا الإدغام، فمن ذلك قولهم:الصراط والسراط))[7].

---

(1) في النص: والهمزة في العين. والصواب ما أثبتناه.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (نقلاً عن أثر القراءات في الأصوات والنحو): 267-268.

(3) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 267.

(4) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 336.

(5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 267.

(6) المصدر نفسه.

(7) الإبدال: 1/ 15-16 (المقدمة)، وينظر: التطور اللغوي التاريخي، د. السامرائي: 116.

والظاهر أنّ القول بوجوب توافر علاقة صوتية بين المتبادلين قد تردَّدَ عند مَن جاء بعد الفرّاء[1]؛ إذ نجد أبا علي الفارسي، مثلاً، يُؤكّد أنّ ((أصل القلب في الحروف؛ إنّما هو فيما تقارب منها وذلك الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، والثاء... وغير ذلك مّما تدانت مخارجه))[2]. والأمر نفسه عند ابن جني؛ إذ عقد باباً خاصّاً، في بعض كتبه، أسماه ((باب الحرفين المتقاربين يُستعمل أحدهما مكان صاحبه))[3].

ومن ثَمَّ لم نعدم، من الذين جاؤوا بعد الفرّاء، مَن يُصرّح بأنّ ((ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غير متقاربين، فلا يُسمّى بدلاً، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق))[4]. ولذا أصبح اشتراط العلاقة بين الحرفين المتبادلين أمراً وكأنّه من المُسلّمات، في كتاباتهم؛ إذ نجدهم يُعوّلون، في تفسيرهم لإبدال حرف مكان حرف آخر – على تقارب الحرفين في المخرج أو الصفات، من ذلك، مثلاً، ما قاله المبرّد، في توجيهه لكلمة (فمدهته)، قال: ((وقوله: (فمدهته) يريد: مدحته فأبدل من الحاء هاءً لقرب المخرج))[5]، ولا يكاد يجد المتتبّع لتفسيراتهم خروجاً عن مثل هذا التوجيه[6].

(1) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 269–270.

(2) سر الصناعة: 1/ 193، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 337.

(3) الخصائص: 2/ 82، وينظر: التطور اللغوي التاريخي للسامرائي: 111.

(4) المخصص: 13/ 274، وينظر: الإبدال: 1/ 19 (المقدمة)، والإبدال في لهجة جنوب البصرة: 361.

(5) الكامل: 3/ 112، وينظر: الابدال: 1/ 18 (المقدمة)، والتطور اللغوي التاريخي للسامرائي: 117، وتوجيه القراءات القرآنية: 337.

(6) ينظر مثلا: سر الصناعة: 1/ 165، وشرح المفصل: 10/ 36، والممتع: 1/ 391، وشرح الشافية للرضي: 3/ 218–219.

ومن الإنصاف أن يشار، هنا، إلى أنّ الفرّاء لم يكن أوّل القائلين بتوافر العلاقة الصوتية بين المتبادلين ليُنسب إليه هذا المذهب[1]، أو ليُقال ((إنّ مَن بحث بعد الفراء، عن تحوّل السين والصاد، هو آخذ برأيه مع شيء من التفصيل والتعليل والتأصيل))[2].

ويبدو أنّ الأَولى بالذّكر، هنا، هو صاحب الكتاب؛ إذ إنّ قراءة متأنّية في ما كتبه سيبويه تُثبت أنّ الرجل قال بتوافر تلك القرابة الصوتية، بين المتبادلين، من ذلك، مثلاً، قوله: ((يُبدلون (يعني الفُرس) من الحرف الذي بين الكاف والجيم: الجيم؛ لقربها منها.... وربما أبدلوا القاف لأنّها قريبة أيضاً..... ويُبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء: الفاء.... وربما أبدلوا الباء؛ لأنّهما قريبتان جميعاً... فالبدل مطّرد في كلّ حرف ليس من حروفهم، يُبدل منه ما قَرُبَ منه من حروف الأعجمية.... وأبدلوا من الهمزة العين؛ لأنّها أشبه الحروف بالهمزة))[3]. وقال: ((ومثل ذلك قول بعض العرب: الِطجع في اضطجع؛ أبدل اللام مكان الضاد كراهة التقاء المطبقتين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف))[4]. وقال، في وصف إبدال السين صاداً في قولهم (صُقت): ((تقلبها القاف.... وذلك أنّها من أقصى اللسان... وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك

---

(1) ينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 73، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 267 و269، والإبدال في لهجة جنوب البصرة: 360.

(2) الإبدال: 1/ 16 (المقدمة)، وينظر: 1/ 16-17 من المصدر نفسه، ويقارن بالكتاب: 4/ 479-481.

(3) الكتاب: 4/ 305-306.

(4) المصدر نفسه: 4/ 483.

الأعلى... فلمّا كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف... وهي الصاد؛ لأنّ الصاد تَصعّد إلى الحنك الأعلى للإطباق))[1].

وواضح من هذه النصوص أنّه يرى وجوب توافر العلاقة بين المتبادلين، ولعلّنا لا نبعد عن الصواب إنْ قلنا: إنّ العلاقة الصوتية، بين المتبادلين، في نظر سيبويه – لم تكن مجرّد مُسوّغ لحدوث التبادل بين الصوتين، بل هي شرط أساسي لتحقق ذلك التبادل؛ ومن ما يؤيّد ذلك وصفُه لنطق بعض العرب الذين كانوا يُضارعون صوتي الشين والجيم - إذا كان بعدهما حرف مجهور كالدال في مثل أشدق و اجدمعوا - بالزاي[2]؛ قال: ((ولا يجوز أنْ يجعلها (يعني الجيمَ) زاياً خالصة ولا الشينُ؛ لأنّهما ليسا من مخرجها (يعني الزاي)))[3]، فواضح أنّه لم يُجوِّز إبدال الجيم أو الشين زاياً خالصة؛ لعدم توافر القرابة الصوتية بين الجيم والشين من جهة، والزاي من جهة أخرى. ولعلّ، في قوله الآتي، ما يقطع باشتراطه القرابة بين المتبادلين؛ قال: ((وإنّما يخرج الصوت إلى مثله في كلّ شيء إلاّ الإطباق))[4].

نستطيع، إذنْ،أنْ نقول: إنّ اشتراط العلاقة الصوتية، بين المتبادلين، قديم قِدَمَ سيبويه[5].

---

(1) الكتاب: 4/ 479-480. للمزيد ينظر: المصدر نفسه: 4/ 477 و478 و481 و482 و483 و484.

(2) يبدو أنّهم كانوا ينطقون الشين أو الجيم، في هذا الموضع، مشربة بشيء من صوت الزاي.

(3) الكتاب: 4/ 479.

(4) الكتاب: 4/ 481.

(5) وليس بعيداً أن يكون سيبويه نفسه مفيداً من بعض شيوخه كالخليل مثلاً.

ومن ثَمَّ يُمكننا أنْ نعدّ صاحب الكتاب رائداً لهذا المذهب[1]، ويمكننا، أيضاً، أنْ نقول، إنصافاً لهذا اللغوي الكبير: إنّ الذين جاؤوا بعد سيبويه – كلّهم بمَن فيهم الفرّاء – هم آخذون برأيه مع شيء من التفصيل والتعليل والتأصيل[2].

نعود إلى الجاربردي لنتبيّن موقفه من المذهبين؛ وفي الحقّ أنّ القارئ لكلامه لا يلقى عنتاً في معرفة تصوذر الرجل لهذه الظاهرة؛ إذ يجده يُصرّح، بدءاً، بأنّ ((الإبدال إمّا للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس إلى غير ذلك))[3]، فهو متابع لسيبويه وجمهور العلماء في القول بتوافر القرابة الصوتية بين المتبادلين.

وتَزيدنا اطمئناناً، بذلك، توجيهاتُهُ لما يحدث من تبادل بين الحروف؛ إذ لم أره يخرج، في توجهاته كلّها، عن بيان العلاقة بين المبدل والمبدل منه، وملاءمة هذا الأخير للسياق الصوتيّ الذي حلّ فيه. وكأنّه يصدر ، في تلك التوجيهات ، من بدهيّة اشتراط تلك العلاقة بين المتبادلين، ومن ثَمَّ كان همُّهُ توضيحَ هذه العلاقة بذكر مخرجي الصوتين المتبادلين وصفاتهما. أما عندما لا يجد ثمّة علاقة، بين المتبادلين، فإنّه يُسارع إلى القول بعدم جواز الإبدال، بينهما؛ من ذلك مثلاً، توجيهه لإبدال النون من الواو في قولهم (صنعاني) و (بهراني)؛ قال ((كأنّهم قالوا: صنعاوي وبهراوي، كصحراوي، ثم أبدلوا من الواو نوناً. وقيل النون

(1) يقارن: بالقراءات القرآنية، د. شاهين: 73، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 267 و269 و270، والتطور اللغوي التاريخي للسامرائي: 116-117، والابدال في لهجة جنوب البصرة: 360.

(2) يقارن: بالإبدال: 1/ 16 (المقدمة) .

(3) شرح الجاربردي: 1/ 316.

بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح؛ لأنّه لا مقاربة بين الهمزة والنون؛ لأنّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، وأمّا النون والواو فمتقاربان))[1]، وسيتضّح ذلك أكثر بعرض بعض تلك التوجيهات في نهاية هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

ويتبيّن، أيضاً، أنّ الجاربردي كان يرى أنّ الغرض من ظاهرة الإبدال هو غرض صوتيّ بحت؛ إذ يكون الإبدال((إمّا للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات))[2]. وبعبارة المحدثين: إنّ ظاهرة الإبدال ما هي إلاّ تطوّر يحدث للأصوات سعياً إلى تقليل الجهد العضلي المبذول، في أثناء نطقها ، أو ميلاً إلى السهولة في النطق. قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرت على أنها من الإبدال حيناً ، أو من تباين اللهجات حيناً آخر ، لا نشكّ لحظة في أنّها جميعاً نتيجة التطوّر الصوتيّ))[3] الذي يهدف إلى ((تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة))[4].

(2.3)

وقد مضى المحدثون، في تفسير ظاهرة الإبدال، على خُطى متقدّميهم؛ فلم ينجوا من ذلك الانقسام الذي كان بين القدماء، ومن ثَمَّ أمكن القول بأنّ

(1) شرح الجاربردي: 1/ 320-321.

(2) المصدر نفسه: 1/ 316.

(3) من أسرار اللغة: 75، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 271.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: 168، وينظر: المصدران السابقان.

موقفهم هو ((امتداد لموقف القدامى))[1]، ويمكن أنْ يُلخّص ذلك الانقسام بما يأتي:

- **الفريق الأوّل: وهم القلّة** ، في ما يبدو؛ كانوا متابعين لابن السكيت وأبي الطيب اللغوي؛ إذ لم يشترطوا القرابة الصوتية بين الحرفين المتبادلين ، فقالوا بإمكان وقوع الإبدال بين المتباعد من الأصوات[2]، ومن ثَمَّ صرّح بعضهم بأنّ ((أيّة لهجة منسوبة أو غير منسوبة وردت فيها لفظة بحرف وهي بغيره في غيرها ، والمعنى واحد فيهما؛ إنّما كان ذلك في الأصل إبدالاً ، ونحاول تفسير ذلك الإبدال فيهما؛ فإذا كان بين الحرفين اتّفاق أو تقارب في المخرج أو الصفة كان هذا التقارب أو الاتّفاق هو الداعي إلى الإبدال..... وإنْ لم يكن بينهما ما يستدعي الإبدال من الناحية الصوتية ذكرنا قول فندريس بأنّ: (التغيّرات الصوتية تقع، على ما يبدو، بطريقة آليّة مستقلّة عن إرادة المتكلم، بل على غير شعور منه، ولكنّها أيضاً تقع باطّراد محدود من حيث المبدأ وتنوّع مُحيّر في نتائجه.... ومع ذلك لا ينبغي أنْ نُبالغ في أهميّة الصوتيات؛ إذ من النادر أنْ تستطيع وحدها تفسير كلّ شيء)))[3]، وواضح، من هذا النصّ، أنّه يجعل كل لفظين متّفقين في المعنى ومختلفين في حرف واحد – من الإبدال سواء أكان بينهما ((اتّفاق أو

---

(1) توجيه القراءات القرآنية: 340، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 370.

(2) ينظر: الاشتقاق، لعبد الله أمين (ط1 1956 مط: لجنة التأليف والنشر- مصر): 352 و367-370.

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 95، وينظر: اللغة، لفندريس، تعريب: الدواخلي والقصاص (ط مصر 1950): 378و273.

تقارب في المخرج أو الصفة)) أم ((لم يكن بينهما ما يستدعي الإبدال من الناحية الصوتية)).

- الفريق الآخر: وهم جلّ المحدثين، تابعوا جمهور القدماء في القول بوجوب ملاحظة القرابة الصوتية بين المتبادلين[1]؛ فلا بدّ من ((أنْ يكونا على علاقة مخرجية أو وصفية))[2]؛ إذ ((لا يكون الإبدال إبدالاً حقاً إلاّ إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية؛ كقرب المخرج أو الإشتراك في بعض الصفات الصوتية))[3]. فإذا لم تتوافر تلك العلاقة وجب ((أنْ نعدّ كلاً منهما صورة أصلية مستقلّة تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى))[4]؛ بنسبتها إلى الترادف أو إلى أمر آخر[5].

ويبدو أنّ حصر الإبدال، في المتقارب من الأصوات، أدعى إلى القبول من القول بإمكان حدوثه في ما تقارب أو تباعد منها، وكذلك فإنّه أكثر تحقّقاً في الواقع اللغوي؛ ومن ما يُشجّع على ذلك أنّ مظاهر التطوّر الصوتيّ، ومنها الإبدال – تحدث، في الغالب، نتيجة أمور ثلاثة: ((أحدها يتّصل بالتشكيل الصوتيّ نفسه،... والأمر الثاني يتّصل بالتحوّلات الاجتماعية.... والأمر

(1) ينظر مثلا: من أسرار اللغة: 75، والإبدال: 1/ 11 و19 (المقدمة)، والقراءات القرآنية، د. شاهين: 73، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 168، والتطور اللغوي التاريخي للسامرائي: 117.

(2) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 269.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 73.

(4) من أسرار اللغة: 75.

(5) ينظر: أثر القراءات في الاصوات والنحو العربي: 277 و279 و299، ومن أسرار اللغة: 75، وتوجيه القراءات القرآنية: 340، وص 121من هذا الكتاب.

الثالث يتعلّق أمّا بقياس خاطئ أو بعيب نطقي أو بتطوّر في جهاز النطق))[1].

والتأمّل في هذه الأمور الثلاثة يُثبت أنّها جميعاً تتوافر على وجود قرابة صوتية بين الأصل وما تطوّر إليه؛ إذ إنّ ما يتّصل بالتشكيل الصوتيّ يخضع، في الغالب، إلى قانون اختزال الجهد المبذول أو الميل إلى السهولة في النطق[2]، ويكون ذلك، غالباً، بالتقريب بين الأصوات لإحداث نوع من التماثل أو الانسجام بينها[3]، ولا شكّ في أنّ القرابة الصوتية تتحقّق، هنا، في أجلى صورها؛ إذ يتطوّر الصوت إلى نظيره أو مقاربه[4].

ولا تكاد تُعدم القرابة الصوتية في التطوّر الصوتيّ الناتج عن تحوّل المجتمع الإنساني من بيئة بدويّة إلى أخرى حضريّة، أو من ((مرحلة الرُّعاة الرُّحّل إلى حياة الاستقرار في المدن))[5]؛ إذ تتطوّر الأصوات، غالباً، إلى نظائرها، فتتحوّل ((الأصوات الشديدة إلى نظائرها الرخوة..... والأصوات المجهورة إلى نظائرها

---

(1) توجيه القراءات اللقرآنية: 340-341، وينظر تفصيلا للأمرين الأولين على التوالي: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 178-182 و 251-256، وفي اللهجات العربية: 91 و220-223. وينظر في ما يخصّ الأمر الثالث على التوالي: من أسرار اللغة: 41-44، والاشتقاق، د. فؤاد: 346، والأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 215-229.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية لأنيس: 234-242، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 265.

(3) على أنّه من الممكن أنْ يتحقق الاقتصاد في الجهد بإبدال الصوت بما يُغايره وهو ما يسمى (Dissimilation) غير أنّ هذه الظاهرة ((تحدث بصورة أقل من حدوث المماثلة)): دراسة الصوت اللغوي: 330؛ ولذا لم ينشأ منها سوى ((مجموعة من الألفاظ المعدودة من باب الابدال)): أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 301.

(4) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 178-182.

(5) في اللهجات العربية: 221.

المهموسة))[1]، وتتحوّل الأصوات المفخمة إلى نظائرها المرقّقة؛ فالكلمة التي ((ينطق بها بين البدو مشتملة على صوت تفخيم، ينطق بها في نفس الوقت بين الحضر مشتملة على نظيره المرقق))[2].

وكذلك لا يُعدم حضور للقرابة الصوتية في ما يُبدل نتيجة القياس الخطأ، أو بسبب عيب نطقي أو تطوّر في جهاز النطق؛ إذ إنّ ((ما نُسميه بالقياس الخاطئ هو في الحقيقة عملية نطقية تهدف، في غالب صورها، إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطّراداً و انسجاماً))[3]، فلا بدّ، إذن، من أنّ يُقاس ((على مشابه للمقيس في بنيته، أو في أصواته))[4]. والذي يُعاني من عيب نطقي يمنعه من نطق بعض الأصوات - يعمد، في الغالب، إلى إبدال ذلك الصوت بمقاربه[5]؛ ويتّضح ذلك في نطق بعض الأطفال أو من يُعانون من خلل في ترتيب أسنانهم؛ إذ نسمعهم يقولون، مثلاً: (سمس) في (شمس) و (ولق) في (ورق) و (تان) في (كان) و(ولاثيما) في (ولاسيما) و (ددي) في (جدي)[6]، والعلاقة الصوتية واضحة، هنا، لا تحتاج إلى عناء في الكشف عنها[7].

---

(1) المصدر نفسه، وينظر: 106-109 من المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه: 128.

(3) من أسرار اللغة: 43.

(4) توجيه القراءات القرآنية: 341، وينظر: من أسرار اللغة: 40-45، وفي اللهجات العربية: 232-233.

(5) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 341.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 217-219.

(7) يمكن الاستعانة بمبحثي مخارج الأصوات وصفاتها، من هذا الكتاب، لتبيّن العلاقة بين الحرفين المتبادلين في كلّ من الأمثلة.

ويشار، هنا، إلى أنّنا نقصد بتطوّر جهاز النطق مراحلَ النمو التي تمرّ بها أعضاء النطق منذ الأشهر الأُولى بعد الولادة وصولاً إلى اكتمال النضج في أعضاء جهاز النطق، ولا نتصوّر أنّ أعضاء النطق تختلف من جيل إلى جيل ((إنْ لم يكن في بنيتها فعلى الأقل في استعداداتها))[1]؛ لأنّ هذه النظرية تفتقر إلى ما يُؤكّدها؛ إذ ((لم يستطع أحد من علماء التشريح البرهنة عليها، بل لقد برهن معظمهم على أنّ أعضاء النطق عند الإنسان تتّحد في جميع تفاصيلها من وجهة نظر علم التشريح))[2].

ولعلّ من ما يَزيد فكرة تقييد الإبدال في المتقارب من الأصوات – ما أثبتته إحصاءات بعض المحدثين؛ إذ وجدوا أن ما نُسِبَ إلى الإبدال وليس ثمّة علاقة بين الصوتين المتبادلين فيه هو أقلّ بكثير من ما توافرت فيه علاقة بين المتبادلين[3]. ووجدوا، أيضاً، أنّ التبادل ((يكون أكثر ما يكون حين يشتدّ التقارب بين الصوتين))[4].

إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنْ نحكم قطعاً بنفي حصول الإبدال في ما تباعد من الأصوات، ولا سيّما إذا علمنا أن القوانين اللغوية، ولا سيّما الصوتية منها، ليس لها من الحتمية ما تتّصف به القوانين الطبيعية، بل هي خُلاصات مُركّزة

(1) نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، د. علي عبد الواحد وافي (القاهرة 1971): 152. وهذا ما سُمّي بقانون روسلوا، ينظر تفصيلاً لذلك: المصدر نفسه: 152–154.

(2) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 232، وينظر مناقشة لهذه النظرية: المصدر نفسه: 231–233.

(3) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 292، ودراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح (ط7، بيروت 1978): 219، وتوجيه القراءات القرآنية: 342.

(4) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 292.

لأغلبية الحالات في الظاهرة اللغوية المعينة، وربّما نجا بعض أفراد تلك الظـاهرة، لسبب أو لآخر، من تأثير اتّجاه التطوّر الغالب نفسه[1].

وربّما، حدثت لبعض الأصوات، تغييرات متعاقبـة، علـى امتـداد الـزمن، أسهمت في خفاء العلاقة الصوتية بين الصوتين المتبادلين[2]، كإبدال القاف همـزة في بعض اللهجات المصرية؛ فالظاهر أنّه لا علاقة بين المتبادلين، هنـا[3]، ولـذلك يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ مثل هذا الإبدال كان نتيجة لتطوّرات متتابعـة مـرّ بها صوت القاف؛ تبـدأ ((بانتقـال القـاف مـن مخرجهـا وتعمّقهـا بـين أصـوات الحلق))[4]، ثُمَّ حدث أن ((استُبدل بها الهمزة الـتي هـي أقـرب أصـوات الحلـق شبهاً بالقاف من حيث الشدّة؛ لأنّ جميع أصوات الحلق ما عـدا الهمـزة أصـوات رخوة))[5].

ويُمكــن أنْ يُــضاف، هنــا، أنّ التطــوّر الأوّل للقــاف لم يكــن بانتقالهــا مـرّة واحـدة لتقـع بـين أصـوات الحلـق؛ إذ إنّ الأوقـع في القبـول أنْ يكـون هـذا التطـوّر قـد مـرّ بمراحـل عـدّة قبـل أنْ تـصل القـاف إلى منطقـة أصـوات الحلـق؛ لأنّ الأرجـح أنْ يكـون ((انتقـال مخرجهـا {في البـدء}[6] قلـيلاً إلى

(1) ينظر: الصوتيات، مالمبرج: 182-184، ودراسـة الـصوت اللغـوي: 318، وص 23-24 من هذا البحث.

(2) ينظر: أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة، عادل أحمـد زيـدان (ط1، بغـداد 1970): 47، والإبدال في لهجة جنوب البصرة: 361.

(3) ينظر: ص 34وص38 من هذا الكتاب.

(4) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 208.

(5) المصدر نفسه.

(6) ما بين المعقوفتين ليس من أصل النص، أضيف لملاءمة السياق.

الوراء))[1]، فليس بعيداً أنْ تكون قد نطقت عند هؤلاء القوم، في المرحلة الأُولى، بما يُشبه الجيم القاهرية ((ولكنها أعمق منها في أقصى الفم وأكثر استعلاءً))[2]، ثمّ كان أنْ انتقل هذا الصوت، لسبب ما، إلى الوراء شيئاً فشيئاً،على امتداد الزمن، حتى استقرّ عند آخر مخارج الحروف، فنطق همزة.

ولعلّ من ما يُؤيّد ذلك ما أثبتته دراسات المحدثين، للّغات اليونانية والسلتية والفرنسية والهندوأوربية - من أنّ التحوّل في بعض الأصوات اللينة، وكذلك الساكنة، لم يتم دفعة واحدة، بل ((لُوحظ أنّ هذا التحوّل يتمّ بالتدريج))[3]؛ إذ يأخذ ((الصوت الأول... {بالدنو}[4] شيئاً فشيئاً من الصوت الأخير حتى {يُستبدل}[5] به في كثير من الكلمات))[6]. ويبدو أنّ هذا التدرج في تحوّل بعض الأصوات ساعد على خفاء القرابة الصوتية بين الصوت المبدل وما أُبدل منه.

غير أنّ معظم المحدثين قد حرصوا على أنْ يُخرجوا من الإبدال كثيراً من الكلمات التي نُسبت إليه، ولا توجد، فيها، علاقة بين الصوتين المتبادلين، ورأوا

(1) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 208.

(2) المصدر نفسه: 85، علماً أنّ مخرج الجيم القاهرية أعمق من مخرج القاف قليلاً؛ إذ تتكون عند التقاء أقصى اللسان بأقصى الحنك الأعلى، ينظر: علم اللغة للسعران: 167، ويقارن بمخرج القاف ص 38-39 من هذا البحث

(3) علم اللغة، د. وافي: 282.

(4) في النص: يدنو. غُيرت لملاءمة السياق.

(5) في النص: استبدل. غيرت لملاءمة السياق.

(6) علم اللغة، د. وافي: 283، وينظر تفصيلاً لذلك في: المصدر نفسه: 281– 285.

أنْ تُعزى مثل هذه الكلمات إلى أسباب أخرى، غير الإبدال؛ كالمخالفة[1]، أو التصحيف[2]، أو القياس الخطأ وعيوب النطق[3]، أو التوهّم السمعي وما سُمّي بأخطاء السمع[4].

وينبغي أنْ يُذكّر، هنا، بوجوب اتحاد معنى اللفظتين اتّحاداً كاملاً؛ لأنّ ((اختلافه يدلّ على انعدام الصّلة بينهما، غالباً، وعلى استقلال كلّ منهما بوضعه))[5].

(4)

(1.4)

ولئن كان موقف القدماء بإزاء اشتراط العلاقة، بين الصوتين المتبادلين، واضحاً - ليجدنّ الدارس أنّ موقفهم، من مكان حدوث ذلك الإبدال، لا يكاد يتّضح بسهولة؛ إذ لا يُعدم شيء من الخلط، في نظرتهم إلى مكانيّة حدوث هذه الظاهرة. بل إنّ معظم أقوالهم، في هذا الشأن، يُحيطها بعض الغموض، ولم تخلُ

(1) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 210-212.

(2) ينظر: من أسرار اللغة: 84-85.

(3) ينظر: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل: 152، واللغة والمجتمع، رأي ومنهج، د. محمود السعران (المطبعة الأهلية، بنغازي 1958): 32-34، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 300.

(4) ينظر: الإبدال:1/ 37 (المقدمة)، والتطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان: 109-110.

(5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 269.

من بعض الاضطراب[1]، لدرجة تصعب معها، أحياناً، معرفة موقفهم من بعض الكلمات؛ أهي من الإبدال أو من غيره؟

قال ابن خالويه (ت 370 هـ): ((أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي، قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما بالسين، وقال الآخر بالصاد، فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أما أنا فأقول الزقر بالزاي، قال ابن خالويه: فدلّ على أنّها ثلاث لغات))[2]؟.

ويبدو أنّه من الصعب تحديد موقف ابن خالويه من هذه الكلمات؛ إذ لا نستطيع أنْ نجزم، هنا، بأنّه يشترط وقوع الإبدال في بيئة لغوية واحدة، ومن ثَمَّ أخرج هذه الكلمات، من الإبدال، لأنّها تنتمي إلى لغات مختلفة[3] - فمن الممكن أنْ يقال، هنا، ولو على احتمال ضعيف، إنّ ابن خالويه كان يرى وجوب وقوع الإبدال في لغات مختلفة؛ وقد استدلّ، باختلاف لغات الناطقين، على عدّ هذه الكلمات من باب الإبدال؛ إذ لا يُعطينا نصّه المذكور آنفاً دليلاً قاطعاً على أنّ اختلاف اللغات يُبطل القول بالإبدال. وكذلك لا نستطيع أنْ نقطع بأنّه ((استدلّ على أنّ مثل هذه الصور الثلاث من اختلاف اللهجات))[4]، اللّهم إلاّ إذا افترضنا أنّه ((عرف أنّ الأعراب الثلاثة ينتمون إلى بيئات مختلفة))[5]، غير أنّه افتراض به حاجة إلى ما يُؤيّده.

---

(1) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 293-303، وتوجيه القراءات القرآنية: 338.

(2) المزهر: 1/ 475، وينظر: من أسرار اللغة: 73، والاشتقاق، د. فؤاد: 342.

(3) ينظر: من أسرار اللغة: 73.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

ولعلّه، أيضاً، كابن السّكيت عندما قال: ((حضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما: إنفحة، وقال الآخر: منِفحة، ثمّ افترقا على أنْ يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتّفق جماعة على قول ذا، وجماعة على قول ذا، وهما لغتان))[1]. وواضح أنّ كلا الأعرابيين من بني كلاب، وأنّ المسؤولين من بني كلاب أيضاً[2]، ومع ذلك نرى ابن السكّيت يحكم على نطقهما بأنّه ((لغتان))؟.

ويبدو أنّ معنى قوله هذا لا يخرج عن أحد أمرين: أحدهما: أنْ نفترض أنّ ((بني كلاب هؤلاء يُمثّلون قبيلة كبيرة ضمّت في أنحائها لغات متعدّدة))[3]. والآخر: أنّ مصطلح ((اللغة)) هنا مُرادف لمصطلح ((الإبدال))؛ فربّما كان يرى وقوع الإبدال في بيئة لغوية واحدة - كبني كلاب مثلاً - ومن ثَمَّ كان يُطلق على كلّ من اللفظين المتفقّين معنى والمختلفين في حرف واحد - اسم ((لغة)) فيكون أحدهما لغة في صاحبه[4]. وفي الواقع أنّنا لا نستطيع أنْ نجزم، هنا، بأحد هذين الأمرين؛ لأنّ كلاًّ منهما به حاجة إلى ما يُرجّحه على صاحبه، أو لأنّ النصّ قد يُوهم بهما على حدٍّ سواء.

ولئن أوقع النصّان المذكوران آنفاً، في احتمال القول بأحد الأمرين - إمّا القول بوقوع الإبدال في بيئة لغوية واحدة، أو القول بوقوعه في بيئتين مختلفتين -

(1) المزهر: 1/ 475، وينظر: الإبدال: 1/ 13 (المقدمة)، والتطور اللغوي التاريخي للسامرائي: 113.

(2) ينظر: من أسرار اللغة: 72.

(3) توجيه القراءات القرآنية: 338.

(4) يقارن بـ: من أسرار اللغة: 72.

لنجدنّ من أقوالهم ما يوهم بالقول بحدوثهما معاً؛ أي جواز وقوع الإبدال في بيئة واحدة وفي بيئتين مختلفتين أيضاً. من ذلك ما نقله السيوطي (ت 911 هـ)، قال: ((قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم واسمها عُثيمة: هل تُبدل العرب من الجيم ياءً في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم، ثم أنشدتني:

إذا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ ولا جَنىً   فأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شِيَرَاتِ))[1]

ولا ندري هل أراد ((أبو حاتم بقوله (تُبدل العرب.... الخ) عموم العرب؟ أم أنّه يُشير إلى قبيلة بعينها، أو عدد من القبائل؟ وهل هو يُفرِّق، فعلاً، هنا، بين ما هو بدل وما هو لغة؟ وما المعيار في ذلك))[2]؟.

والواقع أنّ المتأمّل في ما سبق من أقوالهم لا يجد ثمّة معياراً محدّداً يستطيع أنْ يفصل، به، بين ما هو من بيئة لغوية واحدة، وما هو من بيئتين لغويتين مختلفتين[3]. على أنّه من الممكن أنْ يقال، هنا، إنّ أبا حاتم أراد أنْ يسأل عن ما إذا كان بعض العرب يُبدل هذا الحرف أم لا[4]. غير أنّ هذا - على افتراض صحّته - لا يُزيل الإشكال الذي يُوقع فيه النصّ؛ لأنّ أبا حاتم لم يُحدّد أنّ هذا التبادل لغة قائمة برأسها؟ أو أنّه يُنسب إلى باب الإبدال؟ أو أنّ الأمرين فيه جائزان؟

---

(1) المزهر: 1/ 475، وينظر: من أسرار اللغة: 72، وتوجيه القراءات القرآنية: 339.

(2) توجيه القراءات القرآنية: 339.

(3) ينظر: الاشتقاق، د. فؤاد: 343-344، وتوجيه القراءات القرآنية: 338.

(4) وكثيراً ما كانوا يُطلقون اسم العرب بصيغة الجمع ويريدون بعضهم، من ذلك مثلاً قول سيبويه: ((وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها...)): الكتاب: 4/ 478 وقول الفرّاء: ((والعرب تقول: صلقوكم)): معاني القرآن: 2/ 339. وواضح أنّهما لا يريدان عموم العرب.

قال ابن جني: ((فأمّا قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبَنْ عمرو؛ فالنون بدل من اللام. ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل)، وقلّة استعمال (بن)، والحُكم على الأكثر لا على الأقل هذا هو الظاهر من أمره. ولستُ مع هذا أدفع أنْ يكون (بن) لغة قائمة برأسها))[(1)]؟!.

ومهما يكن من أمر فلا يعدم المتأمّل، في أقوالهم، ما يُساعد على توضيح ذلك الغموض الذي أُحيطت به نصوص بعضهم، ويُعين على تبيين موقفهم، في النظر إلى مكانية حدوث الإبدال؛ إذ يبدو أنّهم كانوا في، ذلك، على فريقين:

- **الفريق الأوّل**: كان يُقيّد وقوع الإبدال في بيئة لغوية واحدة؛ فلا يعدّ اللفظين المختلفين في حرف واحد – من الإبدال إلاّ إذا وقعا معاً في بيئة لغوية واحدة. أمّا إذا وقعا في لغتين فيجب، عندهم، أنْ يُخرجا من باب الإبدال؛ لأنّهما حينئذٍ مجرّد لغات في لفظ واحد. ومن أبرز أصحاب هذا الفريق ابنُ جني، قال: ((قال الفرّاء: قريش تقول: كَشَطْتُ، وقيس وتميم تقول: قَشطتُ بالقاف، وليست القاف، في هذا، بدلاً من الكاف لأنّهما لغتان لأقوام مختلفين))[(2)]. وقال البطليوسي (ت521 هـ): ((ليس الألف في الأرقان ونحوه مبدلة من الياء، ولكنّهما لغتان؛ وممّا يدلّ على أنّ هذه الأحرف لغات، ما رواه الّلحياني قال: قلت لأعرابي: أتقول مثل حَنَك الغراب، أو مثل حَلَكِه؟ فقال: لا أقول مثل حلكه، حكاه القالي))[(3)]. فواضح أنّه ((يُقسّم الكلمات التي من هذا النوع على

(1) الخصائص: 2/ 84، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 338.

(2) الخصائص: 1/ 374، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 93.

(3) المزهر: 1/ 474-475، وينظر: الاشتقاق، د. فؤاد: 342-343.

قسمين؛ قسم مرجعه إلى الإبدال وهو الذي سُمِعَ في البيئة الواحدة، أو في نصوص الأدب القديمة، وآخر مرجع اختلاف الصورة فيه اللهجات العربية المتباينة))[1].

- **الفريق الآخر**: كان يرى وجوب وقوع الإبدال في بيئتين مختلفتين، ويُؤكّد عدم جواز وقوعه في بيئة واحدة. ويبدو أنّ أبرز أصحاب هذا الفريق هو أبو الطيّب اللغوي؛ قال: ((ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلاّ في حرف واحد. والدليل على ذلك أنّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرّة، وبالسين أُخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المُصدّرة عيناً، كقولهم في أنْ: عن، لا يشترك العرب في شيء من ذلك، إنّما يقول هذا قوم وذلك آخرون))[2].

غير أنّ هذه الملاحظة المتقدّمة من أبي الطيّب اللغوي لم تُستثمر جيداً في تطبيقات كثير من النحويين، وربّما كان الدكتور إبراهيم أنيس مُحقّاً عندما ذهب إلى ((أنّ رأي البطليوسي كان هو الشائع بين الكثرة من العلماء، فنراهم يعدّون بعض الكلمات من الإبدال والبعض الآخر من اللهجات))[3].

وأُريد أنْ أخلُصَ، من هذا العرض، إلى معرفة موقف الجاربردي، من

---

(1) من أسرار اللغة: 72-73.

(2) المزهر: 1/ 460، وينظر: من أسرار اللغة: 74، والتطوّر اللغوي التأريخي للسامرائي: 112.

(3) من أسرار اللغة: 73.

هذين المذهبين؛ والواقع أنّ الرجل لم يُصرّح برأيه، في هذه المسألة؛ تصريح ابن جني، أو أبي الطيب اللغوي، إلاّ أنّ المتأمّل في كلامه يستطيع أنْ يقبض على تصوّر الرجل، لهذه القضية، من ما قدمه من توجيهات للكلمات التي حدث فيها الإبدال. قال: ((وإبدال الياء من { أحد }[1] حرفي التضعيف في أمليْتُ الكتاب..... والأصل امْلَلْتُهُ... وذهب بعضهم إلى أنّهما لغتان؛ لأنّ تصرّفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أَولى من العكس))[2]. وقال: ((أبدلوا الواو من الياء في جباوة من جبيتُ الخراج جباية، وقيل... في جباوة وجباية لغتان))[3]. وقال: ((قالوا لعنَّ، والأصل لعلَّ؛ لكثرة استعماله، ثم أبدلوا اللام نوناً، لتقاربهما في المخرج..... وقيل إنّهما لغتان؛ لقلّة التصرّف في الحروف))[4].

وقد يحكم الناظر، في هذه النصوص، من الوهلة الأُولى؛ بأنّ الجاربردي متابع لأصحاب الفريق الأوّل الذين رأوا وجوب وقوع الإبدال في بيئة لغوية واحدة، ومن ثَمَّ أخرجوا، من الإبدال، ما كان نتيجة لاختلاف اللغات. يُغري بذلك قوله، بُعيد توجيه الإبدال: ((وقيل إنّها لغتان))، أو ((وذهب بعضهم الى أنّهما لغتان)).

لكنّ نظرة متأنّية، في كلامه، تدعو إلى الرجوع عن مثل هذا الحكم؛ إذ لو كان الرجل ممّن يُوجب وقوع الإبدال في لغة واحدة - لَمَا عَمَدَ، أساساً، إلى

(1) في النص: إحدى. وهو خطأ.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 317-318.

(3) المصدر نفسه: 1/ 319.

(4) المصدر نفسه: 1/ 321.

توجيه هذا التبادل بين الحروف، ولَمَا أسماه إبدالاً. بل لأخرج تلك الكلمات من باب الإبدال، ولقال كما قال ابن جني، من قبل، في توجيه (قَشطتُ) و (كَشطتُ)؛ قال: ((وليست القاف، في هذا، بدلاً من الكاف لأنّهما لغتان لأقوام مختلفين))[1]. أو كما قال البطليوسي: ((ليس الألف في الأرقان ونحوه مبدلة من الياء، ولكنّهما لغتان))[2].

ويبدو أنّ توجيهه لتبادل الحروف، في هذه الكلمات، دليل على عدم إخراجه لها من باب الإبدال، ولذا يُمكن أنْ نقول إنّه متابع لأصحاب الفريق الثاني. يُشجّع على ذلك أمور عدّة منها؛ تقديمه لنسبة تلك الكلمات إلى الإبدال، واهتمامه ببيان سبب حدوث ذلك الإبدال. وكذلك حرصه، في توجهاته كلّها، على نسبة الرأي الآخر - أعني القول بإخراج هذه الكلمات من الإبدال - إلى غيره، كأنْ يقول، بعد الإدلاء برأيه: ((..... وذهب بعضهم إلى أنّهما لغتان)) أو ((وقيل إنّهما لغتان))[3]؛ فيظهر أنّه أراد، بهذه النسبة، أنْ يُؤكّد عدم قبوله بهذا الرأي، أو عدم اعتناقه له. ولا يُعدم تصريح منه برفض ما قيل من إخراج تلك الكلمات من باب الإبدال؛ قال: ((أبدلوا الواو من الياء في جباوة من جبيت الخراج جباية، وقيل.. في جباوة وجباية لغتان، هكذا ذكروه، وهو ضعيف؛ لأنّه لا يلزم من استعمالهما كونُهما أصلين، لجواز معرفة الإبدال فية بقلّة الاستعمال))[4].

(1) الخصائص: 1/ 374، وينظر: ص 125 من هذا الكتاب.

(2) المزهر: 1/ 474-475، وينظر: ص125 من هذا الكتاب.

(3) ينظر: ص 126 من هذا الكتاب.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 319.

وينبغي ألاّ يُفهمَ، من أقواله المذكورة آنفاً، أنّه لم يُرد إلاّ الاعتراض على مَن ذهب إلى أنّ هذه الكلمات سُمعت في لغتين مختلفتين، ليُبيّن أنّهما في لغة واحدة، وعندها يكون ممّن يرون وقوع الإبدال في بيئة لغوية واحدة – لسبب هو أنّ الجابردي نفسه قد نسب بعض الكلمات إلى لغة معينة من دون اللغات الأخرى، فلو كان من أصحاب الفريق الأوّل لعدّ مثل هذه الكلمات من اختلاف اللهجات. غير أنّنا نجده يُصرّح بأنّها من الإبدال، بل يذهب إلى تسويغ حدوث الإبدال فيها؛ قال في إبدال الهمزة هاءً في نحو قولهم (هِنْ فعلتَ فعلتُ) يريدون (إنْ فعلتَ فعلتُ): ((وهي في لغة طي... وإنّما أبدلوا الهمزة هاءً في هذه الصّور؛ لأنّ الهمزة حرف شديد مستثقل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان))[1] . ومثله قوله: ((إبدال التاء من الصاد في لصت... في لغة طي وهم الذين يقولون للطسّ طست))[2].

وربّما يقال، هنا: ما الداعي، إذنْ، إلى أنْ يَذكر رأياً مناقضاً لما يعتنقه؟ أولِمَ لَمْ يقتصر على ذكر رأيه؟

وفي الحقّ أنَّ الرجل شارح، وعادة الشروح أنْ تكون مظنّة لطرح الآراء، والمسائل الخلافية، والمذاهب النحوية المتباينة، في القضيّة الواحدة. أي إنّه، هنا، ذكر رأيا ليس غير[3].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 322.

(2) المصدر نفسه: 1/ 321.

(3) ينظر: مناهج التأليف النحوي: 404 – 409، و ص 13 من هذا الكتاب.

(2.4)

ولم يسلم المحدثون من ذلك الانقسام الذي رأيناه عند متقدّميهم؛ إذ إنّ المتتبّع لآرائهم يجد أنّ موقفهم، في هذه المسألة، هو امتداد لموقف القدماء، فمنهم مَن رأى لزوم وقوع الإبدال في البيئة اللغوية الواحدة، ومن ثمَّ لم يعدّوا ما سُمِعَ في قبيلتين مختلفتين من الإبدال. قال التنّوخي: ((إنّ تباعد المخارج، واختلاف البيئة والقبيلة، أو اختلاف المعنى بين الكلمتين المتشابهتين، كلّ ذلك من موانع الإبدال))[1]. وقد تابعه في ذلك بعض المحدثين[2]. ولا يخفى أنّهم متابعون، في ذلك، لابن جني وابن البطليوسي[3].

ويقف في مُقابل هؤلاء فريق آخر، يُمثّل أكثر المحدثين، يرى أنّه من غير الممكن أنْ تجتمع كلمتان متّفقتان في المعنى ومختلفتان في حرف واحد – في بيئة لغوية واحدة، أو عند قبيلة واحدة، في حقبة زمنية واحدة. وما أمثال هذه الكلمات، في نظر هؤلاء، إلاّ اختلافات لهجية في نطق الكلمات، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((ومن السهل الحكم على أنّ مثل هذه الكلمات المختلفة البنية تنتمي إلى لهجات متعدّدة، وقد تنتمي بعضها إلى لهجة واحدة ولكن في جيلين مختلفين من أبناء هذه اللهجة))[4]. وما أشبه هذا بما صرّح به أبو الطيب اللغوي، من قبل؛ قال: ((إنّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير

(1) الإبدال: 1/ 123 (المقدمة).

(2) ينظر: الاشتقاق، د. فؤاد: 344.

(3) ينظر: ص 124-125 من هذا الكتاب.

(4) في اللهجات العربية: 165.

مهموزة، ولا بالصاد مرّة وبالسين أخرى... لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنّما يقول هذا قوم وذلك آخرون))[1].

لذا يُؤثِر أصحاب هذا الفريق ((أنْ تنسب لكلّ لهجة صفات خاصّة بها، وليس من المُرجّح أنْ يجتمع في اللهجة الواحدة صفتان مختلفتان في أمر واحد))[2].

ويبدو أنّ هذا الرأي أوقع في القبول من سابقه؛ إذ لا يُتصوّر أنْ تجتمع صورتان نطقيتان متخالفتان لصوت واحد، على لسان واحد، وفي حقبة زمنية واحدة؛ لأنّ ((اللغة فطرة وبداهة فالذي يقول (مدحه) لا يُمكن أنْ ينسرح لسانه فيقول (مدهه)، والعكس صحيح أيضاً))[3].

ومن الإنصاف أنْ يُقرّر، بعد هذا العرض، أنّ الجاربردي كان من الذين سبقوا إلى تصوّر هذا المعنى، وأقام عليه توجيهاته لأمثلة هذه الظاهرة، كما تبيّن في ما سبق، ومن ثَمَّ كان موافقاً لما عليه جمهور المحدثين.

(5)

وبعد أنْ بُيّنَ تصوّر الرجل لهذه الظاهرة، لابدّ من وقفة يُعرض فيها لاختبار بعض توجهاته لأمثلة هذه الظاهرة، لنتأكّد من حقيقة ذلك التقارب الذي بين الأصوات المتبادلة، فيها، ولنتبيّن مدى التزام الجاربردي بتوضيح تلك

(1) المزهر: 1/ 460، و ينظر النص تاماً ص 125 من هذا الكتاب.

(2) في اللهجات العربية: 164، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 340.

(3) التطور اللغوي التاريخي للسامرائي: 112.

العلاقة الصوتية بين المتبادلين. وقد وجدتُ أنّ الأمثلة التي وجّهها الجاربردي تقع في نوعين:

- النوع الأوّل: يتّصل بما حدث فيه الإبدال طلباً للتقريب بين صوتين متجاورين في تشكيل معين، ويتنازع هذا النوع قسمان: أوّلهما: يتعلّق بالإبدال في صيغة (افتعل). والآخر: يتمثّل في إبدال السين صاداً في بعض التشكيلات الصوتية.
- النوع الآخر: تُعْرَضُ فيه بعض الأمثلة التي لم يقتصر إبدال الصوت فيها على وقوعه في تشكيل صوتيّ معين. أي إنّ حدوث الإبدال، في هذه الأمثلة، لم يكن مُقيّداً بسياق صوتيّ مخصوص، وإنّما حدث في تشكيلات متباينة لتحقيق نوع من التخفيف في النطق.

وفي الحقّ أنّ الجاربردي كان دقيقاً في تعبيره عن هذين النوعين؛ قال: ((اعلم أنّ الإبدال إمّا للتخفيف، أو لِمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات))[1].

(1.5)

أمّا القسم الأوّل من النوع الأوّل؛ فقد قال الجاربردي: ((إذا كان فاءُ افتعل صاداً، أو ضاداً،أو طاءً، أو ظاءً، أُبدل تاؤه { طاءً }[2] لزوماً))[3]. وذكر

(1) شرح الجاربردي: 1/ 316.

(2) في النص:تاء. وهو خطأ مرجعه الناسخ، والدليل على ذلك قول الجاربردي في مكان آخر: ((إذا كان فاء افتعل إحدى الحروف المطبقة تقلب تاؤه طاء)): شرح الجاربردي: 1/ 353.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 324، وينظر: الكتاب: 4/ 239 – 240.

أنّ غاية هذا الإبدال ((نفي التنافي بين الحروف))[1]؛ أي إحداث تجانس بين الأصوات في هذا التشكيل.

وأودُّ، قبل أنْ أعرض تفسيره لحدوث هذا الإبدال، أنْ نُلقي نظرة على توجيهات بعض مَن سبقه من القدماء، لهذا الإبدال، لنرى هل ثمّة ما يُضيفه الجاربردي على توجيهاتهم.

ولعلّ من أبرز مَن فصّلوا في تفسير، هذا الإبدال، ابنَ جني؛ إذ علّل حدوثه بأنّ ((التاء مهموسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مُخفتة، قرّبوها من لفظ الصاد، والضاد، والظاء[2]، بأنْ قلبوها إلى أقرب الحروف منهنّ وهو الطاء؛ لأنّ الطاء أخت التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الاطباق والاستعلاء، وقلبوها مع الطاء طاءً أيضاً، لتوافقها في الجهر والاستعلاء وليكون الصوت متّفقاً))[3]. ونجد التفسير نفسه عند معظم المتقدّمين[4].

وواضح أنّهم يحصرون علّة الإبدال، هنا، بكون التاء صوتاً مهموساً ومنفتحاً سُبِقَ بصوت مجهور أو مُطبق ساكن مُقارب له في المخرج[5]. وهنا يكون

(1) شرح الجاربردي: 1/ 353.

(2) في النص: والطاء (غير معجمة). وهو خطأ. وقد أشار إليه بعض الباحثين، ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 348.

(3) سر الصناعة: 1/ 229.

(4) ينظر: شرح المفصل: 10/ 46-47، والممتع: 1/ 360-361، وشرح الشافية للرضي: 3/ 226.

(5) صوت الطاء من مخرج التاء نفسه، وكل من صوت الصاد والضاد والظاء مقارب لها في المخرج، ينظر: ص 40و 43 و44 من هذا الكتاب.

السؤال مشروعاً عمّا إذا كان ((كلّ حرف مهموس يأتي بعد مطبق ساكن يلزم فيه الإبدال؟))[1].

وقد تنبّه بعض المحدثين إلى أنّ ((واقع اللغة لا يُؤيّد هذا؛ فالفاء مثلاً، مهموسة وقد قالت العرب يظفر، ويطفح، والحاء مهموسة، وقالوا: يصحب ويطحن، وقالوا مع الهاء: يظهر، ويصهر))[2]. ولذا قدّم تفسيراً أكثر تفصيلاً، لهذا الإبدال، فذهب إلى أنّ سبب الإبدال، هنا، لا يقتصر على ((صفة الهمس التي في التاء وحدها، وإنّما بصفة الشدّة التي فيها أيضاً، مع قُرب مخرجها من الحروف التي أُبدلت معها))[3]؛ إذ يبدو أنّ نُطق الأصوات المهموسة الشديدة (الانفجارية) يحتاج إلى طاقة كبيرة؛ لأنّ ((حبس الهواء فيها أشدُّ إحكاماً منه في حالة الانفجارية المجهورة))[4]، ومن ثمَّ يُحمّل اللسان جهداً كبيراً فوق الجهد الذي بذله باستعماله لجهتيه معاً، في أثناء نطق الصوت المطبق[5]، ولا سيّما أنّ صوت الإطباق، هنا، ساكن غير متبوع بحركة (مصوّت) من ما يتطلّب إطالة الوقفة عليه وعدم إراحة اللسان بنطق مصوّت بعده[6]. ولذا كان الإبدال، هنا، محاولة للتخلص من هذا الجهد المضاعف.

وفي الحقّ أنّ هذا التفسير أكثر قبولاً من سابقه؛ لأنّ سابقه يفتقر إلى الاطّراد في الواقع اللغوي؛ إذ تبيّن إمكان مجيء الصوت المهموس بعد مطبق

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 348.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه. وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 325.

(4) علم اللغة للسعران: 164.

(5) ينظر: ص71-72 من هذا الكتاب.

(6) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 349.

ساكن مقارب له في المخرج. في حين يكاد هذا التفسير يكون مطّرداً في الاستخدام اللغوي، فقد وُجِدَ أنّه ((ينطبق على الصوت في صيغة افتعل وفي غيرها، وفي التاء والكاف أيضاً، وهما الصوتان المهموسان الانفجاريان في لغة العرب، فنحن لا نجد بقدر ما بُحثت كلمة سَكَنَ فيها حرفُ الإطباق وبعده في حشوها تاء أو كاف))[1]. ومن ثَمَّ يكون هذا التفسير أدعى إلى الاطمئنان من تفسير بعض المتقدّمين ومَن تابعهم.

ومن الإنصاف أنّ يُقرّر، هنا، أنّ الجاربردي كان أكثر إدراكاً لحقيقة حدوث هذا الإبدال؛ إذ لم يقصر سببه على صفة الهمس التي في التاء وحدها، كما فعل متقدّموه، بل وجدتُهُ يسبق المحدثين إلى تأكيد أنّ لصفة الشدّة فيها أثراً في حدوث الإبدال. ويبدو أنّه يرى أنّ لصفة الشدة الأثر الأكبر في حدوث هذا الإبدال، ولذا نجده يُقدّمها على صفة الهمس، في أثناء توجيهه لهذا الإبدال، ويبدو أنّه قدّمها ليُنبّه على أهمّيتها التي لم يُشر إليها معظم مَن تقدّمه في تفسيرهم لهذا الإبدال[2]. قال: ((إذا كان فاء افتعل {أحد}[3] الحروف المطبقة تُقلب تاؤه طاءً... لأنّ التاء حرف شديد، والصاد و الضاد والظاء المعجمة رخوة، وأيضاً فإنّ التاء حرف مهموس، والضاد المعجمة والظاء والطاء مجهورة؛ فقلبوا تاء الافتعال حرفاً يُوافق التاء في المخرج ويُوافق ما قبله في الصفة، قصداً لنفي التنافي بين الحروف))[4].

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 349.

(2) ينظر: ص 130-131 من هذا الكتاب.

(3) في النص: إحدى. وهو خطأ.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 353.

وثمّة إبدال مطّرد آخر يحدث لتاء (افتعل)؛ قال الجاربردي: ((إذا كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زاياً قُلبت تاؤه دالاً؛ فيقال: ازدجر وأصله ازتجر))[1].

إنّ المُتتبّع لتوجيهات الأقدمين الذين سبقوا الجاربردي، لهذا الإبدال، يجد أنّهم يُسوّغون حدوثه باختلاف التاء عن هذه الحروف الثلاثة في صفة الهمس مع قُرب مخرجها من مخارج هذه الأحرف؛ فهي تُبدل دالاً، في صيغة افتعل وما تصرّف منها، ((إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها، وممّا يُدانيها في المخرج، نحو الذال والزاي))[2].

وربّما كان ابن جني أكثر القوم بياناً لعلّة هذا الإبدال؛ قال: ((لمّا كانت – يعني الزاي – مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر، قَرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبهَ الحروف، من موضعها، بالزاي، وهي الدال))[3]. وبهذا التفسير نفسه علّل إبدالها إذا كانت مسبوقة بحرف الذال[4]، أو الدال[5].

وواضح، من أقوالهم، أنّهم يحصرون سبب الإبدال، هنا، باختلاف التاء عن هذه الحروف بصفة الهمس مع قُرب المخرج بينها وبين هذه الأحرف[6].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 324، وينظر: الكتاب: 4/ 239-240.

(2) المقتضب: 1/ 65، وينظر: التكملة: 566، وشرح المفصل: 10/ 48، وشرح الشافية للرضي: 3/ 227.

(3) سر الصناعة: 1/ 197.

(4) ينظر: المنصف: 546.

(5) ينظر: الخصائص: 2/ 142، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 348.

(6) صوت الدال من مخرج التاء نفسه، ومخرجا الزاي والذال شديدا القرب من مخرج التاء، ينظر: ص 43-44 من هذا الكتاب.

ويبدو أنّ هذا التفسير مقبول لدى المحدثين؛ إذ صرّح بعضهم بأنّ علّة هـذا الإبدال تكمن ((في صفة الهمس وقُرب المخرج))[1] فحسب.

إلاّ أنّ الجاربردي يُطالعنا بوصف أكثر دقّة وتفصيلاً، لعلّة هذا الإبدال؛ إذ لم يقصر سببه على قُرب المخرج بين التاء وهذه الأحـرف الثلاثـة الـتي تـسبقها، وعلى اختلافها عن تلك الأحرف بصفة الهمس، بل رأى أنّ ثمّة سبباً آخر جعل داعي الإبدال، هنا، قويّاً حتى صيّره مُلتزمـاً؛ وهـو شـدّة التنـافر بـين التـاء ومـا يُجاورها من هذه الحروف؛ إذ يكون التباين في صفات المُتجاورين، هنا، في أعلى درجاته وفي أكثر من صفة، مع قُرب المخرج بين هذين المتجاورين، أو اتّحاد هما في المخرج[2]؛ فأمّا ((مُخالفتها - يعني التاء - للذال والزاي؛ فـلأنّ التـاء حـرف شديد وهذان رخوان، والتاء حرف مهموس وهذان مجهوران))[3].

ويبدو أنّ هذا التفسير الذي قدّمه الجاربردي[4] أوقع في القبول من سابقه؛ وذلك لسببين:

- **أولهما**: أنّ قصر سبب الإبدال، هنا، على اختلاف التاء عن هذه الحـروف

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 349، وينظر: الأصوات اللغوية د. إبـراهيم أنيس: 183.

(2) ينظر الهامش رقم (4) .

(3) شرح الجاربردي: 1/ 354.

(4) م أجد من الأقدمين، ممّن اطّلعتُ على توجيهاتهم لهذا الإبدال- من أورد هذا التفسير ما خلا إشارة مقتضبة ذكرها ابن عصفور فسّر فيهـا هـذا الابـدال بـ ((أنّ الـزاي مجهـورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة)): الممتع: 1/ 356، وينظر مثلاً: المقتضب: 1/ 65، والتكملة: 566، وسر الصناعة: 1/ 197، والمنصف: 546، والخصائص: 2/ 142، وشرح المفصل: 10/ 48، وشرح الشافية للرضي: 3/ 227.

بصفة الهمس مع قُرب المخرج بينهما - لا يكاد يطّرد في الواقع اللغوي؛ إذ إنّ ثمّة كلمات صيغتها (افتعل) والفاء فيها صوت مجهور، وعلى الرغم من ذلك لا يحدث فيها الإبدال، مثل: اغتصب وامتنع[1]. بل إنّ الأمر أبعد من ذلك؛ إذ توجد كلمات صيغتها (افتعل) والفاء فيها صوت مجهور، وقريب المخرج من التاء أيضاً، ومع هذا لا يتمّ فيها الإبدال؛ نحو: ارتعد، واجتمع[2].

- والآخر: أنّ الدراسات الحديثة أثبتت أنّه ((إذا التقى مجهور بغير نظيره المهموس[3]، فالغالب في اللغة العربية ألاّ يتمّ التأثير إلاّ حين يختلفان اختلافاً كبيراً في الصفة؛ فحين نصوغ افتعل من الفعل (زاد)... تصبح الكلمة ((ازداد))... وذلك لأنّ الزاي أقصى مراحل الرخاوة في حين أنّ التاء من الأصوات الشديدة، فالبون بينهما كبير، ولذلك تحقّق التأثّر))[4].

ويبدو أنّ الجاربردي كان مُدركاً أنّ تباين المتجاورين المتقاربين في المخرج بصفة واحدة، كالهمس مثلاً - لا يجعل ((البون بينهما كبيراً، ليتحقّق التأثّر))، على حدّ تعبير الدكتور إبراهيم أنيس، ومن ثَمَّ لم يقصر علّة الإبدال، هنا، على

(1) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 183، و ص 52 من هذا الكتاب.

(2) ينظر: ص 39و 42 و52 من هذا البحث، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 273 و275، والأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 253-255، ويقارن: بـ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 349.

(3) نظير الصوت ما كان من مخرجه ومناقضاً له في الصفة، فالدال نقيض التاء؛ لأنّها من مخرجها، وهي مجهورة والتاء مهموسة، وكذلك فإنّ الثاء نظير الذال... الخ.

(4) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 183-184.

اختلاف التاء عن ما قبلها بصفة الهمس، كما فعل جُلُّ مَن تقدّمه، بل رأى أنّ للاختلاف بينهما في صفة الشدّة - دوراً في تحقيق هذا الإبدال (التأثّر).

أمّا إبدال التاء دالاً إذا سُبقت بحرف الدال، في صيغة افتعل، فقد علّله بأنّ ((التاء حرف مهموس، والدال مجهورة، فقُلبت دالاً لكونه موافقاً للتاء في المخرج))[1]؛ أي لأنّهما متناقضان في الصفة ومتجاوران، في هذا التركيب، وهما من مخرج واحد؛ فهما نظيران متجاوران.

وفي الحقّ أنّها التفاتة متقدّمة من الجاربردي؛ إذ أثبتت دراسات المحدثين أنّه ((لا يتجاور، في اللغة العربية، صوت مجهور مع نظيره المهموس؛ فالدال لا تكاد تجاور التاء... فإنْ اقتضت صيغة من الصيغ أنْ يتجاور صوت مجهور مع نظيره المهموس مجاورة مباشرة وَجَبَ أنْ يُقلب أحدهما بحيث يُصبح الصوتان إمّا مهموسين أو مجهورين))[2].

أمّا القسم الثاني من النوع الأوّل فيتمثّل بإبدال السين صاداً في بعض التشكيلات الصوتية؛ إذ تُبدل السين صاداً إذا وقعت بعد واحد من أربعة أحرف هي: الغين، والخاء، والقاف، والطاء[3]، وقد علّل الجاربردي هذا الإبدال بقوله إنّ: ((السين حرف مهموس مستفل فإذا وقعت بعد هذه الحروف المستعلية كرهوا الخروج من المستفل إلى المستعلي فأبدلوا من السين صاداً على سبيل الجواز؛ لأنّ الصاد يُوافق السين في الهمس والصفير ويُوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوت ولا يختلف، ولا فرق بين أن تكون السين ملاصقة

(1) شرح الجاربردي: 1/ 354.

(2) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 183، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 325.

(3) ينظر: الكتاب: 4/ 479 – 480، شرح الجاربردي: 1/ 325.

لهذه الحروف أو بينهما فاصل))[1]؛ نحو: أصبَغَ وأصله أسبَغَ، وصلخ وأصله سلخ، ومس صقر وأصله مس سقر، وصراط وأصله سراط[2].

ولم يخرج الجاربردي، في توجيهه لهذا الابدال، عن ما اجمع عليه المتقدّمون؛ إذ تكاد تكون هذه العلّة من المسلّمات عندهم[3].

ويبدو أنّ هذا السبب الذي ذكره المتقدّمون، لحدوث هذا الإبدال،مقبول لدى المحدثين[4].

وواضح أنّ العلاقة بين المُبدل والمبدل منه، هنا، في أعلى درجاتها؛ إذ كلاهما من مخرج واحد، وكذلك فإنّهما متشابهان في الصفات كلها ما خلا صفة الإطباق التي تُميّز الصاد من السين[5].

غير أنّ ثمّة مُشكلاً مُهمّاً يُثيره حدوث الإبدال، هنا؛ إذ لا يتحقّق فيه شرط التجاور المباشر أو المُلاصقة بين الصوت المُؤثّر (الطاء، أو القاف، أو الخاء، أو الغين) والصوت المُتأثّر (السين)[6]. في حين أنّ ((الشرط الأساسي لتحقّق تأثّر الصوت بما يُجاوره أنْ يكون التقاؤهما مباشراً بحيث لا يفصل بينهما أيّ

(1) شرح الجاربردي: 1/ 325.

(2) ينظر: المصدر نفسه، وسر الصناعة: 1/ 223.

(3) ينظر: الكتاب: 4/ 479 – 480، والحجة للفارسي: 1/ 37– 38، وسر الصناعة: 1/ 223، والممتع: 1/ 410 – 411، وشرح المفصل: 10/ 51– 52، وشرح الشافية للرضي: 3/ 230 – 231، وشرح نقرة كار: 2/ 229، والمناهج الكافية في شرح الشافية: 2/ 229.

(4) ينظر مثلا: في اللهجات العربية: 129– 130، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 293–295، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 130–132.

(5) ينظر: ص 43–44 من هذا الكتاب.

(6) ينظر: توجيهه القراءات القرآنية: 328.

فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة))[1]. وقد تبيّن تحقّق هذا الشرط في القسم الأوّل من أمثلة هذا النوع من الإبدال.

والواقع أنّ الجاربردي، وبعض مَنْ تقدّمه، كانوا مُتنبّهين إلى عدم تحقّق الملاصقة بين الصوتين (المؤثّر والمتأثّر) في مثل هذه الأمثلة؛ إذ يُؤكّد الجاربردي، هنا، أنّه ((لافرق بين أنْ تكون السين مُلاصقة لهذه الحروف أو بينهما فاصل))[2].

ولا يخفى، على الناظر في أمثلة هذا القسم[3]، أنّ الفاصل بين الصوتين قد يكون صوتاً واحداً، أو أكثر من صوت؛ ففي كلمة (سقر) نجد أنّ الفاصل، بين السين والقاف، صوت واحد هو الفتحة القصيرة التي بعد السين. وفي (أَسْبَغَ) فاصلان هما صوت الباء وصوت الفتحة القصيرة بعدهُ، وفي (سراط) ثلاثة أصوات تفصل بين صوتي التأثّر هي: الكسرة القصيرة بعد السين، وصوت الراء، والفتحة الطويلة (الألف) بعده.

ومن ثَمَّ يكون السؤال مشروعاً عن سبب تخلّف شرط المُلاصقة في مثل هذا الإبدال[4]؟ وبعبارة أخرى: هل يعني هذا نقضاً لاشتراط التجاور المباشر (أو المُلاصقة) بين الصوت المؤثّر والصوت المتأثّر؟ أو أنّ ثمّة ما يُسوّغ حدوث الإبدال على الرغم من عدم تحقّق هذا الشرط؟

---

(1) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 183.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 325، وينظر: شرح الشافية للرضي: 3/ 230-231.

(3) ينظر: ص135 من هذا الكتاب.

(4) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 328، ويقارن: بـ الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 183.

وفي الحقّ أنّ سبب الإبدال، هنا، يرتبط بطبيعة الصوت المؤثّر فيه؛ إذ إنّ كلاً من الطاء والقاف والخاء والغين - صوت مُطبق أو مُفخّم[1]. وقد أثبتت الدراسات الصوتية أنّ ((أصوات الإطباق تمدّ نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات))[2]؛ أي إنّها تُؤثّر في كلّ الأصوات المحيطة بها وإنْ لم تكن ملاصقة لها؛ إذ عندما ((يوجد صوت مُفخّم ساكن في مقطع ما فإنّ جميع المقطع يُصبح مُفخّماً))[3]، بل ((ربّما يمتدّ نُفوذ الصوت المفخّم إلى المقاطع المجاورة))[4].

ومن المُفيد أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ قيمة التفخيم ليست متساوية في حروفه كلّها[5]؛ إذ فثمّة تباين في قيمة تفخيم هذه الحروف، ولذا عَمَدَ المحدثون إلى تقسيمها على درجات متفاوتة اعتماداً على قيمة التفخيم فيها، ويُهمّنا من ذلك التقسيم أنّهم وزّعوا هذه الأصوات على درجتين: أولاهما: الأصوات المُفخّمة من الدرجة الأُولى، أو الكاملة التفخيم؛ وهي أصوات الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء)[6]، والأخرى: الأصوات المفخّمة من الدرجة الثانية، أو ذات

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 187. والتفخيم هو أثر سمعي ناشئ عن ارتفاع مؤخر اللسان الى أعلى قليلا في اتجاه الطبق اللين وتحرّكه إلى الخلف قليلا في اتجاه الحائط الخلفي للحلق من ما يُضيّق فراغ الحلق عند نطق الصوت ويكسبه هذه الفخامة. ينظر: المصطلح الصوتي: 145، ودراسة الصوت اللغوي: 279.

(2) دراسة الصوت اللغوي: 329.

(3) التشكيل الصوتي: 50.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 329، وينظر: في أصوات المد العربية: 51-52.

(5) حروفه: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف؛ ينظر: مناهج البحث في اللغة: 187.

(6) ينظر: ص 71 من هذا الكتاب.

التفخيم الجزئي؛ وهي الغين والخاء والقاف[1].

ويُمكن أنْ يُستنتج، من هذا التقسيم، أنّ أصوات التفخيم تنقسم وفقاً لقابليتها على تحقيق حدوث الإبدال، في أمثلة هذا القسم - على قسمين أيضاً؛ إذ إنّ الراجح أنْ تكون الأصوات ذات التفخيم الجزئي أقلَّ قُدرة على تحقيق الإبدال من الأصوات الكاملة التفخيم. ومن ثَمَّ يُرجّح أنْ يكون ((إبدالُ الصاد من السين، في البنيات التي تحتوي على واحد من أصوات الإطباق - أكثرَ منه في البنيات التي تحتوي على واحد من الأصوات ذات التفخيم الجزئي))[2].

ومن الإنصاف أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ الأقدمين كانوا مُتنبّهين إلى ذلك ومُدركين له تمام الإدراك؛ إذ قالوا: ((ومنها - أي الأصوات - المستفلة وهي ضدّ المستعلية؛ والاستعلاء من صفات القوّة، وهي سبعة يجمعها قولك: (قظ خص ضغط) وهي حروف التفخيم، على الصواب، وأعلاها الطاء... وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولاشكّ أنّها أقواها تفخيماً))[3]، ويُهمّنا أن نُشير، هنا، إلى قوله ((ولا شكّ أنّها - يعني حروف الإطباق - أقواها تفخيماً)).

ولا جرم أنّ سيبويه كان دقيقاً في التعبير عن ذلك؛ قال: ((وقالوا: صاطع؛ لأنّها - يعني الطاء - في التّصعّد مثل القاف، وهي أَولى بذا من القاف؛ لقُرب المخرج والإطباق))[4].

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 278، ومناهج البحث في اللغة: 187– 188، وتوجيه القراءات القرآنية: 329.

(2) توجيه القراءات القرآنية: 329– 330.

(3) النشر: 1/ 202203، وينظر: مناهج البحث في اللغة: 188.

(4) الكتاب: 4/ 480.

وواضح أنّه يُشير إلى أنّ الطاء أكثر قوّة، على إحداث الإبدال، هنا، من القاف؛ لأنّها مُطبقة، ومن ثمَّ هي أكثر تفخيماً.

(2.5)

أمّا النوع الآخر من أمثلة الإبدال، فلا يتوقّف حدوث الإبدال فيه على وقوع الصوت المبدل في سياق صوتيّ معيّن أو تشكيل ما. وأكادُ أجزمُ مُطمئنّاً بأنّ العلاقة الصوتية، بين المُبدل والمُبدل منه - موجودة في كلّ الأمثلة التي وجّهها الجاربردي ما خلا قوله بإبدال الهمزة من حروف اللين[1]، ولا يخفى أن هذا يُعَدُّ مُشكلاً في الدرس الصوتيّ القديم عامةً، وسيُوقف عنده في الفصل الثالث من هذا البحث إن شاء الله تعالى. وكذلك فإنّ الرجل كان مُلتزماً، في توجيهه لأمثلة هذا النوع من الإبدال - ببيان تلك العلاقة بين المتبادلين. ولا مندوحة عن عرض بعض تلك الأمثلة لتُرى حقيقة التقارب بين صوتي الإبدال فيها:

1. **إبدال الميم**: قال الجاربردي إنّها تُبدل من الواو واللام والنون والباء؛ فمن الواو نحو فم، ومن اللام نحو أمسهم وأمسلمة، ومن النون نحو عنبر وشنباء، ومن الباء نحو بنات مخر[2].

ويُلاحظ أنّ كلاً من الميم والواو والباء ينتمي إلى مخرج واحد، هو ما بين الشفتين[3]، وأنّ مخرج النون مجاور لمخرج الميم تجاوراً مباشراً؛ إذ يخرج من بين طرف اللسان وفُويق الثنايا[4]. أمّا مخرج اللام فهو مُقارب لمخرج

(1) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 316-326.

(2) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 320.

(3) ينظر: ص45 من هذا الكتاب.

(4) ينظر: ص 42 من هذا الكتاب.

الميم، أيضاً؛ إذ هو أدخل من مخرج النون قليلاً[1]. أمّا من ناحية الصفات فإنّ الميم تشترك مع هذه الأصوات جميعها بصفة الجهر[2]، وكذلك فإنّها تشترك مع هذه الأصوات، ما عدا صوت الباء، في صفة التوسّط بين الشدّة والرخاوة[3]. ومن ثمَّ تكون القرابة بين المُتبادلين، هنا، في أعلى درجاتها. وربّما كان اختلاف صوت الباء عن الميم بصفة الشدّة[4]، سبباً في وصف تبادلها معه بالضعف؛ قال الجاربردي: ((وضعيف إبدالها - يعني الميم - من الباء في بنات مخر))[5]، غير أنّ اشتراكهما في المخرج وصفة الجهر يُمثّل قُرباً مثالياً لتحقّق الإبدال بينهما[6].

2. **إبدال الجيم**: ذكر أنّها تُبدل من الياء في نحو: فُقَيْمِج، وحِجَّتِج؛ وقد علّل حدوث هذا الإبدال بقوله: ((.... لاشتراكهما في المخرج؛ لكونهما من وسط اللسان، واشتراكهما في الجهر))[7].

وفي الحقّ أنّه وصف دقيق جداً؛ إذ كلاهما من مخرج واحد[8]، وكذلك فإنّهما يشتركان في صفة الجهر[9]، ومن ثَمَّ كان الإبدال بينهما في أفضل

(1) ينظر: ص 41 من هذا الكتاب.
(2) ينظر: ص52 من هذا الكتاب.
(3) ينظر: ص 64 من هذا الكتاب.
(4) ينظر: ص 62 من هذا الكتاب.
(5) شرح الجاربردي: 1/ 320.
(6) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 168-169.
(7) شرح الجاربردي: 1/ 324.
(8) ينظر: ص3940 من هذا الكتاب.
(9) ينظر: ص52 من هذا الكتاب.

شروطه بتحقّق القرابة بين صوتي الإبدال مخرجاً وصفة.

3. **إبدال النون**: وهي تُبدل من الواو واللام؛ فمن الواو نحو: صنعاني وبهراني، ومن اللام نحو: لعنَّ[1].

وقد اتّضح، في ما سبق، أنّ مخرج النون مجاورٌ لمخرج الواو مجاورةً مباشرةً، وكذلك فهما يشتركان في مُعظم الصفات كالجهر والتوسّط بين الشدّة والرخاوة[2]. أمّا مخرج اللام فهو مُجاور لمخرج النون مجاورةً مباشرةً أيضاً؛ إذ هو أدخل من مخرج النون قليلاً[3]. وكذلك يشترك صوت اللام مع النون في صفتي الجهر والتوسّط بين الشدّة والرخاوة[4].

ومن المُفيد أنْ يُورد، هنا، قول الجاربردي في توجيه هذا الإبدال؛ قال: ((إبدال النون من الواو في صنعاني وبهراني.... كأنّهم قالوا صنعاوي وبهراوي، كصحراوي، ثُمّ أبدلوا من الواو نوناً. وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، والأوّل هو الأصح؛ لأنّه لا مقارنة بين الهمزة والنون؛ لأنّ النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق، وأمّا النون والواو فمتقاربان. وقالوا. لعنَّ ،الأصل لعلَّ، لكثرة استعماله، ثم أبدلوا اللام نوناً لتقاربهما في المخرج))[5].

ولعلّ في هذا النصّ ما يُغني في بيان اعتقاد الرجل بوجوب التقارب بين صوتي الإبدال، والتزامه بتلمّس ذلك التقارب، وردِّ ما نُسِبَ إلى الإبدال وليس ثمّة علاقة تربط بين الصوتين المُتبادلين فيه.

---

(1) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 320-321.

(2) ينظر: ص 52 و ص 64 من هذا الكتاب.

(3) ينظر: ص 41 من هذا الكتاب.

(4) ينظر: ص 52 و64 من هذا الكتاب.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 320-321.

المبحث الثاني
الإعلال

(1)

لئن وُجِدَ شيء من التباين في نظرة القدماء إلى عدّ بعض الحروف من حروف البدل المطّرد في اللغة[1] - ليجدنّ الدارس إجماعاً لديهم، على عدٍّ بعض حروف العربية حروفاً دائمة الإبدال، أو مطّردة التغيير؛ إذ رأوا أنّها لا تكاد تستقرّ على حال بتغيّر صيغ الكلمة التي تحتويها، ووجدوا أنّها تتبادل في ما بينها في سياقات معينة اجتهدوا في تتبّعها ووضع قواعد خاصّة بها تُعين على تبيّن مواضع التغيير القياسي في هذه الحروف.

ويبدو أنّ قياسيّة التغيير، في هذه الحروف، جعلتهم يُفردونها في بحث مستقلّ يعرضون فيه لدراسة ما يعتريها من تغييرات مطّردة؛ وقد اتّفقوا على تسمية هذه الحروف بحروف العلّة؛ ليُشبّهوها بالشخص ((العليل المُنحرف المزاج المتغيّر حالاً بحال))[2]. ولذا اصطلحوا على الباب المُخصّص لدراستها بـ (باب الإعلال)؛ وقد عُرِّفَ الإعلال بأنّه: ((تغيير حرف العلّة))[3]؛ أي إنّ ((لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختصّ بتغيير حرف العلّة))[4].

---

(1) ينظر: ص 102 من هذا البحث.

(2) شرح الشافية للرضي: 3/ 68، وينظر: شرح نقرة كار: 2/ 186، المصطلح الصوتي: 251.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 267.

(4) شرح الشافية، للرضي: 3/ 66، وشرح المفصل: 10/ 54، وينظر: الممتع: 2/ 425، وشرح نقرةكار: 2/ 185، وشرح منظومة الشافية: 2/ 320.

ويظهر أنّ بعضهم كـان يـرى أنّ مـصطلح الابـدال يُمكـن إطلاقـه علـى مواضع التغيير التي تحدث في حروف العلّة؛ لأن الإبدال أعمّ؛ إذ هو مُطلق جعل حرف مكان حرف غيره[1]. إلاّ أنّ هذا الرأي – وإنْ كان صـحيحاً في مُجملـه – لا يُحدّد الفارق الدقيق بين هذه الحروف وغيرها مـن حـروف العربيـة؛ إذ إنّهـا تمتاز بصفات صوتية معينة ووظائف لغوية خاصّـة جعلتهـا جـديرة بـأنْ يُفردهـا القدماء، ومنهم الجاربردي، بباب مستقلّ. ولقد تابع المحدثون متقـدّميهم في هـذا المذهب[2]، بل ذهبوا أبعد من ذلك؛ إذ عدّوا هذه الأصوات قـسماً قائمـاً بذاتـه أطلقوا عليـه مـصطلح مُـصوّتات (Vowels) وهـو عنـدهم قـسيم الأصـوات الصحيحة (consonants)[3].

وقد ذكر الجاربردي أنّ حروف العلّة ثلاثة هي الألف والواو والياء؛ قـال: ((وسُمّيت الألف والواو والياء حروف الإعلال لِمَـا وقـع فيهـا مـن التغـييرات المطّردة))[4].

---

(1) ينظر: ص100 من هذا الكتاب.

(2) ينظر مثلا: المنهج الصوتي للبنية العربية: 167، والصرف الوافي: 257، وتيـسير الإعـلال والإبدال، عبد العليم إبراهيم (مط: الفجالـة الجديـدة- القـاهرة): 5، والمرجـع في علـم الصرف، د. سميح أبو مغلـي (دار الكرمـل للنـشر، عمـان- الأردن، ط1 1987): 74، والمدخل الى علم الـصرف، أ. محمـد منـال عبـد اللطيـف (دار الميـسرة للنـشر، عمـان- الأردن، ط1 2000): 128-130.

(3) ينظر مثلاً: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 26، ودراسة الصوت اللغوي: 113.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 268، وشرح المفـصل: 10/ 54، وينظـر: الممتـع: 2/ 425، وشـرح الشافية للرضي: 3/ 66-67، وشرح
نقرة كار: 2/ 185، وشرح منظومة الشافية: 2/ 320.

والظاهر أنّ بعض القدماء كان يعدّ الهمزة تابعة لحروف العلّة [1]؛ لا لأنّها تشبه هذه الحروف من الناحية الصوتية[2]، بل لكثرة ما تتعرّض إليه الهمزة من تغيير بتسهيلها إلى واحد من حروف العلّة، وهو ما يُسمّى بتخفيف الهمزة [3].

غير أنّ معظم النحويين، ومنهم الجاربردي، أخرجوا الهمزة من بين حروف الإعلال على الرّغم من ما تتعرّض له من تغيير بالتخفيف. ويبدو أنّهم كانوا مُتنبّهين إلى عدم بُلوغها شأو حروف العلّة في التغيير؛ فقد ذكر الجاربردي أنّ الهمزة ((لم يجرِ فيها ما أُجرِي في حروف العلّة من الاطّراد اللازم في كثير من الأبواب))[4].

ويبدو أنّ اطّراد ظاهرة التبادل بين حروف العلّة لم يقتصر على اللغة العربية وحدها؛ بل تُؤكّد دراسات المحدثين ((أنّ تناوب أصوات اللين لم تكد تخلو منه لغة من اللغات الإنسانية))[5].

وقد أجمع القدماء على أنّ هذا التبادل إنّما يحدث ((للتخفيف))[6] من

(1) الى هذا ذهب بعض المحدثين أيضاً، ينظر: التصريف العربي للطيب البكوّش: 107، والصرف الوافي: 257، ودراسات في علم الصرف: 88، وتيسير الإعلال والإبدال: 5.

(2) ينظر: ص 3334 من هذا الكتاب.

(3) ينظر: حاشية ابن جماعة: 1/ 306، وشرح منظومة الشافية: 2/ 320، وشذا العرف: 109، ودراسات في علم الصرف: 90، والتفكير الصوتي عند الخليل: 89.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 268، وينظر: شرح المفصل: 10/ 54، والممتع: 2/ 425، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 66-67، وشرح نقرة كار: 2/ 185.

(5) علم اللغة، د. وافي: 281.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 267، وينظر مثلا: سر الصناعة: 2/ 234 و 308-309 و365، وشرح المفصل: 10/ 55، والممتع: 2/ 427،، وشرح الشافية للرضي: 3/ 67.

ثقل نطقي ناتج عن تتابع صوتيّ يُشكِّل عُسراً على أعضاء النطق؛ كتوالي صوتين مُتنافرين من أصوات العلّة، أو صوتين شديدي التماثل من هذه الأصوات؛ إذ إنّ ((التماثل أثقل من التنافر؛ لأنّ التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركيّة))[1] – فيُعمد الى إزالة ذلك الثقل وإحداث التجانس والانسجام بين الأصوات؛ ليسهُل النُطق بها[2].

وكانوا يشبهون هذا التغيير بما يحدث في ظاهرة الإدغام؛ قال شيخهم سيبويه: ((هذا باب ما تُقلب فيه الواو ياءً.... فمن ذلك قولهم: الميزان، والميعاد؛ وإنّما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء.... وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة..... فكان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم، كما أنّ رفعَ اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام، وكما إنّهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفُّ عليهم))[3].

ولم يخرج المحدثون، في تحديد غرض الإعلال، عن ما قاله متقدّموهم؛ إذ أثبتت دراساتهم أنّ الاعلال يرجع ((الى سبب رئيس هو ثقل النطق بالواو والياء إذا تُبِعا بحركة من جنسهما.... أو بعيدة عنهما))[4]؛ ومن ثَمَّ هو عدول عن تتابع صوتيّ مكروه ((تخلّصاً من الصعوبة، ونزوعاً إلى الإنسجام))[5].

بيد أنّ ثمّة مُشكِلاً مُهمّاً يبرز في علاج الأقدمين، ومنهم الجاربردي، لظاهرة الإعلال – هو خلطهم بين نوعين من الأصوات؛ إذ إنّ في اللغة العربية

---

(1) التصريف العربي، الطيب البكوش: 59، وينظر: 188 من المصدر نفسه.

(2) وسيتّضح، في أثناء البحث، كيفية إزالة ذلك الثقل.

(3) الكتاب: 4/ 335، وينظر: 4/ 365 من المصدر نفسه، وص83 من هذا الكتاب.

(4) التصريف العربي، الطيب البكوش: 58، وينظر: العربية الفصحى: 46.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 189، وينظر: 84 و198 من المصدر نفسه، ودروس في علم أصوات العربية: 169، وأبحاث في أصوات العربية: 46.

قيمتين صوتيتين يرمز لهما برمز كتابيّ واحد هما: الواو المدّيّة (المُصوّتة)، والـواو اللينة (الاحتكاكية)، وكذلك الياء المدّيـة (المصوّتة)، واليــاء اللينــة (الاحتكاكية)[1]، والظاهر أنّ اشتراك كلّ من هـاتين القيمـتين الـصوتيتين المتباينتين برمز واحد[2] - أدّى الى خلط القدماء بينهما، ومن ثم أطلقوا مصطلح

---

(1) يُـشار، هنـا، إلى أنّ مخـرج الـصوتين الليـنين (الاحتكـاكين) مخـرج الـصوتين المـدّيين (المُصوّتين) نفسه، إلاّ أنّ ما يُميّزهما عن هذين الأخيرين هو حدوث احتكاك طفيف، في أثناء نطقهما؛ إذ لا فرق بين الواو اللينـة ((والـضمة (u) إلاّ في أنّ الفـراغ بـين أقـصى اللسان وأقصى الحنك، في حالة النطق بالواو، أضيق منـه في حالـة النطـق بالـضمة (u)؛ فيُسمع نوع ضعيف من الحَفيف)): الأصوات اللغوية، د. إبـراهيم أنـيس: 42، وينظـر: دراسة الصوت اللغوي: 271–272. وكذلك لُوحظ أنّه عند النطـق باليـاء اللينـة يكـون اللسان ((في موضع النطق بصوت اللين (i)– يعني الكسرة– غير أنّ الفراغ بين اللـسان ووسط الحنك الاعلى، حين النطق بالياء، يكون أضيق منه في حالة النطق بصوت اللـين (i)؛ ممّا يترتّب عليه أنّنا نسمع ذلك النوع الضعيف من الحَفيف)): المصدران أنفسهما، وينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: 172 – 174. هذا من الناحية الصوتية، اما من الناحية الوظيفية فإنّ الصوتين اللينين يُعدّان حركـة مزدوجـة (Diphthong) تُحلـل إلى: حركة + نصف حركة تقوم مقاوم ساكن (صامت)؛ إذ ((من طريـق هـذا التحليـل نستطيع التعرّف على ما تبقى من العناصر الصوتية، وما حُذِفَ منها))، كما سيتّضح في أثناء البحث، والمزدوج نوعان: صاعد؛ إذا كان المصوّت يمثل الجزء الثـاني فيـه ونـصف المصوّت يمثل جزءَهُ الأوّل، وهابط؛ إذا كـان جـزؤُه الثـاني نـصف مـصوّت: القـراءات القرآنية، د. شاهين:78، وينظر: دروس في علم أصـوات العربيـة: 167– 171، ودراسـة الصوت اللغـوي: 303– 305، وأصـوات اللغـة، د. عبـد الـرحمن أيـوب: 171– 174، والتشكيل الصوتي: 59، والأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: 160–161، وعلم اللغـة، د. السعران: 203–204.

(2) يُشار، هنا، إلى أنّ مشكلة اشتراك أكثر مـن صـوت برمـز واحـد أو مـا يُـسمّى بمـشكلة الكتابة أو الرسم الاملائي؛ لم تقتصر على العربية وحدها؛ بـل لا تكـاد تخلـو منهـا لغـة إنسانية، ولعلّنا لا نُجانب الـصواب إنْ قلنـا إنّهـا في العربيـة أهـون بكـثير مـن اللغـات =

(حروف العلّة) على هذين النوعين معاً[1]. وبعبارة أخرى: إنّهم اعتمدوا، في تعليلاتهم للتغييرات التي تحدث في أمثلة هذه الظاهرة، على ما هو مكتوب،لا على الصوت المنطوق فعلاً[2].

في حين يُميّز الدرس الصوتيّ الحديث بين هذين النوعين من الأصوات؛ فينظر إلى الأصوات المدّيّة على أنّها مُجرّد حركات طويلة ليس غير، ولا يَعدّ، من صوامت العربية، سوى صوتي علّة اثنين فقط هما: الواو والياء اللينتين (الاحتكاكيتين)؛ في نحو: وَجد، وحَوض، ويَجد، وَبيت[3].

أمّا صوت الألف فلعلّ الذي جعل القدماء يعدّونه من حروف العلّة هو اشتراكه مع الواو والياء المدّيتين (المُصوّتين) بالصفات الصوتية، واشتراك الصوتين المدّيين مع الصوتين اللينين (الاحتكاكين) بالرسم الاملائي. وربّما زاد اعتقادهم بذلك أنّهم وجدوا الألف تحلّ محلّ الواو أو الياء في بعض التغييرات الصوتية التي تقع في بعض أمثلة هذه الظاهرة[4]. في حين أنّ الألف لا يُمثّل

= الاخرى كالانجليزية، مثلاً: ينظر: تفصيلا لذلك في: المنهج الصوتي للبنية العربية: 14-15، وأبحاث في أصوات العربية: 39-44.

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 170-171، على الرغم من إدراكهم للفرق بين ما هو صوت مدّ وما هو ليس بمدّ، ينظر: ص145-146 من هذا الكتاب.

(2) الظاهر أن مشكلة تعليل التحوّلات الصوتية اعتماداً على الرسم الاملائي، لاعلى الصوت المسموع فعلاً؛ لم تقع عند قدماء العرب فحسب، بل كانت شائعة في جميع النظريات اللغوية القديمة كاليونانية مثلاً؛ ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 16.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 27-276، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 170-171، والتصريف العربي للطيب البكوش: 15-16

(4) ينظر: ص 152-153 من هذا الكتاب.

سوى علامة طول الفتحة[1].

على أنّنا نجد كثيراً من المحدثين لم يسلموا من ذلك الخلط؛ إذ تابعوا متقدّميهم في القول بأنّ حروف العلّة ثلاثة هي الألف والواو والياء من دون تمييز بين ما هو حركة طويلة وما هو صوت لين[2]. بل منهم مَن ذهب بعيداً؛ فقال بـ ((أنّ العربية تحتوي ثلاثة أنواع من الأصوات تتّفق جميعها في الرمز؛ النوع الأوّل صوتا اللين الصامتان وهما الواو والياء في مثل (وَعد، يَعد)، والنوع الثاني صوتا المُصوّتين وهما الواو والياء في مثل (ثوم) و (عيد)، والنوع الثالث حركات مزدوجة وهما الواو والياء في مثل (يوم، وبيت) ولذلك فإنّ الإعلال يتناول الواو والياء في هذه الأنواع الثلاثة))[3].

وقد صرّح الجاربردي، من قبل، بهذا الذي ذهب إليه بعض المحدثين؛ قال: ((اعلم أنّ حرف العلّة إذا سكن يُسمّى حرف لين، ثُمَّ إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مدّ، فكلّ حرف مدّ حرف لين، ولا ينعكس، والألف حرف مدّ أبداً، والواو والياء تارة حرفا لين كما في قول وبيع، وأُخرى حرفا مدّ كما في يقول ويبيع، وثالثة ليستا حرف مدٍ ولا حرف لين بل هما بمنزلة الصحيح وذلك إذا تحرّكتا كما في وَعَد))[4].

---

(1) ينظر: ص 67 من هذا الكتاب.

(2) ينظر مثلا: دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش: 87-89، والمدخل الى علم الصرف، د. عبد العزيز عتيق: 191، والصرف وعلم الأصوات: 139، وتيسير الإعلال والإبدال: 5 والمدخل الى علم الصرف، أ. محمد منال: 131، والمرجع في علم الصرف: 74، والصرف الوافي: 255-259.

(3) المصطلح الصوتي: 252-253، وينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 50-51.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 150-151.

ويدلّ هذا الوصف على وعي مُتقدّم بطبيعة هذه الأصوات وإدراك الفرق بينها، غير أنّه يُشْكَلُ بأنّه أدخل أصوات المدّ في ما يجري فيه الإعلال؛ إذ قرّر ((أنّ الإعلال يتناول الواو والياء في هذه الأنواع الثلاثة))(1). وقد تقدّم القول إنّ هذه الأصوات؛ أعني المدّية، هي مجرّد حركات طويلة، وإنّ موضوع الإعلال يقتصر على الواو والياء الليّنتين (الاحتكاكيتين).

ومهما يكن من أمر فإنّ ذلك الخلط(2) قد أحدث شرخاً بين القدماء والمحدثين، في آليّة توجيه ما يحدث في أمثلة هذه الظاهرة من تغييرات. ومن ثَمَّ وُجِدَ تباين، بينهم، في تفسير تلك الأمثلة؛ إذ ذهب المتقدّمون إلى أنّ تغيير حروف العلّة يتّخذ أحد أشكال ثلاثة؛ فإمّا أنْ يحلّ بعضها محلّ بعض وهو ما أطلقوا عليه (الإعلال بالقلب)، أو أنْ تُنقل حركة حرف العلّة الى الساكن قبله وهو ما أسموه (الإعلال بالنقل أو الإسكان)، أو أنْ يُسقط حرف العلّة بكامله، وقد اصطلحوا عليه (الإعلال بالحذف). قال الجاربردي: ((ويجمع الإعلالَ ثلاثةُ أشياء؛ القلب كما في قال، والحذف كما في قلت، والإسكان كما في يقول))(3).

في حين لم يُسلِّم المحدثون بهذه التفسيرات(4)، ولا سيّما قول القدماء بنقل الحركة؛ إذ نظروا إلى الحركات على أنّها أصوات ثانوية إذا ما قِيست بالأصوات

(1) ينظر النص كاملاً: ص 145 من هذا الكتاب.

(2) أعني خلط القدماء بين أصوات المدّ وصوتي اللين، على الرغم من إدراكهم للفرق بينهما؛ ينظر: ص 144من هذا الكتاب.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 168، وينظر مثلا: شرح الشافية للرضي: 3/ 66-67، وشرح نقرة كار: 2/ 185، وشرح منظومة الشافية: 2/ 320.

(4) ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 16-20، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 20-21، وأبحاث في أصوات العربية: 14.

الصامتة، بل إنّ ((الحركة القصيرة، عندهم، مجرّد ذيل للحرف))[1]؛ فلم يمنحوها تحقّقاً مستقلاً عن الحرف الصامت، بل عدّوها تابعة له و ((محتاجة إليه، ولا يجوز وُجودها قبل وجوده))[2]. ولذا حكموا بأنّ ((الحرف كالمحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه))[3]، وأن ((الحرف أقوى من الحركة.... {لأنه}[4] قد يوجد ولا حركة معه، والحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف))[5]. ومن ثم قالوا بجواز نقلها، أو حذفها، أو إحداثها[6].

ويبدو أنّ الذي أوقعهم في القول بتبعية الحركات أو عُروضها، هو الخطّ العربي؛ إذ لم يرمز للحركات القصيرة، في بنية الكلمة، كما رمز للصوامت، بل اكتفى بالاشارة إليها بعلامات تُوضع فوق الحرف أو تحته[7]. وحتى هذه

(1) دروس في علم أصوات العربية: 148.

(2) سر الصناعة: 1/ 43.

(3) المصدر نفسه.

(4) ما بين المعقوفتين ليس من أصل النص؛ أُضيف لملاءمة السياق.

(5) سر الصناعة: 1/ 46.

(6) ينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 87، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 174، وفصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب (ط3 – مكتبة الخانجي، مط المدني 1987): 404-405، وأبحاث في أصوات العربية: 12، وعلة التقاء الساكنين في الدرس الصرفي، دراسة صوتية، د. جواد كاظم عناد، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، ع4 – 2003: 302-303.

(7) في حين يؤكد الدرس الصوتي الحديث وجوب تصوّر الحركات بعد الحروف، لا فوقها ولا تحتها؛ إذ إنّ ((الواقع الصوتي لا يعرف التتابع المكاني، بل التتابع الزمني)): علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د. محمود فهمي حجازي (الهيأة المصرية 1970): 35، وينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 51 (الهامش) .

العلامات لم توضع إلاّ في حقبة متأخّرة من تأريخ هذا الخطّ[1]؛ إذ لم تكـن تُمثّـل الخطوط السامية التي انحدر منها الخط العربي ((إلاّ الأصوات الصامتة))[2].

أمّا المحدثون فقد نظروا إلى الحركات على أنّها الركن الأساسي الآخر الذي يُعدّ قسيماً للأصوات الصامتة، في عملية النطق، ولا يقلّ شأنه عن هذه الأخيرة. بل رأوا أنّها تقوم بـ ((أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية العربية))[3]؛ لأنّها تُعدّ ((مُناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة؛ فالفرقُ بين قَتَلَ و قُتِلَ و قتيل وقَتُول، وهلمّ جرّا، من مشتقات (ق ت ل) فرقٌ يأتي عن تنوّع حروف العلّة، لا الحروف الصحيحة))[4] . ولذا عُدَّت الحركات (المصوّتات)، في الدراسات الصوتية الحديثة، فونيمات[5] (صويتات) مستقلّة

(1) ولا يخفى أنّ أول من وضع تلك العلامات هو أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، في ذلك الخبر المشهور الذي رُويَ عنه. ثم جاءت بعده محاولة الخليل التي وضع فيها هذه العلامات التي لا تزال يُشار بها للحركات؛ ينظر تفصيلاً لذلك في: دراسة في أصوات المد العربية: 67-70، وفصول في فقه العربية: 400-403.

(2) فقه اللغات السامية: 37، وينظر تفصيلاً لذلك في: 35-37 من المصدر نفسه، ودروس في علم أصوات العربية: 172-173، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 34-36، والعربية الفصحى: 193، والقراءات القرآنية، د. شاهين: 259، وعلة التقاء الساكنين: 303-304.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 72، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 41و 43 و 45.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 72.

(5) يمكن أنْ يُعرّف الفونيم بأنّه: أصغر وحدة صوتية يتمّ بوساطتها التفريق بين معاني الكلمات؛ كالباء والنون والدال في: بحر، ونحر، ودحر؛ إذ يؤدي تغيير أي منها الى تغيير معنى الكلمة. ينظر تفصيلاً لنظرية الفونيم وتعريفاته في: دراسة الصوت اللغوي: 139-171، ومناهج البحث في اللغة: 157-163، وعلم اللغة، د. السعران: 121-126، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: 79-82.

شأنها في ذلك، شأن الأصوات الصامتة[1]. ومن هنا أكّد بعضهم أنّ الكلمة غير المُحرَّكة كلمة مبهمة تحتمل عدّة أوجه من القراءة، ولا سيّما في السنين الأولى من التعلّم؛ لأنّ ((رموز نصف الأصوات، في الكلمة، مفقودة تماماً، وهي رموز الحركات))[2].

(2)

ولا بدّ، بعد هذا العرض، من عَوْدٍ إلى توجيهاته للتحوّلات الصوتية التي حدثت في أمثلة هذه الظاهرة؛ لنتبيّن حقيقة ما حدث فيها من تحوّلات بالنظر إليها في ضوء عدد من معطيات الدرس الصوتي الحديث، ولا سيّما نظرية المقطع[3]. وسيُكتفى، في ما يأتي، بعرض بعض الأمثلة، من كلّ شكل من

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 165، وأبحاث في أصوات العربية: 12-13.

(2) فصول في فقه اللغة، د. رمضان: 422.

(3) يُمكن أنْ يُعرّف المقطع بأنّه: وحدة صوتية تتكوّن من مُصوّت (قصير أو طويل) واحد فقط، وصوت صامت أو اثنين.

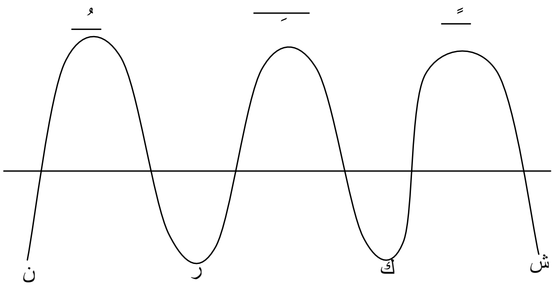
وثمّة رموز تواضعوا على استخدامها في الكتابة الصوتية المقطعية ينبغي أنْ تُوضّح، هنا؛ إذ ستشيع في أثناء البحث:

يُرمز للمقطع الصوتي بخطّين مائلين، هكذا: / / . وللفتحة القصيرة: / - / ، وللفتحة الطويلة (الألف): / - / ، وللضمة القصيرة: / - / ، وللضمة الطويلة (واو المدّ): / -ُ / . وللكسرة القصيرة: / - / . وللكسرة الطويلة (ياء المدّ): / -ٍ / . وللواو غير المدّية (نصف المصوّت): / و / . وللياء غير المدّية (نصف المصوت): / ي / .

فكلمة مثل (شاكر) تتألّف من ثلاثة مقاطع هي: / ش -ً / ك- / ر-ُ ن / ؛ إذ شكّلت الفتحة الطويلة (الألف) قمّة المقطع الأول، وهو مقطع مفتوح لأنه ينتهي بحركة =

=

(مصوّت) . والكسرة قمّة المقطع الثاني، وهو مقطع مفتوح أيضاً. والـضمة قمّـة المقطـع الثالث، وهو مقطع مغلق لأنه ينتهي بحرف (صامت) . هكذا:



وقد وجد المحدثون أنّ في اللغة العربية خمسة أنواع من المقـاطع الـصوتية منهـا مقطـع لـه صورتان:

1- المقطع القصير: يتألّف من صامت + مصوّت قصير، مثل مقاطع كلمة (ذُكِرَ): / ذ ـُ / ك ـِ / ر ـَ / . ولا يكون إلّا مفتوحاً.

2- المقطع الطويل: وله صورتان بالنظر إلى انفتاحه وانغلاقه:

أ- المقطع الطويل المفتوح: ويتألف من صامت + مصوّت طويل، كـالمقطع الاول مـن كلمة (شاكر): / ش ـً / ك ـِ / ر ـُ ن/ . ومنهم من يُلحقه بـالمقطع القـصير ولا يعدّه طويلاً.

ب- المقطع الطويل المغلق: ويتألف من صامت + مصوت قصير + صـامت، كـالمقطع الأخير من المثال السابق / ر ـُ ن / . =

وهذه المقاطع الثلاثة هي الشائعة في اللغة العربيـة، أمّـا المقـاطع الأخـرى فهـي قليلة الشيوع، فيها، ولا تكـون إلاّ في الوقـف؛ ولـذا يعمـد المـتكلم الى تحويلـها إلى صورة من المقاطع المذكورة آنفاً عند ورودها في درج الكلام إلاّ في أمثلة قليلـة، كمـا سيتضح في أثناء البحث.

3- المقطع المديد: ويتكوّن من صامت + مصوت طويل + صامت. ومثاله كلمة (ضـالْ) موقوفاً عليها: / ض ـً ل / .

=

الأشكال الثلاثة التي رأوها في تفسير سير تلـك التغـييرات [1] – بعِـدّها إنموذجـاً لتلك الأشكال.

(1.2)

قال الجاربردي إنّ الـواو واليـاء الـواقعتين في عـين الكلمـة ((إذا تحرّكتـا وانفتح ما قبلهما، أو { كانتا }[2] في حكم المُتحرّك الذي انفتح ما قبله – فإنّهمـا تُقلبان، حينئذٍ، ألفاً..... وذلك في نحو باب وناب.... قام وباع.... أقام وأباع.... مقام...))[3].

=

4- المقطع المزيد: ويتألفّ من صامت + مصوت قصير + صامتين. ومثاله كلمـة (فَجْـرْ) موقوفاً عليها: / ف ـَ ج ر / .

5- المقطع المُتمادّ: ويتكوّن من صامت + مصوت طويل + صامتين. ومثاله المقطع الثاني من كلمة (اِصفارّ) موقوفاً عليها:

/ ؟- ص / ف ـً رر / .

(متماد)

وينظر تفصيلاً لنظرية المقطع: أصوات اللغة، د.عبد الرحمن أيوب: 133-147، والعربيـة الفصحى: 42-46، والمنهج الصوتي للبنية العربيـة: 38-46، ودروس في علـم أصـوات العربية: 191-194، والاصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 159-169، ومناهج البحـث في اللغة: 163-178، والتشكيل الصوتي: 131-134، ودراسة الصوت اللغـوي: 237-264، والمدخل إلى علم اللغة: 101-102، وأبحاث في أصوات العربية: 8-11.

(1) ينظر: ص 146 من هذا البحث.

(2) في النص: كانا.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 275، وينظر: المنصف: 277، والممتع: 2/ 438. وتكونـان في حكـم المُتحرّك إذا كانتا ساكنتين أو كان ما قبلهما ساكناً في بنية مُتفرّعـة عـن الـصيغة الأصـلية التي كانتا وما قبلهما فيها – متحركتين، نحو: أَقْوَمَ و أَبْيَـعَ؛ فـإنّ الـواو واليـاء، في هـاتين =

وقد علّل هذا القلب بأمرين: ((الأوّل أنّ كلّ واحد منهما – يعني الواو والياء – مُقدّر بحركتين فإذا انضمّ إلى ذلك حركتُهُ وحركةُ ما قبله، اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، وذلك مستثقل، فاجتنبوه بقلبهما ألفاً ليُجانس حركة ما قبلهما. والثاني أنّ الواو والياء إذا تحرّكتا صار كلّ منهما بمنزلة حرف مدّ وبعضه أو بمنزلة حرفي مدّ؛ فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم الياء، واجتماع حروف العلّة مستثقل، فقلبوهما إلى الألف لأنّه حرف يُؤمن معه من الحركة))[1].

ويُثير هذا النصّ، بهيأته هذه، مُشكلات عدّة يُهمّنا منها، هنا، اثنتان:

- **الأولى**: تقديره لحرف العلّة ((بحركتين))؛ ويبدو أنّ هذا التصوّر ناتج عن الخلط بين أصوات المدّ (المُصوّتات الطويلة) وصوتي الواو والياء الليـنين (الاحتكاكيين)؛ إذ إنّ هذين الصوتين لا يُقدّران بحركتين، وإنّما يُقدّر بالحركتين صوتا الواو والياء المديين (المصوّتين).

ويبدو أنّ ابن جني كان أقرب إلى الواقع في تعبيره عن صوتي الواو

= البنيتين، تُقلبان الفاً – في نظرهم – على الرغم من عدم تحرّك ما قبلهما؛ وذلك أمّا بِعَدِّ ما قبلهما في حكم المُتحرّك، أو بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وعدّهما في حكم المتحرّك. والسبب في ذلك هو أنّ هاتين البنيتين فرعا (قام) و (باع) اللتين كان ما قبل الواو والياء، في أصلهما (قَوَم) و (بَيَعَ) – متحرّكا، وكذلك الواو والياء. أي حُمِلا في الفرع على ما كانتا عليه في الأصل: ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 276، وشرح الشافية للرضي: 3/ 96 – 98.

(1) شرح الجاربردي: 1/ 275-276.

والياء، في مثل الأمثلة التي تقدّمت [1]؛ إذ لم يُقدّرهما بحركتين، بل عدّهما صوتاً واحداً أو حركة واحدة كوّنت، مع الحركة التي قبلها والتي بعدها – تتابعاً حركياً ثلاثياً استُثقِلَ النطق به، فَعُمِدَ إلى الإعلال [2]. قال أبو الفتح: ((وإنّما كان الأصل في: قامَ قَوَمَ،....، وفي: باع بَيَعَ....؛ فلمّا أجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة؛ وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء – كُرِهَ اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة؛ فهربوا من الواو والياء الى لفظ تُؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها))[3].

بيد أنّ ثمّة مُلاحظة متقدّمة في الشطر الأوّل من نصّ الجاربردي المذكور آنفاً؛ وهي قوله بثقل تتابع أربع حركات مُتواليات في كلمة واحدة؛ إذ أثبتت دراسات المحدثين ((أنّ اللسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة))[4]، وكذلك فإنّه ((يكره تتابع الحركات، ويعمد دائماً إلى اختصارها))[5].

– **أمّا الأخرى**: فهي قوله: ((إنّ الواو والياء إذا تحرّكتا صار كلّ منهما بمنزلة حرف مدّ وبعضه، أو بمنزلة حرفي مدّ.....))[6]. والواقع أنّ الناظر في

(1) أعني: بَوَبَ أصل باب، ونَيَبَ أصل ناب، وقَوَمَ أصل قام، وبَيَعَ أصل باع.... الخ.

(2) بغضّ النظر عن تفسير هذا الإعلال؛ إذ سيُوقف عنده في ما يأتي.

(3) سر الصناعة: 1/ 37.

(4) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 163، وينظر: 162 من المصدر نفسه، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 42 و 74.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 185.

(6) ينظر: ص150 من هذا الكتاب.

هذا النصّ سيحكم، من الوهلة الأولى، بعدم صحّته أو اتّساقه مع تصوّراتهم؛ إذ قرّروا أنّ صفة المدّ تُفارق الواو والياء إذا تحرّكتا؛ لأنّهما ((لمّا تحرّكتا قويتا بالحركة))[1]، فأصبحتا ((بمنزلة الصحيح))[2]. ومن ثَمَّ لا يُمكن عدّهما ((بمنزلة حرف مدّ وبعضه، أو بمنزلة حرفي مدّ))[3]. بل وُجِدَ أنّ كلاً منهما صوت واحد انتقاليّ ضعيف يتكوّن نتيجة تتابع حركتين متواليتين[4].

غير أنّ نظرة مُتأنّية، فيه، تُثبت أنّ الرجل إنّما قصد، به، تشبيه ثقل نطق الواو والياء المُتحرّكتين بالثقل الناتج عن تتابع حركتين متتاليتين، أو تتابع صوتي مدّ من دون أنْ يفصل بينهما صامت. وهو تشبيه صحيح، في مُجمله؛ إذ وجد المحدثون أنّ ((توالي الأصوات الانطلاقية مُضعِف للنظام المقطعي))[5]، من ما يُؤدّي إلى ((ثقل في النطق))[6]. ولعلّ من ما يُؤيّد هذا الفهم للنصّ – تتمّة النصّ نفسه؛ إذ قال: ((.... فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو وياء، والمضمومة كواوين... واجتماع حروف العلّة مُستثقل))[7].

---

(1) سر الصناعة: 1/ 35، وينظر: الكتاب: 4/ 336، وشرح الشافية للرضي: 3/ 137.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 151، وينظر: سر الصناعة: 1/ 35.

(3) ينظر: النص كاملاً: ص150 من هذا البحث.

(4) ينظر: ص 144 من هذا الكتاب.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 74، وينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 79، والعربية الفصحى: 41.

(6) القراءات القرآنية، د. شاهين: 79، وينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 51 (الهامش)، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 42.

(7) ينظر النص: ص 150 من هذا الكتاب.

مهما يكن من أمر فإنّ التحليل الصوتيّ المقطعي لأمثلة هذا الضرب – يُبيّن أنّ ثمّة ثقلاً نطقياً، في أصل هذه الأمثلة؛ فكلمة (قام) مثلاً أصلها (قَوَمَ)، وهي تتكوّن من ثلاثة مقاطع، هكذا:

قَوَمَ = / ق ـَ / و ـَ / م ـَ / .

وواضح أنّ المقطع الثاني، منها، يتكوّن من مُزدوج صاعد[1] هو (وـَ)، وهو تتابع مكروه في العربية؛ إذ جاء في الدرج؛ ولذا عُمِدَ إلى التخلّص منه بإسقاط أضعف عنصريه، وهو الجزء الأوّل منه:

/ ق ـَ / و^{x} ـَ / م ـَ / .

وقد نجم بهذا الإسقاط أنِ التقت حركتان متماثلتان، هما الفتحتان، ينجم باتحادهما حركة طويلة من جنسهما ترسم في العربية ألفاً[2]، هكذا:

قام = / ق ـً / م ـَ / .

ويُمكن أنْ يقال، أيضاً، إنّ المزدوج أُسقِطَ برمّته، ثم أُطيل النطق بقمّة المقطع السابق له تعويضاً للنقص الذي حدث في زنة هذه البنية وإيقاعها[3]، هكذا:

قَوَمَ = / ق ـَ / وـَ / م ـَ /، / و ـَ /^{x}، / ـَ / ← / ـً / ←
قام = / ق ـً / م ـَ / .

---

(1) ينظر: ص 144 من هذا البحث (أنواع المزدوج) .

(2) ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 51 (الهامش)، والعربية الفصحى: 41، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 194-195.

(3) يقارن: بـ العربية الفصحى: 201، وأبحاث في أصوات العربية: 46- 48.

والأمر نفسه في أمثلة هذا الضرب كلّها[1]، ومن ثمَّ لم يكن هنالك قلب حقّاً، كما قالوا.

ومن ما يدخل في القلب، عندهم، التغيير الذي يحدث في صيغة (فُعْلَى)؛ قال الجاربردي: ((تُقلب ياء فُعْلَى واواً إنْ كان اسماً؛ نحو طوبى و كوسى))[2]؛ إذ أصلهما: طُيْبى و كُيْسى[3].

والواقع أن هاتين البنيتين تتألفان من مقطعين صوتيين، هكذا:

طُيْبى = / ط ـُ ي / ب ـً / .

كُيْسى = / ك ـُ ي / س ـً / .

ويُلاحظ أنّ المقطع الأوّل، في كلتا البنيتين، انتهى بمزدوج هابط هو (ـُ ي)، وتقدّم أنّه تتابع صوتيّ ثقيل ومكروه في اللغة العربية، ولا تكاد تستسيغه، في الدرج؛ فعُمِدَ تخلّصاً منه إلى إسقاط أضعف عنصريه، وهو الجزء الآخر منه، ثم أُطيل النطق بالمصوّت القصير الذي يُمثّل الجزء الأوّل من المزدوج تعويضاً للنقص الذي حدث في زنة كلٍّ من البنيتين. هكذا:

طُيْبى = / ط ـُ ي^x / ب ـً / ، / ـُ / ← / ـُ ـُ / ←

طوبى = / ط ـُ ـُ / ب ـً / .

كُيْسى = / ك ـُ ي^x / س ـً /، / ـُ / ← / ـُ ـُ / ←

كوسى = / ك ـُ ـُ / س ـً / .

---

(1) ينظر: ص 150 من هذا الكتاب (الامثلة في نص الجاربردي) .

(2) شرح الجاربردي: 1/ 290، وينظر الكتاب: 4/ 364.

(3) وهما اسما تفضيل مؤنثا (أطيب) و (أكيس) من (طاب) و (كاس) اللذين أصلهما (طَيَبَ) و (كَيَسَ)؛ ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 290، وحاشية ابن جماعة: 1/ 290.

ومثل ذلك يقال، أيضاً، في نحو (موقظ) و (مُوسر)، اللتين وصف الجاربردي الإعلال فيهما بقوله: ((إنّ الياء تُقلب واواً إذا سكنت وانضم ما قبلها))[1] – إذ يلاحظ أنّه ليس ثمّة قلب أو إبدال، في أصل هاتين البنيتين، أو في أمثالهما. بل هنالك تتابع صوتيّ مستقل، في بعض مقاطع تلك الكلمات؛ يمثّله ما سُمِّيَ بالمزدوج. وقد عُمِدَ تخلّصاً من ثقل هذا التتابع إلى حذف أضعف عنصريه، فإطالة النطق بالعنصر الآخر الأكثر وضوحاً، هكذا:

مُيْقظ = / م ـُ يx / ق ـِ / ظ ـُ ن /، / ـُ / ← / ـُ ُ / ←

موقظ = / م ـُ ُ / ق ـِ / ظ ـُ ن / .

مُيْسر = / م ـُ يx / س ـِ / ر ـُ ن /، / ـُ / ← / ـُ ُ / ←

موسر = / م ـُ ُ / س ـِ / ر ـُ ن / .

والأمر نفسه حدث في نحو (ميزان) و (ميقات)، اللذين وُصِفا بأنّ الواو فيهما قُلبت ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها في أصل البنيتين[2] – إذ أصلهما (مِوْزان) و (مِوْقات)، وواضح أنّ المقطع الأوّل، منهما، ينتهي بذلك التتابع الصوتيّ المكروه في العربية، أعني المزدوج، وهو مزدوج هابط كما في الأمثلة التي سبقت. غير أنّ ما يُميّزه؛ هو أنّ الجزء البارز، منه، كسرة وأنّ جزءه الأقل وضوحاً يُمثّله صوت الواو. ومن ثَمَّ يُحذف هذا الأخير، فيُطال النطق بالكسرة، ليتولّد صوت الكسرة الطويلة (الياء المدّية)، هكذا:

مِوْزان = / م ـِ وx / ز ـً / ن ـُ ن /، / ـِ / ← / ـٍ / ←

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 338، وشرح الجاربردي: 1/ 270.

(2) ينظر: الكتاب: 4/ 335، وشرح الجاربردي: 1/ 269-270.

ميزان = / م ـِ / ز ـَ / ن ـُ ن /.

مِوْقات = / م ـِ و^x / ق ـَ / ت ـُ ن /،/ ـِ / ← / ـِ / ←

ميقات = / م ـِ / ق ـَ / ت ـُ ن /.

ولئن كان ثمّة تباين، بين القدماء والمحدثين، في تفسير التحوّلات الصوتية التي تقدّمت - لنجدنّ أنّهم قد اتّفقوا على أنّ سببها هو كراهة النطق بهذا التتابع الحركي، الذي سُمِّيَ، في ما بعد، بالمزدوج. قال الجاربردي: ((اِعلم أنّ الواو تُقلب ياءً إذا سكنت وانكسر ما قبلها... كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها ياءً. وإنّ الياء تُقلب واواً إذا سكنت وانضمّ ما قبلها))[1]. ويبدو أنّه أراد، بوصف هذا التتابع بالكراهة – الإشارةَ إلى تعقّد الحركات العضلية التي يجب تنفيذُها في أثناء نطق مثل هذا التتابع وصعوبتها؛ إذ ثمّة تباين في تلك الحركات ((فلكي ننطق بالواو[2] تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان))[3]، وتنفرجان أيضاً عند نطق الفتحة[4]. يُضاف الى ذلك أنّ الضّمة هي أكثر الحركات تراجعاً نحو الحلق، وأنّ الكسرة هي أكثر الحركات

(1) شرح الجاربردي: 1/ 269-270، وينظر: الكتاب: 4/ 335-338 . ومن كتب المحدثين، ينظر: العربية الفصحى: 46، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 174 و189، والتصريف العربي للبكوش: 186-188، والقراءات القرآنية، د. شاهين: 55-56

(2) لا يخفى أن الضمة واو صغيرة، ينظر: ص 171-174 من هذا البحث.

(3) العربية الفصحى: 214، وينظر: دروس في علم أصوات العربية: 143-144 و 147، والتصريف العربي للطيب البكوش: 47، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 368.

(4) ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 47، ودروس في علم أصوات العربية: 147.

تقدّماً نحو مُقدّم الفم[1]. وفي ذلك ما فيه من المشقّة والكلفة على أعضاء النطـق. ولله درُّ ابن جني؛ إذ وصف هذا التناقض وصفاً دقيقـاً، قـال: ((وإنّمـا قُلِبـت – يعني الواو الساكنة المكسور ما قبلها –....؛ لأنّك إذا بدأت بالكسرة فقـد جِئـتَ ببعض الياء، وآذنتَ بتمامها، فإذا تراجعتَ عنها الى الواو فقد نقضتَ أوّل قولك بآخره، وخالفتَ بين طرفيه. وكذلك إذا بدأتَ بالضّمة ثُمَّ جِئـتَ بعـدها باليـاء، فقد جِئتَ بأمر غيرُهُ المُتوقّعُ؛ لأنّك لّما جِئتَ بالضّمة تُوُقّعِتِ الـواو، فـإذا عَـدَلْتَ إلى الياء فقد نقضتَ بآخر لفظك أوّلَه))[2]. ولهذا كلّه عُمِدَ الى التّخلّص من هـذا التتابع كما وُصِفَ في ما مضى.

على أنّه يحسُنُ أنْ يُشار، هنا، إلى أمرين:

- **أوّلهما:** أنّ اللغة العربية قد تحمّلت ثقل النطق بهذا التتـابع (المـزدوج)، في مواضع محدّدة؛ إذ إنّـه ((وإنْ كـان مُـستثقلاً فلـيس بمـستحيل في الطّاقـة والطّوع))[3]. وقـد تتبّـع المتقـدّمون تلـك المواضـع، وصـرّحوا بتخلّـف الإعلال فيهـا؛ قالـوا إنّ ((هذا الحكم، وهو القلب، قـد يتخلّـف مـــع وجدان شروطه[4]؛ لِمَانع))[5].

(1) ينظـر: المـنهج الـصوتي للبنيـة العربيـة: 53، ودروس في علـم أصـوات العربيـة: 147، والتصريف العربي للطيب البكوش: 47، وص144 من هذا البحث.

(2) سر الصناعة: 1/ 35.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: ص 150و153و 154و 155 من هذا الكتاب.

(5) حاشـية ابـن جماعـة: 1/ 275، وشـرح الـشافية للرضـي: 3/ 112–114 و 123 – 127، وينظر: شرح الجاربردي: 1/ 277–285.

وقد فصّل الجاربردي في عرض تلك الأمثلة التي وردت غير مُعلّة على الرغم من وجود مقتضي الإعلال فيها، أعني التتابع الحركي المُستثقل - ووضّح الأسباب المانعة من الإعلال في تلك الأمثلة[1]. إنّ قراءة مُتأنّية، في توجيهات الجاربردي لهذه الأمثلة؛ تُثبت أنّ جميع الموانع، فيها، تعود إلى شيئين رئيسيين هما:

1. **الالتباس**؛ إذ يُتحمَّل النطق بالمزدوج إذا أدّى إعلاله (تخفيفه) الى وقوع لبس. نحو: قَوَد[2]، وسَوِدَ؛ فقد كان حقّ الواو، في المقطع الثاني من الكلمتين، أنْ تُقلب ألفاً، في نظر القدماء، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها[3]. أمّا في نظر المحدثين فإنّها تُحذف، وتُدغم حركتُها مع حركة ما قبلها[4]، ليتولّد صوتُ الألف (الفتحة الطويلة) في الكلمة الأُولى، وصوتُ الكسرة الطويلة (الياء المدّية) في الكلمة الثانية[5]. إلاّ أنّ شيئاً من ذلك لم يحدث؛ لأنّه لو حدث لأدّى إلى التباس الصيغة بغيرها، هكذا:

قَوَدٌ = / ق ـَ / و ـَ / د ـُ ن / ، / و/ x، / ـَ / + / ـَ / ← / ـً / ←

قاد = / ق ـً / د ـُ ن / .

سَوِدَ = س ـَ / و ـِ / د ـَ / ، / و / x، / ـَ / + / ـِ / ← / ـٍ / ←

سيدَ = / س ـٍ / د ـَ / .

---

(1) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 277-285.

(2) القود هو القصاص؛ ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 278.

(3) ينظر: ص150من هذا الكتاب.

(4) ينظر: ص152 من هذا الكتاب.

(5) ينتج عن إدغام الفتحة في الكسرة القصيرة كسرة طويلة؛ ينظر تفصيلاً لذلك: التصريف العربي للطيب البكوش: 142.

2. اِجتماع إعلالين في كلمة واحدة؛ إذ يُتحمَّل النطق بالمزدوج أيضاً إذا أدّى إعلاله (تخفيفه) إلى اجتماع إعلالين في الكلمة. نحو: قَوِيَ وأصلها ((قَوِوَ؛ انقلبت الواو المتطرّفة ياءً لانكسار ما قبلها. فلو قلبوا العين ألفاً لاجتمع إعلالان))[1]. وقد يُقال، هنا، لِمَ لم يُبتدأ بإعلال العين فيُتخلّص من المزدوج الأوّل (و ـِ) ويبقى المزدوج الآخر (و ـَ)؟ وجوابه: ((أنّ التخفيف بالآخر أَولى))[2]؛ إذ ((الطرف محلّ التغيير والتخفيف))[3].

ويبدو أنّه يُمكن إرجاعُ سبب الإعلال، في نحو (قَوِيَ)، إلى الالتباس أيضاً؛ إذ لو أُعِلَ لأدّى إلى لبسٍ في فَهم المُراد من الصيغة، أو خروجٍ عن النظام الصرفي العربي وهو ما أسماه بعض المتقدّمين فساداً[4]؛ قال ابن يعيش: ((الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدّت الى نقض أغراض مقصودة تُرِكت))[5]. فكلمة (قَوِيَ)، مثلاً، لو أُريد إعلالها لأصبحت (قيِيَ)!

ولذا اكتفى المحدثون بالقول بأنّ: ((التغييرات المطّردة تقف إذا اصطدمت بخطر الالتباس))[6]، ويجب ألاّ ((تُؤدّي إلى صيغ تخرج عن النظام الصرفيّ العربيّ))[7].

(1) شرح الجاربردي: 1/ 278.

(2) شرح الشافية للرضي: 3/ 95، وينظر: 3/ 107 من المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 3/ 111.

(4) ينظر: شرح المفصل: 10/ 122.

(5) المصدر نفسه، وينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 187-188.

(6) التصريف العربي للطيب البكوش: 187.

(7) المصدر نفسه.

- الآخـر: أنّ اللغـة العربيـة قـد تُحقّـق التخفيـف مـن ثقـل المـزدوج (Diphthong)[1] بإحـداث انـسجام بـين جزئيـه، لا بحـذف أضـعفهما وإطالة النطق بالآخر، كمـا مـرّ في الأمثلـة الـتي سـبقت[2] - بـل بقلـب أوضح عنصريه إلى صوت من جـنس العنـصر الآخـر الأقـلّ وضـوحاً؛ وذلك لدواعٍ تمييزية، ليس غير. قال الجاربردي: ((تُقلب يـاءُ فُعْلَـى واواً إنْ كان اسماً؛ نحو: طوبى و كوسى.... هـذا إذا كـان فُعْلـى اسمـاً. وإنْ كان صفة فلا تُقلب ياؤه واواً لكن يكسر ما قبلـها، فتـسلم اليـاء؛ نحـو: مِشيةٌ حِيكى.... وقِسمةٌ ضِـيزى.... وأصـلهما حُيكـى أو ضُـيزى؛ فلـم يقلبوا فيهما الياء واواً، بل قلبوا الضّمة كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الاسم والصفة))[3].

ويُمكن أنْ يُقال، أيضاً، إنّ دواعي التمييز بين ما هو اسم وما هو صفة، في صيغة فُعْلى - جعلتهم يحذفون الجزء الأوّل (الواضح) مـن المـزدوج، وقـد نجـم بإسقاطه أنْ تحوّل نصف المصوّت (اليـاء) إلى كـسرة طويلـة؛ إذ لا يفـرّق بينهمـا سوى ذلك الاحتكاك الطفيـف؛ ولأنّ صـيرورته نـصف مـزدوج كانـت بـسبب الحركة قبله؛ فلمّا أُسقطت عاد إلى عهده القديم؛ هكذا[4]:

حُيكى = / ح ـُ ي / ك ـً / ، / ـُ / x، / ي / ← / ـٍ / ←

حيكى = / ح ـٍ / ك ـً / .

---

(1) ينظر: ص 144 من هذا الكتاب.

(2) ينظر: ص 150-156 من هذا الكتاب.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 290-291، وينظر: الكتاب: 4/ 364.

(4) ينظر: ص144 من هذا البحث، ويقارن بـ: علة التقاء الساكنين: 314.

ضُيزى = / ض ـُ ي / ز ـً / ، / ـُ / x، / ي / ←/ ـِ / ←

ضيزى = / ض ـِ / ز ـً / .

(2.2)

قال الجاربردي: ((الإعلال بالنقل والإسكان؛ نحو: يَقُوْم....))[1] ، وأصله: يَقْوُم (بسكون القاف وضمّ الواو)[2]؛ إذ قرّروا أنّه ((إذا كان الحرف الذي قبل الحرف المُعتلّ ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً – فإنّكَ تُسكّن المعتلّ وتحوّل حركته على الساكن))[3].

والواقع أن صيغة (يقْوُم) تتألّف من ثلاثة مقاطع، هكذا:

يقْوُم = / ي ـَ ق / وـُ / م ـُ / .

وواضح أنّ المقطع الثاني، منها، يُشكّل ذلك التتابع الحركي المكروه الذي سُمّي بالمزدوج، وهو مزدوج صاعد (و ـُ). ويُشار، هنا، إلى أنّ هذا المزدوج أشدُّ كراهةً، في النطق، من المزدوجين (و ـَ) و (و ـِ) اللذين تكوّنا في بعض الأمثلة التي تقدّمت[4]؛ إذ إنّ جزئيه متماثلان و ((التماثل يُحتّم التزام نفس الوضع عند النطق))[5]. قال الجاربردي: ((الواو المضمومة كواوين))[6]. ومن ثمَّ عُمِدَ، تخلّصاً من شدّة هذا الثقل؛ إلى إسقاط أضعف عنصري المزدوج، هكذا:

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 295.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 283، وشرح المفصل: 10/ 65.

(3) الكتاب: 4/ 345.

(4) ينظر: ص157 من هذا الكتاب.

(5) التصريف العربي للطيب البكوش: 189، وينظر: العربية الفصحى: 46، ويقارن: بمبحث إدغام المتقاربين من هذا البحث.

(6) شرح الجاربردي: 1/ 276.

يقْوُم = / ي ـَ ق / و^x ـُ / م ـُ / ←

/ ي ـَ ق / ـُ / م ـُ /.

وقد نجم بهذا الإسقاط أنْ بقي المقطع بقمّة من غير قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية [1]؛ ولذا تحوّلت القاعدة الثانية في المقطع الأوّل لتُشكّل قاعدة لهذه القمّة التي أُطيل النطق بها تعويضاً للخلل الذي حدث في زنة البنية وإيقاعها[2]:

يقُوم = / ي ـَ / ق ـُـُ / م ـُ /.

ومن ما نسبوه إلى الإعلال بالنقل والإسكان اسمُ المفعول من الفعل المعتلّ العين؛ قال الجاربردي: ((ومفعول كذلك - يعني نحو يقوم المتقدّم - نحو: مقول ومبيع؛ {نُقِلت}[3] حركةُ العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان؛ العين و واو مفعول، فحُذِفَ، عند سيبويه، واوُ مفعول؛ لأنّ علامة اسم المفعول الميم دون الواو، ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو..... فحَذْفُ الزائد الذي لا يتعلّق به كثيرمعنى أَولى من حذف الأصليّ. وعند الأخفش العينُ؛ لأنّ الأصل في الساكنين إذا كان الأوّل حرف مدٍّ أنْ يُحذف الأوّل))[4].

ويبدو أنّ الجاربردي مُتابع لسيبويه؛ إذ اعتذر عن ما أُشْكِلَ رأيه به، من أنّ

---

(1) ينظر: ص 148 من هذا الكتاب.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 198.

(3) في النص: نقل.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 295.

واو مفعول تدلّ على الصيغة، ومن ثَمَّ تذهب دلالتها عليها بحذفها – بأمرين[1]:

- **أوّلهما**: أنّ حذف الزائد أَولى من حذف الأصليّ، وأنّ ما يدلّ على الصيغة هو حرف الميم، في أوّلها، من دون الواو. وقد استدلّ على ذلك باطّراد مجيء الميم في ما يُصاغ على هذه الصيغة من الثلاثي وغيره. في حين تتخلّف الواو في بعض ذلك ولا يُؤدّي تخلّفها إلى لبس في فَهْمِ الصيغة.
- **والآخر**: أنّ سيبويه لاحظ ثبوت الياء في اسم المفعول اليائي الأصل ((فرأى أنّ المحذوف واو مفعول))[2]، فحكم بسقوط واو مفعول من الواوي الأصل، أيضاً؛ طرداً للباب[3]. ويبدو أنّ هذا الأمر أوقع في القبول من سابقه؛ إذ كان النحويون معنيين باطّراد القاعدة.

مهما يكن من أمر فإنّهم مُجمعون على أنّ ما يحدث، هنا، هو نقل حركة حرف العلّة إلى الصحيح الساكن قبله، فيلتقي ساكنان، فيُحذف أحدهما[4].

والواقع أنّ (مَقْوُول) و (مَبْيُوع) تتألّفان من ثلاثة مقاطع؛ هكذا:

مَقْوُول = / م ـَ ق / و ـُـُ / ل ـُ ن / .

مَبْيُوع = / م ـَ ب / ي ـُـُ / ع ـُ ن / .

وواضح أنّ المقطع الثاني، منهما، يُشكِّل ذلك التتابع الحركي المكروه؛ أعني المزدوج، وهو مزدوج صاعد (و ـُـُ) و (ي ـُـُ). وقد عُمِدَ تخلّصاً منه إلى

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 295-296.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 296.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي: 3/ 147.

(4) ينظر مثلا: الكتاب: 4/ 348-349، وشرح المفصل: 10/ 66-67، وشرح الشافية للرضي: 3/ 147-149، وشرح الجاربردي: 1/ 295-297.

إسقاط أضعف عنصريه، هكذا:

مَقْوُول = / م ـَ ق / و^x ـُـُ / ل ـُ ن / ←

مَبْيُوع = / م ـَ ب / ي^x ـُـُ / ع ـُ ن / ←

وقد نجم بهذا الإسقاط أن بقي المقطع بقمّة من غير قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية؛ فلذا انتقلت القاعدة الثانية من المقطع الأوّل لتكون قاعدة لهذه القمّة، هكذا:

مقول = / م ـَ / ق ـُـُ / ل ـُ ن / .

مبوع = / م ـَ / ب ـُـُ / ع ـُ ن / .

غير أنّ الضّمة الطويلة (واو المدّ) في (مبوع) لا تُشير الى أصل البنية، فتُحذف ويُعوّض عنها بالكسرة الطويلة (ياء المدّ)؛ وذلك ((للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي))[1]، هكذا:

مبوع = / م ـَ / ب ـُـُ / ع ـُ ن / ، / ـُـُ / ^x، / ـِـِ / ←

مبيع = / م ـَ / ب ـِـِ / ع ـُ ن / .

ويُمكن أنْ يُقال، أيضاً، إنّ ما حدث هو إسقاط للجزء الثاني من المزدوج؛ أي الضّمة الطويلة، هكذا:

مقوول = / م ـَ ق / و ـُـُ / ل ـُ ن / ، / ـُـُ / ^x ←

مبيوع = / م ـَ ب / ي ـُـُ / ع ـُ ن / ، / ـُـُ / ^x ←

مَقْوْل = / م ـَ ق / و / ل ـُ ن / .

---

(1) التصريف العربي للطيب البكوش: 149، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 200.

مبْيْع = / م ـَ ب / ي / ع ـُ ن /.

وقد نجم بهذا الإسقاط أنْ تُخُلِصَ من ازدواج الحركة، فعاد نصفا الحركة (الواو) و(الياء) إلى طبيعتهما الحركية؛ إذ لا يُفرّق بينهما وبين ما يقابلهما من الحركات سوى ذلك الاحتكاك الطفيف[1]، فتحوّلت الواو إلى ضمة طويلة، والياء إلى كسرة طويلة، فنُقِلت القاعدة الثانية، في المقطع السابق لهما، لتكون قاعدة لكلّ منهما، هكذا:

مَقول = / م ـَ / ق ـُـُ / ل ـُ ن /.

مبيع = / م ـَ / ب ـٍ / ع ـُ ن /.

(3 .2)

قال الجاربردي: ((الإعلال بالحذف وهو على قسمين: بطريق الوجوب، وبطريق الجواز[2]. أمّا بطريق الوجوب ففي موضعين: أحدهما أنْ يَعْرُضَ ما يُوجِب سكون الآخر؛ أمّا لاتّصال الضمير فيُحذف العين ويُكسر الفاء إنْ كانت العين ياءً كبِعْتُ أو واواً مكسورة كخِفْتُ وتُضمّ في غيره كقُلتُ... وأمّا لكونه مجزوماً نحو [لم]* يقل ولم يبع، أو في حُكم المجزوم نحو قُلْ و بِعْ لأنّه فرع يقول ويبيع ولذلك لم يُختَلف في الضّمة والكسرة فيهما..))[3].

(1) ينظر: ص 144 من هذا الكتاب.

(2) يبدو أنّه يعني بالوجوب، هنا، ما كان الحذف فيه قياساً. أمّا الجواز فأراد به ما كان الحذف فيه سماعياً؛ تدلّ على ذلك امثلته للنوعين؛ إذ مثّل للنوع الثاني بنحو: سيد وميت (بحذف أحدى الياءين)؛ ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 298.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 297.

* مابين المعقوفتين ليس من أصل النص أُضيف لملاءمة السياق.

ولا يخفى أنّ (قُلت) و (بِعت) و (خِفت) تُمثّل الأفعال: قال وباع وخاف مُسندةً إلى تاء الفاعل؛ أي: قال + تُ، باعَ + تُ، خاف + تُ.

والواقع أنّ كلاً من هذه البنيات يتألّف من مقطعين، هكذا:

قال + تُ = / ق ـً ل / ت ـُ / ، بحذف حركة آخر الفعل (ـَ) لاتّصاله بتاء الفاعل.

باع + تُ = / ب ـً ع / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) من آخره.

خاف + تُ = / خ ـً ف / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) من آخره أيضاً.

ويُلاحظ أنّ المقطع الأوّل، من هذه البنيات، مقطع مكروه في العربية ولا تكاد تستسيغه إلاّ في حالة الوقف، وهو ما سُمِّيَ بالمقطع المديد[1]. ولذا يُعمد إلى التخلّص منه بتحويله إلى مقطع طويل مغلق بتحويل الفتحة الطويلة (الألف) إلى فتحة قصيرة؛ وذلك بتقصير زمن النطق بها، هكذا:

/ ق ـً ل / ← / ق ـَ ل / ←

(مديد) (طويل مغلق)

قَلتُ = / ق ـَ ل / ت ـُ / .

/ ب ـً ع / ← / ب ـَ ع / ← بَعت = / ب ـَ ع / ت ـُ / .

(مديد)(طويل مغلق)

/ خ ـً ف / ← / خ ـَ ف / ← خَفت = / خ ـَ ف / ت ـُ / .

(مديد) (طويل مغلق)

---

(1) ينظر: ص149 من هذا الكتاب.

غير أنّ الفتحة لا تدلّ على أصل أيٍّ من هـذه البنيـات، ومـن ثـمَّ تحـذف وتُعَوّض بالضّمة في الأُولى، وبالكسرة في الثانية والثالثة[1]:

قُلت = / ق ـُ ل / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) وتعويضها بـ (ـُ).

بِعت = / ب ـِ ع / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) وتعويضها بـ (ـِ).

خِفت = / خ ـِ ف / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) وتعويضها بـ (ـِ) أيضاً.

ويُمكن أنْ يقال، أيضاً؛ إنّ إسناد تاء الفاعل كان إلى أصل هـذه الأفعـال؛ إذ أصل (قال): قَوَلَ، وأصل (باع): بَيَعَ، وأصل (خاف): خَوِفَ، هكذا:

قَوَلَ + تُ = / ق ـَ / و ـَ ل / ت ـُ / ، بحذف حركة آخر الفعل (ـَ).

بَيَعَ + تُ = / ب ـَ / ي ـَ ع / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) من آخره أيضاً.

خَوِف + تُ = / خ ـَ / و ـِ ف / ت ـُ / ، بحذف (ـَ) من آخره أيضاً.

وواضح أنّ المقطع الثاني، من هذه البنيات، يبتدأ بمـزدوج صـاعد: (و ـَ) و(ي ـَ) و (و ـِ)، وقد تقدّم أنّـه تتـابع حركـي مكـروه، في العربيـة، ولا تكـاد تستسيغه. ولذا عُمِدَ، تخلّصاً من ثقل النطق به؛ إلى إسـقاطه برّمتـه[2]. وقـد نجـم بهذا الإسقاط أنْ بقي المقطع بقاعدة من غير قمّة، وهو مـا لا يكـون في العربيـة. ولذا تحوّلت هذه القاعدة إلى المقطع السابق لها لتُشكّل قاعـدة ثانيـة لـه، فتحـوّل المقطع القصير إلى مقطع طويل مغلق؛ هكذا:

قَوَلْتُ = / ق ـَ / و ـَ ل / ت ـُ / ، / و ـَ / x، / ل / ← / ق ـَ ل / ←

قَلت = / ق ـَ ل / ت ـُ / .

---

(1) ينظر: التصريف العربي للطيب البكوش: 136، وأبحاث في أصوات العربية: 20.

(2) ينظر: ص153 من هذا الكتاب.

يَعتُ = / ب ـَ/ ي ـَع / ت ـُ/، / ي ـَ/x، / ع/ ← / ب ـَع / ←

بَعتُ = / ب ـَع / ت ـُ / .

خَوِفتُ = / خ ـَ / و ـِف / ت ـُ/، / و ـِ/x، / ← / خ ـَف / ←

خَفتُ = / خ ـَ ف / ت ـُ / .

ثُـمّ تُـسقط الفتحـة، مـن هـذه البنيـات، فتُعوّضِـها الـضّمة، في الأُولى، والكسرة، في الثانية والثالثة، مراعاةً لأصل كلّ منها، كما مرّ قبل قليل.

أمّا (لم يقل) و (لم يبع) فإنّ أصلهما: لم يقولْ، ولم يبيعْ. بقطع حركـة آخـر الفعل بتأثير أداة النفي الجازمة (لم).

والواقع أنّ كلاً من هاتين البنيتين يتكوّن من مقطعين؛ هكذا:

يقولْ = / ي ـَ / ق ـُـُ ل / .

يبيعْ = / ي ـَ / ب ـِـِ ع / .

والملاحظ أنّ المقطع الثاني، منهما، يُمثّل مـا سُـمّي بـالمقطع المديـد. وقـد تقدّم أنّ هذا المقطـع لا يكـون إلاّ في الوقـف[1]. ولـذا عُمِـدَ إلى الـتخلّص منـه بتحويله إلى مقطع طويل مغلق بتقصير زمن النطق بالُمصوّت الطويل وتحويلـه إلى مصوّت قصير، هكذا:

/ ق ـُـُ ل / ← / ق ـُ ل / ←

(مديد) (طويل مغلق)

/ ب ـِـِ ع / ← / ب ـِ ع / ←

(1) ينظر: ص149 من هذا الكتاب.

(مديد) (طويل مغلق)

يقل = / ي ـَ / ق ـُ ل / .

يبع = / ي ـَ / ب ـِ ع / .

أي إنّ ما حدث ليس حذفاً لحرف العلّة، بل هو تقصير للحركة(1).

ومثل ذلك يُقال، أيضاً، في نحو (قُلْ) و (بِعْ)؛ إذ أصلهما: قـولْ وبيـعْ(2). وكلّ منهما يتكوّن من مقطع واحد؛ هو ذلك المقطع المكروه الـذي لا يكـون إلاّ في الوقف؛ أعني المقطع المديد. ولذا عُمِدَ إلى تحويله إلى مقطع مقبـول وشـائع، في العربية، هو المقطع الطويل المغلـق؛ بتقـصير زمـن النطـق بالمـصوّت الطويـل(3)، هكذا:

قول = / ق ـُـُ ل / ← قل = / ق ـُ ل / .

(مديد) (طويل مغلق)

بيع = / ب ـِـِ ع / ← بع = / ب ـِ ع / .

(مديد) (طويل مغلق)

(1) ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة: 35-36، وفصول في فقـه العربيـة: 408-409.

(2) من (يَقولُ) و (يَبيعُ) بحذف ياء المضارعة وقطع حركة آخر الفعل.

(3) ينظر: أبحاث في أصوات العربية: 33.

المبحث الثالث

الإمالة

(1)

الإمالة كما ذكر الجاربردي هي ((أنْ يُنحى بالفتحة نحو الكسرة؛ أي هي عُدول بالفتحة، عن استوائها، إلى الكسرة وذلك بأنْ تُشرب الفتحةُ شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة. ثُم إنْ كان هناك ألف فلا محالة تصير بين الألف والياء))[1].

ومن الإنصاف أنّ يُشار، هنا، إلى أنّ الرجل أراد أنْ يكون تعريفه جامعاً لكلّ الصّور المتحقّقة، في الاستخدام اللغوي، لهذه الظاهرة. بخلاف تعريفات كثير من المتقدمين التي قَصُرت عن شمول بعض تحقّقاتها؛ من ذلك تعريفهم، لها، بأنّها: ((أنْ تنحو بالألف نحو الكسرة، ليتجانس الصوت))[2]، أو ((أنْ تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتُميل الألف التي بعدها نحو الياء))[3]؛ إذ قد تُمال الفتحة ((مُنفردةً؛ نحو من الضَّرَرِ))[4]، وهو مالم يذكره التعريفان المتقدّمان[5].

---

(1) شرح الجاربردي: 1\238.

(2) المفصّل في علم العربية، الزمخشري (ط2- دار الجيل – بيروت): 335، وينظر: المقتضب: 3\42، وشرح المفصل: 9\54.

(3) سر الصناعة: 1\67، وينظر: التكملة: 527، والاتقان في علوم القران، السيوطي، تح: محمد أبي الفضل ابراهيم (منشورات رضى – بيدار – عزيزي – إيران): 1\314.

(4) شرح الجاربردي: 1\238.

(5) ينظر تفصيلا للمقارنة بين تعريفات الامالة في: في الدراسات اللغوية والقرانية؛ الامالة في القراءات واللهجات العربية، د.عبد الفتاح شبلي (ط1 – مكتبة نهضة مصر 1957): 47-54، وتوجيه القراءات القرانية: 250-256.

ويُثار، هنا، ما قرّره بعض المحدثين من أنّ بعض الأقدمين يتّفقون، في تعريفهم للإمالة، مع الدرس اللغوي الحديث في تصوّر ((أنّ الفرق بين الفتحة والألف اللينة، وبين الكسرة والياء اللينة؛ لا يعدو أنْ يكون فرقاً في الكمّية، فالألف اللينة هي فتحة طويلة، والياء اللينة كسرة طويلة كذلك))[1]. ومن ثَمَّ ارتضى، من تعريفاتهم، أربعة، وقال إنّ هذه التعريفات الأربعة ((تتّفق مع الحقيقة التي قرّرها الأقدمون وارتضاها المحدثون))[2]، هذا من جهة،ومن جهة أخرى، هي شاملة لأنواع الإمالة كلّها[3]. وهذه التعريفات هي[4]:

1. تعريف مكي بن ابي طالب في التبصرة (ت437 هـ): ((أنْ تُقرّب الألف نحو الياء))[5].
2. تعريف الزمخشري في المفصل (ت 538 هـ): ((أنْ تنحو بالألف نحو الكسرة))[6].
3. تعريف ابن يعيش في شرح المفصّل (ت643 هـ): ((عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء))[7].
4. تعريف ابن الحاجب في الشافية (ت646 هـ): ((أنْ يُنحى بالفتحة نحو الكسرة))[8].

---

(1) الامالة في القراءات واللهجات العربية: 47.

(2) المصدر نفسه: 50.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه: 49.

(5) نقلا عن: الامالة في القراءات واللهجات االعربية: 49.

(6) المفصل: 335، وشرح المفصل: 9/ 53.

(7) شرح المفصل: 9\54.

(8) شرح الشافية للرضي: 3\4.

وقد استدلّ على صحّة ما ذهب إلي [1] بدليلين[2]:

- **أوّلهما**: قول سيبويه: ((أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف؛ لأنّ الفتحة من الألف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء))[3].
- **الآخر**: قول ابن جني: ((اِعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين وهي الألف و الواو والياء....))[4].

ويبدو أنّ صاحب هذا الرأي ذهب بعيداً عندما قرّر ((أنّ الألف، عند مكي و الزمخشري وابن يعيش- يُراد بها الفتحة القصيرة أو الطويلة. وأنّ الياء، عند مكي وابن يعيش، يُراد بها الكسرة قصيرة أو طويلة كذلك))[5].

نعم نحن لا ننكر أنّ القدماء، منذ سيبويه، قد فطنوا الى أنّ الحركات هي أبعاض حروف المدّ واللين، وصرّحوا بأنّ ((الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمة من الواو))[6]. من ما يُشعر بأنّهم أحسّوا ((كما يحسّ المحدثون بأنّ الفرق بين الفتحة وما يُسمّى بألف المدّ لا يعدو أنْ يكون فرقاً في الكميّة. وكذلك الفرق بين ياء المدّ و واو المدّ، إذا قُورنتا على الترتيب بالكسرة والضّمة ليس إلاّ فرقاً في الكميّة))[7].

---

(1) أعني قوله بأنّ القدماء كانوا يعتقدون بما أكّده الدرس اللغوي الحديث من أنّه لا فرق بين الألف والفتحة، وبين الياء والكسرة، إلاّ في الكمية.

(2) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 47-48.

(3) الكتاب: 4\142.

(4) سر الصناعة: 1\33-34، وينظر: شرح المفصل: 9\64.

(5) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 50.

(6) الكتاب: 4\242، وينظر مثلا: المقتضب: 1\56، وسر الصناعة: 1\33-34.

(7) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 38.

إلاّ أنّهم لم يستثمروا هذا التصوّر السليم، الذي توصّلوا إليه، في تطبيقاتهم. بل ((نقضوا هذا الفَهم فلم يتّخذوه أساساً لِمُعاملاتهم))[1]؛ اذ عدّوا أصوات المدّ حروفاً ساكنة شأنها في ذلك شأن الباء والتاء..... الخ، ومن ثَمَّ وجب – في عُرفهم- أنْ تكون مسبوقة بحركة من جنسها[2]. ولا نتصوّر أنّهم كانوا ((على حقّ، من الناحية النطقية، فيما تصوّروه من وجود سكون على هذه الصوائت الطويلة؛ لأنّ السكون يدلّ على عدم وجود الحركة))[3]؛ لسببٍ هو أنّ إطلاق الوصف على الصوت يجب أنْ يكون بالنظر إلى ذاته أو طبيعته[4]، وأصوات المدّ أصوات انطلاقية حركية[5]، ومن ثَمَّ لا يُمكن أنْ توصف بالسكون أو أنْ يُتصوّر السكون معها[6].

ويبدو أنّ للخطّ العربي حظّاً في وقوعهم في هذا التصوّر؛ إذ لم يُميّز بين الواو والياء اللينتين اللتين يُمكن عدّهما صوتين ساكنين، والواو والياء المدّيّتين (المُصوّتتين). ومن ثَمَّ أوقعهم هذا الازدواج ، في وظيفة الرموز - في تصوّر الساكنيّة في كلا النوعين. ولعلّه من الممكن القول، هنا، إنّ قصور الخطّ العربي عن اعطاء الحركات القصيرة رموزاً خاصّة داخل بنية الكلمة، جعلهم يتصوّرون أنّ كلّ صوت مرموز له هو صوت أساسي ساكن (صامت) وألاّ حركة سوى

(1) القراءات القرآنية، د.شاهين: 77.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 17-18، و التطور النحوي: 34، وابحاث في اصوات العربية: 13.

(3) التفكير الصوتي عند الخليل: 92.

(4) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 26.

(5) ينظر: الاصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 26-28، وص 80 من هذا الكتاب.

(6) ينظر: فصول في فقه العربية: 408، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 16.

تلك الأصوات الثانوية -في نظرهم- التي اصطُلِحَ عليها، في ما بعد، بالحركات القصيرة[1]. وربّما كان ((للعروض أثر في ذلك))[2] أيضاً؛ إذ يتقوّم الوزن الشعري ((بالحركات لا بالسواكن التي تسبقها؛ والدليل على هذا أنّ الحركة تتمتّع بقيمة ثابتة لزمن النطق بها، ومن ثَمَّ يكون التغيير في زمن هذا النطق سبباً في انكسار الوزن. أمّا السواكن فليس لها زمن محدّد، فيُمكن أنْ يُطال عدد منها، ولا سيّما الرخوة، إلى أيّ مدى يُريده المُنشد من غير أنْ يُحدِثَ خللاً وزنياً))[3]، وكذلك أصوات المدّ؛ إذ من الممكن ((مدّها للحصول على النغم الذي يُريده المُنشد من غير أنْ يؤدّي ذلك إلى كسر الوزن))[4]، ومن ثَمَّ ألحقوها بالأصوات الساكنة لاشتراكها معها في هذه الصفة. لذا يقوم صوت المدّ (المصوّت الطويل)، في التحليل العروضي الذي وضعه الخليل؛ مقام صوت ساكن مسبوق بحركة من جنسه[5].

مهما يكن من أمر فإنّ هذا التصوّر قد طغى على قولهم بأنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين حتى استحال ((القول بوجود حركة قبل حرف المدّ، من جنسه، من المسلّمات في كتب العربية))[6].

ومن ثَمَّ يُمكن أنْ يقال إنّ هؤلاء الذين لم يذكروا، في تعريفاتهم الفتحة قبل الألف الممالة؛ قد انطلقوا، في تعريفاتهم تلك، من بدهيّة القول بوجود

---

(1) ينظر تفصيلا لذلك: ص 146-147من هذا الكتاب.

(2) علة التقاء الساكنين: 302، وينظر: التفكير الصوتي عند الخليل: 94.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل: 94.

(6) أبحاث في أصوات العربية: 97.

حركة قبل الألف الممالة والياء الممال نحوها[1]. لا لأنّهم يعدّون ((الألـف فتحـة طويلة، والياء كسرة طويلة))[2]. يُؤيّد ذلك أنّنـا إذا رجعنـا إلى تعريفـات هـؤلاء الأربعة[3]؛ نجد أنّهم محاكون لقـول سـيبويه في وصـف هـذه الظـاهرة؛ إذ قـال: ((فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور؛ وذلك قولك: عابـد، عـالم...))[4]. ونجدهم، أيضاً، يُمثِّلون، في ما يُمثِّلون، بأمثلة سـيبويه نفـسها، ويـردّدون بعـض عباراته بنصّها[5].

إنّ قراءة فاحصة في كتاب سـيبويه؛ تُثبـت أنّ الرجـل كـان يقـول بوجـود حركة قبل الألف؛ هي الفتحة.

ولا بـأس بـأنْ يُـستأنس، هنـا، بـبعض مـا قالـه صـاحب الكتـاب، قال: ((.. واذا كان بين أوّل حرف، مـن الكلمـة، وبـين الألـف حـرفٌ متحـرّكٌ والأوّل مكسور، نحو عِمَاد، أملتَ الالف؛ لأنّه لايتفاوت ما بينهمـا بحـرف))[6]. ولا يخفى، على المدقّق في هذا النصّ - أنّه عامل الألف كـأيّ حـرف سـاكن؛ إذ عدّ ماقبلها متحرّكاً بحركة ما؛ هـي في عُـرفهم الفتحـة؛ لأنّهـم قـالوا إنّ الألـف لايكون ما قبلها إلاّ من جنسها، ومن ثَمَّ عُدّت ((حرف مدّ ولين أبداً))[7].

---

(1) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 254.

(2) لامالة في القراءات واللهجات العربية: 48، وينظر: 50 من المصدر نفسه.

(3) أعني مكيَّ والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب؛ ينظر: ص 170 من هذا الكتاب.

(4) الكتاب: 4\117.

(5) ينظر: شرح المفصل: 9\53 فما بعد للتأكّد من وصفي الزمخشري وابـن يعـيش، وشـرح الشافية للرضي: 3\4 فما بعد للتأكّد من وصف ابن الحاجب. ويُقـارن بوصـف سـيبويه في: الكتاب: 4\117 فما بعد.

(6) الكتاب: 4\117.

(7) شرح الجاربردي: 1\343، وينظر: سر الصناعة: 1\34، 2\295.

وأوضح منه قول ابن يعيش، وهو أحد الذين نُسِبَ إليهم عدُّ الألف فتحة طويلة والياء كسرة طويلة. قال: ((... وذلك إذا وَلِيَ الألف كسرة، قبلها أو بعدها، نحو عِمَاد وعَالِم[1]، **فيُميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة**، فيُميلون الألف نحو الياء، فكما أنّ الفتحة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها؛ **لأنّ الألف تابعة للحركة**))[2]. ولا يحتاج هذا النصّ إلى تعليق.

إنّ التأمّل، في نصّ ابن جني الذي اتُّخِذَ دليلاً للقول بأنّهم عدّوا الألف فتحة طويلة والياء كسرة طويلة - يكشف المعنى نفسه الذي رأيناه في نصّي سيبويه وابن يعيش السابقين. قال: ((اِعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو،.... ويُدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنّكَ متى أشبعتَ واحدةً منهنَّ **حَدَثَ بعدها الحرف الذي هي بعضه**[3]، وذلك نحو فتحة عين عَمرو، إنّكَ إنْ أشبعتَها **حدثت بعدها ألف**، فقلت عَامر... فلولا أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها، لما تنشّأت عنها، **ولا كانت تابعة لها**))[4].

وأيّاً كان الأمر فإنّ القول بوجود حركة قبل ألف المدّ أو يائه - لا يرتضيه

(1) ويُلاحظ أنّ هذين المثالين من أمثلة سيبويه، ينظر: الكتاب: 4\117 والفقرة الأولى من هذه الصفحة.

(2) شرح المفصل: 9\54.

(3) وفي نسخة سر الصناعة التي استخدمها الدكتور شبلي زيادة في هذا الموضع، اكثر وضوحا هي: ((..الا ان هذه الحروف التي يحدثن إشباع الحركات لا يكن الا سواكن؛ لانهم مدات و المدات لا يحركن ابدا)): الامالة في القراءات واللهجات الحديثة: 48.

(4) سر الصناعة: 1\33-34، وينظر: الامالة في القراءات واللهجات العربية: 47-48.

الدرس الصوتيّ الحديث جُملةً وتفصيلا[1]. كما في إمالة (رحَمه) و (من الضَّرَرِ). أو ألف المدّ (المصوّت الطويل)؛ ولذا ينبغي أنْ يُنبّه، هنا، على إنّ الذي يُمال هو إمّا الفتحة (المصوّت القصير)، كما في إمالة (عابد) و (عماد)[2].أي أنّ المُمال هو قمة المقطع[3]. ولو أخذنا بما كان يتصوّره الأقدمون، من وجود فتحة قبل الألف - لوقعنا في القول بوجود قمّتين متتابعتين في مقطع واحد، وهو أمر غير مُمكن في اللغة العربية؛ إذ إنّ ((المقطع الصوتيّ لا تكون فيه قمّتان))[4].

(2)

لم يخرج الجاربردي، في تحديد أسباب الإمالة وموانعها، عن ما ذكره جمهور القدماء[5]. ويُمكن تلخيص ما ذكره بما يأتي[6]:

أمّا الأسباب المقتضية للإمالة فهي:

أ. إمّالة الفتحة (القصيرة) نحو الكسرة:

---

(1) ينظر: ص 65و 171من هذا الكتاب.

(2) ينظر: الاصوات اللغوية إبراهيم أنيس: 39-40، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 202 و237، وتوجيه القراءات القرانية: 265.

(3) ينظر: ص 148من هذا الكتاب.

(4) ابحاث في اصوات العربية: 13و26، وينظر: الاصوات اللغوية إبراهيم أانيس:39، وص148-149من هذا الكتاب.

(5) ويُشار، هنا، إلى أنّ أحدا من المحدثين لم يعترض على ما حدّده المتقدّمون؛ ينظر مثلا: في اللهجات العربية: 60-69،دراسة في اصوات المد العربية: 162-168، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 201-207، والصرف الوافي: 294-298،والإمالة في القراءات واللهجات العربية: 139-195 و 251-254 .

(6) ينظر: الكتاب: 4/ 117-142، والتكملة: 528-538، وشرح المفصل: 9/ 55-66، وشرح الشافية للرضي: 3/ 5-30، وشرح الجاربردي: 1/ 238-243، وشرح نقرة كار: 2/ 164-172.

1. تُمال الفتحة إذا كانت قبل هاء التأنيث المنقلبة عن التاء في الوقـف؛ نحو: رحمَه، ونعمَه.
2. تُمال الفتحة إذا كانت قبل راء مكسورة؛ نحـو: مـن الـضَّرَرِ، ومـن الكِبَرِ.

ب. إمالة الألف (الفتحة الطويلة) نحو الياء:

1. تُمال الألف إذا كان قبلها أو بعدها كسرة؛ نحو: عِماد، و عابِد.
2. تُمال الألف إذا كان قبلها أو بعدها ياء، علـى أنّهـم يُـؤثِرون إمالـة ماقبله الياء على ما بعده إلاّ إذا كانت الياء مكسورة؛ نحو: عـيلان، وساير.
3. تُمال الألف إذا وقعت عيناً لفعل أجوف وكانت منقلبـة عـن يـاء؛ نحو: باع.
4. تُمال الألف إذا كانت منقلبة عن مكسور أو عن ياء؛ نحو: خـاف[1] وأصله خَوِفَ (بكسر الواو)، وناب وأصله نَيَبَ.
5. تُمال الألف إذا كانت طرفاً، في كلمة ثلاثية، وكانت منقلبة عن ياء، سواء كانت الكلمة اسماً أو فعلاً؛ نحو: رمى، وفتى. وتُمـال ايـضاً إذا كانت طرفاً، في فعل ثلاثي، وكانت منقلبة عن واو؛ نحو: دعـا، وغزا. وذلك لأنّها قد تصير ياءً في بعض تصريفات ذلـك الفعـل، إذ يُقال: غُزِيَ ودُعِيَ.

(1) ذهب بعضهم إلى أنّ سبب إمالة نحو (خاف) هو عروض الكـسرة في بعـض أحوالـه؛ إذ يُقال: خِفْتُ، وصِرْتُ من صار. ينظر: حاشية ابن جماعة: 1\241.

6. تُمال الألف إذا كانت طرفاً، في كلمة رباعية فما فوق؛ لأنّ الياء تحلّ محلّها في بعض التصريفات، نحو: حبلى، ويتامى، ونصارى؛ إذ يقال في التثنية: حبليان، ويتاميان ونصاريان[1].

7. تُمال الألف لمناسبة ألف مُمالة، أو مايُسمّى بالإمالة للإمالة؛ نحو: رأيت عمادا، فتميل الألف المُنقلبة عن التنوين في الوقف لإمالة ألف (عِماد) التي أُميلت للكسرة التي قبلها. ويدخل في هذا النوع من الإمالة إمالة فاصلة قرآنية لِتُناسب فاصلة ممالة؛ نحو إمالة (الضّحى) لإمالة (سجى) و(قلى)[2].

أمّا الموانع التي تمنع الإمالة فهي ((ثمانية أحرف؛ الراء غير المكسورة، وحروف الاستعلاء وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف))[3]:

أ. تمنع الراءُ الإمالة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وسواء أتقدّمت أم تأخرت عن الألف؛ نحو: (كِرَام) و(هذا سِتارٌ). وشرط منعها الإمالة ألاّ يفصل بينها وبين الألف فاصل، فإنْ فُصِلَ بينهما أُميلت الألف؛ نحو: كافِرُون، ورأيت المنابِرَ.

ب. أمّا الحروف المستعلية فتمنع الإمالة بشروط هي:

(1) قال الجاربردي: ((تثنية الجمع جائزة على تأويل الجماعتين)): شرح الجاربردي: 241\1.

(2) قال تعالى: ((والضّحى. والليل إذا سَجَى. ما وَدَّعَكَ ربُّكَ وما قَلى)): سورة الضحى، الآيات الثلاث الأُول.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 243.

1. أنْ يكون حرف الاستعلاء مفتوحاً قبل الألف؛ نحو: صَاعد.
2. أنْ يكون حرف الاستعلاء بعد الألف مباشرة؛ نحو: ناظم. وكذلك إذا كان بعد الألف بحرف أو حرفين؛ نحو: عاشق، و مواعيظ.
3. ألاّ يكون بعد الألف التالية لحرف الاستعلاء – راءٌ مكسورة؛ نحو طارِد، وغارِم.

(3)

من الإنصاف أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ القدماء لم يألوا جهداً في وصف طبيعة الصوت المُمال؛ قال الجاربردي إنّه صوتٌ تُشرب فيه ((الفتحةُ شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة))(1)، فهي ((ليست فتحة محضة))(2)، وكذلك فإنّ الألف المُمالة ((ليست ألفاً محضة))(3).

بل إنّهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك؛ إذ حدّدوا مخرج الصوت المُمال تحديداً دقيقاً لا يَبْعُدُ، في مُجمله، عن ما أثبتته الدراسات التشريحية وأجهزة التصوير الحديثة، فقالوا إنّ مخرج الألف المُمالة ((بين مخرج الألف المُفخّمة وبين مخرج الياء، وبِحَسَبِ قُرْبِ ذلك الموضع من الياء تكون شدّة الإمالة وبحسب بُعْدِهِ تكون خفّتها))(4).

وقد لا نَبْعُدُ عن الصواب إنْ قُلنا إنّ كلام القدماء، على صوت الإمالة،

---

(1) شرح الجاربردي: 1\238.

(2) سر الصناعة: 1\67.

(3) المصدر نفسه، وينظر: شرح الجاربردي: 1\238.

(4) شرح المفصل: 9\54، وسيأتي بعد قليل وصف المحدثين لهذا الصوت ومخرجه.

يكاد يُشير ضمناً إلى أنّهم كانوا يعدّون هذا الصوت من أصوات المدّ واللين أو تابعاً لها. وهو ما أكّده المحدثون في ما بعد [1].

غير أنّهم لم يُصرّحوا بذلك، واكتفوا بذكر الأصوات الثلاثة؛ الألف والواو والياء؛ و لعلّ السبب، في ذلك، يعود إلى طبيعة هذا الصوت؛ إذ هو صوت ناتج عن تعامل أصوات المدّ (الألف، الواو، الياء) في ما بينها؛ وهو، على حدّ تعبير بروكلمان - صوت ((نَشَأَ عن إدغام الحركات))[2]. يُضاف، إلى ذلك، أنّه لا يحمل قيمة دَلاليّة أو صرفيّة مُميّزة[3]. وبعبارة المحدثين إنّ هذا الصوت لا يُشكِّل فونيماً معيّناً؛ إذ لا يعدو أنْ يكون مظهراً من مظاهر الفونيم الاساس، أعني الألف أو الفتحة - أو تحقّقاً من تحقّقاته، وهو ما سُمّي بالألوفون[4]، ولذا نجدهم يعدّون الألف المُمالة من الأصوات المُتفرّعة[5]، ويُؤكّدون أنّ هذه الأصوات ((لا تتبيّن إلاّ بالمشافهة))[6].

أمّا المحدثون، من اللغويين، فقد استطاعوا، بما تهيّأ لهم من وسائل وآلات دقيقة - أنْ يخطوا خطوات مهمّة في وصف طبيعة تكوّن أصوات اللين، بما فيها صوت الإمالة؛ إذ عُنوا ببحث هذه الأصوات عناية خاصّة تتناسب وما تمتاز به

(1) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 31-32، وفي اللهجات العربية إبراهيم أنيس: 64، وفي أصوات المد العربية: 162.

(2) فقه اللغات السامية: 53.

(3) نظر: في أصوات المد العربية: 162.

(4) ينظر: ص147 وص69 من هذا الكتاب.

(5) ينظر: الكتاب: 4\432، و الممتع: 2\665، وشرح الشافية للرضي: 3/ 254.

(6) الكتاب: 4\432، وينظر: سر الصناعة: 1\59.

هذه الأصوات من صفات خاصّة في النطق، وتتساوق مع الوظيفة اللغوية المهمّة التي تقوم بها هذه الأصوات[1].

ويبدو أنّ تجاربَ دقيقةً وبحوثاً علميّةً متواصلة قد آتت أُكُلُها على يد (دانيال جونز)؛ إذ استطاع هذا العالم أنْ يتوصّل إلى وضع مقاييس عامة لأصوات اللين (المُصوّتات) يُمكن أنْ تُقاس بها أصوات اللين في أيّة لغة من اللغات الإنسانية. ومن ثمَّ عُدّت تلك المقاييس حركات معيارية Cardinal vowels)) واكتسبت صفة العالمية، في الدراسات الصوتية، بِعَدِّها النظام المعياري للحركات (Vowels)[2].

ولا بأس بأنْ يُقدّم، هنا، موجز لما توصّل إليه (جونز)؛ إذ يُعطينا ذلك معرفة دقيقة بطبيعة صوت الإمالة، وكيفيّة تخلُّقِهِ[3].

لقد وجد (جونز) أنّ ثمّة عضوين مُهمّين يُسهمان في تكوين الحركات المعيارية؛ ومن ثمَّ اعتمد عليهما في تحديد تلك الحركات. وهذان العضوان هما: اللسان والشفتان؛ فأمّا اللسان فقد نظر إليه باعتبارين:

- **الأوّل**: وضعه بالنسبة للحنك الأعلى (سقف الفم) من حيث الارتفاع تجاهه أو الانخفاض عنه.

---

(1) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 26-31، وعلم اللغة العام- الأصوات: 137-146، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 197-213.

(2) ينظر مثلا: أصوات اللغة عبد الرحمن أيوب: 159- 165، ومناهج البحث في اللغة: 137-138، والأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 29-37، وعلم اللغة العام – الأصوات: 139-145، ودراسة الصوت اللغوي: 125-132، وتوجيه القراءات القرآنية: 256-258.

(3) اعتُمِدَ في هذا الموجز على المصادر في الهامش السابق.

- **الآخر**: نظر إلى الجزء المُعيّن من اللسان الذي يرتفع باتّجاه الحنك أو ينخفض عنه.

وأمّا الشفتان فقد نظر إليهما من حيث ضمّهما أو انفراجهما أو اتّخاذهما وضعاً مُحايداً. وعلى الرغم من أنّ الأساس في تكوّن هذه المقاييس (الحركات) هو اللسان فإنّ ((تأثير الشفتين، مع كلّ هذه المقاييس، أمر لا يصحّ إغفاله في وصفها))[1].

وقد توصّل، من خلال مُلاحظته لذلك، إلى اكتشاف حركات ثمان لها ((صفات صوتية واضحة ومحدّدة تحديداً دقيقاً))[2]؛ إذ وجد أنّ أقصى نقطة يُمكن أنْ يصلها مُقدّم اللسان بارتفاعه نحو الحنك الأعلى، من دون أنّ يُحدث الهواءُ المارّ بينهما أيّ نوع من الحفيف - تُعدّ موضعاً للمصوت الذي رمز له بالرمز (i)، فعدّه المقياس الأوّل. وتكون الشفتان، في أثناء نطق هذا المصوّت، منفرجتين.

أمّا المقياس الثاني فهو عند أقصى نقطة يُمكن أنْ يصلها مقدّم اللسان في هبوطه باتجاه قاع الفم؛ إذ يكون مُستوياً في قاع الفم مع وجود انحراف قليل في مؤخّر اللسان نحو الحنك الأعلى. ورمز لهذا المصوّت بالرمز (a). ورأى أنّ الشفتين تتّخذان وضعاً مُحايداً (غير مضمومتين)، في أثناء نطقه.

---

(1) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 35. وينظر: المدخل إلى علم اللغة: 93.

(2) علم اللغة العام – الأصوات: 140، وينظر: علم الأصوات اللغوية للموسوي: 94-98.

وثمّة مقياسان آخران يقعان بين هذين المقياسين المُتطرّفين؛ أوّلهما يرمز له بالرمز (e) ويتكوّن عندما يكون مقدّمُ اللسان أخفضَ من موضع المقياس(i) بنسبة الثُّلُثِ. وتنفرج الشفتان في أثناء نطقه. أمّا المقياس الآخر فيُرمز له بالرمز (ع) ويكون مقدّمُ اللسان، في أثناء نطقه، أخفض بنسبة الثُّلُثين؛ أي إنّه أخفضُ من سابقه (e) بنسبة الثُّلُث أيضاً. وتنفرج معه الشفتان. وهذه الحركات الأربع (i، e، ع، a) تُسمّى بالحركات الأماميّة نسبةً إلى مقدّم اللسان، أي ((الجزء الأمامي منه))[1].

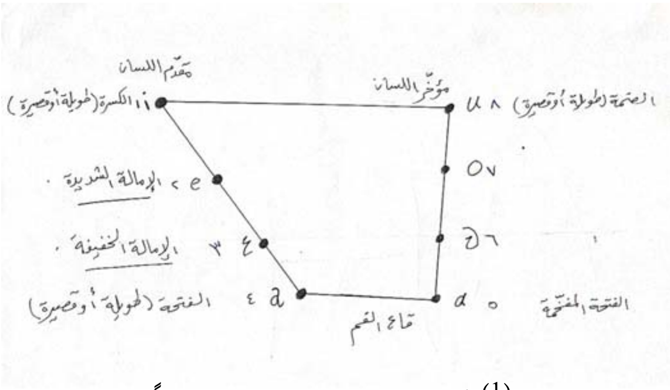
أمّا أقصى نقطة يصل إليها مؤخّر اللسان (أقصاه) بارتفاعه نحو أقصى الحنك الأعلى، من دون أنْ يُحدث الهواءُ أيَّ نوع من الحفيف - فهي للمصوّت الذي رمزه (u). وتتّخذ الشفتان، في أثناء نطقه، وضع الاستدارة.

وعندما ينخفض مؤخّر اللسان إلى أقصى نقطة مُمكنة باتجاه قاع الفم؛ ينتج المصوّت الذي رمزه (a)، وتتّخذ الشفتان معه وضعاً محايداً.

وهنالك، بين هذين المقياسين، مقياسان آخران أيضاً؛ هما المقياس الذي رمزه (o) ويكون مؤخّرُ اللسان معه أخفضَ من المقياس (u) بمقدار الثُّلُث، وأعلى من المقياس (a) بمقدار الثُّلُثين. وتتّخذ الشفتان، في أثناء نطقه، وضع استدارة ليست كاملة. أمّا الآخر فهو المصوّت المرموز له بالرمز (∂) ويكون مؤخّرُ اللسان، في أثناء نطقه، أخفضَ من سابقه بمقدار الثُّلُث أيضاً. وتكون الشفتان معه مُدوّرتين.

(1) علم اللغة العام - الأصوات: 40.

وفي الرسم الآتي توضيح لمواضع تلك المصوّتات:



وقد وجد الباحثون[1] أنّ المصوّت (i) ينطبق تماماً على الكسرة في اللغة العربية، طويلة كانت أو قصيرة[2]. أمّا المصوّت (a) فهو قريب الشّبه من الفتحة، في اللغة العربية[3]. أمّا المصوّت (e) فرأوا أنّه قريب الشّبه من صوت الإمالة الشديدة[4]. ووجدوا أنّ المصوّت (ع) يشبه إلى حدٍّ كبير ما يُسمع عند الإمالة الخفيفة[5].

ومن ثمَّ عرّف المحدثون الإمالة بأنّها عمليةُ ((نُطقِ الفتحة (-َ) نطقاً

(1) اعتمدوا في ذلك على سماع هذه الأصوات من القُرّاء المُجيدين؛ ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 41.

(2) ينظر: أصوات اللغة د. عبد الرحمن أيوب: 162، والأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 31و 41، و علم اللغة العام – الأصوات: 151.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 137-138، وعلم الأصوات اللغوية للموسوي: 95، والأصوات اللغوية إبراهيم أنيس: 41.

(4) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 43.

(5) ينظر: المصدر نفسه، وعلم الأصوات اللغوية للموسوي: 95، وهو ما يُفهم من كلام الدكتور د. عبد الرحمن أيوب، ينظر: أصوات اللغة: 163.

أماميّاً))[1]؛ أي إنّ صوت الإمالة هو صوت مدّ ((يحدث من ارتفاع مُقدّم اللسان نحو منطقة الغار، ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرقّقة، ويقلّ عن ارتفاعه مع الكسرة. ويكون وضعُ الشفتين مع الإمالة وضعَ انفراج إلاّ أنّه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة))[2].

ويبدو أنّ هذا الوصف هو نفسه الذي عبّر عنه الجاربردي بقوله، واصفاً صوت الفتحة المُمالة: ((تُشرب الفتحةُ شيئاً من صوت الكسرة، **فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة**))[3]. وهو نفسه ما قاله متقدّموه من أنّ مخرج الألف (الفتحة الطويلة) المُمالة هو ((بين مخرج الألف المُفخّمة وبين مخرج الياء))[4].

ويَزيدنا اطمئناناً بتطابق الوصفين ما صرّحوا به من أنّ شدّة الإمالة تكون ((بحسب قُرْبِ ذلك الموضع من الياء))[5]، و ((بحسب بُعْدِهِ تكون خفتها))[6]؛ وقد مرّ بنا أنّ المصوّت المرموز له بالرمز (e) قريب الشّبه من صوت الإمالة الشديدة؛ إذ هو أقرب إلى موضع الكسرة (أو الياء). وأنّ المصوّت المرموز له بالرمز (ع) يُشبه إلى حدّ كبير ما يُسمع عند الإمالة الخفيفة؛ إذ هو أبعد، من سابقه، عن موضع الكسرة (أو الياء). ولذا سُمّيت بالإمالة الصغرى[7].

---

(1) دروس في علم أصوات العربية: 156.

(2) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الانطاكي(ط2- بيروت 1972): 1/ 42، وينظر: في أصوات المد العربية: 163.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 238، وينظر: ص169 من هذا البحث.

(4) شرح المفصل: 9/ 54، وينظر: شرح الجاربردي: 1/ 238.

(5) شرح المفصل: 9/ 54، وينظر: ص 177 من هذا الكتاب.

(6) المصدر نفسه .

(7) ينظر: حاشية ابن جماعة: 1/ 238.

(4)

أجمع المتقدّمون على أنّ الغرض من الإمالة هو طلب تجانس الأصوات[1]؛ إذ هي ليست ((إلاّ تقريب صوت من صوت))[2]، لإحداث تناسب بين الأصوات[3]. وهُم، بذلك، يتنبّهون إلى أنّ التجانس الصوتيّ لا يقتصر حدوثه على الأصوات الصامتة (الساكنة)، بل يحدث بين الحركات (المُصوّتات) أيضاً. وقد صرحوا بهذا؛ إذ قالوا: ((إنّكَ كما تجد هذه المضارعة وهذا التقريب بين الحروف - فقد تجده أيضاً بين الحركات، حتى إنّكَ تجد الفتحةَ مشوبةً بشيء من الكسرة، أو الضمةَ منحوّاً بها إليهما. وتجد الكسرةَ أيضاً مشوبةً بشيء من الضّمةِ، والضّمة مشوبةً بطرف من الكسرة))[4].

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أنّ المُتكلّم يُحاول، في أثناء كلامه، أنْ يقتصد في ما يبذله من جهد عضليّ[5]، ومن ثمَّ يميل إلى إحداث تماثل أو انسجام بين أصوات تلك الكلمات. وكما أنّ الأصوات الصامتة تميل إلى الانسجام، في ما بينها فيحدث نتيجة ذلك بعض الظواهر الصوتية كالادغام والابدال والاعلال – كذلك تميل الحركات (المُصوّتات) إلى تحقيق نوع من التماثل في ما

(1) ينظر:الحجّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تح؛ علي النجدي: 1/ 302، وسر الصناعة: 1/ 67، وشرح الجاربردي: 1/ 243.

(2) شرح المفصل: 10/ 47، وينظر: 9/ 54 من المصدر نفسه، والكتاب: 4/ 117.

(3) ينظر: التكملة: 227، وشرح الشافية للرضي: 3/ 5، وشرح نقرة كار: 2/ 164، وحاشية ابن جماعة: 1/ 238.

(4) سر الصناعة: 1/ 67.

(5) ينظر: في اللهجات العربية: 67، ودراسة الصوت اللغوي: 319-320.

بينها[(1)]، وهو ما اصطلح عليه المحدثون بانسجام أصوات اللين (– Vowel Harmony)[(2)]، أو التوافق الحركي (Vowelic Harmny)[(3)].

ولعلّنا لا نبعد عن الصواب إنْ قلنا إنّ طلب المماثلة أو التجانس بين الأصوات المصوّتة (طويلة أو قصيرة) يكون أدعى منه مع الأصوات الصامتة ؛ إذ إنّ نطق المصوّتات أكثر صعوبة وتعقيداً من نطق الصوامت، ومن ثَمَّ يُعمد إلى إحداث تجانس بينها للتقليل من تلك الصعوبة[(4)].

وقد كان المتقدّمون يُسوّغون ذلك التقريب أو التشاكل، بين الحركات، بالتماس الخفّة والهرب من الثقل، ويقرنون ما يحصل في الإمالة، من تقريب للحركات، بما يحدث في ظاهرة الإدغام، من تأثير الأصوات المتقاربة المتجاورة في ما بينها؛ إذ يُميلون الألف ((للكسرة التي بعدها، أرادوا أنْ يُقرّبوها منها كما قرّبوا، في الإدغام، الصادَ من الزاي حين قالوا صَدَرَ، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقرّبوها من الزاي والصاد التماس الخفّة.... فكما يُريد، في الإدغام، أنْ يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يُقرّب الحرف من الحرف على قدر ذلك))[(5)]. وهُم، في هذا، لا يخرجون عن ما نادت به نظرية الجهد الأقل أو

---

(1) ينظر: التطور اللغوي، د. رمضان: 22.

(2) في اللهجات العربية: 96.

(3) أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، د. كريم زكي حسام الدين: 179.

(4) ولذا يكون ((الخطأ في نطق الحركات أوضح منه أو أظهر في نطق الأصوات الصامتة)): علم اللغة العام - الأصوات: 137، وهو ما يفسّر لنا سرّ عناية المحدثين بدراسة هذه الأصوات عناية خاصة ربما فاقت عنايتهم بالأصوات الصامتة. ينظر: ص 178-180 من هذا الكتاب.

(5) الكتاب: 4/ 117.

قانون اختزال الجهد الذي فسّر به المحدثون معظم الظواهر الصوتية[1].

إلاّ أنّ القول بالانسجام بين أصوات اللين لا يتحقّق في بعض ما رُوِيَتْ لنا فيه الإمالة؛ كالمُمال بسبب تضمُّنِهِ أصلاً يائياً، أو ما كانت الإمالة فيه بسبب وجود الياء أو الكسرة في بعض أحواله، أو ما أُميل لتحقيق التناسب بين الفواصل القرآنية - إذ في كلّ هذه قد يكون الانسجام فيفتحها لا في إمالتها، ومن ثَمَّ يكون ((التقييد بما يتحقّق به الانسجام، هنا، أَولى))[2].

ويبدو أنّ بعض القدماء قد فطن إلى ذلك؛ قال: ((وأمّا وُجوه الإمالة فأربعة.... أصلُها اثنان هما: المُناسبة والإشعار؛ فأمّا المناسبة فقسم واحد، وهو فيما أُميل لسبب موجود في اللفظ، وفيما أُميل لإمالة غيره؛ فأرادوا أنْ يكون عملُ اللسان، ومجاورةُ النطق بالحرف المُمال وبسبب الإمالة - من وجه واحد وعلى نمط واحد. وأمّا الإشعار فثلاثة أقسام: أحدها الإشعار بالأصل... الثاني الإشعار بما يعرُض في الكلمة في بعض المواضع... الثالث الإشعار بالشَّبه المُشعر بالأصل؛ وذلك كإمالة ألف التأنيث والمُلحق بها والمُشبَّه أيضاً))[3].

والظاهر أنّ هذا الأمر دفع الدكتور إبراهيم أنيس إلى تقسيم الإمالة على

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 319-321، والأصوات اللغوية، د. عبد القادر: 265، 268.

(2) توجيه القراءات القرآنية: 271، وينظر: المصدر نفسه، وص 175-176 و 186 من هذا الكتاب.

(3) الاتقان: 1/ 317، وينظر: النشر: 2/ 35، وتوجيه القراءات القرآنية: 270. ويقارن بما قاله مكي بن ابي طالب في الكشف عن علل القراءات وحججها: 1/ 80 (نقلاً عن الامالة في القراءات واللهجات العربية: 62) .

ضربين[1]: **أوّلهما**: ((صوت لين خالص تكوّن من صوت لين مُركّب)). وآخرهما: ((تغيّرٌ في مقياس صوت من أصوات اللين))؛ فالضرب الأوّل مُختصّ بالكلمات التي انقلبت فيها الألف (الفتحة الطويلة) عن أصل يائي أو واوي ((ففي مثل الفعل (باع، قال) يظهر أنّه قد أتى عليهما حينٌ من الدهر كان يُنطق بهما: بَيْع، قَوْل، ثُمَّ تطوّر الصوت الأوّل (ai) إلى (e)، والصوت الثاني إلى (o)؛ أي إنّ فتحة فاء الكلمة في الفعل الأوّل قد أُميلت إلى الكسرة، وإنّها في الفعل الثاني قد أُميلت إلى الضّمة... وعلى هذا إذا قيل لنا إنّ من أسباب إمالة ألف المدّ كون أصلها ياءً، كما في (باع)، وجب أنْ نفهم من هذا أنّ الأصل اليائي قد تطوّر أوّلاً إلى الإمالة، ثُمَّ تطوّرت الإمالة إلى الفتح؛ أي إنّ المراحل التي مرّ فيها مثل هذا الفعل (باع) هي (بَيْع) ثم (إمالة) ثم (فتح)، فالصوت المركب (ai) قد تطور أوّلاً إلى (e) ثم إلى (a))). أمّا ((حين تعرض الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة، كإمالة الفتحة أو ألف المدّ غير المنقلبة عن أصل من أصول الكلمة، فليس هذا إلاّ نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين))؛ إذ لا يُشكّ في ((أنّ الانتقال من الكسر {إلى}[2] الفتح أو بالعكس - يتطلّب مجهوداً عضوياً أكبرَ ممّا لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض))، ومن ثَمَّ لجأوا إلى الإمالة ((لأنّ حركةَ الإمالة أقربُ إلى الكسرة منها إلى الفتحة)).

إنّ المُتأمّل في تقسيم الدكتور إبراهيم أنيس لا يكاد يلمس فرقاً بينه وبين ما قاله بعض المتقدّمين، من قبل[3]، إلاّ أنّ ما يُميّز تقسيمه أنّه يعرض فيه إلى بيان

---

(1) في اللهجات العربية: 65-68.

(2) في النص: أو الفتح. والأنسب ما أُثبتَ.

(3) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 274، وص 184من هذا البحث.

واحدة من المسائل المهمّة التي طالما أُثيرت في أثناء بحث هذه الظاهرة؛ وهي القول بأصالة الإمالة أو فرعيّتها في النطق. وفي الواقع أنّ جُلَّ المتقدمين يذهبون إلى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع عليه[1]. وهو مذهب بعض المحدثين أيضاً[2].

وواضح أنّ الدكتور إبراهيم أنيس يجعل الإمالة أصلاً في ما انقلبت فيه الألف عن أصل يائي أو واوي. أمّا إذا عرضت الامالة لغير أصل من أصول الكلمة؛ فهي أحدث من الفتح، أي إنّها فرع عليه، وغرضها، حينئذٍ، الانسجام بين أصوات اللين[3].

ولا يُعدم أصل لهذا التصوّر الذي قدّمه الدكتور إبراهيم أنيس في دراسات بعض المستشرقين للّغات السامية، وليس ببعيدٍ ((أن يكون مُتأثّراً ببعضهم من الذين سبقوه))[4]. قال بروكلمان: ((في الحبشية تتحول (aw)[5] و (ay)[6] إلى (o´)[7] و (e´)[8]..... وفي العبرية...، في المقاطع المفتوحة أو المغلقة غير المنبورة نبراً * جانبياً – تتحوّل (ay) إلى (e´) وتتحوّل (aw) إلى (o´).... وفي الآشورية

(1) ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 238. وينظر تفصيلا لآراء القدماء في هذه المسألة:الإمالة في القراءات واللهجات الحديثة: 55- 68.

(2) ينظر: الصرف الوافي: 294، ومحاضرات في علم الصرف: 230.

(3) من الإنصاف أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ بعض الأقدمين قد صرّحوا بهذا؛ ينظر: تفصيلاً لذلك: الإمالة في القراءات واللهجات الحديثة: 61-63.

(4) توجيه القراءات القرآنية: 277.

(5) يعني المزدوج (ـَ و)، ينظر: ص144 من هذا الكتاب.

(6) المزدوج (ـَ ي).

(7) صوت الإمالة نحو الضم.

(8) صوت الامالة نحو الكسر.

يتحوّل الصوت المركّب (ay) و (aw) عن طريق التأثير المُتبادل إلى: (iˊ)[1] و(úَ)[2]))[3].

وقريب منه ما أكّده كانتينو بقوله: ((كان في السامية حركتان مزدوجتان... هما (ـَ ي) و (ـَ و) وقد بقيت هاتان الحركتان المزدوجتان في العربية القديمة، وتُرسمان حسب مبادىء الخطوط الآرامية بواسطة الياء والواو مسبوقتين بفتحة. وليس في العربية القديمة إلاّ عدد قليل من أمثلة اعتلال الحركات المزدوجة؛ نذكر من ذلك أنّه يبدو أنّ الحركة المزدوجة (ـَ ي) إذا كانت في آخر الحرف صارت إلى مجرد فتحة طويلة نحو " إلى " أصله (إليْ)، و " على " أصله (عَلَيْ)))[4].

والواقع أنّ التقسيم الذي قدّمه الدكتور إبراهيم أنيس، لظاهرة الإمالة، يعتمد على نظرية الاقتصاد في الجهد العضلي و ((الميل إلى السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في مُعظم ظواهره الاجتماعية))[5]؛ ولذلك حكم على ما رُوِيَ مُمالاً، من ذوات الأصل الواوي مثل خاب وطاب وهاب[6] - بصعوبة تسويغه ((من الناحية الصوتية))[7]؛ إذ إنّ حقَّ الإمالة، في مثله، ((أنْ تكون من الفتح الى

---

(1) الياء أو الكسرة الطويلة.

(2) الواو أو الضمة الطويلة

(3) فقه اللغات السامية: 67-68، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 277.

(*) ينظر تفصيلاً للنبر في: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 169-175 و 176-177.

(4) دروس في علم أصوات العربية: 167.

(5) في اللهجات العربية: 67.

(6) ينظر: الكتاب: 4/ 121، وشرح الجاربردي: 1/ 241.

(7) في اللهجات العربية: 68-69.

الضمّ، لا من الفتح إلى الكسر))[1]. وقد وجد د. إبراهيم أنيس تخريجاً لمثل هذا النوع من الإمالة بقول المبرّد: ((فأمّا ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإنّ الإمالة فيه قبيحة))[2]. غير أنّ قول المبرّد هذا لا يُمكن الاطمئنان إليه؛ إذ ((قد أثبته سيبويه وهو مُشافهٌ للعرب، فلا عِبْرَةَ بإنكار المبرّد إيّاه))[3]، وكذلك ((أنّنا أمام قراءات، لأمثلة من هذا النوع، بالإمالة، ولِقُرّاء يُعتدُّ بهم....؛ فقد قرأ حمزة (خاف) بالإمالة[4]، وقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو وخلف (زكاها) و(تلاها) و (طحاها)[5] بالإمالة أيضاً))[6].

ولعلّ في تصوّر الأصل اليائي، لما رُوِيَ مُمالاً من ذوات الواو، مخرجاً لمثل هذا النوع من الإمالة؛ إذ إنّ ((كثيراً من الكلمات تتميّز بأنّها واوية يائية، أو أنّ الياء تظهر في بعض أحوالها، كالكلمات الستّ {الآتية}[7] التي نُسبت إلى الأصل الواوي ورُسِمَت في المصحف بالياء وهي: الضحى، وزكا، ودحاها، وتلاها، وضحاها، وسجا. فكأنّ رسمها بالياء إشارة إلى هذا الأصل اليائي))[8]؛ قال مكي ابن ابي طالب القيسي في الأفعال التي كُتبت ألفها بالياء: ((إنّما كُتبْنَ

(1) المصدر نفسه: 69.

(2) المقتضب: 3/ 44، وينظر: في اللهجات العربية: 69.

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 205، وينظر: الكتاب: 4/ 119.

(4) سورة الرحمن: 46، وينظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (444 هـ)، تح: أوتو برتزل: 48، والنشر: 2/ 59.

(5) سورة الشمس: 9، 2، 6، وينظر: التيسير: 45-47، والنشر: 2/ 48.

(6) توجيه القراءات القرآنية: 279.

(7) ما بين المعقوفتين ليس من أصل النص، أُضيف لملاءمة السياق.

(8) توجيه القراءات القرآنية: 280.

بالياء؛ لأنّ أصل ألفِهنّ الياء))[1]. والظاهر أنّه ((قد حدث تطوّر في لفظ الياء، في تلك الكلمات، إلى الفتحة الطويلة. ولكن لم تُواكب الكتابة ذلك التطوّر، فظلّ الرسم بالياء التي نجدها مرسومة الآن من الكلمات في الرسم العثماني بينما صار اللفظ فتحة طويلة))[2].

ولعلّ من ما يُؤيّد ذلك أنّ الباحثين في الكتابات الصفويّة وجدوا أنّ الأفعالَ الماضية المعتلّة الآخر، نحو بكى، وأتى؛ مكتوبةٌ بالياء[3]؛ إذ ((من المُحتمل أنّ هذا الرسم (الألف المقصورة) كان يُستعمل للدلالة على الإمالة))[4]، وليس غريباً أنّ يُستعمل هذا الرمز - أعني الياء - للدلالة على أنّ هذه الأفعال قد نُطقت بالإمالة يوماً ما؛ إذ إنّ ((حركةَ الامالة أقربُ إلى الكسرة منها إلى الفتحة))[5]. ولذلك نرى أنّ ((القُرّاء منهم مَن تَبِعَ الرسم في إمالة الفتحات المرسومة بالياء أو الكثير منها))[6].

ويُمكن أنْ يُقال، في تخريج ما رُويت فيه الإمالة من ذوات الواو - إنّه لّما كَثُرَ دوران هذه الكلمات على ألسنتهم، أعني المُميلين، حملوها على الأكثر في

(1) الكشف: 1/ 92، (نقلا عن الإمالة في القراءات واللهجات العربية): 62.

(2) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، د. غانم قدوري: 323، وينظر: 314 من المصدر نفسه، ورسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، د. شبلي: 77، وتوجيه القراءات القرآنية: 280.

(3) ينظر: تاريخ العرب قبل الاسلام، د. جواد علي: 7/ 250.

(4) دروس في علم أصوات العربية: 161.

(5) في اللهجات العربية: 67، وينظر: 66-67 من المصدر نفسه، ودروس في علم اصوات العربية: 161، وفي أصوات المد العربية: 166.

(6) التطور النحوي: 39، وينظر: الاتقان: 3/ 314.

كلامهم؛ إذ إنّ الامالة هي الصفة الغالبة في نطقهم. ومن ثَمَّ أُميلت هذه الكلمات شأنها في ذلك شأن الكلمات التي أمالوها من دون سبب مقتض لذلك[1]؛ مثل (الحجّاج) و (النّاس) و (هذا باب) و (هذا مال) بإمالة الألف في هذه الكلمات كلها[2]. والأقرب ما ذكره سيبويه عن نحو هذه الألفاظ كتخريجه لإمالتهم اسم (الحجّاج)؛ قال: ((وذلك لأنّه كَثُرَ في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم))[3]. ويظهر أنّ هذا الأمر حمل بعض المحدثين على القول بأنّ الإمالة ((ظاهرة مُطلقة تُصيب جميع الفتحات الطويلة... ما لم يطرأ عليها مانع من موانع الإمالة))[4].

إنّ ما ذهب إليه سيبويه يجد له معيناً في ما قرّره المحدثون؛ إذ تبلور عندهم بقانون من أهمّ القوانين التي فَسّروا بها التطوّرات الصوتية، وهو ما أسموه بقانون التردّد النسبي؛ إذ قالوا إنّ ((الكلمات الكثيرة التردد في كلّ يوم تتحمّل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبية أو كلمة خاصّة))[5].

إنّ عوداً إلى التصوّر الذي قدّمه الدكتور إبراهيم أنيس لظاهرة الامالة؛ يُثبت أنّ التقسيم الذي قُدِّمَ، على وجاهته، يخفق تماماً في تفسير بعض تحققات هذه الظاهرة؛ كما في إمالة ما كان أصله واوياً[6]، أو ما أُميل قبل هاء التأنيث

(1) ينظر: ص 175من هذا الكتاب.

(2) ينظر: الكتاب: 4/ 127-128.

(3) المصدر نفسه: 4/ 127، وينظر: تخريجه لإمالة (من عند الله)؛ إذ أرجع الإمالة فيه إلى ((كثرة ذا الحرف في كلامهم)): الكتاب: 4/ 123، وينظر: شرح المفصل: 9/ 63.

(4) دروس في علم اصوات العربية: 158.

(5) دراسة الصوت اللغوي: 322، ويقارن: بالتصريف العربي للطيب البكوش: 187.

(6) ينظر: ص186 من هذا الكتاب.

نحو: رحمَه ونعمَه، ومن ثمَّ يقصر عن الإحاطة بتحقّقات هـذه الظـاهرة كلّهـا[1]. هذا من جهة، ومن جهـة أخـرى فإنــّه يــُؤدّي إلى شطــر ظاهــرة الإمالــة إلى شطرين[2]؛ إذ يُؤكّد ((أصالة الإمالة وفرعيّة الفتح في بعض الحالات، كمـا يُبـيّن لنا أصالة الفتح وفرعيّة الإمالـة في حـالات أُخـر))[3]. والأوقـع،في القبـول، ألاّ يتجزّأ تفسير ظاهرة صوتية واحدة، بل ((لا بدّ من تفسير واحـد لكـل أضـرب الإمالة))[4].

لقد حاول الدكتور النعيمي أنْ يـضع تفـسيراً موحّـداً لكـلّ أضـرب هـذه الظاهرة أو تحققاتها؛ فذهب[5] إلى ((أنّ ما نسمعه ألفاً الآن كان في الأصـل أحـد صوتين: رقيق يقرب من الياء، وفخم يقرب من الواو؛ أمّا الرقيـق الـذي يقـرب من الياء فجاءت عنه بعد تطوّره الأفعال التي عينُها ياءٌ كسار يسير، وأمّـا الفخـم الذي يقرب من الواو فجاءت عنـه بعـد تطـوّره الأفعـال الـتي عينُهـا واوٌ، ومـا الإمالة والتفخيم[6] إلاّ آثار هذين الصوتين، فالصوت الذي يسمع في الإمالة هو صوت الألف قديماً حيث تطوّر صوت الإمالة إلى صوت الألـف المحضة – كمـا نسمعها اليوم – عند قبائل العرب المُتحضّرة وبقيت آثاره عنـد القبائـل البدويـة،

(1) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 279 و 281.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 280، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 204.

(3) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 65.

(4) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 204.

(5) المصدر نفسه: 204 – 205.

(6) يُـراد بـالتفخيم، هنـا، نطـق الفتحـة مـشوبة بـشيء مـن الـضمة؛ أو الألـف مـشوبة بالواو كقولهم: الصلوة والزكوة، ينظر: سر الصناعة: 1/ 67، ودروس في علـم أصـوات العربية: 163.

وسُجِّلت بعض آثاره عند بعض قبائل الحجاز ولعلّها كانت على أطرافها بين الحضارة والبداوة...... وكِلا الصوتين القديمين؛ أعني صوت الإمالة نحو الياء وصوت التفخيم نحو الواو، ما تزال آثارهما باقية في بعض اللهجات المحلية اليوم)).

إنّ هذا التفسيرَ، على ما به من وجاهة، وعلى الرغم من ما حاول فيه صاحبه من إيجاد تفسير موحّد لتحقّقات هذه الظاهرة كلّها - قاصرٌ عن شمول بعض التحقّقات أيضاً؛ كإمالة (من الضررِ) أو إمالة نحو (رحمَه) موقوفاً عليها. اللّهم إلاّ إذا قيل إنّ ما عناه الدكتور النعيمي بـ (الألف) هو الفتحةُ طويلةً كانت أو قصيرة. غير أنّ هذا لا يسلم؛ إذ الظاهر من كلامه أنّه يُريد الألف (الفتحة الطويلة) فحسب؛ يتضّح ذلك أكثر من أمثلته التي قدّمها[1]؛ ويَزيدنا، بهذا يقيناً، أنّه وصف تفسيره هذا بأنّه ((قريب مّما فسّر به الدكتور أنيس الإمالة في اليائي))[2]، وقد اتضّح في ما سبق أنّ كلام الدكتور إبراهيم أنيس لم يشمل الفتحة القصيرة[3]. علاوة على أنّ إطلاق القول بأنّ كلّ ما يُسمع الآن ألفاً ((كان في الأصل أحد صوتين: رقيق يقرب من الياء وفخم يقرب من الواو)) - يُوقع في مُشكل؛ إذ قد يبدو، منه، أنّه لا يعترف بوجود صوت الألف، كما تُنطق اليوم، في اللغة العربية القديمة. وفي هذا نظر.

ويبدو أنّ في ما افترضه بعض المستشرقين من دارسي اللغات السامية؛ مخرجاً من هذه الازدواجية والقصور اللذين أفضت إليهما التفسيرات التي

(1) تنظر: الأمثلة في نصّه المذكور آنفاً.

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 205.

(3) ينظر: ص188 من هذا الكتاب.

قُدِّمَت؛ إذ افترض برجشتراسر ((أنّ اللغة السامية الأم كانت لها حركة ممـــدودة رابعـــة هي (´e)[1] وهذه الحركة صارت (´a)[2] في العربية الفصحى؛ مثال ذلك أنّ كلمة (جار) يُطابقها في العبرية (ger) و (نار) يُطابقهـا (ner)))[3]. وهـذا مـا ذهب إليه بروكلمان أيضاً؛ قـال: ((الـصوت الـسامي القـديم (e).... تحـوّل في العربية القديمة إلى(a)- وإنْ كان قد بقي كما هو(e) في بعض اللهجات أو دخلها من جديد))[4].

يُفيد هذا التصوّر في التخلّص من ما وقعت فيه التفسيرات السابقة؛ وذلك ((بإضافة شيء من التعديل عليه وهـو أنْ يـشمل مُـصوّت الإمالـة القـصير (e) الذي آل إلى مصوّت الفتح القصير (a)))[5]؛ إذ يكون صوت الإمالة، على هذا، ((بقيّة من آثار هذا الـصوت القـديم الـذي كـان يحـلّ محـلّ الفتحـة الطويلـة أو القـصيرة، في التـشكيلات الـتي يقـع فيهـا))[6]، ويكـون، حينئـذٍ، ((أقـدم مـن الفتح))[7].

ومن ما يُشجّع على المضي مـع هـذا التـصوّر أنّ المقارنـات الـتي أُجرِيـت في الكتابـات الأكديـة والإغريقيـة واللاتينيـة للألفـاظ الفينيقيـة - تُؤيّـد وجـود تطـوّر في نطــق المُـصوّتات؛ إذ إنّ المـصوت القـصير (a) (الفتحـة) كـان يُنطـق

(1) صوت الكسرة الطويلة المُمالة.

(2) صوت الألف (الفتحة الطويلة) .

(3) التطور النحوي: 34.

(4) فقه اللغات السامية: 53.

(5) توجيه القراءات القرآنية: 284.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

نُطقاً مُمالاً (e)[1]. وكذلك فإنّ تحقّقات هذه الظاهرة مختلفة ولا يكاد ((يجمعها تعليل واحد، أو تفسير محدّد، أو نسبة واضحة))[2]؛ إذ منها ما ((لا يُميله أهل الحجاز))[3]، وثانٍ ((لا يُميله ناس كثير من بني تميم وغيرهم))[4]، وثالث لا يُميله((إلاّ مَن لا يُؤخذ بلغته))[5]، ورابع هو ((لغة لبعض أهل الحجاز))[6].

ويبدو أنّ تلك التحقّقات المُتباينة، لهذه الظاهرة، جعلت سيبويه نفسه يُدرك صعوبة ((وضع قوانين صوتية محدّدة))[7] لها؛ إذ صرح بأنّه ((ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يُميل، ولكنّه قد يُخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبه))[8].

يُضاف إلى ذلك ما أكّدته دراسات بعض الباحثين من أنّ ((الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون، في كتبهم؛ وإنّما كانت ظاهرة أكثر شيوعاً ممّا ذكروه؛ فقد كانت تنتظم معظم القبائل العربية، وإنْ تفاوتت قلّة وكثرة))[9]. وهو ما صرّح به المتقدّمون أنفسهم؛ قالوا إنّ ((الإمالة

(1) ينظر: في أصوات المد العربية: 127، توجيه القراءات القرآنية: 284.
(2) توجيه القراءات القرآنية: 285.
(3) الكتاب: 4/ 118.
(4) المصدر نفسه: 4/ 120.
(5) المصدر نفسه: 4/ 129.
(6) المصدر نفسه: 4/ 120.
(7) في أصوات المد العربية: 166.
(8) الكتاب: 4/ 125.
(9) الامالة في القراءات واللهجات العربية: 95، وينظر: في اللهجات العربية: 60.

أكثر في كلام العرب))[1]. إنّ هذه الكثرة تُشجّع، مع ما سبق، على المُضيّ قُدُماً في عدّها أثراً من آثار حركة كانت موجودة في اللغة السامية الأُم؛ إذ يستوعب هذا التصور تحقّقات هذه الظاهرة كلّها، والاختلاف في نسبتها[2].وكذلك فإنّه يُخلّصنا من الازدواجية التي أفضت إليها تفسيرات بعض الباحثين لهذه الظاهرة[3].

(5)

ثمّة إشكال يُثار على كلام الجاربردي، ومَن تقدّمه، في أثناء معالجتهم لظاهرة الإمالة؛ هو قوله بجواز الإمالة؛ قال: ((يجوز تفخيم كلّ مُمال..... ولا يجوز إمالة كلّ مفخّم))[4]. والواقع أنّ هذا القول لم يقتصر على المتقدّمين، بل ذهب إليه بعض المحدثين أيضاً[5].

بيد أنّ هذا القول لا يقبله اللغوي الحديث؛ إذ ((ليس الأمرُ أمرَ مواضعة مقصودة مُتعمَّدة، وإنّما هو عادة لكلّ قبيلة؛ فتلك التي تُميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تُطاوعها ألسنتها بغير الفتح، فالمسألة لا تعدو أنْ تكون عادة ككلّ العادات اللغوية))[6]، ومعلوم أنّ العادات اللغوية هي ((أقرب

(1) شرح المفصّل: 9/ 63.
(2) ينظر: تفصيلا لذلك في: توجيه القراءات القرآنية: 285.
(3) ينظر: ص 188–189 من هذا الكتاب.
(4) شرح الجاربردي: 1/ 238.
(5) ينظر: الصرف الوافي: 295، والمصطلح الصوتي: 260، ومحاضرات في علم الصرف: 225.
(6) في اللهجات العربية: 69.

ما تكون إلى الطبيعة))[1]؛ إذ لا اختيار لأبناء البيئة اللغوية في تكوّن عاداتهم النطقية ((بل اكتسبوها اكتساباً))[2]. ومن ثمَّ كان يجب على المتقدّمين ((أنْ يقولوا إنّ الإمالة لا مفرَّ منها عند تلك القبيلة التي تُميل))[3].

لقد قرّر بعض الباحثين، في دراسة مستفيضة لظاهرة الإمالة – أنّ المتقدّمين، من النحّاة والمؤلّفين في القراءات القرآنية؛ كانوا يرون ما يراه اللغوي الحديث من وجوب القول بالإمالة عند مَنْ هي في لغته[4]. ورأى أنّ المتأخّرين، منهم، هُم، وحدهم، الذين وقعوا في خطأ القول بجوازها[5]. وقد تتبّع ما كتبه المتقدّمون في هذا الموضوع[6]؛ فوجد أنّه ((إلى أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجري.... كان كلّ من النحّاة والمؤلّفين في القراءات يقولون بوجوب الإمالة، حتى إذا أتى القرن السادس وجدنا الزمخشري من النحّاة.... يسكت في كتابه المفصّل عن مسألة وجوب الإمالة أو جوازها.... ومنذ القرن السابع الهجري نجد النحّاة والقرّاء يتقارضون هذا الخطأ في كتبهم))[7].

إنّ هذا القول لا يُمكن الاطمئنان إليه؛ إذ نجد الفرّاء، وهو من متقدّمي القوم، يقول بجواز الإمالة؛ من ذلك مثلاً ما قاله في توجيه الإمالة في قوله تعالى

---

(1) الأصول، د. تمام حسان: 77.

(2) الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: 259، وينظر: علم اللغة، د. وافي: 165 فما بعد.

(3) في اللهجات العربية: 69.

(4) ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 98.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 97.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 98.

(7) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 99 – 100.

﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[(1)]؛ قال: ((بكسر الضحى من: ضحاها، وكلّ الآيات التي تُشاكلها وإنْ كان أصل بعضها بالواو، من ذلك ﴿ تَلَىٰهَا ﴾[(2)] و﴿ طَحَىٰهَا ﴾[(3)] – لمّا ابتُدِئت السورة بحروف الياء والكسر، اتّبعَها ما هو من الواو، ولو كان الابتداءُ للواو لجاز فتح ذلك كلّه. وكان حمزة يفتح ما كان من الواو، ويكسر ما كان من الياء، وذلك من قلّة البصر بمجاري كلام العرب. **فإذا انفرد جنس الواو فتحته، وإذا انفرد جنس الياء فأنت فيه بالخيار: إنْ فتحتَ وإن كسرتَ فصواب))**[(4)].

وواضح، من هذا النصّ، أنّ الفرّاء يحكم بجواز الإمالة؛ إذ يرى أنّهم أمالوا ما كان من جنس الواو، في هذه الآيات، ليُشاكل ما أُميل وهو من جنس الياء، فيها. ولو أنّ الكلام ابتدأ بما هو من جنس الواو ((لجاز فتح ذلك كلّه)). ولعلّ في قوله ((إذا انفرد جنس الياء فأنت فيه بالخيار: إنْ فتحتَ وإنْ كسرتَ فصواب)) – ما يُغني عن التوضيح.

وقد يُقال إنّ الفرّاء أراد بقوله هذا أنْ يُخيّر في قراءة القرآن في هذه المواضع[(5)]، إلاّ أنّ هذا يُعارض بكلام الفرّاء في النصّ نفسه؛ إذ نعى على حمزة

---

(1) سورة الشمس: 1.

(2) سورة الشمس: 2.

(3) سورة الشمس: 6.

(4) معاني القرآن للفرّاء: 3/ 266. ويُشار، هنا، إلى أنّ ما أسماه الفرّاء كسراً ((ليس بكسر صحيح، يُسمّيه الخليل وأبو عمرو الإمالة)): معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 5/ 331. فهو مُرادف لمصطلح الإمالة، واستعماله بهذه الدلالة قديم في كتابات القدماء؛ ينظر: الكتاب: 4/ 125، وشرح المفصل: 9/ 54، والاتقان: 1/ 314، والإمالة في القراءات واللهجات العربية: 36، والمصطلح الصوتي: 260.

(5) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 286.

(ت 156 هـ)، وهو من القُرّاء، التزامه الإمالة في ما كان من ذوات الأصل اليائي، ورماه((بقلّة البصر بمجاري كلام العرب))؛ إذ يبدو، من هذا، أنّ الفرّاء يرى أنّ الإمالة، في ذلك، جائزة لا تُلتزم التزاماً. في حين أنّ حمزة كان يصدُرُ، في، قراءته، ((إمّا عن الرواية، وإمّا عن عادة لهجيّة))[1] لا يُمكن أنْ تنفكَّ عن لسان الناطق بها.

ولا يُعدم الحكم بجواز الإمالة عند أبي العباس المبرّد؛ إذ يُؤكّد أنّ ((ما كانت الياءُ أقربَ إلى ألفه، أو الكسرةُ، فالإمالة له ألزم، والنصب فيه جائز))[2]، وأنّ ((كلّ ألف زائدة أو أصليّة فنصبها جائز))[3]. وقال أيضاً: ((ممّا يُمال ما كان ألفُهُ زائدةً في فاعل؛ وذلك نحو قولك: رجل عابد.... وإنْ نصبتَ في كلّ هذا فجيد بالغ على الأصل))[4].

إنّ المُدقّق في كلام سيبويه نفسه يجد إيماءات تُغري بالقول إنّ الرجل كان يرى جواز الإمالة، لا وجوبها. قال: ((وقالوا عِمران، ولم يقولوا بِرقان، جمعُ بَرَق، ولا حِمقان؛ لأنّها من الحروف المستعلية. ومَنْ قال هذا عمران فأمال، قال في رجل يُسمّى عِقْران: هذا عِقْران – أي بالإمالة أيضاً – كما قالوا جلباب؛ فلم يمنع ما بينهما الإمالة كما لم يمنع الصادُ في صماليق. وقالوا: ذا فِراش وهذا جراب؛ لمّا كانت الكسرة أوّلاً والالف زائدة، شُبِّهت بنغران. والنصب فيه كلّه

(1) توجيه القراءات القرآنية: 286.

(2) المقتضب: 3/ 42.

(3) المصدر نفسه. ويُشار، هنا، إلى أنّ مصطلح النصب مرادف للفتح وهو نقيض الإمالة؛ ينظر الكتاب: 4/ 122.

(4) المصدر نفسه.

أحسن، لأنّها ليست كألف حبلى))[1].

يبدو من هذا النصّ، ولا سيّما قوله ((والنصب فيه كلّه أحسن)) - أنّه يحكم بجواز الإمالة؛ إذ قال يجوز فتح (نصب) هذه الكلمات على الرغم من أنّها وردت مُمالة في لغة المُميلين. بل إنّه حكم بأفضليّة الفتح فيها، قال: ((والنصب فيه كلّه أحسن)).

وقال أيضاً: ((وممّا لا يُميلون ألفه: حتى، وأمّا، وإلاّ - فرّقوا بينها وبين ألفات الاسماء نحو حُبلى وعَطشى. وقال الخليل: لو سَميّتَ رجلاً بها وامرأة جازت فيها الإمالة))[2].

إلاّ أنّه يُؤكّد، في مواضع أُخر، أنّ الإمالةَ لغةٌ، أو عادة نطقيّة عند من يميل[3]!.

واللافت للانتباه أنّ مِن المتأخّرين الذين عُرِفوا بإسرافهم في التأكيد على جواز الإمالة - مَنْ يقول بوجوبها؛ من ذلك مثلاً قول ابن يعيش: ((فكلّ ما يُوجِب إمالة الألف يُوجب إمالة الحركة، التي هي الفتحة))[4]. على أنّنا نجده في مكان آخر يقول: ((إنّه يجوز تفخيم كلّ مُمال، ولا يجوز إمالة كلّ مفخّم))[5]!

ويبدو أنّ الذي أوقعهم في هذا أنّهم وجدوها متفشّية على ألسنة أكثر

---

(1) الكتاب: 4/ 141-142. ويقارن بأسباب الامالة وموانعها، ص 175-176 من هذا الكتاب.

(2) الكتاب: 4/ 135.

(3) المصدر نفسه: 4/ 120 و125.

(4) شرح المفصل: 9/ 65.

(5) المصدر نفسه: 9/ 54.

العرب*، وفي الوقت نفسه رأوا أنّها ليست بمطّردة في كلام المُميلين أنفسهم؛ إذ قد يخالف كلٌّ واحد منهم صاحبه ((فينصب بعض ما يُميل صاحبُه، ويُميل بعض ما ينصب صَاحبه))[1]. فلا عَجَبَ، بعدُ، أنْ ((اضطربت أقوال الأقدمين في شرح أسباب الإمالة حين حاولوا أنْ يضعوا لها قواعد وقوانين))[2]. ويبدو أنّ لهم العذر في ذلك؛ فتحقّقات هذه الظاهرة كثيرة، ومواردها متباينة، ونسبتها مختلفة[3].

على أنّه من المُمكن أنْ يُعتذر، عن قولهم بجواز الإمالة، بأنّهم أرادوا جوازها ((بالنظر إلى لسان العرب))[4]؛ إذ يسلم، حينئذٍ، قولهم بجوازها؛ لأنّ ((ما من كلمة تُمال إلاّ في العرب من يَفتحها))[5].

(1) الكتاب: 4/ 125.

(2) في اللهجات العربية: 65.

(3) ينظر: ص175–176 و191 من هذا الكتاب.

(4) جمع الجوامع للسيوطي: 2/ 200، نقلاً عن الامالة في القراءات واللهجات: 101.

(5) الإتقان: 1/ 315.

(*) قال بعض المحدثين: ((الإمالة لغة عامة العرب تقريباً إلاّ أهل الحجاز)): المحيط في أصوات العربية: 1/ 42، وينظر: ص191 من هذا البحث.

الفصل الثالث
(الهمز والتخفيف)

الفصل الثالث

(الهمز والتخفيف)

المبحث الأوّل

الهمز

(1)

تقدّم أنّ الهمزة هي أبعد الأصوات مخرجاً وأشدّها ثقلاً في النطق؛ إذ تكون بانطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تامّاً يمنع مرور هواء الزفير إلى الفراغ الحلقي، ثمّ يُفتح ذلك الانطباق فجأةً ليُحدث صوتاً انفجارياً، نتيجة اندفاع الهواء المضغوط[1].

والظاهر أنّ تسميتها بهذا الاسم جاءت من ذلك الانطباق الذي يحدث للوترين الصوتيين، في أثناء نطقها؛ إذ جاء في اللسان أنّ ((الهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنّه يُضغط، وقد همزتُ الحرف فانهمز))[2]. ولذا ذهب بعض المحدثين إلى أنّ لفظ الهمز هو ((وصف لكيفيّة نطقيّة لا تختصّ في ذاتها بصوت معين))[3]. إلاّ أنّهم وجدوا أنّ هذه الصفة النطقيّة تتجلّى، في أعلى صورها، في أثناء نطق ذلك الصوت الذي يخرج من بين الوترين

(1) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 147، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 165-166، وص 34 من هذا الكتاب.

(2) اللسان: 5/ 426 مادة (همز) ، وينظر: المصدر نفسه: 5/ 427.

(3) القراءات القرآنية ،د. شاهين: 17، وينظر: المصدر نفسه: 22.

الصوتيين[1]، ومن ثمّ أطلقوا عليه هذه التسمية (الهمزة)؛ إذ تُحدِّد طبيعة تخلُّقه وتُميّزه من ما سواه تمييزاً واضحاً[2].

إنّ هذا الملمح النطقيّ الخاصّ الذي انماز به هذا الصوت أوجد تبايناً، في ألسن العرب، في كيفيّة نطقه؛ إذ نجد معظم القبائل العربية قد ضاقت به ذرعاً، فعمدت إلى التخلّص من ثقله بتسهيله، أو قلبه،أو حذفه[3]. في حين نجد منهم مَن اعتاده وتحمّل ثقل النطق به والتزم تحقيقه، بل اعتزّ به؛وكأنّه يتّخذ،من النطق به، دليلاً على جَلَدِهِ وصلابته.ويكاد الدارس يلمس إجماعاً على أنّ التزام تحقيق الهمزة من خصائص لهجة تميم وقيس،وأنّ تخفيفها لغة قريش وأكثر أهل الحجاز[4].

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل نجد من المحقّقين قوماً بالغوا بتحقيق الهمزة حتى استحالت عندهم عيناً؛ إذ كانوا يُبدلون منها صوت العين، فيقولون فيه (أَنْ): (عَنْ)، وهو ما أُطلق عليه اسم (ظاهرة العنعنة)[5]. ولا تعدو هذه

(1) معلوم أنّ القدماء لم يكونوا يعرفون التشريح الداخلي للحنجرة ؛ولذا أطلقوا على هذا الموضع (أقصى الحلق) ، ينظر ص 34 من هذا الكتاب.

(2) ينظر تفصيلاً لذلك: القراءات القرآنية، د. شاهين: 17–23.

(3) سيُوقف في المبحث الثاني من هذا الفصل على كيفيّة تحقّق ذلك، إنْ شاء الله تعالى.

(4) ينظر مثلاً: شرح المفصل: 9/ 107، وشرح الشافية للرضي: 3/ 31–32، والإتقان: 1/ 340، وفي اللهجات العربية: 75–76، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة، د. غالب فاضل المطّلبي: 82.

(5) ينظر مثلاً: سر الصناعة: 1/ 241–242.

الظاهرة ((أنْ تكون أقصى مراحل التحقيق للهمز))[1]؛ إذ يُبالغ بضغط الهمزة عند مخرجها، في أثناء نطقها، فتتحوّل إلى ((عين، أو شبه عين؛ أي إلى صوت قريب من الهمزة يمتاز عنها بالجهر، ويتقارب معها في المخرج))[2]. ولا تزال تُسمع هذه الظاهرة على ألسنة بعض العرب؛ إذ وُجِدَ أنّها ((شائعة في بعض اللهجات الحديثة التي تُتاخم الصحراء))[3]. وقد لُوحظ أيضاً أنّ تحوّل الهمزة إلى صوت العين أو ما يُشبهه في هذه اللهجات ((غير مقيّد بالبدء بها، أو كونها محرّكة بحركة خاصّة))[4]. ومن ما يؤيّد ذلك ما سُمِعَ في مدن تُهامة كقولهم: (عالة) في (آلة)، و (العمام) في (الإمام)[5]. وكذلك قول الصعيديين: (لع) و (يسعل) في (لأ) و(يسأل)[6]. ويُمكن أنْ يُضاف إلى ذلك ما نسمعه في بعض اللهجات العراقيّة، ولا سيّما على ألسنة أهل الفرات الأوسط إذ يقولون: (أسعلك سعال) و (مسعلة) في (أسألك سؤالاً) و (مسألة).

ومن ما يزيد الأمر تعقيداً أنّ من المحقّقين أنفسهم قوماً يخفّفون الهمزة،

---

(1) في اللهجات العربية: 111، وينظر تفصيلاً لذلك:المصدر نفسه: 110-111 ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة: 85-90.

(2) القراءات القرآنية، د. شاهين: 32، وينظر تفصيلا لذلك: المصدر نفسه: 31-32، في اللهجات العربية: 112.

(3) في اللهجات العربية: 111.

(4) المصدر نفسه، وينظر تفصيلا لذلك: المصدر نفسه: 109-112، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة: 86-90، ويقارن بـ: سر الصناعة: 1/ 245.

(5) ينظر: في اللهجات العربية: 111.

(6) ينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 32. وهذا ما نسمعه في كثير من اللهجات العراقية الآن.

وأنّ من المخفّفين قوماً يحقّقونها؛ قال سيبويه: ((واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كلّ واحدة منهما من كلمة، فإنّ أهل التحقيق – يعني تميماً- يخفّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقها.... كما استثقل أهل الحجاز تَحقيق الواحدة.... وأمّا أهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين؛ لأنّه لو لم تكن إلاّ واحدة لَخُفِّفت))[1]. وقال: ((واعلم أنّ الهمزة التي يُحقّق أمثالها أهلُ التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتُجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً....))[2]!. وقال: ((وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبيء وبريئة، وذلك قليل رديء))[3].

ويبدو أنّ تحقيق الهمزة كان خاصّة من خصائص اللهجات البدوية؛ إذ فرضت عليهم ظروفُ الحياة القاسية الميلَ إلى الخشونة والغلظة في طباعهم وسلوكهم، فكثُرت في كلامهم الأصوات الشديدة والمجهورة والمطبقة[4]، ومن ثمَّ كانوا ((يحقّقون الهمز ويعتزّون بتحقيقه في نطقهم))[5]. ويُشار، هنا، إلى أنّ هذا لا يعني التزام هذه اللهجات، أو غيرها، حالةً نطقيّةً واحدة؛ إذ لا تخضع اللغة،

---

(1) الكتاب: 3/ 548-550.

(2) المصدر نفسه: 3/ 553، وينظر: المصدر نفسه: 3/ 551، ويقارن بـ: القراءات القرآنية ،د. شاهين: 32-33، وفي اللهجات العربية: 75-77.

(3) الكتاب: 3/ 555.

(4) ينظر تفصيلاً لذلك: القراءات القرآنية، د. شاهين: 30-36، وفي اللهجات العربية: 90-115، ومدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي (ط2، مط: الجلبي، القاهرة 1958م): 180-181.

(5) في اللهجات العربية: 78.

ولا سيّما في جانبها الصوتيّ، إلى قوانين حتميّة كالقوانين التي تحكم العلوم الطبيعيّة، بل يُحكم بنسبة صفة من الصفات إلى لهجة ما بالنظر إلى غَلَبَة ورودها أو كثرتها فيها[1]. وهذا ما تنبّه إليه القدماء وصرّحوا به منذ سيبويه، كما مرّ بنا قبل قليل.

غير أنّ تحقيق الهمزة عُدَّ، في ما بعدُ، من صفات الفصاحة؛ جاء في اللسان: ((النبر بالكلام الهمز.... ورجل نبّار: فصيح الكلام، ونبّار بالكلام: فصيح بليغ))[2]. ولذا شقَّ طريقه إلى اللغة الأدبية المشتركة (الفصحى) التي كان يتكلّم بها العرب في مجالات الخطاب الجديّ، شعراً ونثراً، التي تتطلّب منهم التنصّل عن لهجاتهم واستعمال لغة انموذجية أدبيّة فصحى. ومن ثمَّ عُدَّ ((تحقيق الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية))[3]؛ إذ إنَّ اللغة العربية الفصحى ((قد اتّخذت بعض صفاتها من لهجات متعدّدة))[4].

ولهذا كلّه أصبحت ظاهرة الهمز والتخفيف ((من أعقد مشكلات الأصوات العربية))[5]، وأخطرها[6]. وقد حظيت باهتمام كبير من لدن علماء

(1) ينظر تفصيلاً لذلك: في اللهجات العربية: 70-77، وص 23-24 من هذا الكتاب.

(2) اللسان: 5/ 189 مادة (نبر) ، وينظر: القراءات القرآنية ،د. شاهين: 21-22.

(3) في اللهجات العربية: 78، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة: 84.

(4) المصدر نفسه: 144، وينظر: فقه اللغة، د. كاصد ياسر الزيدي: 123.

(5) القراءات القرآنية، د. شاهين: 17.

(6) القراءات القرآنية، د. شاهين: 16.

اللغة القدماء والمحدثين أيضاً[1]؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب نحويّ من أبواب أو مواضع خُصّصت بدراستها[2].

(2)

وأوّل ما يُثار، هنا، علاقة الهمزة بأصوات اللين؛ إذ وجد القدماء، ومنهم الجاربردي، أنّ الهمزة تقع موقع الألف أو الواو أو الياء[3]، وأنّ هذه الأصوات تقع موقع الهمزة[4]، فقالوا بالإبدال بين الهمزة وهذه الأصوات (أصوات اللين)؛ قال الجاربردي: ((فالهمزة تُبدل من حروف اللين....))[5]. وقد تابعهم، في ذلك، كثير من المحدثين[6].

---

(1) بلغ ذلك الاهتمام أنْ خُصّصت كتب ورسائل بدراسة هذه الظاهرة ؛ فمن ما كتبه القدماء، مثلاً، كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري (ت: 215هـ) ، ومن كتب المحدثين، مثلاً، كتاب القراءات القرآنية للدكتور عبد الصبور شاهين.

(2) ينظر مثلاً: الكتاب: 3/ 541 -566، والمقتضب: 1/ 155 -167، والتكملة: 212 -221، ودقائق التصريف: 525-532، وشرح المفصل: 9/ 107-120، والممتع: 1/ 320-352، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 30-66، وشرح الجاربردي: 1/ 250-266.

(3) وهذا ما سُمِّيَ بالهمز وهو موضع البحث في هذا الكتاب.

(4) وهذا ما سُمِّيَ بتخفيف الهمز وسيُوقف عنده في المبحث الآتي إنْ شاء الله تعالى.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 316، وينظر: المصدر نفسه: 1/ 316-317 و 250-267، والكتاب: 4/ 237، و3/ 543-544، والمقتضب: 1/ 62-63، والتكملة: 563، وسر الصناعة: 1/ 86-112.

(6) ينظر مثلاً: الصرف الوافي: 257-262، ودراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش: 91-105، والصرف وعلم الأصوات: 139-144، ومحاضرات في علم الصرف: 177 - 182، والتطبيق الصرفي: 158-166، ومختصر الصرف: 111-112، وتيسير الإعلال والإبدال: 8-15 و 20و 30.

إلاّ أنَّ بعض المحدثين قد حكم ((بخطأ القدماء، ومَنْ وافقهم مِن المحدثين في كلّ ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب))[1]؛ إذ قُرّرَ أنّ الإبدال لا يُعدُّ ((إبدالاً حقّاً إلاّ إذا كان بين البدل والمبدل منه عَلاقة صوتيّة، كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتيّة، كالجهر والهمس، والشّدّة والرّخاوة))[2]. وقد وَجَدَ أنّه لا قرابة صوتية بين الهمزة وهذه الأصوات، بل إنّها تُخالف هذه الأصوات من وجوه عِدّة[3]:

1. مخرج الهمزة من بين الوترين الصوتيين، في الحنجرة[4]. في حين تخرج الواو من أقصى اللسان وما يُحاذيه من الحنك الأعلى[5]. والياء من وسطه مع ما يُحاذيه من الحنك الأعلى[6].
2. الهمزة صوت شديد (إنفجاري)[7]، وهما صوتان ليّنان انطلاقيان[8].
3. الهمزة صوت ذو وجود صوتيّ وسياقيّ (فونتيكي و فونولوجي)، في حين أنّ الواو والياء لهما وجود إنتقاليّ سياقيّ (فونولوجي) فحسب.
4. الهمزة صوت مهموس، أو لاهو بالمهموس ولا بالمجهور. في حين أنّهما

---

(1) القراءات القرآنية ،د. شاهين: 77.

(2) القراءات القرآنية، د. شاهين: 73، وينظر: ص 117من هذا الكتاب.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 48، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 172.

(4) ينظر: ص 34من هذا الكتاب.

(5) ينظر: ص45 من هذا الكتاب.

(6) ينظر: ص39 من هذا الكتاب.

(7) ينظر: ص 62من هذا الكتاب.

(8) ينظر: ص 80من هذا الكتاب.

مجهوران ((إلاّ في حالة خاصّة هي الوقف على مثـل: العفْـو، والـسعْي، حيث يُمكن أنْ يتعرّضا للهمس في هذا الموقع))[1].

ومن ثمَّ حاول الدكتور شاهين أنْ يجد حلاً يُفسِّر به ما ورد، في اللغة، من صور تبادل المواقع بين الهمزة وأصوات اللين؛ فقرّر أنّه ((لا مانع، في رأينـا، مـن حذف صوت ليقع آخر موقعه، ولكن لا على سبيل الإبدال؛ لأنّ الإبدال بكافّـة معانيه يتطلّب قرابة صوتيّة، هي هنا معدومة، بل على سـبيل التعـويض، مُجـرّد التعويض الموقعي))[2]. وقـال أيـضاً: ((ولقـد نـستدرك علـى هـذه التـسمية أي الإبدال، فنغيّرها إلى (الهمز الجائز، والهمز الشاذ) تجـاوباً مـع فكرتنـا القائلة بأنّـه لا إبدال، في الواقع، وإنّما همز حتّمته، في بعض اللهجات، وظيفـة صـوتيّة هـي (نبر) مقاطع معينة في بناء الكلمة العربية))[3].

إنّ المتأمّل، في ما قرّره الدكتور شاهين، لا يجد ثمّة فرقاً حقيقيّاً، بينـه وبـين ما قاله المتقدّمون؛ إذ يتّفق معهم على أنّ ثمّة صوتاً حُذِفَ وحـلّ مكانـه صـوت آخر، إلاّ أنّه لا يرتضي تسمية هذا التحوّل إبدالاً، بل يرى أنْ يُسَمَّى (تعويـضاً) أو (همزاً)؛ لإنّ مُسوّغ القول بالإبـدال- أعـني القرابـة الـصوتيّة – معـدوم بـين المبدل والمبدل منه، هنا. فـالخلاف، إذن، في الاصـطلاح علـى هـذا التحـوّل أو تسميته.

والواقع أنّ هذا الرأي، علـى وجاهتـه، لا يُغيّـر مـن حقيقـة الأمـر الـذي يفرض نفسه في الواقع اللغـوي المـستخدم، ولا أظنّـه، أيـضاً، يـضع اصـطلاحاً

(1) القراءات القرآنية، د. شاهين: 48.

(2) المصدر نفسه: 88.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 122.

مُغايراً يُمكن الركون إليه حلاً قاطعاً لعدم الاتّساق الذي يُفهم، من الوهلة الأُولى، بين انعدام مسوّغ الإبدال، هنا، وما يحدث من تبادل المواقع بين الهمزة وأصوات اللين؛ إذ إنّ حذف صوت وحلول آخر مكانه يُغري بإطلاق لفظ الإبدال عليه. أضف إلى ذلك أنّ المتقدّمين قد أطلقوا مصطلح الهمز على هذه التحوّلات؛ قال سيبويه: ((فإذا جمعتَ سَيّداً، وهو فَيْعِلٌ، وفَيعَلاً نحو عَيِّنٍ، همزتَ. وذلك: عَيِّلٌ و عيائل، وخيِّرٌ وخيائر، وإذا جمعتَ فُعَّل من قُلْتُ قلتَ: قوائل، همزتَ))[1]. وقال الفرّاء: ((الواو إذا كانت أوّل الحرف وضُمّت، هُمِزت...))[2]. وقال، في توجيه قراءة ((رِيَا))[3]: ((.... وأهل المدينة يقرؤونها بغير همز...))[4]. أمّا مصطلح (التعويض) فلم يغب عن أذهان القدماء إلاّ أنّهم لم يُطلقوه على هذه التحوّلات لِعلّة فصّلها الجاربردي، في تعريفه للإبدال، قبلُ؛ قال: ((... الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره... ولم يقل عِوض حرف احترازاً عن جعل حرف عِوضاً عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم، وتاءعِدَة وزِنَة...))[5]؛ فلمّا كان وقوع الهمزة مكان هذه الأصوات (أصوات اللين) سُمِّيَ (إبدالاً) ليُدَلَّ به على أنّ الهمزة في موقع الصوت الذي حُذِفَ، لا غيره. ومن ثمَّ يكون الحكم بخطأ القدماء فيه نظر[6].

(1) الكتاب: 4/ 369.
(2) معاني القرآن، الفرّاء: 3/ 222 223.
(3) سورة مريم: 74.
(4) معاني القرآن، الفرّاء: 2/ 171، وينظر: سر الصناعة: 1/ 86-87، وتوجيه القراءات القرآنية: 36-38.
(5) شرح الجاربردي: 1/ 313.
(6) يقارن بـ: القراءات القرآنية، د. شاهين: 77، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 38.

لقد ذهب الدكتور النعيمي إلى أنّ ثمّة علاقة بين الهمزة و أصوات اللين، إلاّ أنّ هذه العلاقة ليست قُرْباً في المخرج أو الصفات الصوتيّة؛ بل إنّ ((العلاقة بين الهمزة، والواو والياء موجودةٌ في ذهن العربي الذي كان إذا سهَّل الهمزة المضمومة جعلها واواً، في مثل مومن، وإذا سهّل المكسورة جعلها ياءً، مثل بيرٍ، فحين أرادوا التخلّص من الواو أو الياء، ههنا، جعلوها همزةً لذلك))[1].

وفي الحقّ أنّ هذا التفسير، على وجاهته، وعلى الرغم من ((قلّة الكلفة فيه))[2]، وشموله لتحققّات ظاهرة الهمز والتخفيف - يُشْكَلُ بأنّ العربي كان يتكلّم على سجيّته، هكذا، بما أَلِفَهُ لسانُهُ وامتلكه من قُدرة لغويّة كان يصدر عنها، في نطقه، تُمثّل عاداتِهِ الكلاميّة التي طُبِعَ عليها وشكّلت مستوى لهجيّاً معيّناً من دون أن يُفكّر بهذه التحوّلات[3].

ويبدو أنّ بعض الباحثين كان مُحقّاًعندما نَسَبَ هذه القرابة الذهنيّة إلى ذهنيّة النحّاة أنفسهم[4]؛ إذ وجدوا، في ما جمعوه من مادة لغويّة تُمثّل مستويات متباينةً من الأداء اللّغوي وقبائلَ مختلفة[5]- ثمّة تتابعات متشابهة، تُتبادل المواقع

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 361.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: جوانب من نظرية النحو، نعّوم جو مسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة: 77، وابن جني عالم العربية، د. حسام سعيد النعيمي (وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، ط1 – بغداد 1990م): 167، وتوجيه القراءات القرآنية: 38.

(4) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 38.

(5) ينظر تفصيلاً لذلك: في اللهجات العربية: 48-49، وتقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم(دار الثقافة – بيروت): 157.

فيها، كالهمزة وأصوات اللين، تُغري بربط ذهنيّ، بينها، قد لا يمتلك مرتكزاً علميّاً موضوعيّاً سوى ذلك التشابه أو التتابع. ومن ثمَّ يُولدُ تصوّرُ علاقة ذهنيّة بين هذه التتابعات، قد تكتسب، بمرور الزمن، نوعاً من التلازم الحتميّ بين أجزائها؛ لإيجاد قواعد تحكم تلك التتابعات، أو تُقنّن التلازم بين الصورتين. وربّما ولّدت تلك العلاقة الذهنيّة، في ما بعدُ، تصوّر قرابة صوتيّة بين تلك التتابعات[1]. وبعبارة أخرى: إنّ تلك التتابعات المتشابهة قد ولّدت فكرة الترابط أو العلاقة الذهنيّة، بينها، التي استحالت، في ما بعدُ، إلى تصوّر علاقة صوتيّة بين الهمزة وأصوات اللين.

ويبدو أنّ الجاربردي، ومَن تقدّمه، كانوا مدركين أنّ ثمّة صفة صوتيّة تشترك بها الهمزة مع أصوات اللين، ومن ثمّ يُمكن عدّها مسوّغاً لتبادل المواقع مع هذه الأصوات؛ إذ أثبتت التجارب المختبرية بالمرسم الطيفي الدقيق ((أنّ الهمزة تبدو غير ثابتة ولا تُشكّل نمطاً محدّداً))[2]، بل تظهر بهيئات مختلفة كأصوات العلّة التي لا تكاد تثبت على حال[3]. يُضاف إلى ذلك أنّ إحداث قفل مفاجيء في أصوات اللين يُنتج صوت الهمزة، وهذا ما تنبّه له القدماء، من قبلُ؛ قال ابن جني: ((ومن مضارعة الحرف للحركة أنّ الأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) إذا أُشبعْنَ ومُطلْنَ أدَّيْنَ إلى حرف آخر غيرهنَّ... وهو الهمزة؛ ألا تراكَ إذا مطلتَ الألف أدّتكَ إلى الهمزة، فقلت (آء)، وكذلك الياء في قولك:

(1) ينظر تفصيلاً لذلك: توجيه القراءات القرآنية: 38-40.

(2) التشكيل الصوتي: 95.

(3) ينظر: في أصوات المدّ العربية: 273، وفي النبر اللغوي، د. جواد كاظم عناد، مجلة القادسية، المجلد / 3، ملحق العدد/ 2، 1998م: 104.

(ايء)، وكذلك الواو في قولك (اوء)))[1]. ولعلّ من ما يَزيد الاطمئنان إلى قول الجاربردي، ومتقدّميه، بالإبدال بين الهمزة وأصوات اللين؛ أنّ هذا التبادل لا يؤدي إلى حدوث تغيير في المعنى، أي ثمّة ((تداخل فونيمي بين هذه الأصوات وصوت الهمزة))[2].

(3)

لقد تتبّع القدماء، ومنهم الجاربردي، المواضع التي تحلُّ الهمزة، فيها، محلّ أصوات اللين، وحاولوا أنْ يضبطوا ما يحدث، فيها، من تغييرات، فوضعوا قواعد تضبط تلك التحوّلات؛ لحصر هذه الظاهرة، أو تقنينها ووضعها في إطار علميّ يسهُل به معرفة مواضع تلك التحوّلات؛ إذ وجدوا أنّ بعضها يكون الإبدال، فيه، واجباً، وبعضها الآخر يكون جائز الإبدال، وقسم ثالث شذّ إبدال الهمزة، فيه، من هذه الأصوات. ومن ثمَّ اجتهدوا في تحليل تلك التحوّلات، وافترضوا لها أُصولاً، وتخيّلوا المراحل التي مرّت فيها. وسأعمدُ، في ما يأتي، إلى عرض تلك القواعد والتفسيرات على ما يراه المحدثون فيها؛ لنتبيّن حقيقة ما يحدث، ولنقف على مواطن الاتّفاق والاختلاف بين تفسيرات الفريقين، والأُسس أو الآليات التي استُنِدَ إليها فيها. وسيُكتفى بعرض بعض الأمثلة، لكلٍّ من تلك التحوّلات، بِعَدِها إنموذجاً أو عيّنة للدراسة.

(1.3)

من الموارد التي تُبدل فيها الواو والياء همزةً وجوباً، وقوع الواو أو الياء

(1) الخصائص: 2/ 318، وينظر: المصدران السابقان.

(2) في أصوات المدّ العربية: 272-273، وينظر: في النبر اللغوي: 104.

طرفاً بعد ألف زائدة [1]؛ نحو كساء ورداء. قال الجاربردي: ((أصل كساء ورداء كساو ورداي؛ لأنّهما فعال من الكسوة ولقولهم فلان حسن الردية. فوقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة؛ فأمّا أنْ لا يعتدّوا بالألف فصار حرف العلّة كأنّه وَلِيَ الفتحة، فقُلبت ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، [أو]* نزّلوا الألف منزلة الفتحة؛ لزيادتها عليها وأنّها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلّة – يعني الواو والياء – ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما أو تحريك الأُولى؛ لئلا يعودَ الممدود مقصوراً، فحرّكوا الأخيرة؛ لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزةً)) [2].

وواضح أنّه أراد بإشارته إلى الفتحة التي قبل الواو والياء، في أصل البنيتين، أنْ يُبيّن مراحل التحوّل، في مثل هذه البنيات؛ إذ لا مسوّغ لقلبهما همزةً ابتداءاً، وإنّما قُلبتا ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلها. ثُمّ قلبت الثانية، من الألفين، همزةً بتحريكها [3].

لقد أنكر بعض المحدثين أنْ تكون الهمزةُ، في مثل هذه الأمثلة، منقلبةً عن واو أو ياء أو ألف. وانطلق في تفسير ظاهرة الهمز عامّةً من أنْ الهمز لا يعدو أنْ يكون تخلّصاً من عدد من الكراهات التي مثّلت خرقاً لبعض الخصائص النطقيّة

(1) وتُشاركهما في ذلك أيضاً الألف ؛ نحو: حمراء، وأصلها: حمراا.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 306 – 307.

* في النص: و. والسياق يقتضي ما أُثبتَ. ويبدو أنه من أخطاء الناسخ، ينظر: ص 212 من هذا البحث.

(3) من قواعدهم التي لاخلاف فيها أنّ الألف إذا تحرّكت قُلبت همزةً، ينظر: سر الصناعة: 1/ 86، وص 28من هذا البحث.

التي اعتادها اللسان العربي، وشكّلت المبادىء العامّة التي تُعدُّ سلوكاً صوتيّاً عامّاً لهذا اللسان. ويُمكن أنْ يُلخّص ذلك بالآتي[1]:

1. إنّ الأصل والأغلب الأكثر، في الوقف، هو السكون، ولا يوقف على مقطع مفتوح، أي: متحرّك.
2. لا يُبدأ بحركة، كما لا يُبدأ بساكن. وتشمل الحركة، عنده، المصوّتات بنوعيها (الحركات وحروف المدّ)، والمزدوج بنوعيه؛ الصاعد والهابط [2]. ولا سيّما إذا ((وَلِيَ المزدوجَ حركةٌ من جنسه كالضمّة في إثر الواو، والكسرة في إثر الياء، وكذلك الكسرة في إثر الواو، على ما وصفه القدماء.... وهو ما ينتهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية))[3]. وهذا ما عبّرَ عنه الدكتور فليش، من قبلُ، بـ ((كراهة النطق بالصوامت الضعيفة – الواو والياء – مُشْكَلة بمصوّتات من جنسها....))[4].
3. يُكرهُ النطقُ بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثمَّ لجأ بعضهم إلى إقفال بعض هذه المقاطع بهمزها. وقياساً على هذا فإنّ العرب كانوا يكرهون توالي الحركات الكثيرة؛ إذ يكون تواليها مُضعِفاً للنظام المقطعي، فينتج عنه ثقل في النطق.
4. إنّ أساس الحلّ، في تفسير هذه الظاهرة، في ما يرى الدكتور شاهين، هو

(1) ينظر تفصيلاً لذلك: القراءات القرآنية ،د. شاهين: 78 –80.

(2) ينظر: ص 144من هذا الكتاب.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 79.

(4) العربية الفصحى: 46، وينظر: المصدر نفسه: 203 – 204.

تحليل المزدوج إلى عناصره، بِعَدِّ ((أنصاف الحركات من باب الحركات، سواء أكانت ناشئة عن ازدواج الحركة، كما في (نوم)، أم عن ثلاثيتها، كما في (قاول)))[1]؛ إذ بتحليله يُمكن تعرُّفُ ما بقي من العناصر الصوتيّة، وما حُذِفَ منها.

ومن الإنصاف أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ الأُسس، أو الخصائص النطقيّة، التي استند إليها المحدثون، في تفسيرهم لهذه الظاهرة، لا تختلف عن ما قرّره المتقدّمون، قبلُ، بل هي نفسها من دون إضافة. ولعلّ الدكتور فليش كان مُدركاً لذلك عندما قال: ((.... فإذا قرّر النحاة العرب عُرفاً (وهو عُرف متنوّع)، فلسنا نشكّ فيه))[2]؛ إذ إنّهم ((الشهود الوحيدون بالنسبة إلينا على الذوق اللغوي العربي الذي ينبغي أنْ نرعى جانبه))[3]. ففي ما يخصّ الخاصّة الأُولى؛ قال الجاربردي، في وجوه الوقف: ((الإسكان المُجرّد.... وهو أوّل الوجوه... وهو الأغلب الأكثر، وهو الأصل؛ لأنّ سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة))[4]. أمّا الخاصّة الثانية؛ أعني عدم جواز البدء بحركة، فتُعدُّ من البدهيّات لدى المتقدّمين وإنْ لم يُصرّحوا بها، إذ إنّهم لم يتصوّروا – أساساً - وجوداً للحركة إلاّ بعد الحرف (الصامت)[5]. وكذلك فإنّ الخاصّة الثالثة هي من المسلّمات عند المتقدّمين؛ قال الجاربردي: ((.... إنّ كلّ واحد منهما – يعني الواو والياء – مقدّر بحركتين، فإذا انضمّ إلى ذلك حركتُهُ وحركةُ ما قبله اجتمع في التقدير أربع

(1) القراءات القرآنية، د. شاهين: 80.

(2) العربية الفصحى: 203.

(3) المصدر نفسه، وينظر: توجيه القراءات القرآنية: 41.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 168 -169.

(5) وقد فُصّل ذلك في ما سبق، ينظر: ص 146-147من هذا الكتاب.

حركات متواليات في كلمة واحدة، **وذلك مستثقل**،......، فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم الياء، **واجتماع حروف العلّة مستثقل))**[1].

إلاّ أنّ الخلاف هو في كيفيّة تفسير هذه الأُسس والخصائص النطقيّة، أو في الآليات التي اعتُمدت في توجيهها؛ إذ اكتفى القدماء بوصف هذه الكراهات بـ (الثقل)، كما مرّ بنا في كلام الجاربردي. وفي الحقّ أنّه مفهوم يتّسع للتعبير عن حقيقة هذه الكراهات أو طبيعة تخلُّقها، و ((يتسع لقبول ما اتّصف بهذه الصّفة))[2]. ولعلّ هذا ما أراده الدكتور فليش عندما قرّر بـ ((أنّ هذه الكراهات لم تكن ظاهرة سطحيّة، أو أثراً لطريقة، في النطق، أقلّ أو أكثر انتشاراً، وإنّما هي ردّ فعل لغويّ أكثر عمقاً (نطلق عليه ((كراهة)) لأنّنا لا نملك تحديده أكثر من ذلك)))[3].

لقد حاول الدكتور شاهين أنْ يتلمّس، في هذه التتابعات الحركيّة: (و ـُ)، و (ي ـِ)، و (و ـِ)، مصداقاً لما قُرّرَ من خصائص نطقيّة للّسان العربي، ليسلَم له تفسيره لوظيفة الهمز في النطق العربيّ؛ إذ قَرَّرَ ((ابتداءاً أنّ الهمز كان لدى العربي ذا وظيفتين: أُولاهما: الهروب من تتابع الحركات. وثانيتهما: المُبالغة في نبر بعض المقاطع، فيتحوّل بذلك نبر الطول إلى نبر توتّر))[4]. وسُيلاحظ، في ما يأتي، ما ترتّب على ذلك من صور مقطعيّة مشوّهة وغير مألوفة في اللغة العربية؛

(1) شرح الجاربردي: 1/ 275 – 276.

(2) توجيه القراءات القرآنية: 60.

(3) العربية الفصحى: 204.

(4) القراءات القرآنية، د. شاهين: 80.

إذ عُمِدَ إلى تحليل المزدوج إلى حركتين متواليتين، وعُدّت ((أنصاف الحركات من باب الحركات))[1]، ونُفيت صفة الصامتيّة عنها. علاوةً على عَدِّ بعض التتابعات من المزدوج، وهي ليست منه. كما سيتبيّن في أثناء البحث، إنْ شاء الله تعالى.

يصدر الدكتور شاهين، في تفسيره لأمثلة هذا الضرب من الهمز؛ أعني نحو: كساء ورداء – من الخاصّة الأُولى؛ وهي أنّ الأصلَ في الوقف السكونُ، وكراهة الوقف على مقطع مفتوح؛ إذ يرى أنّ نحو: ((كساو و{ رداي }[2] وأمثالهما – ينتهي المقطع الأخير من كلّ منهما بحركة، هي أحد عنصري الحركة المزدوجة، التي نشأت عنها الواو أو الياء، وهي حالة في الوقف، لا تتّفق مع طبيعة النطق العربيّ، فآثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح، بإحلال الهمزة محلّ صوت اللين، لا على سبيل الإبدال، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة، ولا علاقة صوتيّة مطلقاً بين الهمزة وبين الياء والواو تُوجب إبدالاً ما[3]. بل إنّ الأمر عند التحليل ليؤكّد أنّ الذي حُذِفَ من أجل الهمز ليس واواً ولا ياءً، وإنما هو ضمّة أو كسرة..... والكتابة الصوتيّة التحليليّة للحركة اللينة المزدوجة تُبيّن أنّ نهاية الكلمة التي هي الألف الممدودة والواو، ليست في الحقيقة سوى: (فتحة طويلة + ضمة) (á + U) ينشأ عن النطق بهما مُتّصلين نصف حركة Semi-voyelle، هي الواو (w)، فالواو، في الواقع، ذات وجود سياقيّ Phonologique، أمّا من الناحية الصوتيّة Phonoetique فلا وجود لها عند

(1) المصدر نفسه.

(2) في النص: بناي. غيّرتُهُ ليتلائم مع أمثلة الجاربردي. وهو من أمثال ما ذكره الدكتور شاهين.

(3) ينظر: ص201من هذا الكتاب.

التحليل؛ ولذا انشطر عنصراها عنــد الهمز، فضاع **شطر هو الضمّة، وبقي شطر هو الفتحة الطويلة))**[1].

وواضح أنّ الدكتور شاهين قد بنى تحليله لهذه البنيات، أعـني نحـو: كـساو ورداي، في حالة كونها موقوفاً عليها، وأنّها قد انتهت بمصوّت قصير هو الـضمّة أو الكسرة، وقد شَكَّل هذا المصوّت القصير مع الفتحة الطويلـة (الألـف) قبلـه مزدوجاً Diphthongs، فحُذِفَ العنصر الثاني من المزدوج (الـضمّة أو الكـسرة) وجُلبت الهمزة لقفل المقطع؛ هكذا:

كساو =/ ك ـِ/ س ـَـً ـُ/ ← (إنتهى المقطع، في ما يـرى الـدكتور شـاهين، بمصوّت هو

الضمة، لا الواو).

كساء =/ ك ـِ/ س ـًـ ء / .

رداي =/ ر ـِ/ د ـًـِ ← (إنتهـى المقطـع، في مـا يـرى الـدكتور شـاهين، بمصـوّت هـو

الكسرة، لا الياء).

/ د ـًـِ/ +/ ء/ ←

رداء =/ ر ـِ/ د ـًـ ء / .

والواقع أنّنا إذا تابعنا الدكتور شاهين، في النظـر إلى هـذه البنيـات موقوفـاً عليها، سنجد أنّها قد انتهت بمقطع مغلق؛ شكَّلت الواو أو الياء، فيه، قاعدةً ثانية للفتحة الطويلة (الألف)[2]؛ هكذا:

كساو =/ ك ـِ/ س ـًـ و / .

---

(1) القراءات القرآنية، د. شاهين: 81.

(2) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 359-360.

رداي =/ ر ـَ/ د ـً ي / .

ويلاحظ أنّ المقطع الثاني، من هذه البنيات، مقطع مكروه قليل الشيوع، في اللغة العربية، ولا تكاد تستسيغه إلاّ في حالة الوقف، وهو ما سُمِّيَ بالمقطع المديد[1]. وأنّ انتهاء هذا المقطع بقاعدة من نوع (الواو) أو (الياء) يُعطينا ((صورة مقطعية باهتة، تُضعِف من تركيب عناصر الكلام))[2]؛ إذ تَضعُف صامتيّة الواو أو الياء، فيه، وتكونان أقرب إلى طبيعة المصوّتات. يضاف إلى ذلك أنّ الجزء الأوّل من المزدوج هو ((فتحة طويلة (الألف)، والفتحة أقوى المصوّتات.... وأنّ الزمن الذي يستغرقه نطق الفتحة الطويلة ضعف ذلك الذي تستغرقه القصيرة))[3]. أي: كأنّه توالى ثلاثة مصوّتات؛ الألف بعدِّها فتحتين والواو أو الياء. وقد تنبّه القدماء إلى ذلك، منذ قديم،؛ قال ابن جني: ((.... فلمّا وقعت الياء والواو طرفين، بعد ألف زائدة، ضعُفَتا؛ لتطرّفهما، ووقوعهما بعد الألف الزائدة المُشبِهة للفتحة في زيادتها))[4]. ولذا عمدت اللغة إلى التخلّص من هذا المقطع أمّا بتحويله إلى مقطع طويل مغلق (صامت + مصوّت قصير + صامت)؛ بتقصير زمن النطق بالفتحة الطويلة[5]. أو بالإبقاء على المقطع نفسه ولكن ((مع التخلّص من نصف المصوّت، وإحلال صامت قويّ محلّه، هو الهمزة))[6]؛ هكذا:

---

(1) ينظر: ص 149من هذا الكتاب.

(2) في النبر اللغوي: 101.

(3) في النبر اللغوي: 101.

(4) سر الصناعة: 1/ 107، وينظر: شرح الجاربردي: 1/ 275 -276.

(5) ينظر: ص 165من هذا الكتاب.

(6) في النبر اللغوي: 101، وينظر: القراءات القرآنية ،د. شاهين: 68.

كساو =/ كَ ـِ/ س ـً و^x / ، +/ ء/ ←
كساء =/ كَ ـِ/ س ـً ء / .
رداي =/ ر ـِ/ د ـً ي^x / ، +/ ء/ ←
رداء =/ ر ـِ/ د ـً ء / .

وأقرب من ذلك ما ذهب إليه الدكتور فليش؛ إذ نظر إلى هـذه البنيـات في حالة الوصل؛ إذ ستتكوّن تتابعات صوتيّة مكروهة هي: (و ـُ)، و (ي ـِ)، و (و ـِ)(1)، فيُعمد إلى حذف الجزء الأضعف من المزدوج، وجلب الهمزة لتُشكِّل قاعدةً أُولى للمقطع؛ هكذا:

كساوٌ =/ كَ ـِ/ س ـً/ و^x ـُ ن / ، +/ ء/ ←
كساءٌ =/ كَ ـِ/ س ـً/ ء ـُ ن / . (في حالة الرفع).
كساوٍ =/ كَ ـِ/ س ـً/ و^x ـِ ن / ، +/ ء/ ←
كساءٍ =/ كَ ـِ/ س ـً/ ء ـِ ن / . (في حالة الجرّ).
رداي ٍ =/ ر ـِ/ د ـً/ ي^x ـِ ن / ، +/ ء/ ←
رداءٍ =/ ر ـِ/ د ـً/ ء ـِ ن / . (في حالة الجرّ).

أمّا الحالات الأُخر؛ أعني حالة النـصب في نحـو (كـساو) و حـالتي الرفـع والنصب في نحو (رداي)، فإنّها، وإنْ كانت التتابعاتُ الناتجة عنها غـيرَ مكروهـةٍ، حُملت على المكروه ((بوساطة القياس الموحّد))(2)، وبعبارة أخـرى: ((لتوحيـد النموذج اللغوي))(3).

---

(1) ينظر: العربية الفصحى: 46 -48، و 203 – 204، والدراسات اللهجية والـصوتية عنـد ابن جني: 360، والصرف وعلم الأصوات: 157.
(2) العربية الفصحى: 48.
(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 60، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابـن جـني: 360.

ومن ما قُرّرَ إبدال الواو أو الياء، فيه، همزةً وجوباً، اسمُ الفاعل من الفعل الذي أُعلّت عينه؛ نحو قائل وبائع[1]، قال الجاربردي: ((والأصل: قاوِل وبايع... فقُلب- يعني الواو أو الياء- ألفاً؛ أمّا بأنْ لم يعتدّوا بالألف الكائنة قبلها، فصار حرف العلّة كأنّه وَلِيَ الفتحة، فقُلبت ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله[2]. أو نزّلوا الألف منزلة الفتحة؛ لزيادتها عليها وكونها من جوهرها و مخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما وكذا تحريك الأولى؛ لِما مرّ[3]، فحرّكوا الأخيرة؛ لالتقاء الساكنين، بقلبها همزة))[4].

واضح أنّ المراحل التي يتصوّرها الجاربردي لهذه التحوّلات هي: قاوِل ← قا ا ل ← قائل، بايع ← با ا ع ← بائع. وأنّ العلّة في همز مثل هذه الصيغ هي اجتماع ألفين متواليين؛ ألف الصيغة (فاعل)، والألف التي أُبدلت من الواو أو الياء. ولا يخفى أنّ هذا من قبيل التمثيل؛ إذ قرَّروا، منذ قديم، عدم اجتماع ألفين في النطق. قال ابن جني: ((ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين... قال أبو إسحاق يوماً لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين، ومدّ الرجلُ

(1) بقيت حالتان من حالات إبدال الواو والياء همزةً وجوباً ؛ هما: إذا وقعتا بعد ألف (مَفَاعل) وكانتا مدتين زائدتين، نحو عجائز وأصلها عجاوز، وصحائف و أصلها صحايف. وكذلك إذا وقعتا ثاني حرفي لين بينهما ألف (مَفَاعِل) ، نحو: أوائل وأصلها أواول، ونيائف واصلها نيايف. إلا أنّي لم أُفصّل الكلام عليهما لأنّهما يشتركان مع نحو (قاول وبايع) في علّة تتابع المصوّتات (الحركات) كما سيتّضح.

(2) في النص: فقُلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

(3) ذكر قبل ذلك أنّه ((لم يكن الإعلال بالحذف ؛ لأنّه يُزيل صيغة الفاعل ويصير إلى لفظ الفعل)): شرح الجاربردي: 1/ 286.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 286.

الألفَ.... وأطال، فقال له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلاّ ألفاً واحدة))[1].

ولا يكاد يبتعد الدكتور فليش، في تفسير الهمز في مثل هذه الصّيَغ، عن ما قاله المتقدّمون؛ إذ يرى أنّ الواو والياء قد أُبدلتا همزةً، هنا، بسبب ((كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوّت من جنسه، كالواو مع الضمّة، والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة))[2].

أمّا الدكتور شاهين فقد انطلق، في تفسير همز نحو: (قاول) و (بايع)، من كراهة توالي المصوّتات (الحركات) في كلمة واحدة؛ قال: ((في مثل قاوِل وبايع هَرَبَ الناطق من توالي ثلاث حركات..... وكان نبرُهُ لأوّل المقطع الثاني وسيلةً للتخفيف من ثقل تتابع الحركات... **إنّ المحذوف لأجل الهمزة لم يكن - على أيّة حال - واواً ولا ياءً، بل ضمّة وكسرة** ، وكلتاهما هي الجزء الثاني من عنصري صوت اللين المركب، أمّا الجزء الأوّل فقد بقي على حاله دون تغيير؛ وهو الفتحة الطويلة، وبقيت الكسرة الأخيرة، في كلّ منهما، رعايةً لتكوين المقطع المنبور))[3]. فالتحليل المقطعيّ الصوتيّ لهذه البنيات، في ما يرى الدكتور شاهين؛ هكذا:

قاوِل =/ ق ـــً ُ/ ـِ ل/ ← (تتابع الفتحة الطويلة والضمّة والكسرة).
/ ق ـــً ُ / ، +/ ء/ ←
قائِل =/ ق ـــً/ ء ـــِ ل / .
بايع =/ ب ـــً ِ/ ـِ ع/ ← (تتابع الفتحة الطويلة والكسرة والكسرة).

---

(1) الخصائص: 2/ 394.

(2) العربية الفصحى: 47.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 88.

/ ب ـَـً x ـِ / ، +/ ء/ ←

بائع =/ ب ـًـ/ ء ـِـ ع / .

إنّ المتأمّل، في هذه الصور المقطعيّة التي رسمها الدكتور شاهين، لا يعدم هذا التكلّف والتعسّف في ربطِ الواو بالفتحة الطويلة (الألف)، وفصلِ الكسرة عن الواو في نحو (قاوِل)، وكذلك ربط الياء بالفتحة الطويلة (الألف)، وفصل الكسرة عنها في نحو (بايع). وما أفضى إليه ذلك من صور مقطعيّة مشوّهة لا تجد لها تحقّقاً على ألسنة العرب؛ ليسلم له القول بتتابعِ المصوّتات في مقطع واحد، وبدءِ المقطع الآخر بمصوّت (حركة)؛ هو الضمّة أو الكسرة[1].

والواقع أنّ هاتين البنيتين قد تكوّنتا من مقطعين صوتيين؛ هكذا:

قاوِل =/ ق ـًـ/ و ـِـ ل / .

بايع =/ ب ـًـ/ ي ـِـ ع / .

ويُلاحظ أنّ المقطع الثاني، من البنيتين، قد ابتدأ بمزدوج صاعد: (و ـِ)، (ي ـِ)، وهو تتابع مكروه؛ ولذا عُمِدَ إلى التخلّص منّه بحذف أضعف عنصريه. وقد نجم بهذا الحذف أنْ ابتدأ المقطع بقمّة (مصوّت)، لا قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية. فاجتُلبت الهمزة لتُشَكِّل قاعدة أُولى للمقطع؛ هكذا[2].

قاوِل =/ ق ـًـ/ و x ـِـ ل / ، +/ ء/ ←

قائِل =/ ق ـًـ/ ء ـِـ ل / .

بايع = ب ـًـ/ ي x ـِـ ع / ، +/ ء/ ←

بائع =/ ب ـًـ/ ء ـِـ ع / .

---

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 362.

(2) ينظر: المصدر نفسه، وفي النبر اللغوي: 102 – 103.

(2.3)

ومن ما تُبدل الواو فيه همزةً جوازاً، ما وقعت الواو فيه في أوّل الكلمة وكانت مضمومةً أو مكسورة؛ قال الجاربردي: ((.... فإنْ اتّحدت الواو[1] وكانت مضمومة، كما في وُجوه.... فتُقلب همزةً جوازاً.... وتُقلب، أيضاً، همزةً جوازاً إذا كانت مكسورة[2] في أوّل الكلمة، كما في إِشاح وأصله وِشاح))[3]. وقد علّل هذا القلب بالثقل[4]؛ إذ إنّ ((الواو المضمومة كواوين، والمكسورة كواو وياء؛ واجتماع حروف العلّة مستثقل))[5].

ولم يخرج الدكتور فليش، في تفسير هذا الهمز أو الإبدال، عن ما صرّح به المتقدّمون، بل يكاد يكون كلامه ترديداً لكلامهم؛ إذ انطلق، في توجيه هذا الإبدال، من كراهة النطق بهذه التتابعات: (و ـُ) و (و ـِ)[6].

أمّا الدكتور شاهين فقد ردَّ سبب هذا الهمز إلى ((كراهة أنْ تبدأ الكلمة، في العربية، بحركة))[7]، وقال: ((وقد مضت بعض اللهجات في تطبيق هذه الكراهة إلى أبعد غاية، حتى إنّها أحسّت في الواو (وهي نصف حركة) أحد عنصري المزدوج فأسقطت هذا العنصر، وأبقت العنصر الآخر تتشكّل به البداية الجديدة (النبرة أو الهمزة)))[8].

---

(1) يعني: إنْ كانت واحدة. لأنّه تكلّم قُبيلها على الواوين في الكلمة.

(2) في النص: كان مكسورا.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 270.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه: 1/ 275 276.

(6) ينظر: العربية الفصحى: 47 -48، والقراءات القرآنية، د. شاهين: 65 -67.

(7) القراءات القرآنية، د. شاهين: 129.

(8) المصدر نفسه.

واضح أنّ الدكتور شاهين يرى أنّ أمثلة هذا الإبدال قد بدأ كلٌّ، منها، بمصوّت (حركة) هو الضمّة، وقد شكّلت هذه الضمّة مع الحركة التي بعدها المزدوجَ؛ هكذا:

وُجوه =/ ـُـُ/ ج ـُـُ/ هـ ـُ ن / .

وِشاح =/ ـُـِ/ ش ـَـَ/ ح ـُ ن / .

وأنّ الذي حدث، هنا، هو حذف للضمّة التي ابتدأت بها الكلمة، فحلّت الهمزة محلّها مُتشكِّلة بالمصوت الآخر؛ الضمّة أو الكسرة؛ هكذا:

وُجوه =/ ـُـُ/ ج ـُـُ/ هـ ـُ ن / ، +/ ء/ ←

أُجوه =/ ء ـُ/ ج ـُـُ/ هـ ـُ ن / .

وِشاح =/ ـُـِ/ ش ـَـَ/ ح ـُ ن / ،/ ء/ ←

إشاح =/ ء ـِ/ ش ـَـَ/ ح ـُ ن / .

ولا يخفى هذا التعسّف في محاولة تحليل المزدوج؛ إذ نُظِرَ إليه على ((أنّه تتابع من المصوّتات ليس غير))(1)، وما ترتّب على ذلك من عَدِّ نصف المصوّت (الواو) من باب المصوّتات؛ إذ يُلغي هذا التصوّر سلامة الصور المقطعيّة التي يرد فيها. ومن ثمَّ أفضى ذلك إلى افتراض صور مقطعيّة مشوّهة وغير مألوفة، في اللغة العربية؛ نتجت عن هذا التتابع في الحركات (المصوّتات) التي نُسِبَ إليها نصف المصوّت (الواو)(2).

---

(1) توجيه القراءات القرآنية: 57، وينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 78– 79.

(2) ينظر تفصيلاً لذلك: في النبر اللغوي: 100– 101.

والواقع أنّ التحليل الصوتيّ، لهذه البنيات، يَدِلُّ على أنّها تتكوّن من ثلاثة مقاطع مألوفة في اللغة العربية؛ هكذا:

وُجوه =/ و ـُ/ج ـُـُ/ هـ ـُ ن / .

وِشاح =/ و ـِ/ ش ـًـ/ح ـُ ن / .

ويُلاحظ أنّ المقطع الأوّل، منها، يُشكِّل ما سُمِّيَ بالمزدوج الصاعد:(و ـُ)، (و ـِ)؛ وهو تتابع صوتي مكروه، في العربية. ولذا عُمِدَ تخلّصاً منه إلى إسقاط أضعف عنصريه، وقد نجم بهذا الإسقاط أنْ بقي المقطع بقمّة من دون قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية. فاجتُلبت الهمزة لتكون قاعدة لهذا المقطع؛ هكذا:

وُجوه =/ و x ـُ/ج ـُـُ/ هـ ـُ ن / ،/ ء/ ←

أُجوه =/ ء ـُ/ج ـُـُ/ هـ ـُ ن / .

وِشاح = / و x ـِ/ ش ـًـ/ح ـُ ن / ،/ ء/ ←

إِشاح =/ ء ـِ/ ش ـًـ/ح ـُ ن / .

(3.3)

ومن ما عُدَّ الهمز فيه شاذاً (معائِشُ). ويُلاحظ أنّ القدماء قد اكتفوا بوصف هذا الهمز بالضعف أو الشذوذ؛ قال الجاربردي: ((وجاء معائش بالهمز وهو ضعيف))[1]. وقد علّلوا هذا الهمز بالقياس الخطأ على نحو: صحائف[2].

ويبدو أنّ هذا التفسير مقبول لدى بعض المحدثين أيضاً؛ يقول الدكتور

(1) شرح الجاربردي: 1/ 289، وينظر: شرح الشافية، للرضي: 3/ 134.

(2) ينظر تفصيل ذلك: المصدران السابقان، ومعاني القرآن، الفرّاء: 1/ 374.

النعيمي: ((وأرى أنّه يُمكن أنْ يُقال إنّ الهمز، ههنا، كان نوعاً من القياس الخاطيء.... والخطأ في القياس وارد عنهم))[1]. بل ذهب بعض الباحثين إلى ((أنّ هذا التفسير أقرب من غيره إلى الوقائع اللغوية، فهو يتّسم بموضوعيّته التي تستمد مقوّماتها من الاتّساق بين الفعل وأسبابه؛ إذ ينشأ هذا القياس إمّا عن عدم وجود القوانين اللغوية التي يستعصمون بها عن الخطأ، فهُم، ما يزالون، أقرب إلى الاعتباط اللغوي. وإمّا.... عن البيئات المنعزلة.... ويُعزّز هذا أنّنا نجد تصديقاً لهذا القياس في الواقع اللغوي... في الممارسات اليومية لأطفالنا والكبار))[2].

أمّا الدكتور شاهين فقد انطلق، في تفسير هذا الهمز، من كراهة تتابع المصوّتات، في كلمة واحدة، وألْحَقَهُ بهمز نحو (قائل) و (بائع)[3]؛ قال: ((ولعلّنا نكون على صواب إذا ما ألحقنا هذه الأمثلة، في آليّة نبرها، بمثال قائل وبائع))[4].

ومن ثمَّ يَتَشكَّل أصل الكلمة، في رأي الدكتور شاهين، من ثلاثة مقاطع؛ هكذا:

معايش =/ م ـَ/ع ـَِ/ ـِ ش / ؟!.

ويرى أنّ المقطع الثاني، منها، قد انتهى بكسرة، لا ياء. وقد شكَّلت هذه الكسرة مع الفتحة الطويلة (الألف) قبلها المزدوجَ. ومن ثمَّ عُمِدَ، في رأيه، إلى

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 364.

(2) توجيه القراءات القرآنية: 74-75.

(3) ينظر: ص 212-214من هذا الكتاب.

(4) القراءات القرآنية، د. شاهين: 131.

حذف هذه الكسرة وحلـول الهمزة محلّها مُتشَكّلَةً بالكسرة الأُخرى التي ابتدأ بها المقطع الأخير، من الكلمة، ومثّلت العنصر الثالث من الحركة الثلاثية[1]؛ هكذا:

معايش =/ م ـَ/ع ـَِ/ ـِ ش / ، +/ ء/ ←

معائِش =/ م ـَ/ع ـً/ ء ـِ ش / .

وثمّة تفسير آخر يُقدّمه الدكتور شاهين للهمز، هنـا؛ قـال: ((إنّ عنـصري المزدوج باقيان كما هُما، وإنّ كلّ ما حدث مُنحصر في الفصل بينهما بعد أنْ كانا مُتّصلين، وقد عدل الناطق البدوي نطقـه للكلمـة بهمزهـا، نتيجـة شُـعوره بـأنّ الإنزلاق من العنصر الأوّل، من عنصري المزدوج، إلى العنـصر الثـاني لا يُحقّـق صورة النبر كما تعوّدها، فكان الهمزُ وسيلتَهُ إلى ذلك، دون أنْ يُسقط من المزدوج شيئاً))[2]. هكذا:

معايش =/ م ـَ/ع ـً ـِ/ ـِ ش/ ←

↓

معائش =/ م ـَ/ع ـً/ ء ـِ ش / ؟!.

ولا يخفى هذا التكلّف، في ما رسمه الدكتور شاهين، بِعَدّ نصف المـصوّت (الياء) مصوّتاً قصيراً (كسرةً)، والتعـسّف في ربطهـا بالفتحـة الطويلـة (الألـف) لتُعَدّ، معها، مزدوجاً، وفصل الكسرة عن الياء. من ما أفضى إلى الاضـطراب في

---

(1) يقارن بـ: ص 214من هذا الكتاب.

(2) القراءات القرآنية، د. شاهين: 130.

التفسير، وافتراض صور مقطعيّة مشوّهة وغير مألوفة في اللّسان العربي. وهذا لا يعني سوى أنّ الصوّر المقطعيّة التي رُسِمَت لا تُمثِّل حقيقة هذه الكلمة(1).

والواقع أنّ الكلمة تتألّف من ثلاثة مقاطع صوتيّة؛ هكذا:

معايش =/ م ـَ/ع ـً/ ي ـِ ش / .

وواضح أنّ المقطع الأخير، منها، يبتدأ بما سُمِّيَ مزدوجاً صاعداً:(ي ـِ)، وهو تتابع صوتيّ مكروه، في العربية، ولذا عُمِدَ إلى التخلص منه بحذف أضعف عنصريه. وقد نجم بهذا الحذف أنْ ابتدأ المقطع بقمّة (مصوّت) وهذا ما لا يكون في العربية. فاجتُلبت الهمزةُ لتُشكِل قاعدةً له؛ هكذا:

معايش =/ م ـَ/ع ـً/ يx ـِ ش / ،/ ء/ ←

معائِش =/ م ـَ/ع ـً/ ء ـِ ش / .

(1) يقارن بـ: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 362، وتوجيه القراءات القرآنية: 57- 58.

المبحث الثاني
التخفيف

(1)

ولئن تحمّلت القبائل البدوّية ثقل النطق بالهمزة واعتادته واعتزّت به، واتّخذت منه مظهراً من مظاهر الجَلَدِ والصَّلابة – لنجدنّ القبائل الحضريّة، التي مالت إلى الرقّة والسهولة في طباعها، قد ضاقت به ذرعاً، فعمدت إلى التخلّص من ثقل النطق بهذا الصوت[1]. قال الجاربردي: ((الهمزة حرف شديد مستثقل تخرج من أقصى الحلق؛ فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف؛ لنوعٍ من الاستحسان، وهي لغة قريش وأكثر أهل الحجاز))[2].

ويبدو أنّ تخفيف الهمزة قديم في اللغات الساميّة؛ إذ وُجِدَ أنّه ((في البابليّة - الآشوريّة تُترك هذه الهمزة دائماً، ويُعوَّض عنها بمدّ الحركة قبلها... وكذلك الحال في الآراميّة.... وفي الحبشيّة يدلّ مدّ الحركة، الذي يدخل في مثل هذه الأحوال - يعني ما كانت الهمزةُ فيه بعد حركة -.... على فقدان الهمزة المحقّقة.... وفي العبريّة.... اختفت في وسط الكلمة في المقطع المغلق المزدوج وكذلك في آخرها مطلقاً))[3].

وقد اجتهد القدماء، ومنهم الجاربردي، في تتبّع ظاهرة تخفيف الهمز أو

---

(1) ينظر: في اللهجات العربية: 75 -80 و 90 -115.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 250، وينظر الكتاب: 3/ 548.

(3) فقه اللغات السامية: 41، وينظر: في اللهجات العربية: 77، وفي أصوات المدّ العربية: 179 – 181، وتوجيه القراءات القرآنية: 87 -90.

تسهيله، وحاولوا أنْ يضعوا قواعد أو قوانين تحكمها وتلمّ أفرادها؛ ليسهل بها معرفة مواضع التخفيف والتحوّلات الصوتيّة التي تعرض للهمزة في كلٍّ من هذه المواضع، مُسجّلين ما تصوّروه من مراحل لتلك التحوّلات، ومن ثمَّ اجتهدوا في تحليلها وتفسيرها. فوجدوا أنّ تخفيف الهمزة لا يخرج عن إحدى طرائق ثلاث؛ فإمّا أنْ تُجعل (بين بين)، أو تُبدل بأحد أصوات اللين، أو تُحذف. قال الجاربردي: ((والأصل بين بين؛ لأنّه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثمّ الإبدال؛ لأنّه إذهاب الهمزة بِعِوض، ثمّ الحذف؛ لأنّه إذهابها بغير عِوض. وبين بين قسمان: مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها....، وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها))[1]. وسأعمَدُ، في ما يأتي، إلى عرض تلك القواعد والتفسيرات على ما يراه المحدثون فيها؛ لنتبيّن حقيقة ما يحدث، ولنتعرّف مواطن الاتّفاق والاختلاف بين تفسيرات الفريقين. وسيُكتفى بعرض بعض الأمثلة، لكلٍّ من تلك التحوّلات، بِعَدِّها إنموذجاً أو عيّنة دراسيّة.

(1.1)

من ما قُرّرَ تخفيفه بجعله (بين بين)الهمزةُ المتحرّكة الواقعة بعد الألف؛ قال الجاربردي: ((وإنْ كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً وأردتَ تخفيفها جعلتها بين بين، فإنْ كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، نحو سأل وقرأ، وإنْ كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو تساؤل وتلاؤم، وإنْ كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء، نحو قائل وبائع؛ وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لأنّ الألف لا تقبل الحركة، وامتناع القلب والإدغام لأنّ الألف لا تُدغم ولا تُدغم فيها، وإنّما تعيّن بين بين المشهور؛ لأنّ ما قبل الهمزة ساكن فلا يُمكن بين

(1) شرح الجاربردي: 1/ 250، وينظر الكتاب:3/ 541.

بين غير المشهور. فإنْ قُلتَ فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقُرْب همزة بين بين من الساكن، قُلتُ سوّغ ذلك أمران: خفاءُ الألف فكأنّه ليس قبلها شيء، وزيادةُ المدّ الذي فيها فإنّه قام مقام الحركة))[1].

يُثير هذا النصّ، بهيأته هذه، مشكلات عدّة تتعلّق بهذا الوصف الذي قُدّمَ لِمَا سُمي بـ (همزة بين بين). ونُسجِّلُ بدءاً أنّ الرجل لم يخرج، بوصفه هذا، عن ما قاله متقدّموه، إذ يكادون يُطبقون على أنّه صوتٌ بينيٌّ يكون ((بين الهمزة وبين حرف حركتها))[2] أو ((بينها وبين حرف حركة ما قبلها))[3]. وقد أَضْفَتْ عليه صفة البينيّة هذه أثرها؛ إذ اتّسم بالضعف فقَرُبَ من الساكن، قال الجاربردي: ((همزة بين بين... متحرِّكة بحركة ضعيفة يُنحى بها نحو الساكن؛ ولذلك لا تقع إلاّ حيث يجوز وقوع الساكن، غالباً، فلا تقع في أوّل الكلام))[4]، وقال: ((بين بين قريب من الساكن))[5].

ويبدو أنّ ضعف هذا الصوت قد دفع الكوفيين إلى الحكم عليه بالسكون[6]، إلاّ أنّ ذلك قد رُدَّبأنّها ((وإنْ كانت قد قَرُبت من الساكن فإنّها في الحقيقة متحرّكة))[7]. وقد استدلّ سيبويه على ذلك، قال: ((والمخفّفة فيما

(1) شرح الجاربردي: 1/ 253

(2) المصدر نفسه: 1/ 250.

(3) شرح الجاربردي: 1/ 250، وينظر: الكتاب: 3/ 541 – 542، وسر الصناعة: 1/ 61، وشرح المفصل: 9/ 107، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 30 – 31

(4) شرح الجاربردي: 1/ 250، وينظر: سر الصناعة: 1/ 61.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 252.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 250، وشرح الشافية، للرضي: 3/ 45.

(7) سر الصناعة: 1/ 62.

ذكرناه - يعني همزة بين بين - بمنزلتها محقّقةً في الزّنـة، يُـدّلك علـى ذلـك قـولُ الأعشى:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـلاً أَعْـشَى أَضَـرَّبِهِ   رَيْـبُ المَنـونِ ودَهْـرٌ مُتْبِـلٌ خَبِـلُ

فلو لم تكن بزنتها محقّقة لا نكسر البيتُ))[1]. والحـقُّ في مـا قـال؛ إذ لـو لم تكن متحرّكة لالتقى ساكنان؛ سكونها، عند التخفيـف، وسـكون النـون بعـدها، وهو ما لا يكون[2].

ونُسارع، هنا، إلى القول بأنَّ ما سُمّيَ بـ (همزة بين بين) يُعدُّ من الأصوات التي ((لا تُتبيّن إلاّ بالمُشافهة))[3]. ومن ثمَّ ((ليس من اليسير الجزم بوصفه وصفاً علميّاً مؤكّدا))[4].

لقد حاول المحدثون الوقوفَ على حقيقة هذا الصوت أو ماهيّته، فـانطلقوا يتلمّسونه في نطق المُجيدين مـن القـرّاء المعاصـرين؛ إذ ينطقـون في قـراءاتهم مـا ورثوه تلقيناً ومشافهة. إلاّ أنّه وُجِدَ في قراءات هؤلاء تحقّقات ثلاثة لهذا الصوت هي[5]:

- **الأوّل**: صوت لين قصير يُسمَّى عادةً حركة الهمزة، من فتحة، أو ضمّة، أو كسرة.

---

(1) الكتاب: 3/ 549 – 550.

(2) ينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 104 –105، وهمزة بين بين، د. جواد كـاظم عنـاد، مجلة القادسية، المجلد / 2، ملحق بالعدد / 2، شباط 1997م: 123.

(3) الكتاب: 4/ 432.

(4) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 91.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 91، والقراءات القرآنية، د. شـاهين: 105 – 106، وتوجيه القراءات القرآنية: 110–111.

- **الثاني**: صوت شبيه بالهاء كما لو أنّه نوع منها؛ ففي قراءة قوله تعالى: ((أأعجميّ وعربي...))[1] تُسمع كأنّما هي: ((أهعجميّ)). قال ولفنسون: ((الهمزتان في أوّل الكلمة أأنذرتهم[2]... تُمدّ الأولى وتُبدل الثانية هاءاً، يُقال له التسهيل نحو آهنذرتهم))[3].

- **الثالث**: صوت يُشبه الهاء ولكن ببحّة واضحة، وكأنّه حاء.

والواقع أنّ هذا التباين، في نطق الصوت الذي نُسِبَ لِمَا سُمِّيَ بـ ((همزة بين بين))، يَزيد الغموض في كيفيّة تخلّقه، وَ يُعَقِّدُ تحديده؛إذ سيُشكّ في أنْ يكون أيّ من هذه التحققّات إيّاه[4].

وقد يُذهب مع واحد من التحقّقين الأخيرين؛ إذ إنّ الهاء والحاء يشتركان مع الهمزة في المخرج وبعض الصّفات الصوتيّة كالهمس[5]. إلاّ أنّه لا يُمكن الاطمئنان إلى ذلك؛ لاختلاف هذين التحقّقين عن ما وصفه القدّماء، الذين شافهوا الأعراب ووقفوا على حقيقة نطق هذا الصوت، ولعدم إشارتهم إلى مثل هذين التحقّقين على الرغم من أنّ وصفهما أسهل وأقرب من الذي سردوه في كتبهم؛ إذ ((لا يُعقل أنْ يتركوا الأسهل والأدقّ، ويركبوا الصعب والغامض من دون أنْ يكون ذانك التحقّقان غير ما أطلقوا عليه همزة بين بين))[6]. ومن ثمَّ يكون استبعاد مثل هذين التحقّقين أَولى.

---

(1) سورة فصلت: 44.

(2) سورة البقرة: 6.

(3) تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون (ط1، دار القلم – بيروت 1980م): 209، وينظر: همزة بين بين: 124.

(4) ينظر: همزة الوصل وهمزة التسهيل، د. جواد كاظم عناد (بحث غير منشور): 23.

(5) ينظر: ص 33و 37و 52 من هذا الكتاب.

(6) همزة بين بين: 124.

لقد عُرِفَ في الدرس اللغويّ الحديث أنّ ليس للهمزة إلاّ تحقّق واحد أوصورة نطقيّة واحدة فحسب، هي ما اصطُلح عليه بالوقفة الحنجرية أو الحبسة الحنجرية، ((فإذا اختلّ أداء هذه (الحبسة) فقدت الهمزة وجودها))[1]؛ إذ ينطبق الوتران الصوتيّان، في الحنجرة، انطباقاً تامّاً شديداً يمنع مرور هواء الزفير إلى فراغ الحلق، ثُمَّ يُفتح ذلك الانطباق فجأةً ليُحدث صوتاً انفجارياً، نتيجة اندفاع الهواء المضغوط، هو ما يُسمَّى بصوت الهمزة[2]. ومن ثَمَّ يكون إطلاق اسم الهمزة، على ما لم يتخلَّق بهذه الكيفيّة، بمنأى عن الدقّة.

ويبدو أنّ بعض الباحثين كان محقّاً بقوله ((إنّ تسمية النحويين القدامى لهذا الصوت لا تخرج عن تمييزه من غيره؛ فَمَثَلُ تسميته كمثل الألقاب التي وضعوها للحروف الفروع كالشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي.... وجدوا أنفسهم أمام تحقّقات صوتيّة غير مُسمّاة، فاضطروا إلى أنْ ينتزعوا لها ألقاباً ممّا يُقاربها... أو ممّا يُقابلها موقعيّاً))[3]. ومن ما يَزيد الاطمئنان بذلك أمران: أوّلهما: أنّهم عدّوا هذا الصوت (همزة بين بين) من الأصوات الفروع؛ قال الجاربردي: ((ويلحقها – يعني الحروف الأصول – حروف أخرى متفرّعة.... والفصيح ثمانية: همزة بين بين... والنون الخفيفة... وألف الإمالة... ولام التفخيم... والصاد كالزاي... والشين كالجيم.....))[4]. والآخر: أنّهم قرّروا أنّ

(1) القراءات القرآنية، د. شاهين: 105.

(2) ينظر: علم اللغة، د. السعران: 147، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 165 – 166، وص 34من هذا البحث.

(3) توجيه القراءات القرآنية: 111 –112.

(4) شرح الجاربردي: 1/ 338 –339.

هذه الأصوات ((لا تُتبيّن إلاّ بالمشافهة))[1]؛ إذ يكاد يقطع هذا بأنّ تسمية هذه الأصوات هي مجرّد ألقابٍ انتُزِعَتْ من ما يُقاربها للدلالة عليها.

والغريب، حقّاً، ما قرّره بعض الباحثين؛ تقول الدكتورة مي الجبوري، في تفسيرها لهمزة بين بين: ((وأرى أنّ معنى هذا هو اقتراب الغشائين الصوتيين أحّدهما من الآخر للانطباق وإصدار صوت الهمزة ولكن **لا يتمّ ذلك كاملاً** أي **لا ينطبقان** لأنّك تُريد أنْ تخلط الصوت بصوت الألف وهو انفتاح فيهما – تعني الوترين – بلا شكّ..... **وهي ليست همزة تامّة** فليس هناك انطباق للوترين الصوتيين، بل هناك فتحة بينهما))[2]؟!.

ولا أدري كيف يقترب الوتران الصوتيان من بعضهما لإصدار صوت الهمزة ثمّ يكون انطباقهما ليس "كاملاً"؟ وكيف يُمكن "الخلط" بين صوتين لغويين؟ وأغرب منه أنْ يُقال إنّ هنالك همزة تامّة وأخرى غير "تامة"؛ إذ ليس للهمزة إلاّ تحقّق واحد، كما تبيّن قبل قليل.

يبدو أنّ الدكتور إبراهيم أنيس يرى أنّ الصوت الذي يُسمع عند نطق ما سُمّيَ بـ (همزة بين بين) هو صوتُ لينٍ انتقاليّ ينشأ من تتابع حركتين متواليتين أو صوتي لين قصيرين، قال: ((هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركةً حركةً وراءها، فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتّ إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يُسمَّى عادةً حركة الهمزة، من فتحة أو ضمّة أو كسرة. ويترتّب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين، وهو ما يُسمّيه المحدثون Hiatus[3].

---

(1) الكتاب: 4/ 432.

(2) القراءات القرآنية، د. مي الجبوري: 67-69.

(3) يُعرّف الـ (Hiatus) بأنّه: ((توالي صوتي علّة من غير توسط ساكن، ومن غير تحويلهما إلى علّة مزدوج Diphthong، وفي هذه الحالة يتطلّب الموقف وقفة خفيفة بين =

ويغلب في معظم اللغات أنْ تُؤدّي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقاليّ، ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين))[1].

وقد يصعُب القبض على حقيقة الصوت الذي سمعه الدكتور إبراهيم أنيس وأراد وصفه بِعَدّه (همزة بين بين)؛ إذ يصف النصّ ثلاثة تحقّقات صوتيّة تكاد تكون مختلفةً عن بعضها: حركة الهمزة، وما سُمّيَ بالـ (Hiatus)، وصوت اللين الانتقاليّ. ومن ثمَّ قد تصعُب معرفة أيّ من هذه التحققات، تحديداً، هو الصوت المنسوب لِمَا سُمِّيَ (همزة بين بين)؟ يُغري بذلك قوله، مثلاً: ((فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتُّ إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يُسمّى عادةً حركة الهمزة...))[2].

ويكشف التأمّل، في نصّ الدكتور إبراهيم أنيس المذكور آنفاً، أنّ الرجل يُقرّر أنّ الصوت المسموع، هنا، هو صوت لين انتقاليّ، ليس غير. إلاّ أنّه أراد أنْ يُفسّرَ كيفيّة تحقّق هذا الصوت، هنا، أو المراحل التي يمّر فيها تخلُّقُهُ؛ فوجد أنّ ذلك يتمّ بثلاث مراحل مُتعاقبة لا يكاد يشعر الناطق بها، هي:

- **الأولى**: إسقاط الهمزة، وإبقاء حركتها فحسب.
- **الثانية**: يلتقي صوتا لين قصيران؛ حركة الهمزة والحركة التي قبلها من غير توسط ساكن بينهما، وهو ما سُمِّيَ بالـ (Hiatus).

العلّتين ؛ ليُنطق كلٌ منهما على حدة، ويسبب هذا صعوبة للمتكلم الذي يجب أنْ يقطع مجرى نفسه، ثمّ يستأنفه مرّة أخرى، ولذا سيجد من الأسهل عليه أنْ يحوّل العلّة الأولى إلى صوت انحداري Glide)): أسس علم اللغة: 150.

(1) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 91.

(2) ينظر: همزة بين بين: 125 –127.

- **الثالثة:** تحتال أعضاء النطق؛ تخلّصاً من صعوبة قطع النَّفَس فاستئنافه لنطق الـ (Hiatus)- بأنْ يتحوّل إلى صوت لين انتقاليّ، هو في ما يبدو – ما سُمّيَ بـ (همزة بين بين)[1].

ولعلّ من ما يُشجّع على المضيّ قُدُماً في هذا الفَهم للنصّ ما يأتي:

1. إذا عددنا أنّ هذا الصوت – أعني همزة بين بين – هو الحركة التي تتركها الهمزة وراءها بعد سقوطها، فإنّ ذلك يؤدّي إلى تكوين صورة مقطعيّة غير مألوفة في النظام المقطعي العربي؛ إذ سيبدأ المقطع بحركة (مصوّت)[2]؛ ففي مثال (سُئِلَ)[3] يحدث ما يأتي:

سُئِلَ =/ س ـُ/ ء^{x} ـِ/ ل ـَ/ ←

=/ س ـُ/ ـِ/ ل ـَ/ ؟!

(مقطع يبدأ بمصوّت أو مكوّن من مصوّت فحسب).

2. أمّا القول بأنّ هذا الصوت هو ما سُمّيَ بالـ (Hiatus) فلا يُشجّع عليه نصُّ الدكتور إبراهيم أنيس نفسُه؛ قال: ((... ويترتّب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين، وهو ما يُسمّيه المحدثون Hiatus. **ويغلب في معظم اللغات أنْ تؤدّي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين**))[4]. علاوةً على ما قُرّرَ، قبلُ، من

(1) يُقارن بـ: المصدر السابق.

(2) ينظر كلام الدكتور إبراهيم أنيس على المقطع الصوتي: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 159 -169، و ص 148من هذا الكتاب.

(3) من أمثلة الجاربردي، ينظر: شرح الجاربردي: 1/ 257.

(4) ينظر النص تاماً: ص 226من هذا الكتاب.

عـدم إمكـان تحقّـق مثـل هـذا التتـابع في اللغـات الـساميّة عامـةً؛ قـال بروكلمان: ((من غير الممكن في اللغات الساميّة، التقـاءُ حـركتين التقـاءً مباشراً))[1].

ولعلّ الدكتور إبراهيم أنيس كان قاصداً عدمَ تحديد أيّ من صـوتي اللـين المتتابعين قد أصـابه التحـوّل؛ إذ يبـدو أنّـه لا إشـكال في ذلـك، فـسواء أصـاب التحوّل صوت اللين الأوّل أو الصوت الثاني من صوتي اللـين – فإنّـه لا يخـرج عن وصف الأقدمين لهذا الصوت (همزة بين بين). غير أنّ تحوّل الصوت الثـاني يؤدّي إلى ذلك التحقّق المشهور من (همزة بين بين)؛ إذ تُجعل بينها وبـين حـرف حركتها. أمّا إذا أصاب التحوّل صـوت اللـين الأوّل، فإنّـه سـيؤدّي إلى التحقّـق الآخر الأقلّ شيوعاً من (همزة بين بين)؛ إذ تكون بينها وبين الحـرف الـذي منـه حركة ما قبلها[2].

وينبغي أنْ يُشار، هنا، إلى أنّ درجة الانزلاق، بين صـوتي اللـين المتتـابعين هذين، لا تكفي لتكوّن نصف المصوّت، الواو أو الياء؛ إذ يكون الانـزلاق، هنـا، ((أقلَّ ظهوراً منه في حالة القلب الكامل))[3].

لم يبتعد الدكتور شاهين، في نظرته إلى هذا الصوت، عن مـا قالـه الـدكتور إبراهيم أنيس؛ قال: ((إنّ (بين بـين) لـيس في الواقـع سـوى حركـة... يعـني، في الواقع، سقوط الهمزة أساساً واتّـصال الحـركتين قبلـها وبعـدها مباشـرةً، بحيـث يتكوّن لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصورة للمزدوج يـضعف وجـود

(1) فقه اللغات السامية: 42.

(2) ينظر: ص222 من هذا البحث، ويقارن بـ: همزة بين بين: 126.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 106 وينظر: المصدر نفسه: 105.

الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الـواو واليـاء)))[1]. وقـال: ((إنّمـا { هي }[2] تتابع حركتين يُكوِّنان في الحقيقة نوعاً من المزدوج، خفيف الانـزلاق، من عنصره الأوّل إلى عنصره الثاني. ولا شيء أكثر من هذا))[3].

وقد تنبّه الدكتور شاهين إلى أنّ هذه النظرة لهذا الـصوت قـد تُـشْكَلُ بـأنّ المقطع، في العربية، لا بدّ من أنْ يبدأ بصامت، في حين نَراه قد بدأ، في حالة عـدّ (همزة بين بين) من باب المـزدوج، بمـصوّت[4]. فحـاول أنْ يُفـسّر ذلـك؛ قـال: ((إجابة عن هذا نعود إلى ما سبق أنْ ذكرنا مـن أنّ الانـزلاق بـين الحـركتين لـه وجود سياقيّ (فونولـوجي)، ولكنّـه عنـد التحليـل يختفـي، والواقـع أنّ المقطـع يتحقّق وجوده في المستوى السياقيّ؛ ولذا جاز أنْ يبدأ بأنصاف الحركـات (الـواو والياء) وهما صوامت ضعيفة...))[5].

والظاهر أنّ هذا التفسير يـستمِدُّ آليّاتـه مـن الفـصل بـين مـنهج التحليـل الصوتيّ(Phonetics) ومنهج التشكيل الصوتيّ (Phonology)، إذ عُـرِّفَ الأوّل منهما بأنّـه: ((دراسـة أصـوات الكـلام مـستقلّة عـن تقـابلات نماذجهـا، وعـن تجمّعاتها في لغة معيّنة، ودون النظر إلى وظائفها اللغوية، أو حتى معرفة اللغة التي تنتمي إليها))[6]. ولا يخفى قصور هذا المنهج عن تحليل الظواهر الـصوتيّة؛ إذ لا

(1) القراءات القرآنية، د. شاهين: 106.

(2) ما بين المعقوفتين ليس من أصل النصّ، أُضيف لملاءمة السياق.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 173.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 106.

(5) المصدر نفسه: 106.

(6) دراسة الصوت اللغوي: 48، وينظر تفصيلاً لذلك:علم اللغة العام - الأصـوات: 28 - 56 وعلم اللغة، د. السعران: 212 -220، وهمزة بين بين: 127-128.

يعد وأنْ يكون ((وصفاً آليّاً للعمليّة النطقيّة، أو عزلاً لأصوات عن تجمعاتها))[1]. ولا شكّ في أنّ ذلك يُفضي إلى إغفال أصوات أُخرى، في داخل التركيب، أو الاقتصار على نسبتها إلى جنس آخر، ومن ثمّ تصوّر صور مقطعيّة غير مألوفة؛ كابتداء المقطع بمصوّت، مثلاً، كما مرّ بنا قبل قليل[2].

ويُمكن أنْ يُجاب عن ما أُشكِلَ به قول الدكتور شاهين[3] بأنّ تحقّق صورة مقطعيّة مبدوءة بمصوّت (حركة) لا يُمكن تصوّره وإنْ أظهر التحليل الصوتيّ وجود مصوّتين ليس غير؛ إذ إنّ التقاء مصوّتين التقاءً مباشراً يُحتّم حدوث الانزلاق بينهما، وسواء أكان الانزلاق خفيفاً - كما يحدث في ما سُمّيَ بهمزة بين بين - أم كاملاً - كما في تولّد نصف المصوّت - فإنّه يُعدّ ((وسيلة للتخلّص من التقاء حركتين من جهة، ومن تكوّن مقطع مبدوء بحركة من جهة أخرى))[4].

غير أنّ ثمّة مُشْكِلاً آخر يُواجَه به مذهب الدكتور شاهين، هو أنّه قد تتوالى حركتان متماثلتان، بعد إسقاط الهمزة، ومن ثمَّ لا يحقّق ذلك حدوث انزلاق بينهما. بل يُفترض أنْ يؤدّي تتابعهما إلى تكوين مصوّت طويل من جنسهما[5]؛ ففي مثل (سَأَل) يُفترض أنْ يحصل ما يأتي[6]:

سَأَل =/ س ـَ/ ء^{x} ـَ/ ل ـَ/ ←

سال =/ س ـً/ ل ـَ / .

(1) توجيه القراءات القرآنية: 115.

(2) ينظر: همزة بين بين: 128.

(3) ينظر: ص 229 من هذا البحث.

(4) توجيه القراءات القرآنية: 115، وينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 91، وعلم اللغة، د. السعران: 203 – 204.

(5) ينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 106 –107.

(6) يُقارن بـ: ص 151–153 من هذا البحث (أمثلة قَومَ و بَيَع) .

بيد أنّ شيئاً من هذا لم يحدث، بل سُمِعَ، بعد سقوط الهمزة، ذلك الصوت الذي سُمِّيَ (همزة بين بين)؟

وقد حاول الدكتور شاهين أنْ يضع حلاً لذلك، فوجد أنّه من الممكن أنّ يُجاب عن هذا: بـ ((أنّ عمليّة التقسيم المقطعيّ، في هذا المثال، تفرض على الناطق ما يُشبه الهمزة، وإنْ كانت من وُجهة النحو ساقطة))[1].

والواقع أنّ هذا الحلّ لا يقلّ غموضاً عن ما وُصِفَ به هذا الصوت، منذ قديم، ولا يكاد يختلف عن ذلك الوصف الذي نعاه الدكتور شاهين نفسه على القدماء[2]؛ إذ لا فرق بين وصفه لهذا الصوت بأنّه ((يُشبه الهمزة)) ووصف المتقدّمين له بأنّه ((همزة بين بين))[3]. ولا يخفى التناقض بين وصفه هذا وما قرَّره، قبلُ، من أنّ الهمزة ((ليس لها سوى صورة واحدة فحسب، هي ما أطلق عليه المحدثون (الحبسة الحنجرية)، فإذا اختلّ أداء هذه (الحبسة)فقدت الهمزة وجودها))[4]، وأنّ ((بين بين ليس في الواقع سوى حركة... وأنّ (بين بين) يعني في الواقع سقوط الهمزة أساساً واتّصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرةً))[5].

ويبدو أنّ الدكتور شاهين قد أحسّ ما يُفضي إليه هذا "الحلّ" من تناقض أو غموض؛ لذا ذهب يتلمّس بديلاً له. قال: ((ولقد يُعين على الخروج من هذا

(1) القراءات القرآنية، د. شاهين: 106.

(2) ينظر: ص 222وص 229من هذا الكتاب.

(3) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 116.

(4) القراءات القرآنية، د. شاهين: 105.

(5) المصدر نفسه.

المأزق، في المستوى التحليليّ، أنْ نعدَّ مثل هذا المقطع المبدوء بحركة، في هذه الحالة وحدها، استثناءً من القاعدة العامّة، لما أنّ حالة (بين بين) هي نفسها وضع قليل الورود والشيوع في اللغة....))[1].

ولو أنّ الدكتور شاهين قد اكتفى بعَدِّ هذه الحالة خارجة عن القاعدة العامّة، من دون أنْ يحكم بقلّة شيوعها أو ورودها – لأَمْكَنَ الاطمئنان إلى كلامه؛ إذ لا تمتلك القوانين اللغوية، ولا سيّما الصوتيّة منها، من الحتميّة ما للقوانين الطبيعيّة،وليس منها ما نجا من خرق أو خروج عنه[2].

إلاّ أنّ حكمه بقلّة ورود (بين بين) أو شيوعه، في اللغة، يجعلنا نتردّد في قبول قوله؛ إذ إنّ النطق بهذا الصوت يُمثِّل ظاهرة لهجية شائعة. ولعلّ نظرة مُتأنّية في القواعد التي وُضِعَتْ لتخفيف الهمزة عامّةً، تُثبتُ أنّ نطق ما سُمّيَ بـ (بين بين) لم يكن أقلّ شأناً من طريقتي التخفيف الأُخريين – أعني إبدال الهمزة وحذفها – بل ربّما لا أكون مخطئاً إنْ قلتُ إنّ تخفيف الهمزة بجعلها (بين بين) كان موازياً لطريقتي التخفيف الأُخريين، بل أكثر شيوعاً منهما. ونظرة سريعة، في هذه الخُطاطة التي أوجزتُ فيها حالات تخفيف الهمزة ومواضعها، تدلّ على ذلك[3]:

---

(1) المصدر نفسه: 107.

(2) ينظر: ص 23-24من هذا الكتاب.

(3) اعتمدتُ في إيجاز هذه الاحكام - بصورة تقريبية – على: شرح الجاربردي: 1/ 250 – 266، وينظر: الكتاب: 3/ 541 – 556.

إذا كانت متحرّكة وقبلها ساكن صحيح؛ نحو: الخبْء، يسْأل، مسْألة.

تُحذف الهمزة

إذا كانت متحرّكة بأيّ من الحركات الثلاث وقبلها ساكن معتل {على وجه}؛

نحو: خطيئة، نبيء، مقروءة.

إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمّة (تُقلب واواً)؛ نحو جُؤَن.

إذا كانت مفتوحة وقبلها كسرة (تُقلب ياءً)؛ نحو: مِئَر.

تُبدل الهمزة إذا سكنت وقبلها متحرّك (تُقلب حرفاً من جنس حركة قبلها)؛ نحو رأْس، وذِئب، وجُؤْنة.

ما

إذا كانت متحرّكة بأيّ من الحركات الثلاث وقبلها ساكن معتل (تُقلب حرفاً من جنس المعتلّ وتُدغم فيه) { على وجه }؛ نحو:خطيئة، نبيء، مقرؤة.

إذا التقت همزتان في كلمة (تُقلب الثانية حرفاً من جنس حركتها)؛

نحو: أئِمة، آدم.

إذا كانت متحرّكة بأيّ من الحركات الثلاث وقبلها ألف؛

نحو: ساءَل، وقائِل، وتساؤُل.

إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة؛ نحو: سأَل.

تُجعل (بين بين) جعل (بين بين) إذا كانت مكسورة وقبلها أيّ من الحركات الثلاث؛ نحو: سَئِمَ، لكِ إنعام، سُئِل.

إذا كانت مضمومة وقبلها أيّ من الحركات الثلاث؛

نحو: لَؤُم، مستهزِئُون ، رُؤُوس.

إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين؛ نحو: يا زكرياء أنا.

لقد انطلق بعض الباحثين، في تفسيره لصوت (همزة بين بين)، من عَدِّ هذا الصوت ((كياناً خاصّاً وقع في تشكيل، أولهجة معينة))[1]، لا كما ذهب القدماء والمحدثون، قبلُ، من افتراض أنّ تكوّن هذا الصوت نتيجة سقوط الهمزة في تشكيلات معيّنة. وقد وجد أنّ ثمّة نصّين نقلهما الزجاج (ت: 311هـ) يُمكن أنْ يكونا مفتاحاً لُمقاربة هذا الصوت[2]:

- **أوّلهما**: ((حكى أبو عبيدة أنّ أبا عمرو كان يجعل مكان الهمزة الأُولى كسرةً في (البغاءِ إنْ) وضمّةً في (أولياءُ أُولئك). وأبو عبيدة لا يحكي إلاّ ما سمع؛ لأنّه الثقّة المأمون عند العلماء))[3].

- **الآخر**: ((وأمّا قوله (السفهاءُ أَلاّ)، وقوله (... في السماءِ أَن) فإنّ الهمزتين إذا اختلفتا حكى أبو عبيدة أنّ أبا عمرو كان يُبدل من الثانية فتحة))[4].

أي إنّ (همزة بين بين)، بحسب ما رُوِيَ، هي صوتُ حركةِ الهمزة التي أُسْقِطَت. غير أنّ هذا يُفضي إلى تكوين صور مقطعيّة غير مألوفة في العربية؛ إذ ستتوالى حركتان، أويبدأ المقطع بحركة (مصوّت)، وهذا ما لا يكون في العربية. وقد تنبّه إليه الزجاج، من قديم، وصرّح بـ: ((أنّ الذي قاله - يعني أبا عمرو -

(1) همزة الوصل وهمزة التسهيل: 28.

(2) المصدر نفسه.

(3) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 1/ 43.

(4) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 1/ 43 -44.

مُحال.... لأنّ الحركة لا تكون في غير مُحرَّك))[1]، وتدلّ الكتابة المقطعيّة على ذلك بوضوح:

على البغاءِ إِنْ = = =/غ ـً/ ـِ/ ء ـِ ن / . (بإسقاط الهمزة الأُولى)

أَولياءُ أُولئك = = =/ ي ـً/ ـُ/ ء ـُ ُ / . (بإسقاط الهمزة الأُولى).

السفهاءُ أَلا = = =/ هـ ـً/ ء ـُ/ ـَ/ ل ـً / . (بإبدال الثانية فتحةً).

في السماءِ أَنْ = = =/ م ـً/ ء ـِ/ ـَ ن / . (بإبدال الثانية فتحةً).

وقد استُنتج، من هذين النصّين، ((أنْ يكون أبو عبيدة قد سمع صوتاً شبيهاً بالفتحة، أو الضمّة، أو الكسرة، فظنّها هي؛ وإلاّ فليس من المعقول أنْ يسمع هاءً، مثلاً، أو همزةً، أو واواً، أو ياءً، وهي الأحرف التي يُحتمل سماعها في التشكيلات المقابلة — وينسبها إلى الفتحة أو الضمّة أو الكسرة، ومعنى هذا أنّ همزة ((بين بين)) صوت شبيه بالمصوّتات))[2].

ومن ما يُشجّع على قبول هذا الرأي، ما أثبتته أجهزة التصوير الحديثة من عدم إظهار ((الهمزة التي بين حركتين فجوةً بل تُظهر انزلاقاً شبيهاً بالحركة، ويظهر الانزلاق في صورة الاسبكتروجراف على هيئة رباط Link يصل معالم الحركات الثلاثة ببعضها))[3].

ويبدو أنّ هذا قد جعل الدكتور تمّام حسّان يذهب إلى أنّه عند نطق الهمزة المسهّلة فإنّ ((إقفال الأوتار الصوتيّة قد لا يكون تامّاً.... بل يكون إقفالاً

(1) المصدر نفسه: 1/ 43.

(2) همزة بين بين: 130.

(3) التشكيل الصوتي: 97.

تقريبياً. وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهر، ولكنّ المجهور حينئذٍ ليس وقفة حنجرية، بل تضييق حنجري أشبه بأصوات العلّة منه بهذا الصوت – يعني الهمزة))[1].

وواضح أنّ تكوّنَ هذا الصوت (همزة بين بين) قريبٌ من تكوّن أصوات العلّة (المصوّتات)، وكذلك فإنّ صفته لا تكاد تختلف عن صفتها؛ إذ كلاهما مجهور. إلاّ أنّ الفرق بينه وبين المصوّتات يكمن في التضييق الحنجري أو ((تضييق فتحة المزمار))[2]؛ إذ كلّما اشتدّ تضييقها كان الجهر بالصوت أقوى[3]. والظاهر أنّ تضييقها مع المصوّتات أشدّ منه مع هذا الصوّت، ومن ثمّ كانت درجة جهرها أعلى منه.

يُذكّرنا هذا الوصف للصوّت بتحقّقه الذي سُمِعَ على ألسنة بعض القرّاء المعاصرين؛ إذ سُمِعَ كأنّه صوت لين قصير (حركة)، أو صوت شبيه بالهاء[4]. والظاهر أنّ ثمّة تقارباً بين هذه الأصوات: ما سُمّيَ بـ (همزة بين بين)، والمصوّتات، والهاء[5]؛ إذ ((يتّخذ الفم عند النطق بالهاء وضعاً يُشبه الوضع الذي يتّخذه عند النطق بأصوات اللين))[6]، ويتمّ معها تضييق مجرى الحنجرة أو فتحة المزمار[7]. يُضاف إلى هذا أنّ الهاء قد يُجهر بها في بعض الظروف اللغوية،

(1) مناهج البحث في اللغة: 125.

(2) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 19، وينظر: المصدر نفسه: 19-21.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: ص 224من هذا الكتاب.

(5) ينظر: همزة بين بين: 131 -132.

(6) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 88.

(7) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 273.

كوقوعها بين مصوتين[1]. ومن ثمّ يصل التقارب بين هذه الأصوات؛ (همزة بين بين)، والمصوّتات، والهاء - حدّ التماثل[2].

ولهذا كلّه قرَّر بعض المحدثين بأنّ ((أقصى ما يُمكن تصوره عن هذا الصوت - يعني همزة بين بين - في ضوء ما مرّ، أنّه حالة وسطى، أو انتقاليّة بين المصوّتات والهاء، وهو، فيما يبدو، ذو صفة حياديّة وغامضة عندما يكون بمعزل عن تشكيل معين، غير أنّ هذا الحياد ينتهي عند دخوله في هذا التشكيل؛ إذ يتّخذ، حينئذٍ، لنفسه عدّة صور... فنجده مرة يُشبه الفتحة وأخرى يُشبه الضمّة، وثالثة يُشبه الكسرة... أنّه ظاهرة تستمد صورها من التشكيل الذي تُوضع فيه... وعلى الرغم من غموضه وتنوّع صفاته وشبهه الشديد بالمصوّتات – يسلك سلوك الصوامت...؛ إذ يُشكِّل قاعدة للمقطع))[3].

ولا يكاد يختلف هذا كثيراً عن وصف القدماء لهذا الصوت؛ إذ كلاهما عدّه صامتاً، على الرغم من قُرْبه من المصوّتات؛ قال سيبويه: ((والمخفّفة فيما ذكرنا - يعني همزة بين بين - بمنزلتها محقّقة في الزّنة...))[4]، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّه يتّفق مع القدّماء في وصف هذا الصوت بالبينية أو التوسط، أو بإنّه يُمثل حالة وسطيّة انتقاليّة؛ قال الجاربردي: ((... وبين بين قسمان: مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها... وغير مشهور وهو ما يكون بينها

(1) ينظر: الأصوات اللغوية ،د. إبراهيم أنيس: 89.

(2) ينظر: همزة بين بين: 132.

(3) همزة بين بين: 132.

(4) الكتاب: 3/ 549، وينظر: ص 223من هذا الكتاب.

وبين حرف حركة ما قبلها...))[1]. غير أنّ الفرق بينّهما هو أنّ القدماء عدّوه بين الحركات (المصوّتات) والهمزة، في حين عدّه هذا التفسير بين المصوّتات (الحركات) والهاء. ولعلّ هذا محاولة للتخلّص من ما نُعِيَ على المتقدّمين من أنّه ليس للهمزة إلاّ صورة نطقيّة واحدة، هي ما سُمِّيَ بالوقفة الحنجرية أو الحبسة الحنجرية[2]. ومهما يكن من أمر فإنّ الهمزة والهاء من مخرج واحد[3]، ومهموسان عند المحدثين[4].

(2.1)

من المواضع التي تُبدل فيها الهمزة ما وقعت فيه ساكنةً؛ قال الجاربردي: ((فإنْ كانت ساكنةً فتُبدل بحرف حركة ما قبلها، يعني إنْ كانت قبلها فتحة قُلبت ألفاً، وإنْ كانت كسرة قُلبت ياءً، وإنْ كانت ضمّة قُلبت واواً،...، كما في راس، وبير، وسوت))[5]. وأصلها: رأس، وبئر، سؤت.

والواقع أنّ هذه البنيات تتألّف من مقطعين صوتيين؛ هكذا:

رأس =/ ر ـَ ء/ س ـُ ن / .

بئر =/ ب ـِ ء/ ر ـُ ن / .

سُؤت =/ س ـُ ء/ ت ـُ / .

---

(1) شرح الجاربردي: 1/ 250، وينظر ص 222من هذا الكتاب.

(2) يقارن بـ: القراءات القرآنية، د. شاهين: 105، وص 231من هذا الكتاب.

(3) ينظر: ص 33من هذا الكتاب.

(4) ينظر: ص 52–53 من هذا الكتاب.

(5) شرح الجاربردي: 1/ 251.

وقد عُمِدَ تخلّصاً من ثقل النطق بالهمزة إلى إسقاطها، ثُمَّ مُدَّ الصوت بالمصوّت القصير (الحركة) قبلها تعويضاً للنقص الذي حصل في زنة البنية وإيقاعها[1]؛ هكذا:

رأس =/ ر ــَ ءx/ س ــُ ن / ،/ ــَ/ ←/ ــً/ ←

راس =/ ر ــً/ س ــُ ن / .

بئر =/ ب ــِ ءx/ ر ــُ ن / ،/ ــِ/ ←/ ــٍ/ ←

بير =/ ب ــٍ/ ر ــُ ن / .

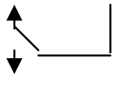
سُؤت =/ س ــُ ءx/ ت ــُ / ،/ ــُ/ ←/ ــُ‍ُ/ ←

سوت =/ س ــُ‍ُ/ ت ــُ / .

ويدخل، في هذا الباب، أيضاً، إبدال بعض العرب للهمزة المضمومة المكسور ما قبلها ياءً؛ قال الجاربردي: ((.... وبعضهم يجعلها في نحو مستهزِؤُن ياءً محضة))[2].

يصف الدكتور شاهين هذا التحوّل بأنّ الهمزة قد أُسقطت ثمّ ((أنّ بعض العرب قد أكَّدَ الانزلاق بين الحركتين، ونطق بالواو أو الياء صريحتين))[3]؛ هكذا:

مستهزِؤن =/ م ــُ س/ ت ــَ هـ/ ز ــِ/ ءx ــُ‍ُ ن / .



مستهزيون =/ م ــُ س/ ت ــَ هـ/ ز ــِ/ ي ــُ‍ُ ن / .

---

(1) ينظر: فقه اللغات السامية: 41، والتفكير الصوتي عند الخليل: 90.

(2) شرح الجاربردي: 1/ 257.

(3) القراءات القرآنية، د. شاهين: 173.

ويُلاحظ أنّ تكوّن الياء، هنا، في ما يـرى الـدكتور شـاهين، كـان نتيجـة الانزلاق بين الكسرة في المقطع (ز ـِ)والضمّة الطويلة في المقطع الـذي يليـه(ـُـُ) بعد سقوط الهمزة. إلاّ أنّ اللافت للنظر أنّ عنصري المزدوج (الكسرة القـصيرة، والضمّة الطويلة بعدها) بقيا يحتفظان بموقعهما نفسه قمّـتين ((وهـذا خـلاف مـا عُرِفَ عن تأليف المزدوج))[1]، قال ماريوبـاي: ((وفي صـوت العلّـة المـزدوج أو المثلث لا بُدَّ أنْ يحتلّ واحد من الاثنين مكاناً بارزاً، فيكـون أطـول زمنـاً، وأكثـر وضوحاً، ويتحمّل النبر، ولهذا فإنّ الأصوات الأخرى، في المجموعة، يُـسمى كـلّ منها نصف علّة أو نصف صامت أو انحدارياً))[2]. وقال الدكتور إبراهيم أنـيس: ((إذا التقى في الكلام صوتا لين، تكوّن منهما عادةً صوت واحد أقلّ وضوحاً في السمع، ويخرج بهذا عن صفات أصوات اللـين فيصبـح صوتاً سـاكناً أو شـبيهاً بأصوات اللين. والتقاء صوتي لين يُنتج لنا عادةً أحد الصوتين الانتقاليين اللذين نُسميّهما (الواو) و (الياء).... والتقاء صوتي لين أحدهما مقطعي والآخـر غـير مقطعي، يُنتج عادةً ذلك الصوت المركّب الذي يُسمّى Diphthong))[3].

وفي الحقّ أنّ مُقارنة الصورة المقطعيّة الـتي رسمهـا الـدكتور شـاهين، لهـذا التحوّل، بصورتي المزدوج المعهـودتين؛ الـصاعد والهـابط[4]، تُثبـتُ عـدم تحقُّـق

(1) توجيه القراءات القرآنية: 92، وينظر: المصدر نفسه: 92-93.
(2) أسس علم اللغة: 81، وينظر: في النبر اللغوي: 105.
(3) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 161.
(4) ينظر: ص144من هذا الكتاب.

شروط تكوّن المزدوج في ما رُسِمَ؛ إذ إنّ عنصري المزدوج (ـَ ي) أو (ي ـَ) في نحو (بَيت) و (يَعد) يقعان ضمن مقطع واحد:/ ب ـَ ي/ ت ـُ ن / ،/ ي ـَ/ ع ـِ/ د ـُ / . وواضح أيضاً أنّ أحدهما شكَّل قاعدة المقطع والآخر قمّتها. في حين شكَّلت الياء في (مستهزيون) قاعدة المقطع بمعزل عن الكسرة التي يُفترض أنّها تكوّنت نتيجة الانزلاق بينها وبين الضمّة الطويلة[1].

ولذا حاول بعض الباحثين أنْ يجد حلاً لذلك، فوجد أنَّ ((ذلك مُمكن بالنظر إلى اسم الفاعل من (استهزأ) مجرّداً عن الإسناد إلى لاحقة الجمع (ون)؛ أي (مستهزيء). فلو أردنا أنْ نُطبّق قواعد تخفيف الهمزة على هذا الاسم لكان الآتي: (1) سقوط الهمزة. (2) إشباع المصوّت الذي يسبقها لتكوين الكسرة الطويلة، هكذا: م ـُ س/ ت ـَ هـ/ ز ـٍ. وعند اسناد (مستهزي) المخفّف إلى لاحقه الجمع (ون) نلاحظ تكوّن الصورة المقطعيّة:

= =/ ز ـٍ/ ـُ ُ ن))[2].

وقد تنبّه إلى أنّ هذه الصورة المقطعيّة غير مألوفة في العربية؛ إذ بدأ المقطع الأخير بمصوّت هو الضمّة الطويلة (ـُ ُ)، ولذا رأى ((أنّ الذي حدث، تخلّصاً من هذا المأزق، هو أنِ انشطرت الكسرة الطويلة في (ز ـٍ) إلى شطرين: أحدهما بقي في المقطع نفسه (ز ـِ)، والآخر انتقل إلى المقطع التالي، ولا يصعُب، بعد هذا، تصوّر تكون المزدوج الصاعد، وقد توفّرت شرائطه، من التتابع بين

---

(1) ينظر: توجيه القراءات القرآنية: 93، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 161.

(2) توجيه القراءات القرآنية: 93.

مـصوّتين في مقطـع واحـد، والانـزلاق بينهمـا الـذي أدّى إلى تكـوين نـصف المصوّت، الياء، تَتشكَّل به بداية هـذا المقطـع: = =/ ز ـِ / ؟ ـُـُ ن / ← انـشطار الكسرة الطويلة وانتقال أحـد شـطريها إلى المقطـع التـالي = =/ ز ـِ/ ـِـُ ن/ ← حدوث انزلاق بين الكسرة والضمّة الطويلة = =/ ز ـِ/ ي ـُـُ ن))[1].

ويُمكن أنّ يُضاف إلى ذلك أنّ التحوّل قد أصاب البنية مُـسندةً إلى لاحقـة الجمع (ون)؛ إذ أُسقطت الهمزة منها، وقد نجـم بهـذا الإسـقاط أنِ ابتـدأ المقطـع بمصوّت هو الضمّة الطويلة؛ هكذا:

مـــستهزِؤن =/ م ـُ س/ ت ـَ هـــ/ ز ـِ/ ء^x ـُـُ ن / ←/ م ـُ س/ ت ـَ هـ/ ز ـِ/ ـُـُ ن / ؟

وقد عُمِدَ تخلّصاً من ذلك إلى شطر المصوّت القـصير (الكـسرة) نفـسه إلى شطرين: بقي الأوّل منهما في المقطع نفسه، ولحق الآخر بـالمقطع التـالي لـه، ثـمّ حدث الانـزلاق بـين هـذه الكـسرة والمـصوّت الطويـل (الـضمّة)؛ إذ تـوافرت شروطه، من التتابع بين المصوّتين في مقطع واحد. يُشجّع علـى ذلـك ((أنّ هـذه المصوّتات مهما شُطرت يُمكن أنْ يعوّضها الناطق، ويعيدها إلى طولها من غير أنْ نشعر بذلك، وبخاصّة من الناحية التشكيليّة (الفونولوجيّـة)، ومـن غـير أنْ يـؤثّر ذلك في الصورة المقطعيّة لهذه الكلمات))[2]، هكذا:

---

(1) توجيه القراءات القرآنية: 93 – 94.

(2) المصدر نفسه: 94.

مستهزِؤن = = =/ ز ـِ/ ـُ ُ ن / ، (انشطار الكسرة) ←

= =/ ز ـِ/ ـُ ِ ن/ (حدوث الانزلاق لتكوّن الياء) ←

مستهزيون = = =/ ز ـِ/ ي ـُ ُ ن / .

(3.1)

تُحذف الهمزةُ إنْ كانت متحرّكة بعد حرف صحيح ساكن؛ قال الجاربردي: ((ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح كما في مسألة والخبء.... تُنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتُحذف الهمزة؛ وذلك لأنّ حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدلّ عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها))[1].

ولعلّ تصوّر نقل الحركة أثر من بقايا رؤية لدى الساميين عامةً، هي اهتمامهم بالأصوات الصامتة؛ إذ تُمثّل قوام اللغة، ويرتبط بها المعنى الرئيسي للكلمة. في حين عدّوا الحركات، ولا سيّما القصيرة منها، أعراضاً في الكلمة[2].

والواقع أنّ التحليل المقطعي، لهذه البنيات، يدلّ على عكس ما قاله المتقدّمون؛ إذ لا تُنقل الحركة، بل يُنقل الصامت إليها. ففي مثل هذه البنيات أُسقطت الهمزة، تخلّصاً من ثقل النطق بها، وقد نجم بهذا الإسقاط أنْ بقي المقطع

(1) شرح الجاربردي: 1/ 253.

(2) ينظر تفصيلاً لذلك: ص 146-147من هذا الكتاب.

بقمّة (مصوّت) من دون قاعدة، وهو ما لا يكون في العربية. فنُقلت القاعدة الثانية من المقطع الذي قبله لتُشكِّل قاعدةً له[1]؛ هكذا:

مسألة =/ م ـَ س/ ء^x ـَ/ ل ـَ/ ت ـُ ن/ ←

=/ م ـَ س/ ـَ/ = = ←

مَسَلَة =/ م ـَ/ س ـَ/ = =

خبْءُ =/ خ ـَ ب/ ء^x ـُ/ ←

=/ خ ـَ ب/ ـُ/ ←

خبُ = خ ـَ/ ب ـُ / .

(1) ينظر: القراءات القرآنية، د. شاهين: 191.

الخاتمـــــة

الخاتمة

وبعدُ..

فلا بُدَّ، في نهاية الدراسة، من تقديم ملخّص موجز بأهمّ النتائج التي توصّلتُ إليها وأبرزها:

أ. في ما يخصّ مكانة شرح الجاربردي والمنهج الذي اتّبعه صاحبه فيه، والمصادر التي اعتمدها:

1. حظي الشرح بإعجاب مَنْ جاء بعده مِنِ القدماء والمحدثين؛ إذ لم يكتفوا بالثناء عليه، بل وُضِعَتْ عليه بعض الحواشي، كحاشية ابن جماعة. وعدّه بعض الصوتيين المحدثين أحد أهمّ أربعة كتب بحثت الجانب الصوتيّ من اللغة.

2. التزم الجاربردي، في شرحه، منهجاً تعليميّاً، وعُنِيَ بالحدود والتقسيمات عناية كبيرة مؤكّداً وجوب تحقيق الجامعيّة والمانعيّة فيها.

3. مثّل سيبويه رأس قائمة مصادره، وكَثُرت متابعته له، غير أنّنا لم نعدم بعض ما يخالفه فيه.

ب. في ما يخصّ الدراسة الصوتية في شرح الجاربردي:

1. تبيّن أنّ الجاربردي كان مُدركاً لحقيقة تخلّق الأصوات اللغوية العربية والمواضع التي تُولدُ فيها، وقد ظهر أنّ الخلاف الذي غُمِزَ على المتقدّمين، في مخارج الأصوات، لم يكن خلافاً جوهرياً، بل خلاف يرجع إلى

التقارب الشديد بين مخارج هذه الأصوات؛ الذي جعل بعضهم ينسب ذوات المخرجين المتجاورين إلى مخرج واحد. و لم ينجُ، من هذا، المحدثون أنفسهم بآلاتهم وأجهزتهم.

2. ظهر عدم إنصاف بعض المحدثين الذين حكموا بعدم دقّة القدماء وخلطهم كثيراً، في تحديد مخارج الأصوات؛ إذ تبيّن، بعرض ما وصفه الجاربردي على ما أثبتته آلات التصوير الدقيقة، أنّ القدماء قد توصّلوا بحسِّهم المرهف، إلى تحديد تلك المخارج بدقّة. وظهر أيضاً أنّ أبرز أوجه الخلاف بينهم وبين المحدثين يكمن في الاصطلاح على تلك المخارج أو تسميتها.

3. تبيّن عدم خطأ الجاربردي، ومَنْ تقدّمه، في تحديد بعض صفات الأصوات التي خالفهم فيها المحدثون وذلك بالاعتماد على المعيار الذي اتّخذه المتقدّمون في تحديد تلك الصفات.

4. تبيّن إدراك الجاربردي المتقدّم لحقيقةِ حدوث ظاهرة الإدغام والغرض منها، بِعدِّها من أهمّ الظواهر الصوتية.

5. اتّضح أنّ مجرّد التقارب في المخرج والصفات لا يُسوّغ حدوث الإدغام باطّراد، بل ثمّة أمور أُخرى ينبغي أنْ تُراعى أبرزها قوّة الصوت أو فضيلته.

6. بيّن البحث خلط كثير من المحدثين بين الصفات الفضليّة التي من شأنها تحديد وجهة الإدغام، والصفات العامة التي تميّز بين ذوات الأصوات

فحسب، ومن ثمّ دعوتُ إلى وجوب التمييز بينهما والوقوف عند هذا الأمر بتأنٍّ.

7. توصّل البحث إلى أنّ صوت الذال (المعجمة) لم يكن ضمن أصوات الإبدال التي عدّها سيبويه، كما فهم بعض مَنْ جاء بعده من المتقدّمين، وجلُّ المحدثين أيضاً، وكما يُفهم من ظاهر كلامه. وقدّمتُ رأياً في الصوت الذي يُمكن أنْ يكون قد قصده سيبويه بدل الذال؛ إذ وجدتُ أنّه صوت الجيم، وأوردتُ الأدلّة على ذلك.

8. تبيّن أنّ ثمّة خلافاً بين القدماء في عدد أصوات الإبدال القياسي، وظهر أنّ الجاربردي كان مُتابعاً لأكثر هذه الآراء دقّةً.

9. بيّنتُ سبب عدم ذكر سيبويه لبعض الأصوات في الباب المخصّص بأصوات الإبدال، من كتابه، على الرغم من أنّ إبدالها مطّرد.

10. أثبتُّ أنّ القولَ بوجوب توافر العلاقة الصوتية، بين المتبادلين، قولٌ قديمٌ قِدَمَ سيبويه وشيوخه، لا كما ذهب المحدثون من نسبة هذا المذهب إلى الفرّاء. وتبيّن أنّ الجاربردي من القائلين بهذا الرأي. ووقفتُ عند إبدال بعض الأصوات التي لا تبدو فيها قرابة صوتيّة كإبدال القاف همزةً، فقدّمتُ في ذلك رأياً يُمكن إضافته إلى رأي الدكتور إبراهيم أنيس.

11. تبيّن أنّ الجاربردي من القائلين بلزوم وقوع الإبدال في بيئتين مختلفتين، وهو ما أكّد صحّته جلُّ المحدثين، في ما بعدُ، وما رجّحتُهُ أيضاً.

12. تبيّن تفرّدُ الجاربردي، عن المتقدّمين، وسبقُهُ لبعض المحدثين في تفسير إبدال تاء (افتعل) أو (الافتعال) من بعض الأصوات.

13. اتّضح أنّ الجاربردي ممّن أدركوا حقيقة أصوات العلّة، وسبب تسميتها بذلك، والغرض من حصول الإعلال في اللغة العربية.

14. تبيّن، من شرح الجاربردي، أنّ ثمّة خلطاً لدى القدماء وبعض المحدثين أيضاً، بين أصوات المدّ، وما سُمّي بأشباه أصوات المدّ، في توجيه بعض مسائل الإعلال، على الرغم من إدراكهم لحقيقة تخلُّق هذه الأصوات والفرق بينها. الأمر الذي ترتّب عليه حدوث اختلاف، بين الفريقين، في تفسير بعض التحوّلات الصوتيّة التي تعتري هذه الأصوات.

15. اتّضح، من شرح الجاربردي، أنّ من أهمّ الأسباب التي أحدثت شرخاً، بين القدماء والمحدثين، في تفسير بعض التحوّلات الصوتيّة، عدَّ القدماء الحركات توابعَ للأصوات الصامتة، في حين قرّر المحدثون أنّها قسيم الصوامت.

16. تبيّن إدراكُ الجاربردي لظاهرة الإمالة، وفَهمُ غرضها، ومحاولته الإحاطة بتحقّقاتها كلّها؛ إذ أمتاز تعريفه لها عن تعريفات كثير ممّن تقدّمه.

17. أثبتُّ أنّ بعض المحدثين قد ذهب بعيداً في فَهم تعريفات بعض المتقدّمين لظاهرة الإمالة، وفي حكمه بأنّهم انطلقوا، في تعريفاتهم تلك، من تصوّر أنّ الفرقَ بين الحركات وأصوات المدّ فرقٌ في الكميّة فحسب، كما قرّر المحدثون.

18. تبيّن أنّ الجاربردي، ومَنْ تقدّمه، قد أدركوا طبيعة صوت الإمالة بما لا يختلف كثيراً عن ما جاءت به التجارب والدراسات المختبرية الحديثة على يد (جونز).

19. قدّمتُ تفسيراً يُمكن أنْ يُضاف إلى تفسيرات المحدثين لإمالة ما رُوِيَتْ فيه الإمالة من ذوات الأصل الواوي، مستنداً، فيه، إلى ما قرّره سيبويه في إمالة بعض الكلمات التي أُميلت من دون سبب مقتضٍ لإمالتها.

20. تبيّن قصور معظم تفسيرات المحدثين عن شمول تحققات ظاهرة الإمالة كلّها، ومن ثمّ رجّحتُ تفسيراً معتمداً على ما قرّره بعض المستشرقين، في أثناء دراساتهم للّغات الساميّة، مع إضافة تعديل اقترحه بعض الباحثين، في أثناء دراسته لهذه الظاهرة.

21. كشفتُ عدم دقّة حكم بعض المحدثين بأنّ المتقدّمين، من النحّاة والمقرئين، يرون وجوب القول بالإمالة عند ناطقيها، وأنّ القول بالجواز من صُنع المتأخّرين.

22. ظهر أنّ الطبيعة التكوينيّة الخاصّة التي امتاز بها صوت الهمزة، في نُطقه، جعلته يتّخذ تجليّات مختلفة على ألسن العرب. وتبيّن أنّ هذه الطبيعة كانت وراء تسمية هذا الصوت بما سُمّيَ به.

23. اتّضح أنّ صفة تحقيق الهمزة كانت، في البدء، من الخصائص اللّهجية التي امتازت بها الألسن البدوية، إلاّ أنّها شقّت طريقها، في ما بعدُ، إلى العربية المشتركة الفُصحى؛ لتكون واحدة من صفاتها.

24. تبيّن أنّ قول القدّماء بتبادل الهمزة مع أصوات المدّ لم يكـن عـشوائياً، أو مُنحدراً من فراغ، بل له ما يُسوّغه عندهم.

25. ظهر أنّ المحدثين الذين حكموا بخطأ القدماء، في تفـسير التحـوّلات الـتي تحدث بين الهمزة وأصوات المدّ، لم يبتعدوا جوهريّاً عن ما قاله المتقدّمون. بـل إنّ المـدقّق سـيجد أنّ الاخـتلاف هـو في الاصـطلاح علـى تلـك التحوّلات فحسب؛ فمـا أسمـاه القـدماء إبـدالاً، أطلـق عليـه المحـدثون مصطلح (التعويض).

26. تبيّن اتّفاق المحدثين مع ما قرّره الجاربردي، ومَنْ تقدّمه، في نسبة الكراهة لبعض التتابعات الصوتية، غير أنّ الفارق بينهم هو تفسير تلك الكراهـة، أو طريقة توجيهها.

ملحق المصطلحات الصوتية

ملحق المصطلحات الصوتية التي استعملها الجاربردي مع الاشارة الى رقم الصفحة والسطر اللذين ورد ذكر المصطلح فيهما اول مرة

ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر	ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر
1	الإدغام	326	14	22	الإفتاح	325	14
2	الأقرب	335	9	23	الإشراب	325	16
3	الأخرج	337	2	24	الإبدال	313	10
4	الأدخل	337	3	25	الإسكان المجرد	169	5
5	الإنحراف	337	6	26	الإختلاس	169	8
6	الأبعد	337	21	27	آلة الواو	173	10
7	الإمتزاج	339	7	28	البيان	357	14
8	الإعتماد	340	11	29	بين بين المشهور	250	6
9	الإظهار	349	8	30	بين بين غيرالمشهور	250	7
10	الإخفاء	349	6	31	بين بين الشاذ	257	3
11	الإتباع	353	1	32	بين بين البعيد	257	7

ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر	ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر
12	إجتماع المثلين	353	18	33	التناسب	312	13
13	الإدغام القوي	354	12	34	التخفيف	327	5
14	الإدغام الضعيف	354	13	35	الترخيم	339	5
15	إلتقاء الساكنين	150	8	36	التبيين	339	5
16	إجتماع الساكنين	158	6	37	التفخيم	339	5
17	الإبتداء	163	1	38	التليين	342	1
18	الإمالة	238	1	39	توفّر الصوت	150	11
19	الإعلال	267	7	40	الثقل	327	10
20	الإسكان	268	3	41	جرس الحروف	337	20
21	الإشمام	299	4	42	جري النفس	340	10
43	الجرسي	344	5	67	الصوت	334	12
44	جرس الصوت	150	11	68	الصحيح	333	4
45	الحلق	335	3	69	الضاد الضعيفة	339	14
46	الحرف	335	3	70	العارض	328	13

ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر	ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر
47	الحرف الساكن	326	16	71	الغنّة	339	3
48	الحرف المتحرك	326	16	72	الفصل	326	18
49	حروف العلة	328	7	73	فكّ الإدغام	330	9
50	الحافة	336	2	74	القوة	339	14
51	الحروف الأصول	338	11	75	القلقلة	343	4
52	الحروف المتفرعة	138	12	76	القلب	344	15
53	حروف الصفير	343	13	77	كثرة الإستعمال	358	4
54	حرف الليّن	150	16	78	الكراهة	270	1
55	حرف المدّ	150	16	79	اللين	345	3
56	الحذف	268	3	80	اللينة	343	14
57	الحذف الإعلالي	356	12	81	المتجانسان	347	5
58	الحذف الترخيمي	356	12	82	المتقاربان	314	10
59	الخفّة	327	11	83	مخرج الحرف	314	12
60	الخفاء	335	12	84	الموضع	335	11

ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر	ت	المصطلح	رقم الصفحة	رقم السطر
61	ذوات الحروف	340	8	85	المستحسنة	339	7
62	الذّلاقة	342	20	86	المستهجنة	339	8
63	الروم	169	8	87	المجهورة	340	10
64	الرخوة	341	18	88	المهموسة	341	1
65	الساكن	163	1	89	مابين الشدة والرخاوة	341	19
66	الشديدة	341	16	90	المدّ	342	3
91	المنفتحة	342	11	100	المضارعة	325	16
92	المستعلية	342	13	101	المطبقة	342	8
93	المنخفضة	342	18	102	نقل الحركة	331	6
94	المدرجة	342	21	103	النَّفس	340	11
95	المنحرف	343	21	104	النبر	346	7
96	المكرر	343	21	105	النقل	295	5
97	المهتوت	344	7	106	همزة بين بين	338	13
98	المناسبة	161	4	107	الهاوي	344	1
99	المتحرك	163	1	108	الوقف	168	4

المصادر

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة:

القرآن الكريم.

(حرف الألف)

- أبحاث في أصوات العربية. د. حسام سعيد النعيمي. ط1. دار الشؤون الثقافية. بغداد (1998م).
- الإبدال. أبو الطّيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت: 351هـ). تح: عزّ الدين التّنوخي، دمشق (1379هـ/ 1960م).
- ابن جني عالم العربية. د. حسام سعيد النعيمي. ط1. دار الشؤون الثقافية. بغداد (1990م).
- ابن الحاجب النحوي، آراؤه، ومذهبه. د. طارق عبد عون الجنابي. بغداد. (1973/ 1974م).
- أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه. د. خديجة الحديثي. ط1. منشورات مكتبة النهّضة. بغداد. (1965م).
- أبو الطيَّب اللغوي وآثاره في اللغة. عادل أحمد زيدان.. ط1. مط: العاني. بغداد. (1970م).
- أبو عثمان المازني، ومذهبه في الصرف والنّحو. د. رشيد العبيدي. ط1. بغداد. (1969م).

- أبو عمرو بن العلاء، جهوده في القراءة والنحـو. د. زهـير غـازي زاهـد. مط: جامعة البصرة (1987م).
- الإتقـان في علـوم القـرآن. الـسيّوطي، جـلال الـدّين عبـد الـرحمن (ت: 911هـ). تح: محمّد أبي الفضل إبراهيم. منشورات رضي بيـدار. إيـران. د. ت.
- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي. د. عبد الصّبور شـاهين. ط1. مكتبة الخانجي. القاهرة. (1408هـ/ 1987م).
- إرتشاف الضَّرب من لسان العرب. الأندلسي، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي (ت: 745هـ). تـح: د. مـصطفى أحمـد النمـاس. ط1. القـاهرة (1987م).
- أسس علم اللغة. ماريوباي. ترجمة: د. أحمد مختار عمر. ط3. عالم الكُتب. (1408هـ/ 1987م).
- الاشتقاق. د. عبد الله أمين. ط1: مط: لجنـة التـأليف والترجمـة والنـشر. مصر (1956م).
- الاشتقاق. د.فؤاد حنَّا تـرزي. منـشورات كلّيـة العلـوم والآداب جامعـة بيروت الأمريكيّة. د. ت.
- أصوات العربيّة بين التّحوّل والثّبات. د. حُسام سـعيد النّعيمـي. سلـسلة بيت الحكمة. مط: التعليم العالي. جامعة بغداد (1989م).
- أصوات اللغـة. د. عبـد الـرّحمن أيّـوب. ط1. مـط: دار التـأليف. مـصر (1963م).

- الأصوات اللغوية. د. إبراهيم أنيس. ط5. مكتبة الأنجلو المصرية. (1975م).
- الأصوات اللغوية. د. عبد القادر عبد الجليل. دار صفاء للنشر. عمّان. (1418هـ/ 1998م).
- أصول تُراثيّة في اللسانيّات الحديثة. د. كريم زكي حُسام الدّين. ط3. مط: الرَّشاد. (1421هـ/ 2001م).
- الأصول. دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. د. تمّام حسّان. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. (1988م).
- الأصول في النحو. ابن السَّراج، أبو بكر محمّد بن سهل (ت: 316هـ) تح: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت. (1988م).
- الأعلام. قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنساء من العرب، والمستعربين، والمستشرقين. الزركلي. خير الدّين. ط3. بيروت. (1969م).
- الألسنيّة العربيّة. د. ريمون طحّان – ط3. دار الكتاب اللبناني. بيروت. (1981م).
- الإيضاح في شرح المفصّل. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: 646هـ). تح: د. موسى بنّاي العليلي. مط: العاني. بغداد.د. ت.

(حرف الباء)

- البدر الطالع. الشَّوكاني، محمّد بن عليّ (ت: 1250هـ). ط2. مط: السّعادة. القاهرة. (1348هـ).
- بُغية الوعاةِ في طبقات اللغويين والنُّحاة. السيوطي، جلال الدّين عبد الرَّحمن. تح: محمّد أبي الفضل إبراهيم. ط2. دار الفكر. (1979م).

- البهجة المرضية في شرح الألفيّة. السّيوطي، جـلال الـدّين عبـد الـرحمن. تح: قاسم الحسيني. قُم. إيران. د. ت.

(حرف التّاء)

- تأريخ العرب قبـل الإسـلام. د. جـواد علـي. المجمـع العلمـي العراقـي. (1957م).
- تأريخ اللغات الساميّة. أ. ولفنسون. ط1.دار القلم. بيروت (1980م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد (ت: 672هـ). تح: محمّـد كامـل بركـات. دار الكتـاب العربـي للطباعة والنشر. (1403هـ/ 1983م).
- االتشكيل الصّوتي في اللغة العربيّة، فونولوجيا العربيّة. د. سلمان حـسن العاني.مراجعة: د. محمد محمود غالي ترجمـة: ياسـر الملّـاح. ط1. النـادي الأدبي الثقافي. السعودية. (1403هـ/ 1983م).
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحـديث. الطيّـب البكّـوش. تقديم: صالح القرمادي. تونس. (1973م).
- التصريف الملوكي. أبو الفتح عُثمان بن جنّـي (ت: 392هـ). تـح: محمّـد سعيد النعسان. ط2. دار المعارف للطباعة. دمشق.د. ت.
- التطبيق الصرفي. د. عبده الراجحي. دار النّهضة العربيّة للطباعة والنـشر. بيروت. (1979م).
- التطبيـق العملـي لمـنهج البحـث الأدبـي وتحقيـق النّـصوص. د. رشـيد العُبيدي. ط2. جامعة بغداد. (1987م).

- التّطـور اللغـوي التـاريخي. د. إبـراهيم الـسامرائي. ط2. دار الانـدلس للطباعة والنّشر. بيروت. (1401هـ/ 1981م).
- التّطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه. د. رمـضان عبـد التـواب. ط1. مكتبة الخانجي. القاهرة، دار الرفاعي. الرّياض. (1404هـ/ 1983م).
- التطور النّحـوي للغـة العربيّـة. برجـشتراسر. أخرجـه: د. رمـضان عبـد التّـــواب. مكتبـــة الخـــانجي. القـــاهرة، دار الرفـــاعي. الرّيـــاض. (1402هـ/ 1982م).
- التفكير الصوّتي عند الخليل. د. حلمي خليل. ط1. دار المعرفة الجامعيـة. الاسكندرية. (1988م).
- تقويم الفكر النحوي.د. علي أبو المكارم.دار الثقافة بيروت. د.ت.
- التكملة. الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ). تح: كاظم بحر مرجان. العراق. (1401هـ/ 1981م).
- تهذيب اللغة. الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت: 370هـ) تح: عبد السلام محمّد هارون. مط: سجل العرب. القاهرة. د. ت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي، القاسم ابن أم قاسم (ت: 749هـ). تح: د. عبد الرحمن علـي سـليمان. ط1. دار الفكـر العربي. (2001م).
- تيسير الإعلال والإبدال. عبد العلـيم إبـراهيم. مـط: الفجالـة الجديـدة. القاهرة.د. ت.
- التيسير في القراءات السبع. الدّاني، أبـو عمـرو عثمـان بـن سـعيد (ت: 444هـ). تح: أوتو برتزل. ط1. دار الكُتب العلمية. بيروت. (1996م).

(حرف الجيم)

- جوانب من نظرية النحو. نعّوم جومسكي. ترجمة: مرتـضى جـواد بـاقر. جامعة الموصل. مديرية مطبعة الجامعة (1985م).

(حرف الحاء)

- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي. ابن جماعة. عزّ الدين محمّـد بـن أحمد (ت: 819هـ). ط3. عالم الكُتب العلمية. بيروت. د. ت.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالـك. الخُـضري، شمس الـدّين محمّـد ابـن مـصطفى الخـضري (ت: 1870م). دار احيـاء التراث العربي. د. ت.
- الحجة في علل القراءات السَّبع. الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد. تـح: علـي النّجـدي وآخـرين. الهيـأة المـصرية العامـة للكتـاب. (1403هـ/ 1983م).
- حقّ التلاوة، كتاب منهجي تطبيقي لتعليم تجويـد القـرآن وتعليمـه علـى رواية حفص عن عاصم. حسني شيخ عثمان. ط9. مكتبة المنـار. الأردن. د. ت.

(حرف الخاء)

- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جنّي. تح: محمّد علي النجّـار. مـط: دار الكتب المصرية. (1956م).

(حرف الدَّال)

- الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التجويـد. د. غـانم قـدوري الحمـد. ط1. مط: الخلود. بغداد. (1406هـ/ 1986م).

- دراسات في علم الصَّرف. د. عبد الله درويش. ط3. مكتبة الطّالب الجامعي. مكة المكرمة. العزيزية. د. ت.
- دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط7. بيروت.(1978م).
- الدّراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي. د. حُسام سعيد النعيمي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. العراق. (1980م).
- دراسة الصوت اللغوي. د. أحمد مختار عمر. ط1. عالم الكتب. (1396هـ/ 1976م)
- دروس في علم أصوات العربيّة. جان كانتينيو. ترجمة: صالح القرمادي. نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. الجامعة التونسية. (1966م).
- دقائق التصريف. المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد (ت حوالي 370هـ).تح: د. أحمد ناجي القيسي، وحسين تورال، ود. حاتم الضامن. مط: المجمع العلمي العراقي. بغداد (1987م).

دور الكلمة في اللغة. ستيفن أولمن. ترجمة: د. كمال بشر. ط3. مط: العثمانية. مكتبة الشباب. (1972م).

(حرف الرّاء)

- رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية. د. غانم قدوري الحمد. ط1. مؤسسة المطبوعات العربية. بيروت. (1402هـ/ 1982م).
- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات. د. عبد الفتاح شلبي. مكتبة النهضة. مصر. (1960م).

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ). تح: أحمد حسن فرحات. مط: دار الكتب العربية. دمشق. (1973م).
- روضات الجَّنات في أحوال العلماء والسادات. الخوانساري، محمّد باقر. (ت: 1313هـ). ط2. طهران. د. ت.

(حرف السين)

- سِرُّ صناعة الإعراب. أبو الفتح عُثمان بن جنّي تح: محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي وشحاته عامر. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. (1421هـ/ 2000م).
- سيبويه إمام النّحاة. د. علي النجدي ناصف. مط: لجنة البيان العربي.مصر. (1372هـ/ 1953م).
- سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وحياته. د. صاحب أبو جناح. ط1. بغداد. (1974م).

(حرف الشين)

- شذا العرف في فن الصرف. أحمد الحملاوي. ط2. مؤسسة أنوار الهُدى للطباعة والنشر. إيران. (1424هـ/ 2003م).
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب. الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحيّ بن العماد. (ت: 1089هـ) المكتب التّجاري للطباعة والنشر. بيروت. د. ت.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن الإمام جمال الدّين (ت: 686هـ). تح: محمّد باسل عيون السود. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. (2000م).

- شرح الشافية. الأَستراباذي، رضي الدّين محمّد بن الحسن (ت: 688هـ). تح: المحمّدين الثلاثة. دار الكتب العلمية. بيروت. (1395هـ/ 1975م).
- شرح الشافية. الجاربردي، أحمد بن الحسن (ت: 746هـ). ط3.عالم الكتب بيروت.د. ت.
- شرح الشافية. الحسيني. سيد عبد الله جمال الدين بن محمد المعروف بنقره كار (ت: 800هـ) ط3. عالم الكتب. بيروت. د. ت.
- شرح الكافية. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطائي. تح: علي محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. (2000م).
- شرح المفصّل.ابن يعيش، موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت: 643هـ). عالم الكتب. بيروت. د. ت.
- شرح منظومة الشافية. السيد الشريفي الكرمياني. عالم الكتب. بيروت.د. ت.

(حرف الصّاد)

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ابن فارس، أبو الحسين أحمد الرازي (ت: 395هـ). تح: مصطفى الشويمي. بيروت. (1382هـ/ 1963م).
- لصرف الوافي، دراسة وصفيّة تطبيقيّة في الصرّف وبعض المسائل الصوتية. د. هادي نهر. مط: التعليم العالي. بغداد. (1989م).
- الصرف وعلم الأصوات. د. ديزيرة سقّال. ط1. دار الصداقة العربية للطباعة. بيروت. (1999م).

- الصوتيات. برتيل مالمبرج. ترجمة: د. محمّد حلمي هليل. عين للدراسـات والبحوث الانسانية والاجتماعية. (1994م).

(حرف الطّاء)

- طبقات الشافعية. الآسنوي، جمال الدّين عبد الرَّحيم (ت: 772هـ). تـح: عبد الله الجبوري. ط1. بغداد. (1390هـ/ 1970م).
- طبقات الـشافعية. الـسّبكي، تـاج االـدين عبـد الوهـاب بـن تقـي (ت: 771هـ). ط1. مط: الحسينية، القاهرة. د. ت.
- طرق تنمية الألفاظ في اللغة. د. إبراهيم أنيس. مط: القاهرة. (1967م).

(حرف العين)

- العربية الفصحى نحو بنـاء جديـد. هنـري فلـيش. تـح: د. عبـد الـصبور شاهين. ط2. دار المشرق. بيروت. (1983م).
- علم الأصوات اللغوية. د. مناف مهدي الموسـوي. ط1. عـالم الكتـب. بيروت. (1419هـ/ 1998م).
- علم اللسان. انطوان ماييـه، ضـمن كتـاب النقـد المنهجـي عنـد العـرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، ترجمـة: د. محمّـد منـدور. دار النهـضة. مصر. (1969م).
- علم اللغة. د. حاتم صالح الضامن. مط: التعليم العالي. جامعة الموصل. العراق. (1989م).
- علـم اللغـة. د. علـي عبـد الواحـد وافي. ط4. مكتبـة النهـضة. مـصر. (1377هـ/ 1957م).

- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. د. محمود فهمي حجازي. الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر. (1970م).
- علم اللغة العام. فردينان دي سوسير. ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز. مراجعة: د. مالك يوسف المطلبي. ط: آفاق عربية. بغداد. (1985م).
- علم اللغة العام – الأصوات.د. كمال بشر. دار المعارف. مصر. د. ت.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. د. محمود السعران. دار المعارف. مصر. (1962م).
- العين. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت: 175هـ). تح.د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي. وزارة الثقافة والإعلام. العراق. (1980م).

(حرف الفاء)

- فصول في فقه العربية. د. رمضان عبد التواب. ط3. مكتبة الخانجي. القاهرة. (1408هـ/ 1987م).
- فقه اللغات السّاميّة. كارل بروكلمان. ترجمة: د. رمضان عبد التّواب. مط: جامعة الرياض. السعودية. (1397هـ/ 1977م).
- فقه اللغة. د. كاصد ياسر الزيدي. جامعة الموصل. (1406هـ –1986م).
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية. جرجي زيدان. تعليق: د. مراد كامل. دار الهلال. القاهرة. د. ت.
- في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربيّة. د. غالب فاضل المطلبي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. العراق. (1984م).

- في البحث الصوتي عند العرب. د. خليل إبراهيم العطية. الموسوعة الصغيرة (124). منشورات: دار الجاحظ. بغداد. (1983م).
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية. د. عبد الفتاح شلبي. ط1. مكتبة النهضة. مصر. (1376هـ/ 1957م).
- في اللهجات العربية. د. إبراهيم أنيس. ط6. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. (1984م).

(حرف القاف)

- القراءات القرآنية بين الدّرس الصّوتي القديم والحديث. د. مي فاضل الجبوري. ط1. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. (2000م).
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. د. عبد الصّبور شاهين. دار القلم. القاهرة. د. ت.

(حرف الكاف)

- كتاب سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت: 180هـ). تح: عبد السلام محمّد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. (1986م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري. جار الله. محمود بن عمر (ت: 528 هـ). د. ت.
- الكامل في اللغة والأدب. المبرّد. محمد بن يزيد (ت: 285 هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم. والسيد شحاته. دار نهضة مصر للطبع والنشر. د. ت.

(حرف اللام)

- لسان العرب. ابن منظور، محمّد بن مكرم (ت: 711هـ). دار صادر. بيروت (1956م).

- لطائف الإشارات لفنون القراءات. القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت: 923هـ). تح: د. عبد الصبور شاهين وعامر السيد عثمان. لجنة إحياء التراث الاسلامي. القاهرة. (1392هـ/ 1972م).
- اللغة. فندريس. تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص. مط: لجنة البيان العربي. (1950م).
- اللغة بين المعياريّة والوصفيّة. د. تمّام حسّان. مط: النجاح. دار البيضاء. المغرب. (1980م).
- اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمّام حسّان. الهيئة المصرية للكتاب. مصر. (1973م).
- اللغة والمجتمع رأي ومنهج. د. محمود السعران. مط: الأهلية. بنغازي. (1958م).
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية. د. عبده الراجحي. ط1. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. (1999م).
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة. د. غالب فاضل المطلّبي . د. ت.

(حرف الميم)

- مباحث في علم اللغة واللسانيات. د. رشيد العبيدي. ط1. دار الشؤون الثقافية. بغداد. (2002م).
- المُبدع الملخّص من الممتع. الأندلسي. محمد بن يوسف بن علي ابو حيان (ت: 745هـ). تح: د. مصطفى أحمد النحّاس. مكتبة الأزهر للطباعة والنشر. (1403هـ/ 1983م).

- محاضرات في علم الصرف. د. علي جابر المنصوري، وعلاء الدّين هاشم الخفاجي. جامعة بغداد. بيت الحكمة (2000م).
- محاضرات في اللغة. د. عبد الرحمن أيوب. ط1. بغداد. (1966م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جني .تـح: علـي النجـدي وآخـرين. دار سـكرين للطباعـة والنـشر. (1406هـ/ 1986م).
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. محمّد الانطـاكي. ط1. مكتبـة دار الشرف. سوريا. (1972م).
- مخارج الحروف وصفاتها. ابن الطحّان (ت: 561هـ). تح: محمّد يعقـوب. ط1. بيروت. (1984م).
- مختصر الصّرف. د. عبد الهادي الفـضلي. دار القلـم. بـيروت. لبنـان. د. ت.
- المخصّص. ابن سيدة. أبـو الحـسن علـي بـن إسماعيـل الأندلـسي (ت: 458هـ). المكتبة التجارية للطباعة والنشر. بيروت. د. ت.\
- مدرسة الكوفة. د. مهدي المخزومي.ط2.مط: الحلبي. القاهرة. (1958م).
- المـدخل إلى علـم الـصّرف. د. عبـد العزيـز عتيـق. دار النهـضة العربيّـة للطباعة والنشر. بيروت. (1974م).
- المدخل إلى علم الصرف. أ. محمّد منال عبـد اللطيـف. ط1. دار الميـسرة للنشر عمّان. الأردن. (2000م).

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. د. رمضان عبد التوّاب. ط2. مكتبة الخانجي. القاهرة. (1405هـ/ 1985م).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان. اليافعي، أبو محمّد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني (ت: 768هـ). ط2. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. د. ت.
- المرجع في علم الصرف. د. سميح أبو مغلي. ط1. دار الكرمل للنشر. عمّان. الأردن. (1987م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين. دار الجيل. بيروت. د. ت.
- مسائل خلافيّة في النّحو. أبو البقاء العكبري (ت: 606هـ). تح: محمد خير الحلواني. ط1. دار الشرق العربي. بيروت. (1992م).
- المصطلح الصوتي في الدّراسات العربيّة. د. عبد العزيز الصيغ. ط1. دار الفكر المعاصر. بيروت. (1421هـ/ 2000م).
- مظاهر التطوّر اللغوي في اللغة العربيّة المعاصرة. د. نعمة رحيم العزاوي. الموسوعة الصغيرة. دار الشؤون الثقافية. بغداد. (1990م).
- معاني القرآن. الفرّاء. أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ). ط3. عالم الكتب بيروت. (1983م).
- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج، إبراهيم بن السّرّيّ (ت: 311هـ). تح: د. عبد الجليل شلبي. عالم الكتب. بيروت. (1408هـ/ 1988م).
- المفصّل في علم العربيّة. الزَّمخشري. جار الله. ط2. دار الجيل. بيروت. د. ت.

- المقتضب. المبرّد. أبو العبّاس محمّد بن يزيد. تح: محمد عبد الخالق عضيمة. دار الشؤون الإسلامية. مصر. د. ت.
- مقدّمة لدراسة علم اللغة. د. حلمي خليل. الإسكندرية. مصر. (2000م).
- الممتع في التّصريف. الإشبيلي. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت: 669هـ). تح: د. فخر الدّين قباوة. ط3. دار الآفاق العربيّة. بيروت. (1398هـ/ 1972م).
- من أسرار اللغة.د. إبراهيم أنيس. ط4. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. (1972م).
- مناهج البحث في اللغة. د. تمّام حسّان. دار الثقافة. الدّار البيضاء. المغرب. (1400هـ/ 1979م).
- المناهج الكافية في شرح الشافية. الخزرجي زكريا الأنصاري (ت: 926هـ). عالم الكتب. بيروت. د. ت.
- المنصف. أبو االفتح عثمان بن جنّي. تح: محمّد عبد القادر وأحمد عطا. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. (1419هـ/ 1999م).
- منهج البحث الأدبي. د. علي جواد الطّاهر. مط: العاني. بغداد. (1970م).
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. الأشموني، علي بن محمّد (ت: 929هـ). تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد. ط1. دار الكتاب العربي. بيروت. (1955م).

- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرّف العربي. د. عبد االصبور شاهين. مؤسسة كتاب. بيروت. (1400هـ/ 1980م).

(حرف النوّن)

- نشأة اللغة عند الإنسان والطّفل. د. علي عبد الواحد وافي. ط1. دار الفكر العربي. القاهرة. (1947م).
- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدمشقي (ت: 833هـ). تح: علي محمّد الضبّاع. دار الكتب االعلمية. بيروت. د. ت.

(حرف الهاء)

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة. السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن. تح: بدر الدّين النعساني. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.

(حرف الواو)

- وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدّلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى. محمد محمد يونس. منشورات جامعة فاتح. ليبيا. (1993م).
- ثانياً: الرّسائل الجامعية:

1. أطاريح الدّكتوراه:

- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتّى نهاية القرن الثالث الهجري. دراسة صوتية نحوية. جواد كاظم عناد. أطروحة دكتوراه. كلية الآداب – جامعة بغداد. بالآلة الطابعة (1415هـ/ 1994م).

2. رسائل الماجستير:

- الخلاف الصوتي في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء علم اللغة الحديث. كاظم كريم. رسالة ماجستير. كلية الآداب.جامعة القادسية.(2003 م)
- الدّرس الصرّفي بين الرّضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب. دراسة موازنة. جواد كاظم عناد. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة بغداد. بالآلة الطابعة. (1989م).
- الدّرس الصّوتي عند رضي الدّين الاستراباذي (ت: 688هـ). الأسدي، حسن عبد الغني محمّد جواد. رسالة ماجستير. كلية الاداب. الجامعة المستنصرية. بالآلة الطابعة (1995م).
- مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام. كريم حسين ناصح. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد. بالآلة الطابعة. (1986م).

ثالثاً: البُحوثُ المنشورة:

- الإبدال في لهجة جنوب البصرة. د. علي ناصر غالب. مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة. العدد/ 22، سنة 24مط: دار الحكمة. (1411هـ/ 1991م).
- جهود الكوفيين في علم الأصوات. د. خليل إبراهيم العطية. مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة. العدد/ 22، سنة 24. مط: دار الحكمة. ((1411هـ/ 1991م).
- علة التقاء الساكنين في الدّرس الصّرفي دراسة صوتية. د. جواد كاظم

عناد. مجلة اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب. جامعة الكوفة. العدد/ 4. (2003م).

- علم الأصوات عند سيبويه وعندنا. أ.شاده. صحيفة الجامعة المصرية، العدد/ 5، سنة (1931م).
- في النبر اللغوي. د. جواد كاظم عناد. مجلة القادسية. المجلد/ 3. ملحق العدد/ 2. (1998م).
- قضية الجيم في اللغة العربية. د. غانم قدوري الحمد. مجلة الأقلام العراقية العدد/ 4. (1987م).
- منهج البحث اللغوي في القرن الثالث الهجري. د. محمّد علي العبّاسي. مجلة كلية التربية للبنات. جامعة بغداد. ع/ 4 (1993م).
- المنهج اللغوي في كتاب سيبويه. د. عبد الصبّور شاهين. مجلة كلية الآداب – جامعة الكويت. ع/ 3-4 (1973م).
- همزة بين بين.د. جواد كاظم عناد. مجلة القادسية. المجلد/ 2. ملحق العدد/ 2. شباط (1997م).

رابعاً: البحوث غير المنشورة:

- همزة الوصل وهمزة التسهيل. د. جواد كاظم عناد.

"تم بحمد الله"